كتاب  المحروسة

د. حسن بكر

العنف السياسي في مصر

أسيوط بؤرة التوتر - الأسباب والدوافع

(١٩٧٧ - ١٩٩٣)



١٥

العنف السياســـى فى مصـــــــر
أسيـــوط: بـؤرة التوتـر-الأسباب والدوافـــع
(١٩٧٧-١٩٩٤)

تأليف

د. حسـن بكـر أحمـد حســـن

قسم العلوم السياسية - كلية التجـــارة

جامعـة أسيـــوط

الطبعة الأولى سبتمبر ١٩٩٦

عنوان الكتاب: العنف السياسـي في مصـــر

أسيــوط: بؤرة التوتر-الأسباب والدوافــع (١٩٧٧-١٩٩٤)

اسم المؤلف : د. حسن بكر

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ش ٩ب المعادى – ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المدير العام والمشرف على السلسلة : فـريـد زهـران

صف وتنفيذ : هشام صلاح مراجعة : إيهاب غريب

رقم الإيداع : ٩٦/٩٧٩٩

الترقيم الدولى I.S.B.N: 2 - 50 - 5652 - 977

العنف السياســـى فى مصـــــــر
أسيـــوط: بـؤرة التوتـر-الأسباب والدوافـــع (١٩٧٧-١٩٩٤)

إهـــــــداء

إلى أخى وصديقى ... أنس مصطفى كامل ... رحمه الله

تحية إجلال وإكبار .... يا فتى مصر البار

حسن بكر

محتويات الكتاب

مقدمة الكتاب

تعد ظاهرة العنف السياسى من الظواهر التى تحتل كثيرا مـن اهتمام دراسى العلوم السياسية عموما والمتخصصين فى دراسات المناطق ، ومنها الشرق الأوسط بالذات . ولقد احتل العنف قدرا كبيرا من فكر وحركة المنطقة منذ دخلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ . ومنذ آخر حرب معها ، ومع ظهور التحول الكبير فى مصر من خانة اليسار إلى خانة اليمين فى منتصف السبعينات وتهاوى الطموحات القومية والأحلام المؤجلة - لجيل الخمسينات والستينات - بدأ العنف يأخذ مجرى محليا أى الانكفاء للداخل ، وظهر العنف أو الإرهاب الدينى ، أى العنف السياسى الذى تقوم بـه جماعات إسلامية مسلحة بقصد تحقيق أهداف سياسية تستهدف على حد قولهم : تعبيد الناس لربهم وإقامة الخلافة على نهج النبوة ، وفى المواجهة تقف قوى المجتمع المدنى ، حكومة ، ومعارضة ، ومؤسسات ، وصفوة - فى مواجهة تيار العنف السياسى هادفين إلى استمرار وتطور مصر واستكمال المشروع القومى أواستبداله بمشروع آخر يقوم على نهج الحوار المتبادل على أسس الديمقراطية والتنمية والسلام .

هذا الكتاب يقدم أول دراسة نظامية بوسائل كمية وكيفية ترصد ظاهرة العنف السياسى فى مصر منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٤ وتجعل أسيوط - كبؤرة للعنف الأصولى فى العالم كله - إحالتها المرجعية فى ارتباط وتناسق مع حركة وفعاليات وفكر العنف فى مصر كلها .

إنه يبتعد بذلك عن الأفكار العمومية والمنطقيات المشوهة وفكر البعد الواحد المنحاز لطرف دون آخر ، فمصر كانت وستظل محور الفكر والحركة ، والدفاع عنها ضد كل تيارات العنف المسلحة بأشكال وألوان مختلفة هو ديدن ونبراس هذا الكتاب .

وفى التحليل الأخير لا يصح إلا الصحيح .

ولابد من توجيه نظر القارىء إلى أن التركيز هنا يتم بالدرجة الأولى على معرفة أسباب ومسببات العنف ، ولماذا ظهر فى أسيوط بالذات وتبعها فى مناطق الصعيد ثم فى مصر كلها ؟ وقد يتطرق ذلك إلى دراسة مؤسسات وبرامج وقيادات العنف ورموز المجتمع المدنى ، ولكن يظل المحور

الأساسى للدراسة : لماذا ظهر العنف كبركان نار يحرق الأخضر واليابس على ضفتى النيل من أسوان إلى الإسكندرية ؟

وبما أن الدراسة كان محلها فى جامعة أسيوط - مركز دراسات المستقبل - فإنها كانت لابد أن تتوخى الصدق ، ليس لأنها تقف على خط النار فى خندق الوطن المحاصر ، بل لأن الجامعة كانت وستظل عنوان الكلمة الصادقة ومخزن عقول الأمة المستنيرة .

ولذا ، كان لزاما على الكاتب ومساعديه من الباحثين اكتساب ثقة جميع الأطراف ؛ لأن هذه الدراسة دراسة علمية ممنهجة تتوخى الموضوعية وقدرا عاليا من الحياد والانحياز للوطن قبل كل شيء .

والتزاما بما سبق ، فقد كان ديدننا معرفة الأصول التاريخية والموضوعية للعنف السياسى بين جماعات الإسلام السياسى والمجتمع المدنى بدءا من ثورة ٢٣ يوليو ، وتركيزا منذ بدء حكم السادات ، وتمحيصا من عام ١٩٧٧ عام الطلاق السياسى بين هذه الجماعات وبين النظام الذى كان يحتضنها العنف فى مصر ، والسبب : ذهاب الرئيس السادات إلى القدس وتبلور فكر وحركة هذه الجماعات وتوجهها نحو العنف ومحاربة النظام علنا . وقد كانت البداية فى أسيوط ، ولا غرو أن تنظيم الجهاد - بعد اغتياله السادات عام ١٩٨١ - عول كثيرا على بدء الثورة الشعبية من عاصمة الصعيد حيث جامعة أسيوط البؤرة المركزية للجماعة الإسلامية .

يتلو ذلك : التعرف على فكر هذه الجماعات ، وبالذات فكرة التكفير ، ثم الغوص فى تحديد المفاهيم والتعريفات الجديدة والقديمة ، وتحديد خريطة العنف على ساحة المواجهة فى مصر .

ولم يكن من بد لمعرفة نوع الحالة التى تكثفت فيما يشبه الحرب الأهلية ووصلت إلى أعلى مستوى من الصراع إلا بتطبيق الأسلوب العلمى المعروف بأداة تحليل الوقائع فى نظم الحكم ، والمعروفة باسم "المقياس الداخلى" ، وبالتالى اعتمد الباحث على سجل الوقائع بالكامل من خلال الصحف المصرية منذ عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٤ (من مركز المحروسة بالمعادى) وذلك لوزن هذه الوقائع علميا وترتيبها زمنيا فى كل مرحلة - كما سنرى فى الفصل الثالث .

الوجه الآخر للعملة لم يكن ليكتمل إلا بدراسة الرؤى والمرتكزات الفكرية للخطاب الجهادى فى مصر ، وكان ذلك يتطلب قدرا عاليا من بذل الجهد والمال والوقت ليس لأن هذه الوثائق النصوص للخطاب الجهادى صعب الحصول عليها ويستحيل نشرها علنا بل جاءت الصعوبة فى مدى الوقت والجهد والمال المطلوب لتحليل مضمون هذه الوثائق تحليلا علميا كميا وكيفيا عبر عام كامل ، وذلك لمعرفة أيدلوجية الخطاب الجهادى ، وأولويات التنفيذ ، وتنظيم الحركة ، ورد المؤسسة الرسمية عليه بالقول والفعل - وهو ما يظهر فى الفصل الرابع .

ثم ظهر الجهد الميدانى لاستطلاع آراء أطراف الظاهرة من رسميين منتخبين وجماعات إسلامية ومجتمع الصفوة فى الجامعة من خلال اتباع أساليب البحث الميدانية لدراسة مجتمع العينة المختارة . وهنا انتشر الباحثون المساعدون بهدفين : الأول : ملء الاستبيان (استمارة الرأى) والمقابلات الشخصية ، وذلك بهدف خلق رؤية أوسع للموضوع والتحقق من مصداقية وصحة النتائج التى توصلنا إليها فى الفصلين السابقين - وهو ما ظهر فى الفصل الخامس .

ثم تختتم الدراسة بالفصل السادس ؛ لمعرفة أسباب العنف ونتائج الدراسة والتنبؤ بمستقبل المواجهة من خلال ابتكار ثلاث سياسات بديلة عبر الزمن .

ولا يسعنى فى نهاية هذه المقدمة سوى التركيز على أن العنف السياسى فى الفترة الأخيرة هو ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد ، وتحتاج لدراسات مطولة ، ونحن نقدم هذا الجهد المتواضع لسبر غورها ومعرفة الظروف والأسباب والمسببات التى دفعت وتدفع إلى ظهورها فى المستقبل .

ويهمنى هنا أن أتقدم بالشكر إلى الباحثين الذين شاركوا معى فى جمع المعلومات وتصنيف البيانات وتقديم الآراء ، وهم : أحمد حسين صالح ، وناصر عبد الراضى ، ومحمد سعد ، وكلهم من خريجى قسم العلوم السياسية بجامعة أسيوط ، وكذلك الأستاذ الدكتور محمد رجائى الطحلاوى رئيس جامعة أسيوط لحدبه ورعايته للبحث ، والأستاذ الدكتور/ على الدين هلال أستاذى وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لآرائه المتميزة فى توجيه البحث ، ولجميع الزملاء والأصدقاء والباحثين بمركز

دراسات المستقبل بجامعة أسيوط وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومركز المحروسة للنشر ، ولكل من قدموا لنا المعلومات والمساندة وفتحوا لنا قلوبهم وعقولهم للحوار الخلاق .. أتقدم لهم جميعا بالشكر والعرفان والتقدير .

وقبل كل ذلك ، وبعد كل ذلك ، فإننى مسئول مباشرة عن كل ماورد فى هذا الكتاب ، جملة وتفصيلا ، مع الاحتفاظ بالشكر والتقدير لكل من يستحقه .

والله ولى التقدير

دكتور حسن بكر
القاهرة - سبتمبر ١٩٩٦

الفصل الأول

الإطار الفكرى:

ماهية البحث وجوانبه

الإطار الفكرى: ماهية البحث وجوانبه

يتضمن هذا الفصل الإعداد الفكرى للدراسة ، بمعنى : تمهيد المسرح أمام القارىء لمعرفة جوانب البحث وإطاره الفكرى قبل الوصول إلى محتواه ونتائجه وتوصياته .

هذه الدراسة تهتم قبل كل شيء بمعرفة أسباب ودوافع العنف السياسى في مصر بين جماعات الإسلام السياسى والمجتمع المدنى ، مع أخذ محافظة أسيوط كحالة دراسية مرجعية ؛ إذ أنها كانت وما تزال منطقة الصراع المركزية وبؤرة التوتر الأساسية منذ ظهور الظاهرة الأصولية (الجهادية) بمعناها الحركى والفكرى فى منتصف السبعينات ، بدعم من النظام السياسى لأنور السادات . هى إذن لا تتجاهل الإطار المؤسسى للصراع (الأمن ، والأحزاب والجماعات المدنية الأخرى ... إلخ في مواجهة الجماعات الإسلامية وغيرها) ولا تتجاهل كذلك مخرجات الصراع وانعكاساته (على مصر والمنظومة العربية والإسلامية والعالم) فهى تتناول هذين الإطارين بتبسيط غير مخل ، ولكنهما ليسا محور التركيز هنا بالمعنى الوظيفى ، كما أنهما ليسا المرجعية الفكرية أو العملية لهذه الدراسة .

في هذا الفصل يتناول الباحث مطلبين أساسيين هما :

الأول : إعداد المسرح للدراسة ، بمعنى : الإحاطة العامة للإطار الفكرى لموضوع البحث.

الثانى : دراسة ماهية ووضعية أسيوط كحالة دراسية متميزة ومرجعية .

المطلب الأول :
إعداد المسرح للدراسة : الإطـار الفـكرى

(١) مدخل إلى الموضوع :-

١ - التعريف بمشكلة البحث :(Problem Statement)

تعتبر محافظة أسيوط نقطة ارتكاز رئيسية في وضع المواجهة العنيفة المباشرة الدائرة بين الحكومة والمعارضة الدينية في مصر على مختلف أشكالها . وقد ظلت أسيوط – لأسباب عديدة – مركز الأصولية الإسلامية المعارضة منذ ما يزيد عن قرن من الزمان : إما بسبب مواجهة الحملات التبشيرية الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، أو لمحاولة تقسيم مصر بعد مصرع بطرس باشا غالى (عام ١٩١٠ – ١٩١١) في مؤتمر أسيوط الشهير إلى شمال إسلامي وجنوب مسيحى . وقد أحبطت المحاولة في حينها مع نهوض الحركة الوطنية المصرية . إن أسيوط ليست فقط مركزا للأصولية الإسلامية فى مصر ، بل فى العالم الإسلامى بأسره . إن عصب المنظمات الإسلامية الرسمية أو المعتدلة أو تلك المحجوبة عن الشرعية تعود مصادرها الحركية والفكرية إلى تلك المحافظة الواقعة بين شمال الصعيد وجنوبه ، أى : عاصمة الصعيد كما تطلق عليها وسائل الإعلام . إنها مسقط رأس أو مقر عمل لأسماء معروفة : كالباقورى ، وكمال أبو المجد ، وسيد قطب ، وحامد أبو النصر ، وشكرى مصطفى ، وعمر عبد الرحمن ، وخالد الإسلامبولى .. هى تعبير عن الرموز الدينية فى المواجهة بين جماعات الإسلام السياسى والمجتمع المدنى فى مصر والعالم الإسلامى برمته . وفى جملة واحدة يمكن القول بأن أسيوط تعتبر المخزن الحقيقي لهذه المواجهة فى الماضى والحاضر والمستقبل لأسباب كثيرة يمكن تلخيصها في عدة مجموعات هى : التخلف ، والصراع الاجتماعى الممتد (الطائفى بالذات) ، ومخزون القيم التقليدية (الثأر بالذات) ، والموقع الجيوبولتيكى للمحافظة (وجود أسيوط فى مجتمع قحطى طارد بين جبلين) ... وغيرها .

٢-أهميـة الموضوع (Significanace of the Research Problem) :

تستمد دراسة دوافع العنف في أسيوط أهميتها من مجموعة من الأسباب :

أولا : أن الدراسات التحليلية النظامية (Systemic Analysis) عن هذا الموضوع تكاد تكون معدودة على أصابع اليد الواحدة ، إن لم تكن منعدمة . هناك دراسات عامة عن العنف السياسي في مصر : وضع الأقليات ، جماعات الإسلام السياسي في مصر حالة بحالة أو مجتمعة ، وهناك أيضا المذكرات والدراسات الفردية ... إلخ ، مما سنجده مدرجا في قائمة للمراجع المختارة ؛ ومن ثم يجب إعادة النظر في بحث هذه الدوافع والأسباب عميقة الجذور (Deep Seated Causes) – ودراستها دراسة شاملة مدعمة بكل هذه الخلفية الحدسية والمذكرات الانطباعية ، ولكن هذه المرة بطريقة تحليلية نظامية .

ثانيا : أنه لا توجد دراسة أمبريقية (Empirical) واحدة حتى الآن تركز على دوافع وأسباب العنف في مصر عامة وفي أسيوط خاصة ، توضح بطريقة علمية محددة وبطريقة ملموسة (دون اعتبارات أيديولوجية أو منحازة) المتغيرات الثابتة والمؤقتة في هذه الظاهرة من خلال معايير ومقاييس عبر الزمن (Spatio Temporal Parameters) – وبالتالي تعطي صورة حقيقية من أرض الواقع ومن خلال الأحداث (events) لحال الصعيد وأسيوط داخل المجتمع المدني في مصر.

ثالثا : أن ثمة علاقات ارتباطية واضحة – لم تدعمها الدراسات الموضوعية حتى الآن – تركز على العلاقة بين الاستقرار والتنمية بمعناها الشامل ، أي بين الحالة الأمنية في مصر وتطوير الصعيد . ومن العجيب أن الجميع يقولون بمن فيهم وزراء الداخلية أنفسهم أن الأمن (البوليسي) وحده لا يكفي لمواجهة العنف القائم . ومع ذلك لا توجد أية دراسة حتى الآن تركز على العلاقة بين الأمن القومي وأوضاع التخلف والصراع المستمر وموروث القيم في الصعيد عامة وأسيوط خاصة . ومن الملاحظ أن الدراسة سوف تغطي الفترة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٩٣ أي حوالي ستة عشر عاما تبدأ من زيارة الرئيس السادات التاريخية للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ حيث

وقع الانشقاق الكبير بين النظام السياسى وجماعات الإسلام السياسي ، وتنتهي الدراسة بعام ١٩٩٣ مع نهاية ولاية الرئيس مبارك الثانية ومحاولة اغتيال اللواء حسن الألفى وزير الداخلية ومحافظ أسيوط السابق . وأن لم يمنع ذلك من متابعة امتدادات المواجهة بين جماعات الإسلام السياسى والمجتمع المدنى عام ١٩٩٤ .

٣-أهداف الدراسة (Objectives) :

وعلى ذلك فإن الدراسة تستهدف إنجاز ما يلى :

أ) عمل دراسة تحليلية نظامية تدرس الفعاليات المحلية الرسمية وغير الرسمية فى أسيوط كحالة متميزة لمعرفة خريطة الصراع ، أسبابه الآنية ودوافعه عميقة الجذور ، وبالتالى : التنبؤ بمستقبله .

ب) هذه دراسة أمبريقية تستخدم معايير ومقاييس معينة فى العلوم الإجتماعية بهدف النفاذ إلى الظاهرة ، واستنتاج عموميات محددة ، لها منطوق يشبه القوانين فى التعامل مع الظاهرة (Law - like Statements) – من خلال الوعى بأسبابها الظاهرة والكامنة .

جـ) تقديم توجيهات محددة وعمل اختيارات للسياسة العامة(Policy – oriented recommendations) من خلال ثالوث السياسية البديلة : – Three Policy - Alternatives السياسة القائمة (المواجهة بالأمن) Current Policy ، والسياسة (القائمة) المعدلة (Hands - off Policy)بمعنى المواجهة الخلاقة : الأمن + تنمية المجتمع المدنى "دع مائة زهرة تتفتح") على المدى القصير والمتوسط على التوالى ، ثم السياسة الثالثة وهى : السياسة الجديدة البديلة لكليهما (Innovative New - Alternative) أى وجود مشروع قومى شامل) على المدى الطويل .

٤-الأسئلة التى تجيب عنها الدراسة :

السؤال الرئيسى الذى تحاول الدراسة الإجابة عنه وتطوير أبعاده بالقدر الذى يسمح لها به الوقت والجهد والمال المسموح به هو : ما هى أسباب ودوافع العنف بين جماعات الإسلام السياسى والمجتمع المدنى فى مصر

عامة وفى أسيوط خاصـــة ؟ وهل لذلك علاقة بتدنى الأوضاع القائمة داخليـا وبالنظـام الدولـى خارجيـا ؟ يلـى ذلـك مجموعـة مـن الأسـئلة يتحتـم تطويـر الإجابات عنها خلال الدراسة وهى على النحو التالى :

- لمـاذا أصبحـت أسـيوط مركـزا للأصوليـة الإسـلامية فـى مصـــر والعـــالم الإسلامى كله ؟ ولماذا أصبحت بؤرة المواجهة بين الحكومـــة والمعارضـة الإسلامية ؟ وما هى الأسباب التى ترشحها دائما للصدام في هذا الصـراع الممتـد ؟ ولمـاذا يصبـح وزيـر الداخليـة فـى الغـالب مـن محـافظى أسـيوط السابقين ؟
- ما هى العلاقة بين الدوافـع الداخليـة والمسـاعدات الخارجيـة فـى المواجهـة الدائرة ؟ .. وما هى الآثار المترتبة على ذلك فى تصعيد الصـراع ؟

٥ - الفــروض Hypotheses :

ثمـة مجموعة من الفروض والأفكار المبدئيــة السـائدة يحـاول البـاحث هنـا التحقق من صحتهـا وكشـف مصداقيتهـا مـن عدمـه ، وبالتـالى تطويـر أفكـار جديدة حولها :

(أ) أن أسيوط كبـؤرة للمواجهـة بيـن المعارضــة الدينيـة والمجتمـع المدنــى ، فرضتها مجموعة من الظروف العامة المصعدة للصراع فـى المجتمـع ، وهى فى ذلك لا تختلف عن أية بقعة أخرى فى مصـــر .

(ب) أن الأمن بمعناه البوليسى وحده لا يكفى لمواجهة ظـاهرة العنـف الدينـى فـى صعيـد مصـر عامـة وفـى أسـيوط خاصـة لاختـلاط عنصـــر الأمــن بعناصر أخرى مجتمعية عميقة الجذور لا تخمد باستتباب الأمن كظـاهرة مؤقتة .

(جـ) أن الدوافع الخارجية لتصعيد المواجهــة مـع جماعـات الإسـلام السياسـى والمجتمع المدنى تلعب دور المعجل (المسرع) "Accelerator" (للدوافع الداخلية ، ولكنها لا تصنعه بالقدر الكافى لاستمراره وارتفـاع حدتـه مـع اختلاف الزمان والمكان .

(٢) الإطـار الفكرى للدراسـة : Conceptualization

وفى هذا الجزء من الدراسة سوف يتناول الباحث مجموعة من التعريفات والنظريات ومناهج ومستويات التحليل المستخدمة والتى تسير عليها الدراسة :

أ) هناك مجموعة من التعريفات والمفاهيم المعروفة وأخرى ستطورها الدراسة ، ومن هذه التعاريف المعروفة والمتداولة : الأصولية الإسلامية ، والإحياء الإسلامى ، والجماعات الاسلامية ، والجهاد ، والإسلام السياسى .. وغيرها . أما التعريفات والمفاهيم العملياتية Operational التى ستحاول الدراسة تناولها بالبحث والتقصى فهى مثل : التقية الجديدة ، والطاعة ، والهجرة من المجتمع ، ومعصية الحاكم ، والشورى ... إلخ .

ب) الإطار النظري للظاهرة Theoretical Background والاستخلاصات الأمبريقية:

إن فهمنا لظاهرة العنف بين الحكومة والمعارضة الدينية ، الأولى كأداة الدولة الرسمية ومعها المجتمع المدنى بأكمله من نخب وجماعات هوية معتدلة أو غير إسلامية ، والثانية كجماعة هوية إسلامية معارضة للأخريات غير الإسلامية أو الإسلامية المعتدلة ؛ هذا الفهم ينطلق من مجموعتين أساسيتين من الدوافع : مشكلات التخلف المادى والمعنوى وحالة الاستضعاف الهيكلى Structural Vicitimization الناجمة عن الصراع بلغة جالتونج وبيرتون و عازرا . يضاف إلى ذلك مجموعتان متميزتان أضافتهما المحلية الثقافية لأسيوط ، وهما : ميراث التقاليد ، والوضع الجيوبولتيكى .

١- إن دراسة الصراعات المحلية بدءا من نهاية الستينات قد عمدت إلى اقتفاء أثر المصادر الداخلية لسلوكيات الصراع الخارجى من خلال التركيز على الهياكل السياسية المحلية : (Kissinger, ١٩٦٩ Rummel, ١٩٨٣)والصراعات وأعمال الفوضى المحلية : (Wilkenfeld, ١٩٧٣ Rummell, ١٩٨٣)والضغوط السكانية وقلة وجود المصادر الطبيعية (Pirages, ١٩٨٢ ; Choucrri & North, ١٩٧٥)ومن جهة أخرى فإن العديد من علماء الاجتماع قد حددوا عوامل نظامية خارجية ، على اعتبار أنها متغيرات مستقلة مسؤولة عن حدوث الصراعات المحلية ، ومن أمثال هؤلاء العلماء نذكر : ; Eisenstadt, ١٩٧٨ ; Skospol, ١٩٧٩)

(Paige ١٩٧٥)وقد توصل هؤلاء إلى نتيجة مفادها أن الصراعات المحلية (الثورات ، العصيان المدني ، انهيار الأنظمة) ، يمكن معرفة الأسباب المؤدية إليها من خلال النظر إلى هيكل ونمط تدخل النظم السياسية والعسكرية الدولية في الساحة المحلية .

٢- وحتى النمط المتمثل فيما عرف بالمنهج النظرى التقليدى Field Theoretical Approachالتحليل الصراع والذي قدمه كوينسي رايت (١٩٤٢) . وقد أكد كينيث وولتر على أهمية السببية متعددة المستويات للصراع من خلال تصورنا للإنسان والدولة والمجتمع . وفي نفس الوقت فإن دراسة الصراعات المحلية قد تمت صياغتها نظريا حول منظور مماثل متعدد الأسباب مثل الإحباط النفسى وسلوك الإضعاف أو التشوهات البنائية – الوظيفية . فهى إذن صراعات وظيفية سيكولوجية واجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية ؛ فهى تمثل قضايا وظيفية منفصلة Functional Issue areas.

جـ) النوع الثالث من الدراسة ينتمى إلى دراسة الصراعات فى أشكالها الصريحة والعضوية ، وبالتالى قل النظر إلى الصراعات الكامنة (Latent) والخفية (Covert) أضف إلى ذلك فهم الصراعات على أنها ظاهرة عضوية ، ولكل صراع دورته التاريخية : تبدأ بالنشوء ، ثم النضوج ، ثم الذبول ، وأخيرا : الانتهاء ، وغالبا ما يكون انتهاء العنف مساويا لحالة السلام الدائم (Yaniv and Katz, ١٩٧٩) .

على أن المدرسة الجديدة فى إدارة الصراع : نظرية الحاجةNeeds) (theoryانتقدت كل هذه المدارس ؛ ذلك أن الصراعات الجديدة فى بلدان العالم الثالث لعدة أسباب منها اتسام هذه الصراعات بالتشابك بين العناصر والمصادر (Sources and actors) الداخلية والخارجية للصراع ، وبالتالى لا يمكن وصفها وظيفيا ولا هى تتبع الديناميكيات السلوكية التى وصفتها المناهج التقليدية لا فى الأسباب ولا الاستمرارية ولا فى الانتهاء ؛ ذلك لأنها صراعات ممتدة : كثيفة الحوادث ، مستمرة متشعبة ، مختلطة جماعات الهوية ، خفية وظاهرة ، تقوم على عناصر غير قابلة للتفاوض فى حاجات الإنسان الأساسية وقيمه ، وبالتالى فإن حلولها طويلة الأجل وممتدة .

وعلى ذلك فإن التركيز على دوافع الصراع الناجمة عن مشكلات التخلف ومشكلات الاستضعاف الهيكلى المحلية والدولية سوف تصبح هى خط التشديد للباحث فى هذه الدراسة . ومع ذلك فإن التركيز على الهياكل الاجتماعية وحدها يعد أمرا غير كاف . (عازرا ، ١٩٨٨) كالتركيز على مشكلات الدولة فى مشكلات السكان والتعمير و المواصلات والحياة وحرية التعبير والمشاركة والأمن والاعتراف وغيرها ، لايمكن فصلها عن مشكلات المظالم الإقليمية والتهديدات المسلحة واستضعاف النظام الدولى للنظام الإقليمى والمحلى .

وقد سعت المدرسة الجديدة فى الصراع الاجتماعى الممتد : بيرتون ، ميتشل ، عازرا ، جير ، كيلمان ، جروم ، كوهين ، بريتشر إلى فرز الصراعات الموجودة فى دول العالم الثالث ومحاولة دراستها من خلال إطار ثقافى محدد Cultural Oriented Design – وهو ما كرسه ونادى به رايموند كوهين فى كتابه الجديد Negotiating Across Cultures, ١٩٩٣ وأكده ودعمه معهد السلام الأمريكى التابع للكونجرس بدراسة : تيد روبرت جير (Ted Robert Gurr) لـ ٢٣٣ جماعة هوية في ٩٣ دولة عبر العالم لمعرفة دوافع العنف المحلية وارتباطها بالتنمية وإدارة الصراع (Gurr, ١٩٩٣) .

– وعلى ذلك يتبنى الباحث فى هذه الدراسة مفهوم جماعة الهوية Identity Group على مستواه المحلي والدولى كجماعة هوية ممتدة ، وهو ما أقره مؤتمر الجمعية الأميركية للعلوم السياسية (سبتمبر ٢ – ٥ عام ١٩٩٣) فى واشنطون العاصمة الأمريكية . هذه الجماعات تقف على قدم المساواة مع الدول القومية كوحدات فى دراسة النظام الدولى ، بل ويمكن النظر أيضا إلى الدولة نفسها كجماعة هوية . وفى دول العالم الثالث بصفة عامة يكون انتماء الفرد لجماعة الهوية (فى مصر : الشلة ، الدفعة ، العائلة ، الجماعة الدينية أو العرقية أو المهنية ... إلخ) أكثر من انتمائه للدولة نفسها . ومع أن تاريخ الدولة المصرية كدولة قومية يعود إلى آلاف السنين عكس جميع الدول المحيطة بها فى الشرق الأوسط فإن جماعات الهوية المعارضة للدولة لا تزال تلعب دورا هاما فى الحماية والتعبير عن أفرادها فى إطار الوطن الواحد .

- علينا أن نميز بين نوعين من الأسباب تعودان إلى مشكلات التخلف (الموروث الاستعمارى فى التخلف ، المشكلةالسكانية ، نقص الموارد الطبيعية ، التبعية ... إلخ) وبواعث الصراع الاجتماعى الممتد (نقص الحاجات الأساسية للإنسان ، اهتزاز القيم ، اضطراب المصالح وبالذات فى حالة التغير من نظام لآخر ، سوء توزيع الدخل القومى .... إلخ) .

- ومما سبق ، هناك مجموعة من الافتراضات المتعلقة بحل الصراع القائم:

* أن جماعة الهوية التى يلجأ إليها الأفراد لمواجهة المجتمع المدنى تعنى بتحقيق ثلاثة عناصر رئيسية :

١- الحاجات الأساسية للإنسان : إشباع القيم ، فك الارتباط بين المصالح المتعارضة . الحاجات الأساسية للإنسان Basic Human Needs والتى تعنى الأمن والمشاركة والقبول . يشمل الأمن حاجات البنية التحتية اللازمة لحياة ورفاهية الأفراد والجماعات ، وتشمل الحاجات الأساسية بدورها الموارد (الطعام والمأوى والملبس والطاقة والسفر والماء ... إلخ) والمقدرة الإنتاجية (وهى التنمية الاقتصادية) التى تشبع رفاهية الأفراد . أما المشاركة فهى حاجات البنية الفوقية اللازمة لتوزيع الموارد والقدرات بشكل عادل فى المجتمع . وتضمن حاجات البنية الفوقية دور المؤسسات الاجتماعية ، حيث يحدث التوزيع والتبادل، وتعد المشاركة - ولو نظريا - لجميع المواطنين فى النظام السياسى ، والنفاذ إلى الأسواق ، والتغلغل المؤسسى في هيكل السلطة ، وآلية صنع القرار ، جميعها أمثلة واضحة لهذه الحاجات . أما القبول فيعنى الاعتراف بحق الأفراد والجماعات فى هذه المشاركة .

٢ - أما إشباع القيم فيعنى القبول بحاجات البنية الكلية للنظام من القيم والأفكار والمعايير والتقليد ، ويتم إشباعها عادة بالاعتراف والقبول بهويات الأفراد والجماعات والتأقلم مع القائم .

٣ - أما المصالح المتعارضة داخل المجتمع فهى تتضمن توزيع قيم مادية نادرة لإشباعها . ولأنها مصالح متصارعة حول قيم مادية فهى قابلة للتفاوض عكس إشباع الحاجات الإنسانية والقيم ؛ ذلك أن القبول بها يعنى تبادل سلع اجتماعية واقتصادية تزداد مع الاستهلاك .

– لإشباع العناصر السابقة – مع عجز الدولة عن تقديمه – يتجه الأفراد لإنشاء جماعات هوية – كما سبق ذكره – تتسم بمواصفات عديدة (سياسية، طبقية ، دينية ، عرقية ، ولغوية .... إلخ) . هذه الجماعات تتصف بوجود خبرات وقيم ولغة ومعايير مشتركة ، أيضا تخضع لعملية استضعاف هيكلية مشتركة حين يتم إنكار إشباع الحاجات والقيم والمصالح على أساس هوية هذه الجماعة . أهم تمثيل لهذه الجماعات في مصر والعالم الثالث هي الجماعات الطائفية Communal Groups . ونظرا لطبيعتها غير العادية تتجه الصراعات الطائفية إلى نتاج المعادلة السلبية Zero Sum Equation - حيث يخسر جميع الأطراف وتعتمد نظرية (غالب أو مغلوب) . ولكن بعد فهم عملية الاستضعاف الهيكلي وعوامل التخلف يمكن حل الصراع على الأمد الطويل من خلال المعادلة غير الصفرية ، حيث يكسب الجميع من خلال التنمية وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان والتكيف مع الموروث التقليدى (وهذا هو خط التشديد للباحث) .

(٣) مستوى التحليل ووحداته : العملياتية Operationalization :-

إن التحليل السياسى لم يعد قصرا على التحليل الكمي ولا على التحليل الكيفى. فالأول : اهتمام بالوعى الزائد (Over Conciousness) ، والثانى - بالتبسيط المخل Over) - (Simplification ومنذ بداية السبعينات - سعى كل من الوظيفيين والبنائيين الجدد إلى تبنى المنهج المتعدد Inter) -Paradigm App. (وبالتالى ظهرت نظرية المجال الوسيط Mid - range theory كأداة للتحليل فى علم السياسة المقارن . بمعنى المزاوجة بين ما نعرفه في الإطار الكلى للـ (Macro) من نظريات لها صفة العمومية و العالمية وبين الإطار الثقافي المعين (Cultural Oriented Design) - للموضوع محل الدراسة في الصراع ، مع تغليب خصوصية الأخير على الأول إذا حدث تعارض بينهما . إن التزاوج بين التحليل الكلى والجزئى (Micro) يخلق لكل منطقة - بل لكل حالة دراسية - وضعا متميزا وخاصا فى الإطار العام كما نعرفه في العلوم الاجتماعية ، وهو ما يعطى خصوصية وفهم أفضل للدراسة . وحدات التحليل هنا هى الدولة و قلبها المجتمع المدنى المصرى وجماعة هوية محلية على اتصال بجماعة هوية ممتدة دوليا ، ثم بناء نماذج سلوكية (متغيرات) عبر الزمان ، ثم تقسيمها إلى عناصر ، ثم إلى مكونات هذه العناصر من خلال أساليب ووسائل تقنية (أمبريقية) معينة.

(٤) جمع المعلومات واختيار الفروض :-
Data Collection & testing Methods

هناك مصادر متنوعة لجمع المعلومات حول أسباب الظاهرة وأطرافها ، كما أن هناك وسائل عديدة لفرز وتحليل هذه المعلومات . من هذه المصادر : جمع المعلومات الخام المتوافرة aggregate row data من الصحف والمجلات السيارة وسجلات المحاكم ، المنشورات ، البيانات الصحفية ، عمل تصميم استمارة بحث ، المقابلة الشخصية ، لقاءات المائدة المستديرة لعينة ممثلة للبحث . أما المصادر الثانوية فسوف يعتمد الباحث على البيانات المسجلة فى الكتب والمذكرات والوثائق .. إلخ . وسيتم تحليل هذه البيانات على النحو التالى :

١- استخدام أداة تحليل الوقائع (المقياس المحلى Events data Research) Domestic Scale - بالشكل اليدوى أو الآلى . هذا هو الأسلوب الأفضل لمعرفة تراكم الوقائع الكيفية وتحويلها إلى تراكمات كمية ، ومن ثم إيجاد العلاقات الارتباطية بينها عبر الفترة الزمنية موضع الدراسة . وسيتم ذلك إما بالاستعانة بمركز معلومات دعم القرار بمجلس الوزراء أو مجلس الشورى وحسابها ، وإما يدويا باستخدام مقياس المعلومات المحلى لبنك معلومات الصراع والتعاون بجامعة ميريلاند(CopDAB) . الهدف تحليل ووزن والتنبؤ بالقادم من وقائع للصراع والتعاون بين جماعات الإسلام والمجتمع المدنى . إن التحليل الكمى للوقائع / التفاعلات المادية واللفظية بين أطراف الصراع عبر فترة الدراسة تؤدي إلى الاستفادة العلمية الملحوظة من وقائع مجزأة وغير ملحوظة وربما غير ذات أهمية عند النظر إليها بشكل عادى .

٢- تحليل المضمون الكمى Quantitative Content Analyusis للوثائق والخطب والمنشورات والبيانات لمعرفة حقائق الخطاب الديني والسلطوي كل في مواجهة الآخر . وبالتالى تحديد أولويات الفريقين وأوجه الاتفاق والاختلاف من خلال تحليل العناصر Factor analysis .

(سبق استخدام هذه الأداه فى أكثر من بحث سابق ، ويمكن تقديم هذه النماذج عند طلبها).

٣- تحليل المضمون الكيفى للمعلومات ، المسح الشامل (Survey) للوثائق وللسجلات التاريخية واللقاءات الشخصية والاستبيان ، وذلك بهدف اكتشاف العناصر الفكرية للصراع القائم وأوجه التعاون الممكنة . ومن خلال هذا التحليل يمكن تعديل واستكمال النقص الوارد في أداة التحليل الكمي للوثائق السابق ذكرها مع وجود لقاء المائدة المستديرة لتقويم هذه النتائج بشكل دورى .

٤- تحليل وصفى وإحصائى للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أمكن الحصول عليها لتحديد التغير فى علاقات أطراف الظاهرة المذكورة .

وفى هذا المجال أمكن الاستعانة بمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع للجامعة العربية ، ومركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط الذي يختزن لديه سجلا كاملا للمواجهة بين قوات الأمن وجماعات الإسلام السياسى ، وبرنامج محاكاة كامل لمواجهة الأزمات فى المستقبل – وهذا المركز الأخير استضاف الباحث الرئيسى ومساعديه – أيضا أمكن الاستعانة بتلك المعلومات التاريخية فى المكتبات الجامعية ووزارة الداخلية والجماعات الإسلامية من خلال مجموعة العمل البحثية الموجودة فى أسيوط للقاءات الشخصية ولقاءات المائدة المستديرة بالمركز بصفة دورية كما ذكر .

(٥) المشكلات البحثية المتوقع حدوثها :-

على ضوء البحوث السابقة ومن خلال تجربة مركز دراسات المستقبل فى أسيوط فى التعامل مع هذه النوعية من البحوث ، يمكن القول إنه تمت مواجهة عدة مشكلات وصعوبات تتعلق بطبيعة البحث وعملية جمع المعلومات فى ظاهرة معاصرة للكتابة عنها، مما قد يؤثر على نتائج البحث ، ولكن الباحث بذل ما فى وسعه من خلال أساليب بحثية متعددة لتجنبها وهى على النحو التالى :

١ – سرية الحصول على المعلومات من كلا الطرفين المتصارعين . وهنا – ورغم صعوبة تحصيل المعلومات – لابد من الاعتماد على مصدرين على الأقل للتأكد من صحة الواقعة .

٢ – حساسية التطرق لبحث كهذا فى ظل الأحداث الجارية . إن الباحث هنا مهما كان موضوعيا لابد أن يشكل اختياره نوعا من الانحياز ، ولكن من خلال تعدد مصادر البحث وعمل ورش عمل Workshops واللقاءات المفتوحة والاستعانة بخبراء آخرين لإعادة تقويم نتائج البحث أمكن التغلب على هذه المشكلة ليصل إلى قدر من المصداقية والاعتمادية على صحة النتائج .

٣ – ضيق الوقت وقلة الجهد ومحدوديةالميزانية المبذولة لدراسة ظاهرة كبرى كهذه انكبت على دراستها لجان برلمانية لسنوات طويلة دون أن

تصل إلى نتائج ملموسة أو حتى تجرؤ على نشر دراستها . وللتغلب على هذه المشكلة أمكن تضييق مجال البحث والتركيز على متغيرات الدراسة الأساسية والإجابة بتركيز علي السؤال الرئيسى ثم الأسئلة الأخرى المطروحة بعد ذلك كما جرى تكثيف الفترة الزمنية موضع الدراسة مع الإلمام الكامل بها فى سياق الإطار العام للبحث دون إخلال.

المطلب الثـــانى
مـاهيــة ووضعية أسيـــوط كحالة دراسية ومرجعية للمواجهة بين الإسلام السياسى والمجتمع المدنـــى

١ - لمــاذا أسيــوط بالذات ؟ :

تعد أسيوط - كما هو وارد فى المقدمة (التعريف بمشـكلة البحـث) - نموذجا أمثل كدراسة حالة لمعرفة محددات الصراع بين جماعات الإسلام السياسي والمجتمع المدنى . فقد احتلت هذه المحافظة قائمة المناطق الأخرى فى مصــر سواء من ناحية عدد وقـائع المواجهـة (events) أو مـن ناحيـة انتشار الفكر الأصولى العنيف (realities) خـلال العقد المـاضي أو يزيـد ؛ حتى أصبحت ليس فقط مركز الأصوليـة فـى مصـــر بـل فـى العـالم العربـى والإسلامى ككل .

تقع أسيوط فى قلب صعيد مصر وتبعد حوالى ٣٧٥ كيلـو مـترا مـن القـاهرة - العاصمـة وتبلـغ مساحتها ١٥٥٠ كيلومـترا مربعـا يـزرع منهـا ٣١٦٤٥٠ فدانـا مـن الأرض الخضـراء والبقيـة صحـراء ، فهـى عبـارة عـن شريط ضيق جدا من الأرض الخضراء واقع بين جبلين : الشرقى والغربى حيث يحتوى الأول على أكبر عدد من المطاريـد المجرمين المحكوم عليهم بالإعدام أو السجن المؤبد أو الهاربين من المنيا إلى سوهاج . تحتـوى إداريـا علـى ١٠ مـدن رئيسية واقعة بين المنيـا وسـوهاج : ديـروط ، القوصيـة ، منفلـوط ، أسـيوط ، صدفـا ، الغنـايم ، أبنـوب ، الفتـح ، البـدارى ، وسـاحل سليم . وهى تقع على ضفتى نهر النيل وتحدها شمالاً محافظة المنيـا وجنوبـا محافظة سوهاج ، وهى على خط عرض ٢٧ شمالا وخط طول ٣٠ شرقا .. انظر خريطة أسيوط ، وتعداد السكان التقديرى لعام ١٩٩٢ بالمحافظة (٢ر٧ مليون نسمة تقريا) . انظر الجدول رقم ١ .

كما تقسم محافظة أسيوط حاليا إلى عشرة مراكز إداريـة تضـم (٤٩) وحدة محلية قروية و (١٠) مدن و (٢٣٦) قرية تابعة لهذه الوحـدات ، وتعد

أسيوط عاصمة الإقليم التخطيطى الذى يضم محافظتى أسيوط والوادى الجديد، ويبين الجدول رقم (١) هذا التقسيم الإدارى .

جدول رقم (١)

التقسيم الإدارى لمحافظة أسيوط*

م	المركز الإدارى	عدد وحدات الحكم المحلى		عدد القرى
		بالمدن	بالقرى	
١	ديروط	١	٧	٤١
٢	القوصية	١	٤	٣٠
٣	منفلوط	١	٦	٢٦
٤	أبو تيج	١	٤	١٢
٥	صدفا	١	٤	١٦
٦	الغنايم	١	٢	٧
٧	أبنوب الفتح	١	٢	٤١
٨	البدارى	١	٥	١٩
٩	ساحل سليم	١	٣	١٦
الجملة		**١٢**	**٤٩**	**٢٣٦**

*المصدر : محافظة أسيوط -حاضرها ومستقبلها،العلاقات العامة بمحافظة أسيوط ، أسيوط ١٩٩٣، ص ١٠

جدول رقم ٢

تعداد السكان التقديرى عام ١٩٩٢ بالمحافظة*

م	المراكز الإدارية	ذكور	إناث	الجملة
١	أسيوط	٣٢٢,٣٩٥	٣٠٩,٧٥٢	٦٣٢,١٤٧
٢	ديروط	١٣٣,٦٦٩	١٦٦,٨٥٩	٣٤٠,٥٢٨
٣	القوصية	١٤٠,٦٧٤	١٣٥,١٥٨	٢٧٥,٨٣٢
٤	منفلوط	١٥٤,٢٤٢	١٤٨,١٩٣	٣٠٢,٤٤٣٥
٥	أبو تيج	١٠٩,٦٧٧	١٠٥,٣٧٥	٢١٥,٥٢
٦	صدفا	٦٤,٦٣٦	٦٢,١٠٢	١٢٦,٧٣٨
٧	الغنايم	٤١,١٥٨	٣٩,٥٤٣	٨٠,٧٠١
٨	أبنوب	١٢١,٦٠٣	١١٦,٨٣٤	٢٣٨,٤٣٧
٩	الفتح	٩٢,٠٩٥	٨٨,٤٨٣	١٣٠,٥٧٨
١٠	ساحل سليم	٥٧,٨٦٥	٥٥,٥٩٥	١١٣,٤٦٠
١١	البدارى	٨٧,٠٧٦	٨٣,٦١١	١٧٠,٧٣٧
جملة المحافظة		**١,٣٦٥,٠٩٠**	**١,٣١١,٥٥٥**	**٢,٦٧٦,٦٤٥**

* المصــدر : المصدر السابق ، ص ٢٠

ويمتاز أهل أسيوط خاصة والصعيد عامة بالشدة والقسوة والمحافظة على التقاليد (ولو مظهريا) [١] . تسود عادة الثأر المحافظة منذ مئات السنين ، وهى تعكس إنجاز العدل (الدينى والتقليدى) خارج إطار اللوائح والقوانين الحكومية ، مما يجعل الأمر مستتبا فى تلك البلاد حين تصل إلى نقطة الاستقرار النسبى من خلال موازين القوى الحقيقية النابعة من التفاعلات الاجتماعية وليس طبقا لموازين الحكومة . من الناحية الثقافية تعد محافظة أسيوط تمثيلا حقيقيا للمجتمع المصرى في مرحلة التحول التى مر بها عبر نصف القرن الماضى على الأقل ؛ فهى تعد مخزنا حقيقيا للصراعات قلبا وقالبا ، فكرا وتنظيما :

ففى ناحية ، نجد جامعة أسيوط كنقطة ارتكاز أساسية للمجتمع المدنى فى جنوب الوادى (٦٧ ألف طالب ، ٣ آلاف عضو هيئة تدريس ، ١٢ ألف موظف ... إلخ) [٢] ومعها بقية مؤسسات المجتمع المدنى .

وفى ناحيـة ثانيـة ، نجد المؤسسـات الأخـرى الدينيـة الرسمية منهـا والمحجوبة عن الشرعية : جامعة الأزهر الشريف ، والمؤسسات والمنظمـات الأخرى غير الرسمية الخيرية والتـى تشـرف عليهـا وزارة الأوقـاف وشئون الأزهر ، ثم نجد الجماعات الأخرى غير الشرعية سواء فى أشكالها المعتدلـة (كالإخوان المسلمين ، السلفيين ، جماعات الدعوة والتبليغ ، الطرق الصوفيـة ... إلخ) والعنيفة (كالجهاد والجماعة الإسلامية ، والتوقف والتبين ، وحزب التحرير الإسلامى ...إلخ) .

ومن ناحية ثالثـة ، نجد بـؤرة أساسـية هنـا للصـراع الطـائفى . ففـى أسيوط هناك تركيز واضح للأقلية المسيحية الأرثوذكسية وحولهـا بقيـة الملـل المسيحية الأخرى فى مصـر (العدد الإجمالى فى مصـر يـتراوح بيـن ٥ – ٨ مليون نسمة) ويتمركز معظم هؤلاء فى أسيوط – المدينة والمدن الأخـرى . ويشكل المسيحيون على مختلف مللهم نسبة تزيد عن ٤٠٪ من سكان مدينـة أسيوط – العاصمة ، وتتركز فى أيديهم أكثر من ٦٠٪ من الثروة فـى مجـال التجارة والمهن الفنوية الحرة أو القيادية اقتصاديا (وترفض الحكومة وأجهزة الإعلام الكشف عن أية أرقام تتعلق بخصوصية الطائفة المسيحية فـى مصـر عموما وفى أسيوط خصوصا).

أسيوط بالنسبة للكنيسة الأرثوذكسـية المصريـــة وعبر قـرون عديـدة تمثل نقطة ارتكاز محورية حيث يوجد مجتمع مسـيحي متعـدد الملـل والنحـل ومتقدم بشكل يفوق المدن المصرية الأخرى على الإطلاق شكلا وموضوعا . فإذا كانت أسيوط معقلا للأصولية الإسلامية فى العالم الإسلامى فإنها وبشـكل مقابل تعد معقلا للكفاحية المسيحية الأرثوذكسـية بـالذات . فمـــن هنـا عـبرت العائلة المقدسة إلى مصر من جبل قسقام الذي كان يمتد من القوصية شـمالا وحتى دير الجنادلة جنوبا وظلـت هنـاك حوالـي ستة شـهور بمـا يسـمى الآن الديـر المحـرق وديـر العـذراء بجبـل أسيوط الغربـى [٣] . ومـن هنـا عـبرت المسيحية المصريـة عـن نفسـها فـى مواجهـات مباشـرة مـع حركـات التبشـير الغربيـة فـى مطلـع القـرن العشـرين ، وفـى مواجهـة قـوى المجتمـع المدنـى والدينى على السـواء فـى مواجهـات صريحـة (أهـم هـذه المواجهـات محاولـة تقسيم مصـر بيــن جنـوب مسـيحى وشـمال إسـلامى فـى مؤتمـر أسـيوط عـام ١٩١١ عقب اغتيال بطرس باشا غالى رئيس وزراء مصـر علـى يـد طبيـب

قبطي أسيوطي يدعى إبراهيم الورداني ، وقد فشل المؤتمر بسبب يقظة الحزب الوطني في مواجهة الإنجليز) [٤] . الأنبا شنودة وقيادته في الدير المحرق بديروط تقف على رأس الكنيسة الأرثوذكسية المصرية كبابا للإسكندرية والكنيسة الشرقية عموما ، ثم بعد ذلك تولى رئاسة مجلس الكنائس العالمي . هو شخصيا من أسيوط ، وكذا أسرة بطرس غالي وغيرهما من العائلات المسيحية المشهورة . ومن ناحية رابعة كانت أسيوط واحدة من المناطق التي أفرزت عناصر قيادية ذات تأثير واضح سواء على المستوى القومي العربي (جمال عبد الناصر كرمز ، مع صديقه عبد الحكيم عامر وزير الدفاع من المحافظة المجاورة " المنيا") وعلى المستوى الأصولي المعتدل في جماعة الإخوان المسلمين (معظم قيادات الإخوان من أسيوط : السكري ، الحواتكي ، أبو المجد ، العدوي ، السندي ... إلخ وهي أسماء مدن وقرى في أسيوط ، وعلى رأسهم محمد حامد أبو النصر المرشد العام لجماعة الإخوان من منفلوط) أو على المستوى الأصولي العنيف والمتطرف ومنهم (سيد قطب الزعيم الراحل والمنظر لمعظم الجماعات الأصولية في عالم اليوم ، شكري مصطفى زعيم حركة التكفير والهجرة ، ومقرر وظيفي د. عمر عبد الرحمن مفتي الجماعات الأصولية على مجملها ..... إلخ) .

وقد تفاعلت عوامل التخلف مع غيرها عبر عشرات السنين لتخلق منها بؤرة للعنف الطائفي والمواجهة مع الحكومة المركزية .

وأسيوط وسط محافظات مصر هي عاصمة الصعيد ، حيث تتركز فيها معظم الفروع الوزارية الممتدة إلى الوجه القبلي وبشكل خاص منطقة تجنيد أسيوط . ويشكل البعد الزمني للبوليس والجيش في أسيوط محطة مركزية للوجه القبلي عموما . وهي بمثابة قبلة العنف الديني في مصر كلها ، فلا عجب أن اختيرت الموقع الأول بعد القاهرة لبدء الثورة الإسلامية في مصر عن طريق تنظيم الجهاد عقب اغتيال السادات عام ١٩٨١ .

وقد شكل العامل الجغرافي ، كما سيرد فيما بعد ، بعدا جديدا ومفيدا للظاهرة الأصولية في الصعيد . فلا توجد حواجز طبيعية بين المحافظات بالذات بني سويف ، المنيا ، سوهاج ، قنا . وبين أسيوط والمنيا علاقة تاريخية غريبة تشبه إلى حد قريب علاقة ناصر بعامر (الأول رئيس الجمهورية من أسيوط ، والثاني نائبه والقائد العام للقوات المسلحة ، والرجل

رقم واحد مكرر فى مصر من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٧) ، فالمناطق الجنوبية من المنيا وبالذات ملوى كانت جزءا إداريا من أسيوط ، وعائلات ملوى وديروط (آخر مركز شمالى لأسيوط) هى عائلات مندمجة وموحدة ، ولذا كلما واجه المتطرفون أزمة وضيقا أمنيا شديدا فى ديروط لجأوا إلى ملوى ، وهو ما حدث أعوام ١٩٩٤/٩٣ .

ويشكل الامتداد الأرضى والديموجرافى والطبوغرافى الجبلى أبعادا هامة فى استراتيجية جماعات العنف السياسي ، وكان متطرفو المنيا كلما اشتدت قبضة الأمن عليهم سلكوا الدروب الجبلية والصحراوية التى يعرفها عربان الصحراء إلى ديروط ومزارع القصب [٥] ، وبالمثل كلما طارد أمن أسيوط أمراءها المشبوهين لجأوا إلى نفس المسالك هروبا إلى المنيا – ملوى، وهكذا كانت ديروط مركز عمليات مثاليا [٦] وقد وقع المحظور مع نهاية عام ١٩٩٤ عندما توحـــــدت قيادات الجهاد الهاربة من ديروط مع ملوى بقيادة ضابط سابق بالقوات المسلحة ووجهوا ضربات إرهابية قوية للأمن انتقاما لما حدث فى ملوى وأسيوط (ديروط) على حد بيان الجماعة الإسلامية آنذاك . وتعيش في ديروط عائلات مسيحية تقليدية بجوار عائلات إسلامية تتقاسم السلطة (الكيلانية والقرشية) منذ وقت طويل ، يضاف إلى ذلك أن ديروط وملوى تعد خدمات الحكومة فيها متدنية ، فكلاهما منفى لموظفى المحافظتين، أضف إلى ذلك أن مواطنى تلك المدن هم من أشد سكان أسيوط تزمتا وتشددا وعصبية . وهكذا أصبحت ديروط وملوى تربة صالحة للأفكار والحركة العنيفة وبؤرة للتعاون بين جماعات الإسلام العنيفـــة .

٢– أسيوط بؤرة للعنف والمواجهة : الدوافع والمسببات :

تمثل أسيوط حلقة للمواجهة المركزية فى مصـــر بين جماعات الإسلام السياسى بمختلف أشكالها والنظام السياســى ، وهذا ما يجعلها نموذجا أمثل للدراسة والتحليل لظاهرة العنف السياسى فى مصر اليوم لمعرفة أسبابها الكامنة والمنظورة والتنبؤ بسيرها فى المستقبل ، وتقديم البدائل لمواجهتها عبر جدول زمنى محدد ، وفى شبكة متعددة من إدارة الصراع الاجتماعى الممتد . وبما أن البحث يركز بصورة أساسية على دوافع العنف في أسيوط ، فإن الباحث يمكنه – بالتركيز على أسيوط بالذات – إجمال هذه الدوافع في

ثلاث مجموعات أساسية ستكون محور البحث وهى عوامل التخلف مع تراجع المشروع القومى الشامل فى السبعينات ، ثم عوامل الصراع الطائفى الممتد ، ثم الإطار الثقافى المتميز وهو منظومة من الثقافات والتقاليد الفرعونية والقبطية والإسلامية ... إلخ التى تفرز العنف بشكل لا تخطئه العيـــن .

أ - فمن ناحية التخلف :_

ساهم الاستضعاف الهيكلى (STRUCTURAL VICTIMIZATION) عبر قرون طويلة فى تجاهل تنمية منطقة الصعيد عموما وأسيوط خصوصا ، وبذا تحولت أسيوط من عروس الصعيد إلى أكبر منتج لتطرف التنمية وتنمية التطرف (د. منصور ، ١٩٩٣) . فأسيوط محافظة ريفية طاردة لسكانها بسبب أوضاعها الديموجرافية الطاردة الضاغطة ، سواء إذا قيست تلك الأوضاع بمعدل النمو السكاني المرتفع في المحافظة (٣٪) أو بالكثافة العالية أو بالعلاقة غير المتوازنة بين السكان والموارد الزراعية . علاوة على هذا لم يكن لأسيوط فى برامج التنمية حظ كبير : فالزراعة محدودة بقيود الماء والصحراء ، وليس التصنيع فيها بأفضل من حالة الزراعة ، فهى تحتل المركز قبل الأخير بين محافظات مصر إسهاما فى الناتج الصناعى القومى ولا يأتي بعدها في الترتيب سوى مرسى مطروح . أما ترتيبها طبقا لإمكانات النمو الاقتصادى ، فقد جاءت فى المركز الخامس والثلاثين من بين ٣٩ مدينة تناولتها دراسة حديثة عن التنمية الحضرية . وبواقعها ذلك ، فإن أسيوط تعد " حالة " لما يمكن أن نسميه " تطرف التنمية " . أى انحرافها بعيدا عن المعايير والمؤشرات القومية . ومن ثم فهى بيئة (مواتية تماما) لتنمية التطرف ، وتكاثر خلاياه .

من أهم مؤشرات تطرف التنمية التى أوردها الباحث ما يلى :

١- انخفاض نصيب الفرد في محافظة أسيوط من الاستثمارات الإجمالية بنسبة ٤٧٪ عن المتوسط القومى العام للفرد فى مصر .

٢- عدم تناسب حصة المحافظة من الاستثمارات مع حجم سكانها . فسكانها يمثلون ٤ر٧٪ من إجمالى سكان مصر ، بينما نصيبها من الاستثمار القومى لا يتجاوز ٣٪ فقط.

٣- تردى الصورة يتضح بقدر أكبر إذا ما نظرنا اليها من زاوية القطاعات . ففى الزراعة ينخفض نصيب الفرد من الاستثمارات الزراعية إلى نصف المتوسط القومى العام تقريبا . فنصيب الفرد المشتغل بالزراعة في أسيوط ١٥ر١٢جنيه ، بينما نصيبه على المستوى القومى العام ٢ر٢٣ جنيه .

٤- فى قطاع الصناعة ، لم تتجاوز نسبة الناتج الصناعى فى محافظة أسيوط ٤ر٠٪ من الناتج الصناعى القومى . أما نصيب الفرد فى الاستثمارات الصناعية بالمحافظة فهو لا يتجاوز ٨ جنيهات ، مقابل ٢٢ جنيها للفرد فى مصـــر .

٥- يزيد المتوسط القومى العام لنصيب الفرد من الاستثمارات فى قطاع المواصلات على سبعة أضعافه فى أسيوط ، فهو جنيه واحد فى أسيوط مقابل ١٦ جنيها للفرد في الدولة .

٦- فى قطاع المرافق العامة ، فإن نصيب الفرد فى أسيوط جنيهان ونصف الجنيه مقابل عشرة جنيهات للفرد فى الدولة . أما فى قطاع الإسكان فإن المتوسط القومى العام يزيد بمقدار ثلاث مرات ونصف عن نصيب الفرد فى المحافظة . وتكاد تكون أسيوط هى الوحيدة بين محافظات مصـــر المحرومة من خدمات الصرف الصحى ، وتزيد فيها نسبةالسكان المحرومين من المياه الجارية ، على المتوسط القومى العـام .

٧- التراجع يظل قائما أيضا فى الدخل والإنفاق . فمتوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة فى أسيوط يعادل فقط ثلثى المتوسط القومى العـام ، أى ٦٧٠ جنيها مقابل متوسط قومى عام قدره "٩٩٠جنيها".

٨- أما متوسط نصيب الفرد من إنفاق الأسرة فى المحافظة ، فإنه لا يزيد عن ٦٠٪ من المتوسط القومى العام ، أى ما يعادل ٥٧٠ جنيها مقابل ٩٢٥ جنيها ، ويعتبر الريف فى أسيوط أفقر من الحضر بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠٪ ، وقد بلغ مقياس الفقر النسبي فى ريف أسيوط ٩٤٤ من ألف ، أى يقع قريبا من الحد الأقصى للفقر .

٩- إضافة إلى هذه المؤشرات الاقتصادية البائسة ، فالأمية فى أسيوط أعلى من معدلها القومى . حيث إن أكثر من نصف سكان المحافظة الذكور أميون ونسبة الأمية بين الإناث أكثر من ثلاثة أربـاع ، من ناحية أخرى فالعمل السياسى ذو طبيعة موسمية (مرتبط بالانتخابات فقط) والأحزاب

غائبة ، والعناصر الرفيعة في حزب " الأغلبية " والمجالس المحلية تكاد تكون حكرا على أبناء العائلات الكبيرة . وفى الريف غالبا ما يقسم أبناء العائلة الواحدة مراكز النفوذ . فمنهم " أمراء " الحزب ومنهم " أمراء " الجماعات ، ولا مانع أحيانا من أن يضع الأولون نفوذهم فى خدمة الأخيرين .

خلاصة الصورة – على حد تعبير الباحث – أن أسيوط تعد نموذجا لثنائية التخلف – التطرف " كما تعد حالة نموذجية لانحراف التنمية بعيدا عن المعايير القومية. الأمر الذى يفسر لنا بوضوح شديد ، لماذا أصبحت أسيوط إحدى قلاع التطرف .

ب) ومن ناحية الصراع الطائفى الممتد :-

فهو صراع متعدد الأبعاد : اجتماعى ، وطائفى ، ودينيى ، واقتصادى ، وثقافى متجذر وممتد عبر الوطن والعالم . وكل جماعة هوية فيه تستدعى جماعات الهوية العالمية المساندة ، فيما تحاول الحكومة المركزية تهدئة الوضع (PACIFYING) بكل الطرق والوسائل الممكنة ، وعلى رأسها الإدارة الأمنية ، دون معالجة الجذور الكامنة للصراع لخلق نوع من التعايش السلمى والمواطنة داخل الإقليم الواحد ؛ دون جدوى .

فثمة منظومة من الصراع الطائفى الممتد هى خليط من القيم المتعارضة دينيا بالمعالم المتنافرة بين أطراف الصراع ، بنقص حاجات الإنسان الأساسية . إن نظرة لجمهورية "ديروط الإسلامية" التى أسستها الجماعة الإسلامية بقيادة " عرفة درويش " تعكس الارتباط المتبادل بين هذه المجموعات الثلاث المسببة للصراع الممتد . لقد أصبح فى مدينة " صنبو " وحدها تنظيم مكون من ١٠ آلاف متطرف عام ١٩٩٢ على حد تقدير وزير الداخلية المصرى .(صنبو هى إحدى قرى مدينة ديروط الخمسة) . (٧)

جـ) الإطار الثقافى المتميز :-

وهو خليط من العادات والتقاليد الموروثة الفرعونية والقبطية والعربية والإسلامية ، فنحن إزاء مجتمع تقليدى لم يتطور جذريا عبر مئات السنين . يضاف إلى ذلك ويخرج عنه التركيب العائلى والقبلى الذى يخلق علاقة

ارتباطية واضحة رأسيا بين الإطار التحتى لجماعات الإسلام السياسى العنيفة وأجنحة معينة من نفس الأسر فى النظام السياسى تقتضى نوعا من الحوار وأحيانا التحالف والتعاطف المتبادل . ويعترف سير نجبورج (١٩٨٣) بأن العلاقات العائلية فى الثقافة السياسية المصرية تفوق فى أهميتها العلاقات الرسمية داخل مؤسسات المجتمع المدنى . وتتسم الثقافة السياسية المصرية عموما بوجود شبكات قوية للعلاقات الشخصية تهيمن على تعاملات المجتمع المدنى فيما تبقى العلاقات الرسمية إطارا خارجيا يحمى النظام وقت الأزمة والاختلاف فقط . عادة الثأر (القصاص الفردى أو العنالى) دعمت من الإطار العائلى والقبلى داخل مجتمع الصعيد وأسيوط بالذات . وتذكر روز اليوسف (عدد ٣٤١٥ ، ١٩٩٣) أن الخريطة الاجتماعية للخصومة الثأرية أخذت شكلا مختلفا فى الصراع السياسى وإن ظلت آليات الثأر هى الفيصل المتحكم فى هذا الصراع رغم اختلاف الخصومة وأشكالها ودوافعها بين الأسر فى الصعيد . وقد أدى ذلك إلى اتخاذ المواجهة بين رجال الشرطة وجماعات التطرف والعنف ما يشبه علاقة الخصومة الثأرية بينما انحصرت الفوارق فى التفاصيل والأسس النظرية للصراع : ففى تقاليد وأعراف القبائل والأسر هنا كإطار للثأر لابد من تنفيذه ، بينما تكفير المجتمع حكاما ومحكومين وبناء مجتمع إسلامى هو إطار نظرية للعمل المتطرف (وهى لا تهم الأسر والعائلات كثيرا كما تهم الجماعات الإسلامية) . وهكذا يلعب الثأر (الذي لابد من تطبيقه) بغض النظر عن أسبابه – دورا محوريا فى المواجهة مما دفع محافظ أسيوط اللواء سميح السعيد إلى حث الأهالى على تطبيق الثأر على المتطرفين دون جدوى . وقد انعكس ذلك بوضوح فى أسيوط ذات الترابط العائلى والقبلى والقروى ، فلم يكن من قبيل المصادفة وجود زعيم أصولى العالم سيد قطب فى موشا – أسيوط ، وأن تكون بلدة شكرى مصطفى زعيم التكفير والهجرة على بعد كيلومترات منها ، وتجثوا كلتا القريتين فى تلال تحيط بهما الجبال الوعرة . فقد وضع سيد قطب الإطار النظرى والفقهى لقواعد الخروج على المجتمع متأثرا بالإمام أبو الأعلى المودودى (من باكستان) ، وجاء شكرى مصطفى ليؤسس "جماعة المسلمين" (التكفير والهجرة) التي تدين بأفكار أستاذه سيد قطب وتجعلها موضع التطبيق مع التشدد فى تفسيرها بالانسحاب التام من المجتمع توطئة للعودة إليه . وقد

خرجت عنهما عشرات الجماعات المتطرفة الأخرى كالجهاد والجماعة الإسلامية والناجون من النار ... إلخ وكلهم من شباب عائلات الصعيد المشبعين بقيم الثأر وآلياته فى مجتمع تقليدى متخلف . وهكذا أصبحت الأسرة القوية والعائلات الممتدة عبر قرى بأكملها جماعة هوية أخرى أقوى من الجماعة التدينية نفسها ، بل وجماعات الهوية المدنية فى المجتمع الحكومى ، وأصبح الانتماء لها يعكس رابطة قوية فى مواجهة الحكومة وعنفها وجبروتها فى ظل الضعف البادى فى مجتمع الصعيد للحكومة فى تنفيذ ترسانة القوانين (٤٥ ألف قانون فى مصر) مع التظاهر بالطاعة واتباع مبدأ التقية الذى حمى الفلاحين في الصعيد عبر مئات السنين . من هنا ، سعت الجماعات الإرهابية المتطرفة للدفع بأبناء العائلات الكبيرة لترأس الفروع فى قرى أسيوط ونجوعها ومدنها النائية ، مما يخلط الدينى بالتقليدى فى منظومة سياسية قوية وعنيفة وحصينة .

(٣) إدارة الصراع في أسيوط :

إن أية استراتيجية – كما ذكر فى المقدمة – لحل الصراع الاجتماعى الممتد فى الصعيد عامة وفى أسيوط خاصة لابد أن تتجه لحل معضلات الثلاثية المقدسة : التخلف ، الصراع الطائفى الممتد ، الموروث التقليدى – وبالذات عادة الثأر – من خلال إطار لإدارة الصراع الاجتماعي الممتد يقوم على ثلاث استراتيجيات مختلفة المضمون والزمن .

أولا : تعديل السياسة الحالية القائمة على عنصري الأمن وقوافل التوعية على المدى القصير ، ثم استبدال هذه السياسة القائمة .

ثانيا : بسياسة معدلة وبديلة فى المدى المتوسط مع بقاء عنصر الأمن المسيس وإيجاد المواجهة الخلاقة القائمة على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وقيمه ومصالحه من خلال منظور ديمقراطى سياسى وتنمية اقتصادية موازية وبعث قيم المجتمع المدنى مرة أخرى وحمايتها من خلال القوى السياسية الأخرى التى ضربت عبر نصف قرن بواسطة العنف الحكومى الذى ساعد بنفسه على ظهور أخطبوط العنف الإسلامى . ثالثا : أما على المدى الطويل ، فلابد من وجود سياسة قومية شاملة تقوم على تطوير مشروع وطنى تنموى شامل يكون فعالا إلى الحد الذى ينغمس فيه

جميع السكان . وسوف يخصص جزء من هذه الدراسة للتطبيق العملى لتطوير هذه الاستراتيجيات ، كما سترد توصيات للعلاج الآنى والمستقبلى فى أسيوط : نموذج عرفة درويش زعيم الجهاد الراحل فى ديروط فى مواجهة نموذج سميح السعيد محافظ أسيوط الحالى على سبيل المثال .

هوامش الفصل الأول

(١) ربما يعود ذلك فى شق كبير منه إلى الطبيعة القريبة للصحراوية ، حيث تحاط أسيوط – كمعظم محافظات الصعيد – بجبلين كبيرين شرقا وغربا ، يعتبر ان أوكارا للمطاريد من العدالة ، كما شكلت هجرة العرب مع الفتح إليها واستيطان قبائل عربية لاتزال القرى تحمل أسماءها حتى الآن هناك ، يضاف إلى ذلك اتخاذ الأقباط المصريين منها موطنا للعبادة والرهبنة ، ولها سجل طويل فى مواجهة المماليك والفرنسيين والإنجليز . راجع ، طارق شعيب ، قراءة فى تاريخ أسيوط ، أسيوط ، ١٩٩٠ .

(٢) جامعة أسيوط بدأت الدراسة بها عام ١٩٥٧ بتوجيه خاص من الرئيس جمال عبد الناصر ، وعلى أحدث طراز علمى بتوفير كادرات هيئة التدريس والمبانى . وهى واحدة من أكبر أربع جامعات فى مصر (اثنتان فى القاهرة وواحدة فى الإسكندرية) وقد اختيرت عام ١٩٩٣ كثانى أحسن جامعة في العالم العربى . وتعد جامعة أسيوط بؤرة محافظة أسيوط الثقافية . وقد كانت فى السبعينات مسرحا للصراع الطلابى السياسى والخدمى وتخرج فيها معظم قيادات الجماعات الجهادية الإسلامية ، ويوجد بها الآن أكثر من ٢٥ كلية تكنولوجية وتطبيقية باستثناء ٣ كليات للعلوم الاجتماعية والإنسانية . راجع : تقرير جامعة أسيوط ، التطرف فى أسيوط ومصر ، ١٩٩٤ .

(٣) بطرس باشا غالى رئيس وزراء مصر (١٨٤٦ – ١٩١٠) من عائلة قبطية معروفة وإقطاعية : ولد ببنى سويف ، وأصبح وزيرا للخارجية عام ١٨٩٤ وقع على معاهدة الحماية البريطانية – المصرية على السودان ورأس محكمة دنشواى عام ١٩٠٦ ، واختير رئيسا للوزراء عام ١٩٠٨ فنكل بالحركة الوطنية وعمد إلى تمديد فترة امتياز قناة السويس أربعين عاما بعد عام ١٩٦٨ ففشل لضغط الرأى العام واغتاله شباب الحزب الوطنى . (المؤلف).

(٤) يزرع القصب في أسيوط على فترتين ويستغرق وجوده حولين كاملين مما يجعله مخبأ ممتازا للجماعات الخارجة على النظام عموما والجماعات الإسلامية خصوصا . وتواجه الحكومة مشكلة زراعية واجتماعية عويصة فى إزالته حتى الآن وجارى عمل سياسة بديلة له.

(٥) نبيل عمر ، أسيوط تخلع النقاب ، جريدة الأهرام ، ٧ فبراير ١٩٩٣ .

(٦) المصور في ١٩٩٢/٥/١٥ . يصل عدد سكان صنبو إلى ٦٠ ألف نسمة ، ومساحتها حوالى ٣٠ كيلو مترا ويتبعها ١٢ قرية ، ويحدها من الغرب الجبل ومن الشرق الترعة الإبراهيمية.

الفصل الثانى
الإطار التصـــورى

المطلب الأول
التعريفات والمفاهيم العلمية والإجرائية

فى هذا الجزء من البحث يصبح من الضرورى تحديد معالم الطريق. وهنا يلزم وضع النقاط فوق الحروف فيما يتعلق بمسميات ومفاهيم الجديد منها والقديم لمعرفة الإطار الفكرى للبحث ووحداته وفعاليات الصراع الدائر على قدم وساق فى مصر ، ويهمنا فى هذا المقام رسم خريطة تصورية لفعاليات المواجهة بين جماعات الإسلام السياسى والمجتمع المدنى .

***أولا : بعض التصورات والمفاهيم :-**

بسبب اعتبارات أيديولوجية وغير أيديولجية ، سياسية ودعائية معينة ، فى مواجهة حالة التردى الأمنى فى مصر عامة وفى الصعيد خاصة ، تم الخلط بين عدة مفاهيم وتصورات لابد من الاضطلاع بإيضاح مفاهيمها هنا ، منها الأصولية ، التطرف ، الإرهاب ، العنف السياسى ، ولأن آخرها هو أفضل المفاهيم العلمية المحايدة التى لها تراث طويل فى الفكر السياسى فسوف تستخدم كتعبير عن حالة الصراع الدائر بين جماعات الإسلام السياسى من ناحية ، والمجتمع المدنى بحكومته وفعالياته السياسية والثقافية .... إلخ .

١- الأصولية (Fundamentalism) : وتعني العودة إلى الأصول أى منابع الدين، أى دين أو عقيدة . وقد أطلق على الفرق الإسلامية المتعددة التى تتخذ من العنف وسيلة للوصول إلى السلطة السياسية والعودة إلى أصول الدين الإسلامى : كتاب الله ، وسنة نبيه ، وأحكام الخلفاء الراشدين (كعرف) ، وإجماع المجتهدين كأربعة أركان تقوم عليها دعائم الإسلام وفق قاعدة لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق فى كل شىء . وقد ظهرت الأصولية بداية في الغرب كرد فعل محافظ على الثيولوجية الليبرالية فى الغرب وأميركا التى حاولت تطوير البروتستانتية - المسيحية على ضوء المفاهيم التاريخية والعلمية للعصر الحديث . وكان بداية ظهورها عام ١٩٠٩ فى الولايات المتحدة ، وكان محتوى هذه الحركة التمسك بالعقيدة الأصولية (الأصلية) للدين المسيحى . أما فى العقيدة الإسلامية فقد اتخذت الأصولية نفس الاتجاه ولكن لأهداف مختلفة تماما.

فالأصوليون [١] هم أهل الأصول الذين يرجعون فى الأحكام الشرعية المسائل الاجتهادية إلى الأصول وهى كتاب الله والسنة ، فإذا وقعت لهم حادثة شرعية من حلال أو حرام فزعوا إلى كتاب الله ، فإن وجدوا فيه نصا أو ظاهرا تمسكوا به ، وأجروا حكم الحادثة على مقتضاه ، وإن لم يجدوا فيه نصا أو ظاهرا فزعوا إلى السنة ، فإن روى لهم فى ذلك خبر أخذوا به ونزلوا على حكمه ، وإن لم يجدوا فزعوا إلى الاجتهاد ، فكانت أركان الاجتهاد عندهم اثنين أو ثلاثة ، ولنا بعدهم أربعة إذ وجب علينا الأخذ بمقتضى إجماعهم ، والإجماع حجة شرعية ، والصحابة لم تجتمع على ضلال ، والنبى (ص) قال لا تجتمع أمتى على ضلالة ، ولكن الإجماع لا يخلو عن نص خفى أو جلى قد اختصه وإلا فإنه سيؤدى إلى إثبات الأحكام المرسلة ، ولا يجوز أن يكون الاجتهاد مرسلا خارجا عن ضبط الشرع ، فإن القياس المرسل شرع آخر ، وإثبات حكم من غير سند وضع آخر .

وعامة أهل الأصول على أن الناظر فى المسائل الأصولية والأحكام العقلية اليقينية والقطعية يجب أن يكون متعين الإصابة ، فالمصيب فيها واحد بعينه ، كما يقول أحدهم : زيد فى هذه الدار فى هذه الساعة ، ويقول آخر : ليس زيد فى هذه الدار فى هذه الساعة ، فأحدهما قطعا صادق والآخر كاذب ، ولايمكن اجتماع الحالتين معا .

ويذهب الأصوليون إلى أن كل مجتهد ناظر فى الأصول هو مصيب لأنه يؤدى ما كلف به من المبالغة فى تسديد النظر فى المنظور فيه .

ومن الأصوليين من يقول إنه لا حكم لله تعالى فى الوقائع المجتهد فيها حكما بعينه قبل الاجتهاد ، وإنما حكمه تعالى ما أدى إليه اجتهاد المجتهد ، وأن هذا الحكم منوط بهذا السبب ، فما لم يوجد السبب لم يثبت الحكم ، خصوصا على مذهب من قال إن الجواز والحظر لا يرجعان إلى صفات فى الذات ، وإنما راجعان إلى أقوال الشارع فى افعل ولا تفعل ، وعلى هذا المذهب فإن كل مجتهد مصيب فى الحكم .

ومن الأصوليين من ذهب إلى أن لله تعالى فى كل حادثة حكما بعينه قبل الاجتهاد من جواز وحظر ، بل وفى كل حركة يتحرك بها الإنسان حكم تكليف من تحليل وتحريم ، وإنما يرتاده المجتهد بالمطلب والاجتهاد ، إذ الطلب لابد له من مطلوب ، والاجتهاد يجب أن يكون من شىء إلى شىء ،

فالطلب المرسل لا يعقل ؛ ولهذا يتردد المجتهد بين النصوص والظواهر والعموميات ، وبين المسائل المجمع عليها فيطلب الرابطة المعنوية أو التقريب من حيث الأحكام .

٢- الإرهاب (Terrorism) : هو إطار أرحب وأوسع ، ويقصد به ببساطة : أى عمل عنيف يقوم به فرد أو جماعة أو دولة لتحقيق أهداف سياسية معينة بوسائل غير مشروعة وغير مألوفة لإلحاق أضرار جسيمة بالخصم أو للإعلان عن المظالم التى لحقت بالمرسل . ويتضمن ذلك أعمال القتل وإلقاء القنابل ، والخطف ، وأخذ الرهائن ، واختطاف الطائرات والاغتيالات . يعود استخدام التعبير إلى عهد الإرهاب فى الثورة الفرنسية"Regin of Terror" (١٧٩٣ - ١٧٩٤) ولكنه اتخذ طابعا مختلفا في القرن العشرين . وقد يكون الإرهاب حكوميا كما يكون جماعيا - من قبل جماعة - أو فرديا . والإرهاب المشمول برعاية الدولة State Sponsored Terrorism - ظهر على يد هتلر وموسولينى وستالين فى النصف الأول من القرن العشرين وطبقته إسرائيل بحذافيره تجاه العرب عامة والفلسطينيين خاصة . وقد يكون وسيلة منظمة ثورية لقلب نظام الحكم ، وقد يكون كما هو دائما وسيلة فعالة فى حرب العصابات . وقد ساد استخدام هذه التكتيكات الإرهابية بشكل فعال على يد الجماعات الراديكالية (سواء من اليمين أو اليسار) . والإرهاب مفهوم معيارى (انتقائي) يطلقه الخصوم على بعضهم البعض لسوء محتواه الأخلاقى والدينى والسياسى . ويتوقف المعنى على من يطلقه إذا كان يقصد حركة تحرر وطنى كإرهابية أو العكس ، ولكن - فى التحليل الأخير - أصبح الإرهاب تعبيرا فضفاضا فى النصف الثانى من القرن العشرين ؛ لذا لزم التعريف به .

٣- المجتمع المدنى (Civil Society) : هو نقيض الدولة الدينية وإن لم يتنكر للدين كعقيدة إيجابية وفعالة كأحد جوانب الحياة وحاجة ملحة للإنسان ، ولكنه ليس الجانب المسيطر والأخير فى تفسير كل شيء . ومفهوم المجتمع المدنى نتاج التجربة الليبرالية ونضال الإنسانية عبر تاريخها الطويل . وقد كانت الثورة الفرنسية هى الحد الفاصل فى تاريخ البشرية بالمعنى القانوني والفعلى لتحويل الرعايا إلى مواطنين متساويين فى الحقوق والواجبات أمام القانون ، وبذا حصلت الأقليات لأول مرة فى التاريخ على حقوق متساوية مع جميع

المواطنين الآخرين . وصارت ثقافة المواطنة Citizenship Culture هى عماد المجتمع الرأسمالى الغربى الذى تقوم أسسه على ثلاثة أعمدة رئيسية : المشروع الحر اقتصاديا ، الليبرالية الديمقراطية سايسيا ، المسيحية وبالذات البروتستانتية منها (WASP) دينيا .

المجتمع المدني كمفهوم محايد عالمي الفكر ، عرفته أو عرفت بعضا منه معظم بلاد العالم ومنها البلاد العربية والإسلامية . وقد عرفته موسوعة أوكسفورد الأميركية على أنه "المجتمع الذى يضم مواطنين متساوين تكون فيه حريتهم مرتبطة بتطبيق القوانين الموضوعة لصالح هذا المجتمع . وهو مرادف لحكم الشعب وليس العسكر أو النظام الدينى ".

٤- تعريف جماعات الإسلام السياسي :-

بدأ ظهور الجماعات الإسلامية فى الجامعات المصرية – وبالذات فى القاهرة وأسيوط – متواكبا مع سيطرة الرئيس السادات على مقاليد الأمور فى مصر فى عام ١٩٧٢ ، وذلك بعد أن أفرج عن قيادات الإخوان المسلمين فى المعتقلات وقرر نقل مصر بالكامل من خانة اليسار إلى خانة اليمين محليا وعربيا ودوليا . فعلى أثر اجتماع عقده الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى قاعة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى (التنظيم السياسى الوحيد) مع رؤساء اللجان الدائمة بمجلس الشعب بناء على طلبه ليسجل معارضته لسياسة رئيس وزرائه عزيز صدقى بالنسبة لطلاب الجامعات على أثر المظاهرات الصاخبة التى قام بها الطلاب احتجاجا على سياسة الحكومة ، وكان يتزعم الطلاب الجماعات اليسارية والقومية والناصرية وتسيطر على اتحاد الطلاب واللجنة الوطنية العليا بجامعة القاهرة . ولقد اقترح بعض الأعضاء مثل عثمان أحمد عثمان ويوسف مكاوى (المنيا) ومحمد عثمان إسماعيل (أسيوط) إنشاء تنظيم للجماعات الإسلامية في الجامعات للرد على التيارات اليسارية فى الجامعة . وأعلن بعض الأعضاء تبرعهم المالى للجماعات الإسلامية المقترحة ، وأنشئت هذه الجماعات فعلا منذ ذلك الوقت [٢] . وعندما ظهرت جماعة "شباب الإسلام" فى جامعة القاهرة وجامعات أخرى لتكون المعادل الموضوعى والسياسى لجماعات الرفض السيارية والناصرية ، بدأت بمساندة مباشرة من الأمن

والتنظيم السياسي الواحد في تصفية خصومها [٣] وقد قامت الجماعات بالفعل بالعديد من الأعمال التعليمية والثقافية من إصدار للمنشورات إلى معسكرات صيفية إلى تنظيم رحلات للحج والعمرة للطلاب بتمويل من الدولة . وقد عملت الجماعات الإسلامية على تغيير أنماط الحياة في الجامعات مثل تغيير البرنامج الدراسى ودعوة الطلبة إلى الاشتراك فى الأنشطة ودروس القرآن والحديث وطلبت - بل فرضت - وقف المحاضرات والأنشطة الأخرى فى أوقات الصلاة والفصل بين الجنسين فى قاعات المحاضرات ، ومنعت إقامة الحفلات الموسيقية والأمسيات الراقصة وصور اللهو المماثلة.

وعملت الجماعات الإسلامية على جذب المؤيدين عندما استخدمت مجموعة من الخدمات شملت توزيع كتب دراسية رخيصة والمساعدة فى الإسكان والعلاج الطبى الأساسى ، الذى قدمه طلبة الطب الأعضاء فى "الجماعات" وفى المواصلات للجامعات وتوزيع الملابس الرخيصة جدا (فى بعض الأحيان بالمجان) بل أحيانا : تقديم المساعدات المالية المباشرة . وقد سار نشاط الجماعات خلال الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٧ دون إشراف حكومى تقريبا ، حيث تم تخفيف اللوائح التى نظمت فى الماضى أعمال اتحادات الطلاب وتم إلغاء الترتيبات الإشرافية من جانب المدرسين على اتحادات الطلبة [٤] .

وفى الحقيقة يمكن القول إن المناخ العام فى الجامعات المصرية مع ظهور شباب الإسلام عام ١٩٧٤ بهذا الشكل المكثف وفى ظل حماية أمنية ومالية مباشرة، كان مواتيا لظهور وتطور الجماعات الإسلامية فى مصر مع انتعاش المظلة الدينية الكبرى لهم : الإخوان المسلمون ، كذلك يشير هذا التاريخ المحورى إلى بداية انسحاب سيطرة الجماعات اليسارية والقومية من الجامعة لعدة أسباب : وقوع الحرب بين مصر وإسرائيل نتيجة واضحة لصالح النظام السياسى ، وهذا الأمر كان محور النشاط الطلابى فى الجامعة عبر ثلاث سنوات مضت أمكن لليساريين فيه تكوين تحالفات قوية داخل الجامعة ضد نظام السادات ، ومن ناحية أخرى تخرج معظم الطلاب القياديين المسئولين عن أحداث ١٩٧٢/٧١ و ١٩٧٣/٧٢ ، فإما تم وضعهم تحت السلاح أثناء الحرب أو تمت ملاحقات أمنية مطولة لهم . وهذه الأخيرة أدت إلى فتح الباب على مصراعيه داخل الجامعة بالانحياز لشباب الجماعات

الإسلامية من خلال التصادم مع خصومهم وقوائم الشطب فى الانتخابات والدعم المالى واللوجيستيكى والاعتقالات المستمرة ... إلخ . ولما كان المناخ العام متردداً فى قبول ورفض سياسات السادات للصلح مع إسرائيل خصوصاً وأنها كانت فى طور المفاوضات غير السياسية لفك الاشتباك العسكرى فى سيناء مع إسرائيل ، فلم تجد مقولات اليسار والقوميين آذاناً صاغية ، فى حين كان المناخ العام يبشر بالمعجزة السماوية لانتصار أكتوبر بالإيمان وبالرئيس المؤمن كنقيض لهزيمة ١٩٦٧ فى ظل الحكم الاشتراكى الشمولى المعادى لقوى الإسلام . وهنا خلا الجو للتحول السياسى داخل الجامعات المصرية الذى سينتقل مع خريجى هذه الجامعات إلى المجتمع المحيط بالجامعة ومع الطلاب فى مدنهم وقراهم فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧ عام زيارة السادات للقدس وبداية الانفصال والطلاق مع تكوينات الجماعات الإسلامية المزدهرة التى بدأت فى تعبيد الطريق الخاص بها بعيداً عن مقولات النظام السياسية والدينية التقليدية .

وخلال الفترة من ١٩٧٨ – ١٩٧٩ سيطرت الجماعات على اتحادات الطلاب فى معظم الجامعات على الرغم من محاولات السلطات منع ذلك بوسائل تقليدية أو غيرها ، وقد رجع هذا النجاح بقدر كبير جداً لأنماط السلوك السياسى للطبة ، حيث أبدى عدد كبير جداً من جماهير الطلبة بصورة تقليدية عدم مبالاة سياسية فلم يميلوا إلى المشاركة فى النشاط الطلابى وكان هناك كثيرون ممن ليسوا أعضاء بالجماعات سعوا جاهدين للاشتراك فى انتخابات مؤسسات الطلبة وأيدوا مرشحى الجماعات الإسلامية من منطلق التضامن الدينى العام.

وعلى كل حال ، فقد سيطرت الجماعات على مؤسسات الطلبة وأصبح تحت تصرفها إمكانيات مالية وتنظيمية جديدة ساعدتها فى توسيع نشاطها ، إلا أنه كانت هناك أسباب أساسية وراء ظهور الجماعات الإسلامية وظاهرة وجود التطرف الدينى بين الشباب بصفة عامة كما يقول البعض ، فكان من بين ما أشارت إليه الأبحاث الاجتماعية التى أجريت فى مصر الشعور بالإحباط الاجتماعى الذى انتاب الشباب المثقف كسبب رئيسى لوجود الجماعات الإسلامية بالجامعة . (٥)

ويرى البعض أن الجانب الأكبر من جمهور الطلبة يتكون من الشباب المعدمين الذين ينتظرهم عمل شاق ومرتب ضعيف ، والدين كان وحده القادر على تعويضهم .

وسارت استراتيجية السادات السياسية فى التحول نحو اليمين (المحلى والعربى والدولى) جنبا إلى جنب مع سياساته الاقتصادية المبنية على الانفتاح الاقتصادى ، أو كما أسموه انفتاح "السداح مداح " بلا ضوابط ولا قواعد ولا قوانين ، فازدادت الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون ، وارتفع معدل قضايا الرشوة والمحسوبية والفساد السياسى والأخلاقى إلى أقصى مدى فى فترة ركود اقتصادية غريبة شهدت مرحلة انتقال النظام من عصر إلى عصر . ومع بطء عملية السلام والتطبيع الجارية مع إسرائيل وتردى الأوضاع الاقتصادية وزيادة كبت الحريات وضوابط ديمقراطية "الأنياب" كما أسماها الرئيس السادات نفسه ، ازداد المناخ العام سوءا وأصبح مؤهلا لدخول قوى جديدة سياسيا لم يستطع النظام مجاراتها أو تشكيلها وفق مقولاته ورغباته ، فى الوقت الذي عجزت فيه القوى السياسية غير الدينية العلنية والسرية عن ملئ الفراغ .

إذن ، أصبحت "الجماعات الإسلامية" القوة السياسية السائدة فى الجامعات وأداة التعبير الرئيسية عن احتجاج الشباب المثقف على النظام الحاكم . وفى سنة ١٩٧٨ هاجمت الجماعات من خلال مؤتمرات موسعة ونشرات وزعتها – نظام الحكم على تباطئه في تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر ، وعلى سياسته السلمية إزاء إسرائيل ، وأعربت عن تأييدها للثورة الإيرانية .

وبدأت الجماعات خلال ١٩٧٦ – ١٩٨٠ في تنسيق أعمالها على المستوى العام ، وأقامت اتحادا أعلى أطلقت عليه اسم " الجماعة الإسلامية " وضمت إليه لجانا فنية قامت بتوجيه النشاط على المستوى القطرى العام ، وتذكر بعض الدراسات أن أصحاب المناصب الكبرى فى هذا الاتحاد مثل الدكتور عصام الدين العريان (أمين الصندوق) كانو من بين كبار المتحدثين فى الاجتماعات المناهضة للأقباط التى عقدتها " الجماعات " والتى حذروا فيها من مؤامرة الزعامة القبطية الرامية للسيطرة على مصر وطرد السكان المسلمين منها وحاولت مجلة الدعوة تبنى هذه الاتجاهات ، إلا أن بعضها تحول تدريجيا لتنظيمات سرية متطرفة أو أقامت علاقات مع مثل هذه

التنظيمات السرية . فعلى سبيل المثال كان عصام الدين العريان أمير الجماعة الإسلامية فى قرية ناهيا بمحافظة الجيزة - وهى القرية الواقعة بالقرب من القاهرة - على اتصال وثيق بطارق الزمر وعبود الزمر ، وكان ناجح إبراهيم أمير الجماعة الإسلامية بأسيوط هو قائد الهجوم الشهير على مبنى مديرية الأمن والصدام المسلح مع الجيش يوم ١٩٨٠/١٠/٨ . ويرصد أحد رجال الحركة الإسلامية فى السبعينات المراحل التى مرت بها الجماعات الإسلامية بجامعات مصر فيقسمها إلى ثلاث مراحل : المرحلة الأولى وهى المرحلة التقليدية ، وهى التى استمرت حتى ١٩٧٥ وغلب عليها الطابع السلفى والاهتمام بالشكل الإسلامى دون المضمون (كالحجاب - الفصل بين الجنسين فى المدرجات - تبنى سياسة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) .
أما المرحلة الثانية فهى الخيار بين أربعة اتجاهات : الاتجاه الأول السلفى التقليدى الذى كانت تسير عليه حتى منتصف السبعينات - اتجاه الإخوان المسلمين ، ثم الاتجاه القطبى (أى تلامذة سيد قطب فكريا وسياسيا) ، وكان الاتجاه الأخير هو اتجاه (التكفير والهجرة) ، واستطاع الإخوان السيطرة على الجماعات الإسلامية لفترة ثم ما لبث أن فلت الزمام من أيديهم وتحولت الجماعات الإسلامية فى أغلبها إلى جانب جديد تماما كما يقول البعض ، والمرحلة الثالثة هى مرحلة التميز والاستقلال ، وهى المرحلة التى يتحدد لها زمانيا عام ١٩٧٩ ، حين بدأت الجماعات الإسلامية بمحافظات الوجه القبلى تدخل تنظيم الجهاد بفضل نشاط كرم زهدى وناجح إبراهيم ، وبدأ بعد ذلك تطور الأحداث يتجه ليخلق تشكيلين أو ثلاثة على الأقل حملوا لقب (الجماعة الإسلامية) فى الحقبة التالية : حقبة الثمانينات - التشكيل الأول يسيطر عليه الإخوان المسلمون ، والتشكيل الثانى يسيطر عليه تنظيم الجهاد فرع الوجه القبلى ، أما الثالث (وهو غير محدد المعالم) فيميل فى توجهاته إلى عبود الزمر ، وللجيل القديم من تنظيم الجهاد الذى كان موجودا بالقاهرة وبمحافظات الدلتا عام ١٩٧٩. [٦] وفيما يلى يمكن تتبع نشوء الجماعات الإسلامية فى مصر :
(أ) باستثناء انشقاق " شباب محمد " عن جماعة الإخوان المسلمين فى الأربعينات وانتهاجهم لأسلوب العنف ، وحادث المنشية الخاص بمحاولة

اغتيال عبد الناصر ، لم يرد استخدام العنف المقصود مع السلطة لدى الجهاز الخاص لتنظيم الإخوان المسلمين حتى عام ١٩٥٨ تقريبا.

(ب) في عام ١٩٥٨ ظهر الشاب المسلم " نبيل البرعى " الذى خرج من جماعة الإخوان المسلمين من داخل السجن وطالب بالعنف المسلح واتخذ من أفكار ابن تيمية منهجا للحركة ، وفيما بعد انضم إليه كل من إسماعيل الطنطاوى ومحمد عبد العزيز الشرقاوى وأيمن الظواهرى ، وحسن الهلاوى ، وعلوى مصطفى ، وأصبح إسماعيل الطنطاوى قائدا لهذه المجموعة نظرا لإمكاناته الفكرية .

(جـ) فى عام ١٩٧٣ انشق علوى مصطفى ومعه بعض أعضاء التنظيم وأقاموا تنظيما جديدا سمى بتنظيم " الجهاد " وقرر الدخول فى حرب مع اليهود على حدود القناة ، وانضم إليه الملازم عصام القمرى (الذى أصبح فيما بعد من أبرز وأخطر عناصر جماعة الجهاد الإسلامى ، وقاد عملية اغتيال السادات عام١٩٨١) .

(د) فى نفس العام تقريبا أنشأ الدكتور صالح سريه تنظيمه الذى عرف فيما بعد بتنظيم الفنية العسكرية ، وانضم إليه من العناصر القديمة حسن الهلاوى الذى كان يقود مجموعة الجيزة فى التنظيم القديم ، وقد أعدم الدكتور سريه عام ١٩٧٥ ، بعد اتهامه بمحاولة قلب نظام الحكم .

(هـ) وفى عام ١٩٧٥ أنشأ وكيل نيابة ذو اتجاهات إسلامية يدعى يحيى هاشم تنظيما ضم حوالى ٣٠٠ عضو من الإسكندرية حاول بهم اقتحام السجن الموجود به الدكتور سريه وزملاؤه إلا أنه فشل وقتل فى الاشتباك يحيى هاشم نفسه الذى كان يعتنق نفس أفكار الدكتور صالح سريه الداعية إلى الجهاد المسلح ضد الحاكم.

(و) وفى عام ١٩٧٧ ظهر للوجود تنظيم التكفير والهجرة لشكرى أحمد مصطفى الذى أعدم عام ١٩٧٨ ، وبين عامى ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، أنشأ شاب مسلم يدعى مصطفى يسرى تنظيما مسلحا فى القاهرة ، وقد تم اعتقاله وتصفية تنظيمه عام ١٩٧٩ .

(ز) وفى عام ١٩٧٩ تكونت جماعة الجهاد الإسلامى من ثلاث مجموعات ، الأولى بقيادة محمد عبد السلام فرج وعبود الزمر ، والثانية بالوجه القبلى بقيادة ناجح إبراهيم وكرم زهدى وفؤاد الدواليبى ، والمجموعة الثالثة بقيادة

سالم الرحال الأردني الجنسية وتولى كمال السعيد حبيب القيادة خلفا له بعد ترحيله إلى الأردن ، وكان من نصيب جماعة الجهاد اغتيال السادات عام ١٩٨١ [٧] .

وتوالى انتشار الجماعات الإسلامية المسلحة وبصفة خاصة في صعيد مصر والتي كانت امتدادا طبيعيا لتنظيم الجهاد ، والتي أخذت تنافس التنظيم الرئيسي على الزعامة – بعد الانشقاقات المتكررة في تنظيم الجهاد – والجدير بالذكر أن الجماعة الإسلامية هي التي تسيطر على منطقة الصعيد بعد إنهاك تنظيم الجهاد وتصفية معظم عناصره القديمة .

٥- تعريف العنف السياسي :-

العنف السياسي هو الذي يهدف إلى المساس بالنظام السياسي ، أي أن معيار التفرقة بينه وبين الأنواع الأخرى من العنف هو اشتراك النظام السياسي كطرف فيه ومدى الخطر الذي يتعرض له هذا النظام سواء كان هذا العنف موجه منه (أي من النظام السياسي) أو موجه ضده أو ضد أحد رموزه، أفرادا أو جماعات [٨] . إذن ، الفكرة العامة في العنف السياسي هي الاستخدام الإنساني للقوة [٩] بغرض إرغام الغير وإخافته وإرعابه لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لها أبعاد وخلفية سياسية لمصلحة فرد أو جماعة . كذلك مهم الأخذ في الاعتبار الدافع إلى العنف بحيث تعتبر الجرائم التي يرتكبها الفاعل سياسية إذا كان الدافع اليها سياسيا حتى لو كانت ظاهريا اجتماعية أو اقتصادية ، مثال قتل السياح الأجانب . وهناك تعريف آخر للعنف السياسي يعتبر شاملا وهو : " العنف السياسي هو الذي يشمل كافة الممارسات التي تتضمن استخداما فعليا للقوة لتحقيق أغراض وأهداف سياسية أوأهداف اقتصادية واجتماعية لها أبعاد سياسية [١٠] .

بالإضافة إلى هذه التعريفات السابقة للعنف ، هناك تعريفات أخرى ، فمثلا يعرف هارولد لدينيرج العنف السياسي بأنه أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتي تكون آثارها ذات صفة سايسية من شأنها تعديل أو تغيير أو تحويل سلوك الآخرين في موقف المساومة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي .

كذلك يعرفه ميلر بأنه العنف السياسي الذى يشمل كل أنواع وصور الحروب المعروفة : الحرب ذات النطاق المحدود ، والحرب واسعة النطاق ، والعالمية ، والحرب الشامة [١١] .

من خلال هذه التعريفات السابقة للعنف السياسي ، يتضح لنا الآتي :

أن العنف السياسي يشتمل على جوانب ثلاثة هي :

(١) وقائع وأحداث وممارسات يمكن أن تقوم من قبل الأفراد ضد النظام أو أحد رموزه (العنف الشعبى) أو من قبل النظام ضد المواطنين أو فئة معينة منهم (العنف الحكومى) .

(٢) الاستخدام الفعلى للقوة (أحداث شغب - تمرد - ثورة - اغتيالات - حالة طوارىء)، (أحداث تعذيب واعتقالات - إعدامات بأحكام عسكرية - أو قتل وتصفية جسدية ... إلخ) .

(٣) تحقيق أغراض وأهداف سياسية منها على سبيل المثال : إلغاء قرار سياسي معين أو التأثير عليه لتعديله أو منعه من الصدور أوتبديله بقرار آخر لمصلحة الأفراد الممارسين للعنف ، كذلك تغيير أشخاص سياسيين أو إقالتهم ، توسيع نطاق المشاركة السياسية ، وفتح قنوات أكثر للاتصال ، تحقيق الاستقرار واستعادة سيطرة وهيبة الدولة .

والمقصود إجرائيا فى هذا البحث بالعنف السياسى : استخدام أو التهديد باستخدام القوة لإنجاز أهداف سياسية سواء كان ذلك من قبل فرد أو جماعة أو دولة بشكل سرى أو علنى منظم أو غير منظم داخل المجتمع .

٦- تعريف التطرف :

التطرف مصطلح يعنى " الإفراط والغلو والتشدد والتزمت سواء في الفكر أوالسلوك أو كليهما معا ". والتطرف فى لغة القاموس المحيط " هو تجاوز حد الاعتدال في المسألة " . فمثلا : إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قاعدة دينية وأخلاقية واجتماعية يستحق أصحابها الثناء ، ولكن المعنى فى ممارستها بغير حدود ولا ضوابط من شأنه أن يدفع بهؤلاء الآمرين والناهين إلى الاعتداء على حقوق غيرهم وإلى تهديد أمن الأفراد والمجتمع وحرياتهم وحقوقهم .

التطرف ، إذن ، من مفهوم تربوى [١٢] هو الميل عن القصد ، والقصد هو الطريق الوسط الميسر للسلوك . والمتطرف هو الذي يميل إلى أحدالطرفين حسا ومعنى" [١٣] ، ويعرف فهمى هويدى التطرف بأنه : المرحلة الحرجة التى ينتقل بها الفرد – لسبب أو لآخر – إلى التحدى والتصادم مع الواقع الاجتماعى والقانونى [١٤] ، ويمكن القول إن العالم الإسلامى اجتاحته موجة تطرف عارمة ، معظم المشاركين فيها من صغار السن والشباب الذين لا يتوقف تدينهم على مجرد الممارسة الشخصية لتعاليم الإسلام ومبادئه وشعائره ، وإنما يتجاوزون ذلك إلى مرحلة العمل الاجتماعى والتدخل فى سلوك الآخرين ، ومحاولة إكراههم على اتخاذ سلوك آخر ، وبالتالى : التدخل المباشر لمنع السلوك الذى لا يرضون عنه . وهنا يقع – بالضرورة – الاصطدام مع الآخرين .

وقد صارت الدولة مدعوة بأجهزتها المختلفة لفض الاشتباك بين أصحاب الدعوة الدينية وسائر أفراد المجتمع [١٥] ، والمشكلة الخطيرة هنا فى المجتمع المصرى والإسلامى عموما أن المتطرف يبدأ مسيرته الدينية كما يبدأها سائر الناس من داخل القاعدة الاجتماعية المقبولة فى المجتمع ، وفى الاتجاه الصحيح والإيجابى ، وبالتالى فلا يمكن مؤاخذته بما يفعل أو يقول أو يقرر ، وبالتالى يصعب أمام الأجهزة الأمنية والمجتمع المدنى وضع خطوط فاصلة بين المقبولين والمتطرفين ، الأمر الذى يجعلها تتخذ إجراءات وقائية استثنائية وأمنية متشددة فى مواجهتهم دون تمييز حفاظا على استقرار المجتمع [١٦] ، ولاشك أن مصر تحوى على مشاكل تنمية وصراع كثيرة تجعل المتطرفين يجدون متنفسا فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كوظيفة أقرها الشرع ويرضى عنها المجتمع فى بث غضبهم المكبوت في شكل ردود أفعال ضد المجتمع المدنى تتسم بالعنف والمواجهة الساخنة فى الفكر والسلوك معا . ولاشك أن تطرف الفكر أشد ضراوة من تطرف السلوك المعبر عنه ، فعلاج تطرف العقيدة والفكر يحتاج إلى تفكير بديل وتنظيم بديل ، خصوصا إذا كانت العقيدة لها قدسية كالعقيدةالدينية أو عرف سائد في المجتمع ... إلخ .

المطلب الثانى الجماعات الإسلامية والعنـف

(١) جماعة الإخوان المسلمين والعنف السياسي :

وإن كانت جماعة "الإخوان المسلمون" لم تتورط حاليا فى أعمال عنف موجه ضد النظام أو أحد رموزه ، إلا أنها كانت مستهدفة بأعمال عنف من قبل النظام السياسى الذى يعتبرها هى الأم [١٧] لكل هذه الجماعات الموجودة على الساحة المصرية ، ولا يكف عن الحديث عنها تارة بالمدح باعتبارها جماعة اختارت الحل السلمى والطريق السياسى للوصول إلى السلطة ، وتارات أخرى بالذم وبإلصاق التهم لها من قريب أو بعيد فى أعقاب بعض العمليات الإرهابية.

ولم يكن العنف السياسى أداة أو وسيلة للعمل فى جماعة الإخوان ، وذلك يدل عليه قول مرشدهم العام ومؤسس الجماعة الأول الإمام الشهيد حسن البنا حينما قال : "نحن لسنا دعاة ثورة ، ولكننا دعاة حق" ، وأكمل الإمام الهضيبى المرشد الثانى للجماعة هذا المسلك بقوله المشهور : "نحن دعاة ولسنا قضاة" وأكمل الإخوان المسيرة على نفس هذا الاتجاه فلم يتهموا رسميا منذ تفجر أحداث العنف السياسى المسلح أو الإرهاب كما يطلق عليه البعض بارتكابه أو التورط فى أحداثه ، إلا أنه فى عهد عبد الناصر اتهمت الجماعة بمحاولة اغتيال الرئيس فى ١٩٥٤م فى المنشية بالإسكندرية ، وحاليا أثنى بعض المسئولين على سلوك الجماعة فى الدعوة ، حتى أن رئيس الجمهورية حسنى مبارك ذكر بجريدة لوموند الفرنسية كلاما فيما معناه أن "الإخوان المسلمون" بعيدون عن العنف والتطرف وأن الجماعة اختارت أسلوب العمل السياسى السلمى ، كما ذكر ذلك بعض وزراء الداخلية كاللواء محمد عبد الحليم موسى واللواء حسن الألفى ، ولكن بعد فترة قليلة عاد السيد رئيس الجمهورية فى ترجمة له مع مجلة أديرشيبجل الألمانية ليقول إن "الإخوان المسلمون" يشجعون المتطرفين ، فما حقيقة موقف هذه الجماعة من العنف والقوة كأسلوب للدعوة أو التغيير ؟

أسلوب الإخوان فى الدعوة :-

يرفع الإخوان المسلمون شعارهم المشهور عنهم الذى يردد رنة فى أعقاب أى لقاء يتم بينهم والذي يقولون فيه : " الله غايتنا .. الرسول قدوتنا .. القرآن دستورنا.. الجهاد سبيلنا .. الموت فى سبيل الله أسمى أمانينا".

ويتبنى الإخوان المسلمون فى الدعوة إلى الله الأسلوب القرآنى " ادعو إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن " ، ويتضح من غايات وأهداف الجماعة أنها تتدرج إلى ثلاث مراحل :

١ - الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى وإلى دينه بالحكمة والحسنى .

٢ - الاهتمام بمبدأ التربية والأخوة فى اللـــه .

٣ - الجهاد فى سبيل الله لإعلاء كلمته والعمل على إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق شرع الله سبحانه وتعالىَ فى الأرض .

ولم تتورط الجماعة فى أعمال عنف مسلح فى الوقت الحالى ، ولم تتهم رسميا بذلك ، وإن كانت متهمة بالتحريض كما أشرنا ، إلا أنه فى عهد عبد الناصر اتهمت الجماعة بمحاولة اغتياله عام ١٩٥٤م وقيام التنظيم السرى الخاص بترتيب جميع عمليات الحرب الأهلية عقب اختلاف الجماعة مع الثورة أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ١٩٦٥م.

نشأت الجماعة من أجل تحقيق هدف أكبر وهو إقامة الدولة والخلافة الإسلامية ، وذلك بعد سقوطها فى تركيا على أيدى كمال الدين أتاتورك بتآمر الأعداء والمناهضين للحكم الإسلامى وإحلال النظام العلمانى محلها .

وترى الجماعة أن إعادة الخلافة الإسلامية هى التى تكون حامية لأوطان المسلمين ورادعة لأعدائهم وتسترد ما اغتصب من ديارهم ومقدساتهم وعلى رأسها فلسطين والمسجد الأقصى . وقد سجل أفراد الجماعة صفحات نظيفة فى الجهاد فى فلسطين ضد اليهود . وهذا هو الهدف الذى حدده الإمام البنا منذ أكثر من خمسة وستين عاما بجانب أهداف فرعية أو صغرى مثل الاهتمام بالعقيدة والعبادة والعلم وغير ذلك من جوانب العمل النافع .

إذن ، أصبح هدف الإخوان المسلمين الأكبر هو إقامة الدولة الإسلامية العالمية والخلافة الإسلامية الراشدة مرة ثانية ، ويرون أن تحقيق هذا الهدف يؤدي إلى التخلص من التبعية وتحقيق النجاة ويقضى على العلل والأمراض

والمعاناة التى يتعرض لها العالم الإسلامي فى ظل التكتلات والتجمعات ، وأن القعود عن تحقيق هذا الهدف يعتبر إثما كبيرا وتعريض المسلمين للفتنة ، وذلك مع عدم إهمال تحقيق الأهداف الأخرى ، وهى الاهتمام بالعقيدة والتربية والعبادة.

شمول دعوة الإخوان:-

لذلك شملت دعوة الإخوان فى السيطرة التدريجية على نظام الحكم فى مصر وبلاد العالم الإسلامى ، الاهتمام بسلامة العقيدة وصحة العبادة ومتانة الأخلاق وثقافة الفكر وقوة البدن ونشر الدعوة والتربية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والجهادية وكل مجالات الإصلاح التى يقرها الإسلام.

موقف الإخوان المسلمين من النظام القائم:-

لم يكفر الإخوان المسلمين النظام القائم فى مصر ، ولم يكن فى مقدمة أهدافهم الإطاحة به لما كان هدف الإخوان الأكبر هو إقامة الدولة الإسلامية العالمية والخلافة الراشدة ، أى تمكين دين الله فى الأرض (كل الأرض) ، فلم يكن - إذن - فى مقدمة أهداف الإخوان الإطاحة بنظام معين أو الوصول إلى السلطة فى بلد ما أو قطر بقدر ما كان الهدف هو العمل على تمكين الدين فى الأرض وكل بلاد المسلمين تمهيدا لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى (دولة الخلافة) . لذلك لم يترك الإخوان مجالا للعمل فى إطار الشرعية والقانون إلا سلكوه ، فحينما وجدوا أن الأبواب موصدة أمامهم أقاموا تحالفات مع الأحزاب الموجودة على الساحة مثل تجربة تحالف الإخوان مع الوفد ، وتجربة تحالف الإخوان مع العمل والأحرار والتى أثبتت نجاحها -أى الأخيرة - بوصول سته وثلاثين نائبا من الإخوان المسلمين داخل مجلس الشعب المصرى عام ١٩٨٧م ، مؤكدين أن أسلوبهم فى الدعوة هو الحكمة والموعظة الحسنة من خلال ممارسة نشاطهم عن طريق المؤسسات الرسمية كمجلس الشعب والشورى أو المجالس المحلية والمؤسسات شبه الرسمية كالنقابات المهنية أو نوادى أعضاء هيئات التدريس ، بطريقة قانونية ليس فيها أى مخالفات بالرغم من أنهم تعرضوا لأعمال عنف من قبل الدولة فى سبيل ذلك ، منها محاولة التضييق عليهم (قانون النقابات الجديد) وقضية

سلسبيل وتوزيع المنشورات ، وبالرغم من أنهم تعرضوا فى السجون والمعتقلات لألوان من التعذيب والقتل خلال عشرين عاما بسبب اتهامهم فى الشروع فى قتل عبد الناصر – ذلك الاتهام الذى مازال محل تفسيرات كثيرة [١٨] .

إذن ، جماعة الإخوان كانت تهتم بالتربية والإعداد العلمى والثقافى والنفسى لكى يصلح الفرد أن يكون داعية لدين الله ولتمكين شرع الله فى الأراض وإقامة دولة الخلافة الإسلامية ، لذلك فهم لا يغلبون العمل السياسى أو الأساليب السياسية على التربية، ويهتمون بالكيف لا بالكم ، كل هذا جعلهم بعيدين عن استخدام العنف المباشر بدرجاته [١٩] . وإن لم يمانعوا ويساندوا من يقومون على ذلك الأمر . ويرجع ذلك لاقتدائهم بمنهج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بداية الدعوة فى أن المسلمين الأوائل فى مكة كانوا يتعرضون للإيذاء والتعذيب والقتل على أيدى الجاهلية ا لأولى ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوصيهم بالصبر ويبشرهم بالجنة مثل قوله لآل ياسر : " صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة " ، ولم يطلب منهم أن يردوا الإيذاء بالإيذاء ، وكان من الممكن أن يأمرهم بقتل أبى جهل أو تحطيم بعض الأوثان مثلا من باب إزالة المنكر ، ولكنه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بشيء من هذا ولا ذلك ؛ لأنه لو حدث ذلك ستثور ثائرة المشركين ولا تهدأ إلا بالقضاء على هذه الدعوة وأفرادها ، وهى لم تزل ضعيفة محدودة العدد والعدة ، ولن ينتهى الشرك ولا يقضى على المنكر بمثل هذه الأفعال ، لذلك نجد أن الرسول (ص) ركز فى هذه المرحلة على إعداد وتربية الركائز القوية التى سيقوم عليها البناء فى مدرسته فى دار الأرقم بن أبى الأرقم فى مكة .

وبعد هجرته (ص) اهتم ببناء المسجد ، والذى يعتبر المؤسسة الأساسية فى بناء الرجال وتكوين القاعدة الإسلامية القوية ، ثم الإخاء بين المهاجرين والأنصار من خلال رباط العقيدة والأخوة الدينية ، ثم الإعداد للجهاد والتدريب على الرعاية وسائر الرياضات البدنية استجابة لأمر الله تعالى "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم" [٢٠] .

يتضح لنا أن الأسس التى قام عليها التنفيذ لإقامة الدولة الإسلامية الأولى هى [٢١] :

١- قوة العقيدة والإيمان .
٢- قوة الوحدة والأخوة
٣- قوة الساعد والسلاح .

لذلك يحاول الإخوان الالتزام بهذا الطريق دون أية مخالفة ، ولم يهمل الإخوان المجال السياسى ، ولكن يقتحمونه بخطوات محسوبة فى توازن حكيم حيث لا ينال من التربية التى هى الأصل الذى يقوم عليه البناء . وهم لا يقرون مبدأ التغيير بالقوة (الانقلابات - الثورة المسلحة) ويقولون فى ذلك إنهم ينكرون كل صور الفساد والاستغلال وإهانة الدعاة إلى الله ، إلا أنهم لا يقرون مبدأ التغيير بالقوة للتخلص من هذه المنكرات كتحطيم الحانات أو المسارح ودور اللهو أو ما شابه ذلك ، لأن ما يخرب من هذه الأماكن يعاد تعميره وتشييده أفضل مما كان عليه ، فالمطلوب هو تغيير النفوس وتصحيح المفاهيم والتصورات لتتطابق مع تعاليم الإسلام .

إن الجماعة إذا استخدمت قوة الساعد والسلاح (وهى مفككة الأوصال ، مضطربة النظام أو ضعّيفة العقيدة خامدة الإيمان ، فسيكون مصيرها الفناء والهلاك) [٢٢] .

والإسلام حدد للقوة حدودا واشترط لها شروطا ووجه القوة توجيها محددا . ويتعرض الإمام حسن البنا للثورة فيقول : "..أما الثورة فلا يفكر فيها الإخوان المسلمون ولا يعتمدون عليها ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها .." ثم يحذر ويصارح حكومة مصر بأن الحال إذا ما بقى على ماهو عليه ولم يفكر أولو الأمر فى الإصلاح العاجل والسريع لهذه المشاكل ، فسيؤدى ذلك حتما إلى ثورة ليست من صنع الإخوان ، ولكنها من ضغط الظروف ومقتضيات الأحوال وإهمال مرافق الإصلاح .

هكذا نرى استبعاد البنا لأسلوب الثورة كأداة للتغيير ، كما لا يقر التهور والاندفاع واستعمال القوة فى كل الظروف والأحوال ، وإن تعرض الإخوان بسبب ذلك واتهموا بأنهم ضعفاء وأن الإخوان إذا علموا أن السرعة تهب لهم النجاح ٩٩٪ ، وأن الحكمة ستهب لهم النجاح ١٠٠٪ فهم يؤثرون البطء الحكيم لإحراز النجاح الكامل وذلك اجتهادهم وهذا رأيهم [٢٣] . ويقول

أيضا : "إذا جاءت السرعة التى يعلم بها الإخوان أن البطء والهدوء سيقف أمام تقدمهم أو يأخذ منهم انتصارهم وسيعلمون حينئذ كيف يذودون عن دعوتهم وكيف تكون الموتة الكريمة فى سبيل الغاية العظيمة" .

ويقول في رسالة أخرى (٢٤) : "فمن تبعنا الآن فقد فاز بالسبق ، ومن تقاعد عنا من المخلفين اليوم فسيلحق بنا غدا وللسابق عليه الفضل ، ومن رغب عن دعوتنا زهادة فيها أو سخرية بها أو استنكارا لها أو يائسا من انتصارها فستثبت له الأيام عظيم خطئه ، وسيقذف الله بحقنا على باطله فيدمغه فإذا هو زاهق" .

وعلى كل شاب أن يتسم بالروية والتعقل وألا يدفعه الحماس إلى تصرفات هوجاء ، فالأمانات ثقيلة والطريق طويل ويحتاج إلى النفس الطويل وإلى الصبر والمثابرة ، فلا غلو ولا تشدد ولا اندفاع ، ورسولنا يقول لنا إن الدين متين فأوغلوا فيه برفق (٢٥) .

وكان كل من سبق بالقطع في مرحلة الفكر والتجنيد ، أى مرحلة الاستضعاف التى سبقت صدام الإخوان مع الثورة .

ومع اعتقال الإخوان عام ١٩٦٥ ووصول أفكار المودودى إلى الإخوان فى السجون والظروف الصعبة التى كانوا يقاسون منها، أصبح المناخ مهيئا للعودة إلى الانقلابية الجهادية . وتفاعل سيد قطب المنظر الإخوانى المعروف مع أفكار المودودى . وإذا كان المودودى قد وضع بذور الانقلابية الجهادية على أنظمة الكفر الموجودة فى الأقطار الإسلامية ، فإن الفضل لسيد قطب فى التنظير للمرحلة الثانية وهى مرحلة الجهاد فى كتابيه "معالم على الطريق" "وفى ظلال القرآن" ، وقامت أفكاره على ما يلى :

* أن مجتمع الإيمان هو الذى تكون فيه الحاكمية لله وحده وأن حاكمية الطاغوت تظهر فى مجتمع الكفر ، وبالتالى فإن نظام الدولة القائم هو الباطل والشر والظلم كله .

* التغيير طريقه الانقلاب في السلطة والقضاء على أئمة الكفر ووضع أئمة الإيمان محلهم .

* محرك هذا الانقلاب وقائد الصفوة المؤمنة جيل قرآنى جديد مثل الصحابة الأوائل ، والصدارة هنا للنخبة وليس للشعب .

* هذه العملية عملية تحرير شاملة وواجبة ، وهى فرض عين على كل مسلم ومسلمة ، مسئولية جماعية وفردية ، دينية وأخلاقية ، لتحويل مجتمع الكفر والطاغوت إلى مجتمع الإيمان والحرية .

إذن ، فمعركة الإسلام مع مجتمع الجاهلية الثانية هى معركة عقيدة وليست معركة فرعية : إما كفر أو إيمان و إما جاهلية أو إسلام ، إن الشعب لا يملك حكم نفسه بنفسه لأن الله هو الذى خلق الشعوب وهو الذى يحكمها بنفسه عن طريق طليعة قرآنية تعيد للإسلام مجده .

فكر سيد قطب هنا يقوم فكريا على مرحلتين هما أساس حركات الجهاد الإسلامى فى مصر والعالم الإسلامى ومقرها أسيوط (حيث ولد) :

الأولى : مرحلة التعمق الروحى للطليعة التى ستتحمل بناء الدولة الإسلامية .

والثانية : المعركة ضد المجتمع الجاهلى ، وهذا ما يقصده بالجهاد الإسلامى .

وفى عام ١٩٦٥ كانت أفكار سيد قطب هى المحرك لانقلاب جديد ضد السلطة السياسية فى مصر "عبد الناصر" ، وانكشف المخطط وراح ضحيته سيد قطب بإعدامه ، وعندما جاء السادات إلى السلطة عام ١٩٧٠ م كان هناك جيل جديد من الإخوان – خرجوا من المعتقلات – لا يستلهم فكر الإمام البنا ، كثيرا ، فهو ماض راح وجاءت مرحلة الجهاد على طريقة " الإمام المودودى " و" الشهيد" سيد قطب ، وبالتالى دخلوا مرحلة المواجهة مع الحكومات الموجودة فى البلاد الإسلامية ، وبالذات فى مصر : إما حاكمية الله أو حاكمية البشر [٢٦] .

(٢) جماعة التكفير والهجرة والعنف السياسي:-

ظهر فكر التكفير في البداية داخل السجون والمعتقلات بين بعض شباب الإخوان أيام عبد الناصر ، ولكن مرشد الإخوان الذي كان موجودا بالسجن في ذلك الوقت وهو الإمام حسن الهضيبي استطاع أن يرد على أصحاب هذا الفكر ، وكان له بحث مشهور في ذلك وهو "دعاة لاقضاة" ، كان له الفضل في الوقوف أمام هذا الاتجاه داخل الجماعة (٢٧) ، ولكن ظهر التكفير مرة ثانية على يد شكري أحمد مصطفى في السبعينات مستلهما أفكار أستاذه سيد قطب ومتميزا عنها ، لذا تبنت هذه الجماعة تكفير المجتمع رأسيا وأفقيا والتنبيه على أعضائها باعتزال هذا المجتمع الكافر وعدم التعامل معه . ولم تستخدم الجماعة العنف في تحقيق أهدافها التي كانت تراها بعيدة المدى جدا ؛ فيجب أولا اعتزال المجتمع ، ثم الاستعداد بعد ذلك للسيطرة عليه ، وهذا لم يتم (٢٨) . وكانت الجماعة لا توجه العنف إلا لمن يحاول أن ينتقد الجماعة أو يخرج عليها باعتبار أن الفرد الذي يخرج منها يعتبر كافرا ، ومن يوجه لها النقد كذلك .

ولم تهتم الجماعة كثيرا بارتكاب أعمال عنف مسلح إلا حينما قتلت الجماعة الشيخ الذهبي (التابع للأزهر) لأنه تصدى للجماعة في كتاب له وكان رد فعل الجماعة بأنها قتلت الشيخ الذهبي ، وتم الحكم بالإعدام على شكري مصطفى أمير الجماعة وآخرين ، ومنذ ذلك الوقت لم يعد للجماعة وجود مؤثر على ساحة العمل الإسلامي وإن كان فكر الجماعة (التكفير) ما يزال له الأثر الكبير عند باقي الجماعات الإسلامية والتي منها من تبنى هذا الفكر وطوره لخدمة أهدافه ، ويمكن القول أن جماعة التوقف والتبيين الموجودة حاليا في صعيد مصر وبالتحديد في طهطا وأسيوط امتداد لفكر جماعة التكفير والهجرة ، وإن كانت جماعة التكفير مازالت تعمل تحت الأرض سرا.

(٣) الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد:-

مجموعة من الشباب المتحمس للدين وتطبيق الحكم الإسلامي والشريعة شكلت عصب حركة العصيان الإسلامي في مصر وحجر الزاوية في المواجهة . فقد ظلت الجماعة الإسلامية بدون قيادة رسمية، وإن كانت

الإمارة فى الصعيد موكولة إلـى الطبيب نـاجح إبراهيم عبـد اللـه الـذى كـان لايزال طالبا بكلية الطب بأسيوط ، ويرجع انفصـال الجماعـة الإسـلامية عـن الإخوان المسلمين الذين تربوا علـى أيديهم فـي الجمعيـة الشرعية بأسيوط ، تقريبا فى عام ١٩٧٧ م ، عندمـا دار جـدل بيـن أعضـاء الجماعـة (الشـباب) وبين شيوخهم حول بعض المفاهيم مثل الحاكمية والعذر بالجهل فى التوحيد ، أى هل يعذر الإنسان بجهله فى العقيـدة أم لا ؟ وحـول مفهـوم الجهـاد (جهـاد مـن ، وضـد مـن، وأنواعـه) ، وقـد شـجعت بعـض القيـادات السياسـية هـذه الخلافات واستغلت حماس الشباب لكى ينفذوا من خلاله أكثر من غرض مثل ضرب التيار اليسارى والشيوعى المتنـامى فـى الجامعـات والمنـاهض للحكـم الساداتى وكذلك تفريق صفوف هذه الجماعات من ناحية أخرى . وفى صيف ١٩٨٠ استطاع أحد أفراد الجماعة الإسلامية الالتقاء بقيادات تنظيم الجهاد فى القاهرة واتفق معه على العمـل سـويا (كـرم زهـدى) أحـد الطـلاب النشـطين دينيا [٢٩] ، وهذه كانت نقطة تحول كبير فى العمل داخل الجماعـة الإسـلامية التى كـانت تلـتزم منهـج الإخـوان المسـلمين فـى الدعـوة بالحكمـة والموعظـة الحسنة لحين بلوغ مرحلة القوة والجهاد ، واستطاع هؤلاء النفر إقناع أمـراء الجماعات الإسلامية باللجوء إلى الجهاد والقوة للوصول إلى الحكم فى أقـرب وقت وتقصير عنصر الزمن الذى قد يطول بأسلوب دعوة الإخـوان التـى لـم تجد شيئا من وجهة نظرهم ، وتم الاتفاق فعلا بين عبود الزمـر ومحمـد عبـد السلام فرج (تنظيم الجهاد) ، وبيـن نـاجح إبراهيم ، وكـرم زهـدى وعـاصم عبد الماجد وآخرين (جماعات إسلامية) علـى تكـون مجلس شـورى مشـترك تكون الغالبية فيه لأعضـاء الجماعة الإسـلامية . نتـج عنـه تكـويـن مجموعـة لاغتيـال السـادات فـى أكتوبـر ١٩٨١ وإحـداث ثـورة شـعبية للاسـتيلاء علـى الحكم ، ولكن بالرغم من دخول الجماعة الإسلامية مصادمات مع الأمـن فـى أسيوط يوم ١٩٨١/١٠/٨ لم تتم لهم السيطرة على الأمور ، وتم الكشف عن التنظيم ودخول أفراده السجن والحكم بالإعدام على قتلـة السـادات . منذ هـذه اللحظـة ، وقـادات الجماعـة الإسـلامية (ومنهـم الأعضـاء المكونيـن لمجلـس الشـورى) فـى السـجون والمعتقـلات ، ولكـن بعـد سـيطرة فكـر الجهـاد علـى الجماعة الإسلامية . ومن داخـل الأسـوار توجـه الجماعـة الإسـلامية وتنظيـم الجهاد الشباب المنتمى إليها فكريا بالعمل على جهادالنظـام حتـى يتـم سـقوطه

وقتال كل من لهم صلة بالنظام من مسئولين وضباط شرطة ومفكرين وصحفيين ، وخصوصا الضباط الذين يتعاملون مع المسجونين في قضايا سياسية ، وأصبح الشباب يعتبرون الجماعة الإسلامية هي التعبير المسلح وأحد أشكال الاحتجاج والتمرد الذى يراود قلوب الشباب وخاصة هؤلاء الذين لا يجدون أعمالا بعد تخرجهم فى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الفنية والذين تضيق بهم الحياة وتخنقهم أزماتها ، وقد يكون ذلك مبررا آخر للعنف السياسى المسلح عند عدد كبير من الشباب الذى ينخرط فى العمل تحت قيادة هذه الجماعات ، وترجع أيضا أسباب العنف إلى عجز الحكومة عن التغلب على هذه المشاكل وإيجاد حلول جذرية لها . فهناك قيم غريبة عن المجتمع وقوانين وضعية تحكم ودولا أجنبية تتحكم وبخاصة أمريكا .

ومن أسباب تزايد العنف السياسى أيضا الضربة القاصمة التى تلقاها أصحاب الاتجاه الذى يعتمد على صندوق الانتخابات (الاتجاه السلمى) ، من جراء عمليات التزوير التى تمت مؤخرا فى انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٩م والتى لم يخضها سوى تحالف حزب العمل والإخوان ضد الحزب الوطنى . ولذلك لم تدخل المعارضة جميعا انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ ولم تحرك هذه المقاطعة شعرة واحدة من رأس الحكومة المصرية .

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدولة لن تمكن الإسلاميين من الوصول إلى الحكم ولن تسمح بوصولهم إلى السلطة ، ولن تمكنهم من خوض انتخابات نزيهة يكون الصندوق هو الفيصل فيها ، ولذلك لن يكون هناك طريق للتغيير سوى العنف (الجهاد عند هؤلاء الجماعة) .

والدليل على ذلك ماسبق قوله بالإضافة إلى مساندة النظام السياسى فى مصر للنظام الجزائرى بعد وقف العملية الديمقراطية هناك لعدم تمكين الجماعة الإسلامية (جبهة الإنقاذ الإسلامية) من الوصول بعد الانتخابات إلى السلطة وتدخل الجيش .

كذلك من ضمن أسباب العنف عند الجماعة الإسلامية قتل متحدثها الرسمى علاء محيى الدين فى القاهرة ١٩٩٠/٨/٢ واتهام النظام بقتله . بالرغم من أن واقع ملف علاء الدين محيى الأمنى لم يكن مشجعا على العنف ، ولم يتهم فى إحدى مرات اعتقاله بأنه استخدم العنف فى التعامل مع السلطات أو مع الغير ماعدا حيازة منشورات ، وهذا أمر لا يستحق القتل لمتحدث إعلامى

عن جماعة ، وفى وضح النهار [٣٠] . وأن القتل خارج المحكمة يعطى شرعية للعنف السياسى والقتل المضاد ، والعنف السياسى أصبح يشبه عمليات الثأر بين الجماعة والنظام .

ومما يزيد أعمال العنف إجراءات القبض والاعتقال التى تتم لأقارب المطلوبين وذويهم وتعذيبهم فى السجون . وكذلك ضرب وتعذيب المسجونين من أفراد الجماعة الإسلامية ، مما يجعل الأعضاء يصرون على الانتقام من جلاديهم بعد ذلك بأى أسلوب [٣١] .

(٤) طلائع الفتح :-

تنظيم طلائع الفتح يمكن القول إنه خليط من أعضاء الجماعات الإسلامية المختلفة التى تبرعت للجهاد ضد الشيوعيين فى أفغانستان ، وبعد عودتهم إلى الدولة وانتهاء مهمتهم بدأ بتنفيذ ما تدربوا عليه في ميدان القتال خارجيا فى مواجهة النظام السياسى داخليا ، وإن كان من ضمن مشاكل التنظيم اختيار الهدف وطريقة التنفيذ ، وإن كان هدفهم – كسائر التنظيمات – هو إحراج الحكومة بالضغط عليها.

من أسباب العنف عند التنظيم :-

* خوف أعضاء التنظيم من النظام السياسى الذى توعدهم من قبل عودتهم بأنهم أصبحوا غير مرغوب فيهم ، فهم مطلوبون ، بل تمت محاكمة كثيرين منهم غيابيا وحكم عليهم بأحكام وصلت إلى الإعدام ، فأصبح الفرد منهم لا يهمه سوى عمل أى شيء ضد النظام ، طالما كان جزاؤه هو الزج به فى غياهب السجون أو تعليق المشانق له.

* الطاقة القتالية العالية التى تدربوا عليها وأصبحوا موهلين جيدا للقيام بأى أعمال توكل إليهم (مواصلة الجهاد) يعنى فكرة الجهاد عندهم ضد النظام الذى لا يحكم بالشرع ومحاولتهم اغتيال د. عاطف صدقي رئيس الوزراء والسيد حسن الألفي وزير الداخلية .

(٥) تنظيم "الناجون من النار" :-

والذى كان سابقا امتدادا لتنظيم الفنية العسكرية (د. صالح سرية ورفاقه) .

أسباب العنف عند التنظيم :-
(أ) أعضاء التنظيم يعتبرون أنفسهم المؤمنين فقط داخل المجتمع (سيطرة فكر التكفير على التنظيم).
(ب) اتباع التنظيم لأساليب الانقلابات العسكرية كأسلوب للتغيير .
(ج) إعطاء الدروس لأفراد التنظيم التي تحث على الجهاد ومقاومة النظام.

(٦) تنظيم الشوقيين :-
تنظيم منشق عن الجماعة الإسلامية بالفيوم ، وكان من أسباب العنف لدى التنظيم :
- جمع الأموال عن طريق السرقات (استحلال السرقات) لشراء الأسلحة وتلبية مصروفات الأعضاء واحتياجاتهم .
- القيام بعمليات تفجيرات وعمليات عنف دون تمييز لأن من قتل على مسرح الجريمة يبعث على نيته حسب زعم أعضاء التنظيم ، وقد أسسه شوقي الشيخ في الفيوم . - ويتسم هذا التنظيم بكثرة عدد أفراده ومجموعاته وليس له قيادة منظمة ، مما يسبب معه تحميل مسئولية عمل أى مجموعة على التنظيم ككل .

جذور العنف السياسي عموما عند الجماعة الإسلامية وغيرها:-
ولأن الجماعة الإسلامية هي أكثر هذه الجماعات مواجهة للنظام السياسي في مصر ، فقد لزم التركيز عليها:
١- خطأ الأساليب الأمنية المتبعة في التعامل مع المتهمين من أعضاء الجماعات الإسلامية :
فالإجراءات البوليسية أحيانا تشمل آلاف المواطنين الذين ليس لهم صلة مباشرة بأعضاء الجماعة الإسلامية ، فإذا أرادت الشرطة اعتقال شخص تقوم باعتقال عشرات الأشخاص من أقاربه وأصدقائه ، وبدلا من أن يكون هناك - حسب التعبير الدارج - (متطرف واحد) يصبحون عشرة متطرفين ومتعاطفين ، ولا توجد محافظة أو قرية أو مدينة حاصرتها المصفحات وأهدرت آدمية أهلها وعاثت فيها قوات الشرطة فسادا دون مراعاة للحرمات وكرامة المواطنين بحجة مكافحة الإرهاب ، إلا وأصبحت مفرخا للجماعات

الإسلامية (حالة ديروط - القوصية - البدارى - أبوتيج - الفيوم - إمبابة - دمياط .... إلخ).
٢- عدم الإصلاح السياسى(توسيع دائرة المشاركة السياسية وفتح باب أوسع للحوار).
٣- البطء فى الإصلاح الاقتصادي والقضاء على القطاع العام وتشريد آلاف العمال وأسرهم وعدم وجود وظائف للخريجين.
٤- عدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كاملة.
٥- انتشار الفساد وعمليات النهب المستمرة لثروات البلد على أيدى حفنة من المفسدين (الحيتان) على حد تعبير وسائل الإعلام عن حوت مدينة نصر وأمثاله.

كل هذه الأسباب السابقة أدت إلى تحقيق الجماعة الإسلامية مكاسب على أرض الواقع لتعاطف المواطنين خاصة المطحونين بالغلاء لهؤلاء الشباب وليس أدل على ذلك من امتناع أى شخص عن التقدم للشهادة فى الأحداث التى تم فيها قتل ضباط الشرطة ، وهو ما تغير كلية بعد انحياز الشارع ضد أعمال العنف المستمرة.

المطلب الثالث

كيف نشأت فكرة التكفير للحاكم والمجتمع ؟

رؤية من داخل السجون حديثا

وهكذا احتضنت هذه الفئة من الشباب هذا الفكر المطبوع بطابع الغلو والعنف ، والذى ينظر إلى الناس من وراء منظار أسود قاتم ، وكان السؤال الأول الذى طرح نفسه على هذه الفئة من الشباب هو : ما حكم هؤلاء الذين يعذبونهم وينكلون بهم ؟ وما حكم من وراءهم من الحكام الذين يأمرونهم بذلك وبتعذيبهم حتى الموت، لا لشيء إلا أنهم يدعونهم إلى الحكم بما أنزل الله ؟ وكان الجواب جاهزا تماما أخذوه من ظاهر بعض النصوص من آيات القرآن مثل آية (سورة المائدة) "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون" ومن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأحاديث التى أطلقت الكفر على بعض المعاصى ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن الذين لم يوافقوهم على هذا التفسير لتلك النصوص التى استدلوا بها باعتبار أنها لها تأويل آخر عند أهل السنة والجماعة ، لأنها تصطدم بأدلة أخرى أقوى وأوضح منها - قالوا عنهم إنهم كافرون أيضا.

وقالوا من لم يكفر الكافر فهو كافر ، ومن لم يكفر هؤلاء الحكام ومن والأهم فهو كافر لأن الشك فى كفر الكافر كفر مثل الشك فى كفر النصارى واليهود والمجوس وأمثالهم . ومن هنا اتسع نطاق التكفير ليشمل الحكام ومن والأهم أو رضى بحكمهم بل ومن سكت عن تكفيرهم . ولقد اصطدم فكر هؤلاء الفئة فى البداية بفكر الجمهرة للمعتقلين والمسجونين من الإخوان المسلمين وبخاصة القدامى منهم [٣٢] ؛ لأنه يصطدم مع ما قاله مؤسس الحركة فى الأصول العشرين من رسالة التعاليم : "لا نكفر مسلما أقر بالشهادتين وعمل بمقتضاها برأي أو معصية ، إلا إذا أنكر معلوما من الدين بالضرورة أو كذب صريح القرآن أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب العربية بحال أو عمل عملا لا يحتمل إلا الكفر" .

إن هذا الغلو فى الدين الذى انتهى بهؤلاء الشباب المخلصين إلى تكفير من خالفهم واستباحة الدماء والأموال هو نفسه الذى انتهى بالخوارج قديما إلى مثل هذا ، وأكثر منه ، ولم ينفعهم العمل وطول التعبد وحسن

النيـة ، لأنهم سـاروا فـى غير الاتجـاه المستقيم ، ولهذا كـان أئمـة السـلف يوصون بطلب العلم قبل التعبد والجهاد حتى لا ينحرفوا عن طريـق اللـه مـن حيث لا يدرون [٣٣] .

أمـا لمـاذا امتد هذا الفكر إلـى أن وصـل لهؤلاء الشباب من الجماعـات الإسلامية أو بعض منهم ، فإن هناك أسباب كثيرة منها :

١ – تسـاهل بعض العلمـاء في شـأن الكفـرة الحقيقيين وعدهم في زمـرة المسلمين وبالذات الذين يتطاولون على الدين من خلال الإعلام .

٢ – عدم الثقة من قبل هؤلاء الشباب فى العلماء باعتبارهم علماء سلطة بعد أن استبعد النظام حملة الفكر الإسـلامى السليم والدعوة الإسـلامية الملتزمـة بالكتاب والسنة والتضييق عليهم ، مما أعطـى الفرصـة للاتجاهـات المنحرفـة لتعمل تحت الأرض فى جو مغلق بعيدا عن النور والحوار .

٣ – قلـة بضاعة هؤلاء الشباب الغيورين من الفقه الإسلامى وأصوله وعدم تعمقهم فى العلوم الإسـلامية واللغويـة ، الأمـر الـذى جعلهم يـأخذون ببعض النصوص دون البعض أو يأخذون بالشبهات ويغفلـون عـن القواعـد الكليـة ، مما يجعلهم يفهمون بعض النصوص فهما ضحلا سريعا ، فـالإخلاص وحـده لا يكفى مـا لـم يسنده فقـه عميق بالشـرع وأحكامـه ، وإلا وقـع صاحبـه فـى المحظور ، ولذلك قال الحسن البصرى : "العامل على غير علم كالسالك على غير طريق يفسد أكثر مما يصلح فاطلبوا العلم طلبا لا يضر بالعبـاد واطلبـوا العبـادة طلبـا لا يضـر بـالعلم ، فـإن قومـا طلبـوا العبـادة وتركـوا العلـم حتـى خرجوا بأسيافهم على أمة محمـد (ص) ، ولو طلبوا العلم لم يدلهم علـى مـا فعلوه " ، ويقصد بذلك الخـوارج .

المطلب الرابع
محاولة رسم خريطة للعنف السياسى فى مصر

(أ) من هم القائمون بأعمال العنف فى مصر :

١- أعضاء الجماعة الإسلامية وهم من أقوى التنظيمات الإسلامية فى الوقت الحالى ، ولا يمكن التقليل من شأن الجماعة سواء رضى النظام الحاكم أم لا حيث إن أتباعها أشخاص ذوو ثقافة تعليمية عالية ، ومنهم من يحتلون مناصب ووظائف وآخرون يعملون بالنشاط الحر سواء تجارى أو حرفى ، وهم فى أرتباط وتنسيق مع تنظيم " الجهاد الأكبر "الذي يقوده عمر عبد الرحمن ، وعبود الزمر .

٢- جماعة طلائع الفتح : وهم جماعة قليلة العدد ، ويتكون أعضاؤها من الجماعات الإسلامية القادمة من أفغانستان ، ويمتاز أفرادها بالصلابة وقوة التحمل والثبات على المبدأ ، وأهم ما يميز هذه الجماعة السرية الكاملة والطاعة العمياء حتى إن أفرادها يضعون حزاما ناسفا حول بطونهم لتفجيره عند الضرورة للمحافظة على سرية التنظيم ، وهذا يشبه أسلوب حزب الله فى لبنان .

٣- جماعات أخرى : كالشوقيين ، والتكفير والهجرة ، والتوقف والتبين ، وهم أقل عددا وخبرة من الجماعات السابقة .

٤- بعض الأفراد والعائلات التى تثأر من النظام الحاكم بعد مقتل أو تعذيب أو إهانة البعض منهم .

٥- بعض أفراد التنظيمات المسيحية والنصرانية التى لها أهداف مختلفة عن الجماعات الإسلامية .

٦- بعض الجهات الخارجية التي تجند بعض عملائها للقيام بعمليات عنف داخل مصر لأهداف تتعلق بالسياسة الدولية ، ويكونون مجرد أداة تنفيذ نظير المال دون معرفة الأسباب الحقيقية للعمليات التى يقومون بها (كالموساد الإسرائيلي والمخابرات الأميريكية والغربية ..... إلخ) .

(ب) المستهدفون من هذه الجماعات والأفراد من أعمال العنف السياسي في المجتمع المدني هم:-

١- حاكم مصر ، والذي يرأس النظام والمخولة له كل السلطات والإمكانيات لتغيير الوضع القائم ووضع حد لهذه الممارسات ، وتعتبره الجماعة الإسلامية السبب الأول في كل ما يحدث .

٢-رئيس الوزراء والوزراء - وخاصة وزراء الداخلية والإعلام - الذين يتحكمون في أهم وزارات السيادة الفكرية ، وهي الأمن والثقافة ووسائل الإعلام والتي لها تأثير كبير في المجتمع وتستطيع تغيير الحقائق والموازين والتي لا تملك هذه الجماعات مثل هذه الوسائل والحقوق .

٣- وكذلك الكتاب والمفكرون والمثقفون عموما داخل المجتمع المدني وبالذات من يقفون على خط المواجهة الفكرية والحركية أمام عنف الجماعات الدينية دون حوار (اغتيال فرج فودة ، ومحاولات اغتيال مكرم محمد أحمد ، ونجيب محفوظ) .

٤-ضباط الشرطة ورجال الأمن المركزي المكلفون بالقضاء على هذه الجماعات والتنظيمات والذين يمثلون اليد التي تقبض بها الدولة على هذه الجماعات ، وقد كانت نظرة هذه الجماعات في الماضي أن هؤلاء الجنود (الأمن المركزي) لا حول لهم ولا قوة ، وأن الأمر والنهي بيد ضابط الشرطة ، ولكن لوحظ في الفترة الأخيرة تغير سياسة وأسلوب هذه الجماعات تجاه رجال وجنود الأمن المركزي ؛ إذ أصبحوا مستهدفين في المقام الأول وبنفس الدرجة كالضباط ، وذلك بسبب إحساس هذه الجماعات أن هذا الجندي من الأمن المركزي أصبح آلة تنفذ ما يطلب منها بدون وعي أو إدراك أو تفكير ، وبالتالي كان لابد من التعامل معهم بنفس أسلوب تعاملهم مع ضباط الشرطة .

٥-بعض قيادات أو أفراد نصارى مصر المعروف عنهم العداء الشديد للإسلام والمسلمين والمعروف عنهم باليقين قيامهم بأعمال عنف ضد المسلمين بالتحريض أو التخطيط او المساعدة بالمال أو السلطة [٣٤] .

٦-بعض قيادات الجيش المختصة بالمحاكم العسكرية والتي أدخلها النظام الحاكم في الخصومة مع هذه الجماعات واستخدمها كأداة لإعطاء الصيغة

القانونية للاغتيالات لقيادات هذه الجماعات وتنفيذ أحكام إعدام لـم يحـدث فـى أى عصر من عصور الحكم فى مصر بمثل هذا الكم من الإعدامات . ويرى أعضاء الجماعات الإسلامية أن بعض أحكام الإعدام نفذت فى بعض القضايا التي لم تحدث فيها جريمة قتل واحدة ولو أنها قدمت لمحاكم عادية وأخذت إجراءات التقاضى الطبيعية لكانت البراءة فى هذه القضايا بدلا من أحكام إعدام محددة مسبقا ويصدق عليها رئيس النظام الحاكم ويرفض فيها النقض أو الاستئناف ، وبالتالى استهدفت الجماعات الإسلامية هؤلاء القضاء العسكريين بالعنف ومحاولة قتلهم ليكونوا عبرة لغيرهم من القضاة العسكريين .

(جـ) المستهدفون من جماعات العنف خارج مصر :-

١- جميع الحكومات الموجودة فى الأقطار الإسلامية على اختلاف أنواعها باستثناء من تطبق أحكام الشريعة وتحكم بالخلافة مؤقتا لحين إقامة الدولة الإسلامية الشاملة (الخلافة الإسلامية) ، وهنا يتم الاتصال بجماعات الهوية المشابهة على مستوى العالم لعمل الحركة الانقلابية الجهادية فى مواجهة الحكام والأجانب وأنصارهما من الفئة الممتنعة عن تطبيق قواعد الإسلام معهم (سبق الحديث عنهم أعلاه) .

٢- مواجهة الغرب الصليبى النصرانى فى كل بقاع الأرض ، وبالذات الولايات المتحدة ، لجعل كلمة الله هى العليا بنشر الدين عن طريق الجهاد فى هذه البلاد ، ثم تحرير بلاد المسلمين بالقضاء على خصومهم (إسرائيل واليهود) واستنقاذ جماعات المسلمين الأسرى فى بلاد الكفر (روسيا والغرب عموما) ، وفى جملة واحدة : خلق حالة جهاد عامة لنشر الدين الإسلامى وإقامة الخلافة الإسلامية عبر العالم وتحطيم النظام الدولى القائم برمته بهدف تحرير المسلمين واستنقاذ الأسرى وتعبيد الناس لربهم ، أى : نشر الدين بالجهاد .

(د) خريطة المواجهة الفكرية فى كتابات جماعات الجهاد الإسلامى :-

وتقوم فلسفة الجماعات الجهادية الإسلامية فى مصر (الجهاد - كقيادة عليا وفروعها فى الصعيد - الجماعات الإسلامية) ، وذلك من خلال تحليل

مضمون وثائق هذه الجماعات التى بلغت أكثر من ست وثائق محظور تداولها ، ونجد لها ثبتا فى الفصول القادمة أو مع نهاية الكتاب كملاحق .

أولا تقوم هذه الفلسفة على :-

١- إقامة شريعة الله أولا فى مصر وجعل كلمة الله هى العليا ، وهذا يعنى بداية قتال المشركين المذكورين.

٢- أن الهدف من الجهاد هو تعبيد الناس لدينهم وإقامة الخلافة على نهج النبوة .

٣- حكام اليوم كحكام التتار - بكلمات شيخ الإسلام ابن تيمية - عزفوا عن تطبيق شريعة الإسلام ، فهم إذن كفار ويجب قتالهم .

٤- الجهاد أصبح ، إذن ، فرض عين على كل مسلم ومسلمة فى الأقطار الإسلامية :

(أ) لا استئذان فيه حتى من الوالدين .

(ب) لا تمرحل فى الجهاد بين النفس والشيطان ، ومحاربة الكفار والمنافقين ، بل فقط يتجه الجهاد إلى محاربة الكفار والمنافقين (فجهاد النفس حديث موضوع) .

٥- أخذ البيعة على الموت فى سبيل الله .

٦- اختلاط المسلم بالكافر في جيش واحد لا يمنع قتالهم جميعا ويبعثون يوم القيامة على نياتهم ، والمسلمون منهم شهداء إن كانوا قد أكرهوا على الحرب.

ثانيا : بالنسبة للخطوات التنظيمية :-

أ) أن ميدان الجهاد الأول هو أقطار العالم الإسلامى حيث ينبغى قتال المشركين لإنجاز هدف ذى شقين : اقتلاع القيادات الكافرة (العدو) واستبدالها بنظام إسلامى متكامل وهو الخلافة (الحليف) .

ب) القدوة الإسلامية هى الأساس فى الحرب والسلم وبالذات فى ساحة القتال .

جـ) القيادة تؤول للأحسن إسلاما ومعرفة بـأمور القتـال والأقـوى علـى المصارعة ، فهى إذن أمر نسبى (واقعى) .

ثالثا:أما في شأن تكتيكات مواجهة الأعداء من الكفار والمشركين والمنافقين في عصر الجاهلية الثانية فينبغي على أتباع جماعات الجهاد مراعاة الأساليب التالية:

١- مخادعة الكفار لإنجاز النصر بأقل الخسائر وأيسر السبل .
٢- إعمال العقل والاجتهاد فى مواجهة الكفار (بلا وحى ولا سنة ثابتة) .
٣- الكذب على الأعداء ، إباحة حقيقة الكذب مع الاقتصاد فيه على التعريض واستخدام التخطيطات الإسلامية المخادعة لقتل العدو بكل الطرق والوسائل.
٤- جواز انغماس المسلمين فى صفوف الكفار .
٥- جواز الإغارة على الكفار من غير إنذار.
٦- الإغارة ليلا على الكفار وقتل نسائهم وذراريهم (أولادهم) .
٧- الكف عن قصد النساء والرهبان والشيخ بالقتل العمد .
٨- جواز الاستعانة بمشرك وفق كل حالة على حدة ، على ألا يسيد فى ذلك ، ويمكن أن يعمل مكرها.
٩- جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها فى مواجهة الخصم فى الحرب .
١٠- جواز أن يؤسر المسلم أو يقاتل حتى الموت.
١١- أوقات الخروج للقتال يستحب أن تكون يوم الخميس وفى الليل حتى تهب الأرواح وتحضر الصلوات .
١٢- الدعاء بالنصر عند لقاء العدو وترتيل أدعية القتال أمر واجب ومستحب.
١٣- عند الجهاد من المهم نسيان رؤية الخلق ودوام النظر إلى الخالق .
١٤- جواز ترك المتخلفين لضعف الهمة ونبذهم عن الصف وعدم التسامح معهم .

شكل (١)
الخريطة الفكرية لتنظيم الجهاد الإسلامى في مصر
(من خلال وثائق الفريضة الغائبة / ميثاق العمل الإسلامى/ حتمية المواجهة)

فلسفة المواجهة

الهدف	تكفير الحاكم	الجهاد	قتال المسلم	البيعة
- تعبيد الناس - إقامة الخلافة	ابن تيمية : حكام التتار تركوا الشريعة	فرض عين لا استئذان لا مراحل	وغير المسلم (جيش العدو)	على الموت

قواعـد تنظيميـــة

ميدان القتال : اقتلاع الكفار / إقامة الخلافة	القدوة الإسلامية هى الأصل	القيادة فى المعركة نسبية : إسلام ومعرفة

تكتيكات الحـــرب

مخادعة الكفار بالحيل	العقل لا وحى ولا سنة	الكذب (مع الاقتصاد)	الانغماس فى صفوف الكفار	الإغارة بدون إنذار ليلا (بغارة)

تابع تكتيكات الحـــرب

قتل زرارى ونساء الكفار عن قصد	منع قتل النساء والرهبان	جواز الاستعانة بمشرك لنقص	قطع أشجار الكفار وحرقها	القتا حتى الأسر أو ...

تابع تكتيكات الحــــرب

القتال تحت الراية حتى	الدعاء بالنصر	إنكار الخلق وقصد الخالق	نبذ المتخلفين وعدم التسامح معهم

الأعـداء المستهدفــون
فى الداخل

الحاكم ورئيس الوزراء	وزراء سياديون (داخلية – إعلام – أوقاف)	أجهزة البولي جميعها الكتاب والصحفيون	المسيحيون المعادون	السائحون (عشوانيا)	أعضاء المحاكم العسكرية (بقصد)

الأعـداء المستهدفــون
فى الخارج

جميع حكومات الدول الإسلامية (عدا إيران – أفغانستان – السودان)	الغرب عموما ومؤسساته (الكنيسة بالذات)	الولايات المتحدة (الطاغوت الأكبر)	إسرائيل لتحرير الأسرى والمكان

شكل (٢)
تشكيل جماعات الجهاد الإسلامى (الجماعات الإسلامية) طبقا لما ورد فى مواثيق الجماعات الإسلامية الجهادية
مفتى التنظيم (أمير الجهاد)

أمير الوجهة القبلى	مجلس شورى	أمير الوجه البحرى

وقد تم تشكيل كل جماعة حسب التقسيم الجغرافى لمحافظات مصر (الحكم المحلى) من المحافظة إلى المدينة أمير القرية ، على غرار التنظيم الأكبر :

أميـر الجماعة

مجلس الشـورى

اللجان

كمـا حدث فى ديروط ومنفلوط

(أسيوط) (تنظيم الجماعة الإسلامية)	الدعوة والتجنيد	الامن والاستكشاف	الجناح المسلح	الإيواء

شكل (٣) يوضح الهيكل التنظيمى للجهاد *

التشكيلات الفرعية							
المحافظة	أسيوط	قنا	نجع حمادى	سوهاج	المنيا	القاهرة والجيزة
العدد	٣	١	١	١	٢	١

تابع شكل (٣) يوضح الهيكل التنظيمى للجهاد *

اللجان الفرعية		
مجلس الشورى	الاقتصادية	الدعوة
١١	--	--

* المصـدر : نعمة الله جنينة ، تنظيم الجهاد ، هل هو البديل الإسـلامى فـى مصـر ، دار الحرية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١١٣

تابع شكل رقم (٢)
الهيكل التنظيمي لتنظيم الجهاد الإسلامي*
أمير التنظيم

مجلس شورى التنظيم
ويضم أحد عشر عضوا

(١) لجنة الدعوة	(٢) لجنة العدة	(٣) اللجنة الاقتصادية
يرأسها أمير وتعمل على : * نشر الدعوة * تجنيد أعضاء جدد * التثقيف الفقهي والسياسي العام	يرأسها أمير وتعمل على : * وضع الخطط * تنظيم حركة العمل وحركة التدريب * تجميع المطبوعات لصالح الخطة	يرأسها أمير وتعمل على : * دعم وتوفير الدفعة المالية لحركته والاستقلا الذاتي * التبرعات = عمليات الهجوم

ستة تشكيلات على المستوى الجغرافي تضم : **

قنا	نجع حمادى	أسيوط	المنيا	القاهرة	الجيزة
يرأسها أمير	يرأسها أمير	يرأسها ٣ أمراء	يرأسها أميران	يرأسها أمير	يرأسها أمير

* المصدر : رفعت سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .
** تشكيلات الأمراء على المستوى الجغرافي من إعداد الباحث .

شكل (١٣أ) خريطة للعنف السياسى عندالجماعات الإسلامية *

الإخوان المسلمون	التكفير والهجرة	الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد
- الدعوة بالحسنى الأخوة وتجميع الاعضاء . - الجهاد فى سبيل الله . - الانتقال من مرحلة الاستضعاف إلى مرحلة الجهاد وتكفير المجتمع	- الدعوة لتكفير المجتمع راسيا وأفقيا . - الانطواء والعزلة بعيدا . - مرحلة الإعداد للجهاد . - قتل من ينتقدهم أو يخرج عليهم وتكفيره .	- الدعوة إلى الجهاد ضد الحكومة . - تنفيذ عمليات جهادية ضد الشرطة والنظام . - الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . - الهدف تعبيد الناس لدينهم وإقامة الخلافة على نهج النبوة الآن .

تابع شكل (١٣أ) خريطة للعنف السياسى عندالجماعات الإسلامية **

الناجون من النار	طلائع الفتح	الشوقيين
- الدعوة إلى الانقلاب العسكرى . - تكفير الحاكم . - تنفيذ بعض الاغتيالات .	- الدعوة للتدريب وحمل السلاح . - تجميع العناصر من باقى الجماعات لتنفيذ بعض الاغتيالات لكبار الشخصيات فى الدولة للضغط على الحكومة .	- تكفير الحاكم والمجتمع . - استحلال الأموال وتنفيذ بعض العمليات القتالية ضد النظام .

* يلاحظ أن هناك جماعات لم تدرج فى هذه الخريطة لعدم استعمالها لفكرة الجهاد أو العنف أصلا على سبيل المثال : جماعات الطرق الصوفلية والسلفية ، التبليغ والدعوة ، التوقف والتبيين ، والجمعيات الخيرية الإسلامية الأخرى .

* تتدرج الجماعات فى استخدام العنف كلما كانت من أولويات الجماعة استخدام مفهومى الجهاد والتكفير حيث يلاحظ أن هناك علاقة ارتباطية بين هذين المفهومين والعنف السياسى ، ولكن تكفير من والجهاد ضد من ، مما يتطلب البحث عن أولويات الجماعات الإسلامية .

شكل (٣ب)
الانشقاقات عن تنظيم الجهاد (والجماعة الاسلامية " الجهادية *)
(١٩٩٠ - ١٩٩٤)

الواثقون من النصر	الحركيون	تنظيم الخلافة
ظهر عام ١٩٩٠ فى بنى سويف - حركة جهادية عنيفة .	يقوم على استحلال أموال غير المسلمين - تزعمه عصام البطوحى (قتل ١٩٩٠) .	انشق عن الجهاد عام ١٩٩٠ فى بنى سويف - أكثر عنفا فى مواجهة السلطة وقتل رجالها .

تابع شكل (٣ب)
الانشقاقات عن تنظيم الجهاد (والجماعة الاسلامية " الجهادية **)
(١٩٩٠ - ١٩٩٤)

الانتقام المسلح	العائدون من أفغانستان وطلائع الفتح
ظهر فى الدقهلية منشقا عن الجهاد - نفذ حادث السطو المسلح على بنك مصر - المنصورة فى سبتمبر ١٩٩١ - وحكم على زعيمه حمودة السعدنى بالإعدام .	الأمير م أيمن الظواهرى ، حلقة الاتصال م نبيل المغربى .

شكل (٣ج) انشقاقات أخرى فرعية *

التكفير والهجرة	الإخوان المسلمون	القصاص العادل	القرآنيون	الجهاد الصحيح	الفرماويون
(جماعة المسلمين) الشوقيون / السماويون (الناجون من النار	جماعة القطبيين / الطليعة السلفية				

* لا يعود الاختلاف بين الجهاد (وجه بحرى) والجماعة الإسلامية إلا فى شكل الحركة وليس على الأهداف والمبادىء . وذلك لتباين الرأى فى منهج التحرك العلنى ، فالجهاد ترى سرية الحركة ، بينما الجماعة ترى علانيتها . والجهاد لا ترى إلا الاشتباك بعد الاستقواء بينما الجماعة الإسلامية أكثر تماسكا وقوة وعنفا . الجهاد تهاجم شخصيات هامة

وسيادية بشكل منظم ومرتب ، بينما تهاجم الجماعة الإسلامية أى هدف من أعلى أو أدنى السلطة والمجتمع المدنى فى مصر .

** ثمة معركة نشبت داخل التنظيم الأم ومعه الجماعة الإسلامية القوة الضاربة لجماعات العنف ، تتعلق بالقيادة . وقع الخلاف منذ عامين بين مجموعات الوجه البحرى (القاهرة - الجيزة - الإسكندرية) ومجموعات الصعيد حول إمارة الضرير أو الأسير ، أى د. عبدالرحمن وعبود الزمر . وانتهى الصراع إلى وجود قيادة على مستويين : د. عمر عبدالرحمن كمفتى فى النواحى الشرعية والزمر كقيادة حركية بارزة ضمن مجلس شورى سجن طره (مع كرم زهدى ، عاصم عبد الماجد ، صفوت عبد الغنى ، وآخرين) أما مجلس شورى الخارج فيضم د. عمر عبد الرحمن ، محمد الاسلامبولى ، طلعت همام (اغتيل) ومصطفى حمزة ، وأيمن الظواهرى وآخرين .
لمزيد من التفاصيل راجع : المجتمع المدنى (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة) ، يناير ١٩٩٤ ، العدد (٢٥) ص ١٢.

هوامش الفصل الثانى

(١) د. عبد المنعم حفنى ، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية ، دار الرشاد ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٦٢ - ٦٣ .

(٢) د. رفعت السعيد : ماذا جرى لمصر .. مسلمين وأقباط ، القاهرة : شركة الأمل للطباعة والنشر ، ١٩٩١ ، ص ٢٠.

(٣) كان الباحث معاصرا لهذه الفترة بنفسه ورأى أحداثها مرأى العين فى نقطة التحول التاريخية فى تاريخ الحركة الطلابية المصرية ومصر كلها ، بل والعالم ، من جامعة القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ .

(٤) د. رفعت سيد أحمد : النبى المسلح (٢)، الثائرون ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ، ١٩٩١ ، ص ص ٨٧ - ٨٨ .

(٥) د. رفعت سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ٨٨

(٦) د. رفعت سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ٨٠ ، ص ٨٨

(٧) د.رفعت سيد أحمد ،النبى المسلح (١)،الرافضون ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٩١ ، ص ١٩

(٨) لواء د.أحمدجلال عزالدين، الإرهاب والعنف السياسي ،دارالحرية،القاهرة ، الطبعة الأولى١٩٨٦ص ٦٤.

(٩) المرجع السابق ، ص ٦٦

(١٠) حسنين توفيق ، العنف السياسي في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للبحوث السياسية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،مركز البحوث والدراسات السياسية ٢-٤ ديسمبر ١٩٨٩، ص ٣.

(١١) لمزيد من التفصيل راجع : لواء د. أحمد جلال عز الدين ، مرجع سابق ، ص١٥.

(١٢) د. أحمد حسنين جمعة ، دور التربية في علاج التطرف بين الشباب ، مجلة كلية التربية ، جامعة أسيوط ، العدد (٨) مجلد(١) يناير ١٩٩٢، ص ص ٣٤١-٣٤٢.

(١٣) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بيان للناس ، القاهرة ، مطبعة الأزهر ، ١٩٨٤، ص ص ١-٢.

(١٤) فهمي هويدي ، التدين المنقوص ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٨ ، ص ٢٠٤

(١٥) د. أحمد كمال أبو المجد ، دعوة لفض الاشتباك بين الحركات الإسلامية والحكومات ، مجلة العربى ، عدد (٣٩٥) ، ١٩٩١ ، ص ٢١.

(١٦) د. أحمد كمال أبوالمجد، حوار لا مواجهة ، القاهرة ، دار الفكر العربى، ص ص ٣٤ - ٥٠.

(١٧) تدل الأمور الصحيحة وغير الصحيحة عبر خمسة عشر عاما مضت ، أن جماعة الإخوان المسلمين هى مظلة وبنك لجميع التنظيمات الإسلامية العنيفة رغم اختلاف

المنهج . فالإخوان هم الوجه المعتدل فى إطار عملية توزيع الأدوار التاريخية كظل الباب الموارب لتنظيمات الجهاد ، وهى الوجه المدني البديل والمنتظر دائما لقطف الثمار وجنى النتائج حين تأتى لحظة الحصاد . المؤلف .

(١٨) أكد وزير الداخلية حسن الألفي أن لجماعة الإخوان المسلمين المنحلة دورا واضحا تماما فى مساندة الجماعات الإرهابية وقال إن هناك وحدة هدف بين الجماعة والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين . إن الإخوان المسلمين يقف مساندا ومؤيدا وداعما للجماعات الإرهابية ، انظر : جريدة "الأهرام" الافتتاحية ، في ٧ يناير ١٩٩٥.

أيضا انظر حديث الرئيس مبارك لجدريدة الفاينشنيال تايمز فى ١٤ مايو ١٩٩٥ (منشور فى اليوم التالى بجريدة الأهرام) حيث يقول :

"إن الجماعة الإسلامية والإخوان شئ واحد ونوع واحد ".

(١٩) مصطفى مشهور ، وحدة العمل الإسلامى فى القطر الواحد ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ١٩٨٩م ، ص ٤٨.

(٢٠) سورة الأنفال ، آية : ٦٠ .

(٢١) مصطفى مشهور ، مرجع سابق ، ص ٥٦ – ٦١.

(٢٢) الإمام حسن البنا ، مجموعة الرسائل ، دار الدعوة ، القاهرة . قدر لإخوانى أخر فى باكستان هو أبوالأعلى المودودى صياغة وتوجيه الأصولية الجديدة مع استمرار الضربات المتلاحقة للإخوان فى مصر ، فراح يؤصل للجهاد على مرحلتين : الاستضعاف (أى عدم القدرة) ولذا تنسحب الجماعة لتعد نفسها ، ثم الجهاد بعد استكمال مقومات القدرة على المواجهة ، ثم ناقش فكرة الحاكمية أى مصدر السلطة التى تفصل فى شئون البشر ، فالشرعية لله والقانون هو القرآن فقط ، ثم انتقل من الحاكمية إلى الانقلابية الجهادية بتكفير النظم القائمة فى البلاد الإسلامية ووجوب الثورة والاستيلاء عليها فهى من حاكمية البشر وليست دولا إسلامية . وقد استلهم الأستاذ سيد قطب فى كتابيه "معالم على الطريق" ، "وفى ظلال القرآن" أفكار المودودى ، راجع : محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٨٦ – ٢٩٠.

(٢٣) الإمام حسن البنا ، مجموعة الرسائل ، دار الدعوة ، القاهرة ، رسالة التعليم ص ١٧.

(٢٤) رسالة "الإخوان تحت راية القرآن" ، المرجع السابق .

(٢٥) مصطفى مشهور ، وحدة العمل الإسلامى ، مرجع سبق ذكره ص ٦٨ .

(٢٦) راجع في ذلك : محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ ، د. رفعت سيد أحمد ، النبى المسلح جـ١ ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، سيد قطب معالم على الطريق (القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٢) ، جيل كيبل ، الفرعون والنبى، الحركات الإسلامية فى مصر ، دار الساقى ، لندن ، ١٩٨٥، ص ١٥.

(٢٧) د. يوسف القرضاوى ، ظاهرة الغلو فى التكفير ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط٣ (١٤١١هـ/١٩٩٠م) ص ٨ ، راجع الصفحات التالية.

(٢٨) د. رفعت سيد أحمد ، النبى المسلح ، الرافضون ، جـ١ ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩١ ، ص ٥٣.

(٢٩) من اعترافات كرم زهدى فى تحقيقات قضية تنظيم الجهاد ، نعمة الله جنينة ، تنظيم الجهاد ، دار الحرية ، ١٩٨٦ م ص ١٤٧ وما بعدها.

(٣٠) منتصر الزيات ، من قتل المحجوب ، لم يذكر الناشر ، ١٩٩٣، ص ٢.

(٣١) بيان الجماعة الإسلامية بالقاهرة: الحقيقة الغائبة، جريدة النور ، ١٩٩٢/٥/٢٢.

(٣٢) د. يوسف القرضاوي ، ظاهرة الغلو في التكفير ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٩٠، ص ٤-٧

(٣٣) د. يوسف القرضاوى ، ظاهرة الغلو فى التكفير ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

(٣٤) نفس المصدر السابق ذكره .

الفصل الثالث

تطور وقائع العنف بين الجماعات الإسلامية والنظام السياسى فى مصر

(مرجعية الوقائع : Events Index)

وموقع أسيوط منها (١٩٧٧ - ١٩٩٣)

مقدمــــة :

يختص هذا الفصل بدراسة مركزة على وقائع العنف السياسى بين جماعات الاسلام السياسى (وعلى الأخص الجهاد) فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٧ وعام ١٩٩٣ . العام ١٩٧٧ يمثل حالة الانشقاق بين الرئيس السادات والجماعات الإسلامية التى احتواها تحت جناح النظام لضرب الجماعات اليسارية فى الجامعة والشارع المصرى بعد ذلك . منذ ذلك التاريخ والجماعات الدينية (الإسلامية) تسلك طريقا خاصا بها من الاستضعاف إلى المواجهة على استحياء ثم إلى أشكال حرب العصابات والحروب الأهلية فى مواجهة النظام وإسقاطه ، وقد جرى ذلك بشكل مكثف أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ . ويمكن تقسيم الفترة محل الدراسة إلى أربعة مراحل ترتيبا كرونولوجيا (زمنيا) حسب صعود وهبوط هذا الصراع الاجتماعى الممتد بين النظام اليساسى وجماعات العنف الدينى فى المجتمع المصرى فى أربعة مطالب على النحو التالى :

أولا : من مرحلة الاستضعاف إلى المواجهة الانقلابية ، مرحلة الإعداد والخروج(٧١-١٩٨١).

ثانيا : من الاحتواء إلى التعاون (مرحلة السكوت : ٨١-١٩٨٦) .

ثالثا : من السكوت إلى حرب العصابات (مرحلة التصعيد :٨٧-١٩٩١).

رابعا: مرحلة المواجهة العنيفة المباشرة (الحرب الأهلية : ٩٢ - ١٩٩٤).

ولسوف تحظى المرحلة الأخيرة : (المواجهة العنيفة المباشرة أو ما يشبه الحرب الأهلية) بدراسة مركزة أمبريقية لتحديد كثافة الصراع وتوزيعه، هبوطه وصعوده ، مع أخذ عينة للعام ١٩٩٣ لمعرفة تفاصيل وجوانب الصراع بين الطرفين .

المطلب الأول:
من الاستضعاف إلى المواجهة الانقلابية (٧١-١٩٨١)
مرحلة الإعداد والخروج على المجتمع

تبدأ هذه المرحلة والجماعات الإسلامية فى مرحلة الاستضعاف (بالذات الإخوان المسلمين) الذين كانوا رهن السجون والمعتقلات لأجل غير مسمى . ويتوسطها العام ١٩٧١ وزيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيعه لكامب ديفيد عام ١٩٧٨ ولمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩ واستضافته للشاه فى نفس العام ، مما كان يعنى تبنى جماعات العنف السياسى خطأ مستقلا عنه يختلف عن أيديولوجية النظام ومقولاته التى سيطرت على فكر الجماعات الدينية فى جامعات مصر ومركزها فى أسيوط معقل التطرف الأصولى عموما والإخوان المسلمين خصوصا . كانت الجماعات الإسلامية فى منتصف السبعينات فى مرحلة الاستضعاف والإعداد حيث استخدمها النظام - كما يلي- لضرب الجماعات الراديكالية اليسارية والقومية والناصرية الوطنية عموما [1] . ثم تنتهى هذه المرحلة مع قيام الثورة الإسلامية فى إيران واستيلاء جهيمان العتيبى على الحرم المكى عام ١٩٧٩ثم باغتيال السادات على يد تنظيم الجهاد فى أكتوبر ١٩٨١ .

ما يهمنا هنا على وجه التحديد أن أسيوط ومركزها الجامعة كانت نقطة البداية فى مسار الجماعات الإسلامية فى السبعينات ، وسوف تحظى الفترة من (١٩٧٧-١٩٨١) بتركيز خاص لأنها نقطة الافتراق بين نظام السادات والجماعات الإسلامية بزيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وفتح طريق السلام بين العرب واليهود ، وهو ما اعتبرته المرجعية الدينية لجماعات العنف حالة طلاق مع النظام السياسى فى مصر رغم استمرار احتضان المحافظ الإخوانى السابق وحليف السادات "محمد عثمان إسماعيل" (١٩٧٣-١٩٨٢) عمليات هذه الجماعات بصورة انتقالية وتواطؤ إدارة جامعة أسيوط بالصمت والمهادنة على طريقة "دعه يعمل .. دعه يمر" للانتشار الكبير لهذه الجماعات فى كل كلية ومعهد إلى الحد الذى جاورت فيه حجرة أمير الجماعة الإسلامية بأسيوط حجرة رئيس الجامعة ، وهو بالمناسبة كان يحتل منصب رئيس اتحاد طلاب جامعة أسيوط ، فيما يحتل د. عبد الرازق حسن

رئيس الجامعة منصب الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى (حزب مصر العربى الاشتراكى حتى ١٩٧٩).

كما ورد فى الفصل الأول بدأ هذا العقد من السبعينات والرئيس أنور السادات يستعد بأجندة مختلفة تماما عن سابقه الرئيس عبد الناصر فى ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية مغايرة .

إقليميا : كانت إسرائيل منتصرة متسيدة للصراع بمساندة الولايات المتحدة ، فيمااعتبرت مصر مهزومة وفى حالة استعداد للحرب بمساندة من الاتحاد السوفيتى .

ودوليا : بدأ القطبان الأعظمان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - وحلفاؤهما فى الدخول فى مرحلة تحول تاريخى سميت بالوفاق الدولى أو المصالحة التاريخية بين الشيوعية والرأسمالية .

وكان السادات يستعد لشن حرب ضد إسرائيل محدودة ومؤقتة لتحريك العمل السياسى الراكد فى جو اللاسلم واللاحرب .

وكان يعتبر الحرب مناورته العظمى وتكتيكا من الضرورى استخدامه لربط العمل السياسى وغيره به واعتباره القطب الأوحد فى مصر والعالم العربى .
وجاءت مظاهرات الطلاب العارمة فى جامعات مصر لتجبره على التحرك العاجل السريع نحو المواجهة مع إسرائيل .
هذه المظاهرات فى ٧١/١٩٧٢ و ١٩٧٢/١٩٧٣ كانت تعبيرا عن يأس الشعب المصرى وقنوطه من مراوغات السادات ورجاله فى السلطة بتأجيل ساعة الحرب مع إسرائيل وضد حالة اللاسلم واللاحرب ، وغلاء الأسعار والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة المتقلبة فى مرحلة تحول السادات ، بل والنظام المصرى بأكمله ، من خانة اليسار والمعسكر الشرقى ودول العالم الثالث إلى خانة اليمين والمعسكر الغربى ومجموعة الصفوة من دول العالم الثالث الموالية للغرب .

وبدأ السادات فى تغيير أيديولوجية النظام بالتدريج من خلال مجموعة استراتيجيات سياسية واقتصادية واجتماعية : فى الأول انتقل بالكامل من اليسار إلى اليمين محليا وعربيا ودوليا . وفى الثانية اعتمد سياسة الانفتاح الاقتصادى مع الغرب دون ضبط لمعادلات السوق فى مرحلة خطيرة من مراحل التحول فى مصر ، وفى الثالثة اعتمد على نخبة مصرية من الطبقة

الوسطى والارستقراطية راحت تدير البلاد فى غيبته بأسوأ ما تكون الإدارة من خلال القطاع العام والحكومى ، وأصبح المثل الأعلى الغنى بأى شكل كان فى وقت كان الشعب لايزال يتبع سياسة ربط الأحزمة على البطون ولا صوت أعلى من صوت المعركة ولا صديق إلا الاتحاد السوفييتى .

وظهر الخلل الواضح والفجوة الكبرى بين الحاكم والمحكوم عبرت عنها انتفاضات الطلاب فى جامعات مصر ، وأجبرت السادات على الإسراع بتحديد موعد الهجوم على سيناء وتحريرها سلما أو حربا ، ثم جاءت مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ لتكون تعبيرا أقصى عن الظلم الاجتماعى المتفشى وعلى احترازية وهشاشة حزب السادات الحاكم.

وعجز النظام - وبالذات السادات - عن تبنى استراتيجيات تنموية مغايرة ، واعتقد بوجود حل معجزة يتواكب مع أيديولوجية النظام ويردد مقولاته ويتبنى أفكاره ، وكان هذاالحل المعجزة إخراج الجنى من القمقم : التيار الإسلامى يمكنه ضرب التيار اليسارى والقومى بدءا بالجامعة وا نتهاء بالمجتمع ، ثم يمكن بعد ذلك - كما حدث بين عبدالناصر والإخوان(١٩٥٢ - ١٩٥٤) - ضرب التيار الإسلامى أو لجمه وجعله قوة مؤيدة للنظام ومساندة لأهدافه فى التحول بربط المحلى بالإقليمى (صداقة السادات بفيصل والعائلة المالكة السعودية) بالدولى (الغرب واليمين العالمي) .

هكذا شهدت بداية حكم السادات الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، ومنهم غلاة الإسلاميين ، من السجون والمعتقلات . ثم جاء عام ١٩٧١ وحدث الصدام بين السادات وخصومه الناصريين ، ومثل مايو ١٩٧١ وما أسماه السادات "ثورة التصحيح" - التى كانت تعنى ثورة مضادة لتصفية الناصرية فى مصر وتقوية سلطة السادات وأنصاره فى السلطة - مثل ذلك نقطة تحول جوهرية فى تحول السادات الناصرى إلى إحكام قبضته وتطبيق أيديولوجيته :

إلغاء الناصرية ، استرجاع الأراضى المصرية المحتلة من إسرائيل دون الارتباط ببقية العرب (إلغاء فكرة القومية العربية من الأدبيات المصرية ، حذف قضية فلسطين كحجر الزاوية من الصراع العربى - الإسرائيلى ، إنهاء ارتباط مصر بحركات التحرر العربية) مع الارتباط الإقليمى والدولى

بـاليمين (الارتبـاط بالمعسـكر العربـى المعتـدل فـى دول الخليـج والمغـرب والأردن ، ثم الانتقال إلى المعسكر الغربى عامة والأمريكى خاصة) .

هنا لزم على السادات – بانتهازية واضحة – فتح الباب أمـام حركـة الإخوان السياسية ، لذلك عادت عنـاصر الإخـوان مـن خـارج مصـر بحريـة لتلتحم مـع العنـاصر الخارجـة مـن السـجون والمعتقـلات : الغاضبـة منهـا والمعتدلة . ويبدو أن تجربة الماضى مع عبدالناصر قد جعلت الإخوان أكثر اعتدالا وحرصا فى التعامل مع نظام السادات ، فبدأوا يمارسون نشاطهم من خلال شباب الجماعـات الإسـلامية ولـم يذكـر اسـم الإخـوان إطلاقـا علـى أى نشاط داخل الجامعات ، ولكن الأمر كان واضحا لكـل ذى عينيـن . واكتفـى الأمر بذكر "شباب الإسلام" أو "الجماعات الدينيـة" ثـم "الجماعـات الإسـلامية" وتمسك الشباب فى الجامعات بقياداتهم عوضا عن قيادة الإخـوان . وسـتصبح الجامعة مفرزة بعد ذلك للتمييز بين ثلاثة أنواع منهم : الجماعـات الإسـلامية (الإخوانية) ، والجماعات الإسلامية (الجهادية) ، الجماعات الإسلامية (فـرع الوجه القبلي) . وكان من علامات هذه المرحلة فى بدايـة السـبعينات ملامـح جديدة فى فكر السادات التقليدى والمحافظ ابتـداء مـن تسـمية نفسـه " الرئيـس المؤمن " وكبير العائلة المصرية ، وجرت خطوات مظهرية للتمسك بتلابيب الدين لخدمة السياسة بعد القضـاء علـى مـا أسماه بمراكز القوى عـام ١٩٧١ حين أعلن عن اسـتفتاء شـعبى لتطبيـق الشـريعة الإسـلامية وجـاءت النتيجـة كالعادة ٩٥٪ لصالحه ، ولكنه توقـف عـن التنفيذ وأحـال الموضـوع لمجلـس الشـعب بسـبب الضغـوط المحليـة (اليسـار وقـوى المجتمـع المدنــى الأخــرى وتحدى الأقلية المسيحية القبطية، ، ثم الرفض المبطن للغرب وعـدم اقتناعـه الشخصـى بأن هذه استراتيجية وليست تكتيكا سياسيا) ثـم جـرى تقويـة محطـة إذاعة القرآن الكريم وإذاعة الصلوات بمواعيدها على جميع قنوات التلفزيـون رغم التناقض الواضح بين ما تعرضه هذه المحطات من مسلسـلات أمريكيـة ومسرحيات هابطة وأفلام إثـارة ، ثـم حـرص الرئيـس "المؤمـن" بنفسـه علـى الظهور أمام كاميرات التليفزيون كـل أسـبوع فـى صـلاة الجمعـة وهـو يتمتـم بشفتيه آيات من القرآن الكريم فى تقوى وخشـوع وهـو يلبـس أحـدث الأزيـاء الباريسية فى مجتمع فقير . ثم كرر الرئيس دعوة قيـادات طلابيـة وإخوانيـة لزيارته فى استراحة القناطر إلى أن جرت المناظرة الخطيرة بينه وبيـن أحـد

قيادات جامعة القاهرة الإخوانية من الطلاب (عبد المنعم أبو الفتوح) على مرأى ومسمع من ملايين المشاهدين : فتحدث الطالب عن المنافقين والمستفيدين من حكم السادات ، ففقد الرئيس أعصابه وطالبه بالصمت ، وكانت مأساة بكل المقاييس ، وعندما شرع طالب آخر آنذاك (حمدين صباحى) فى شرح معنى الناصرية أوقفه الرئيس المؤمن .

ثم جرى بعد ذلك السكوت - بالذات فى أسيوط - عن بعض ممارسات الجماعات الإسلامية (فى جامعة أسيوط) فدانت لهم الجامعة والمدينة بالطاعة طلابيا ومدنيا ، حيث كان يوجد المحافظ محمد عثمان إسماعيل القطب الإخوانى المعروف وصديق السادات المقرب : الفصل بين الذكور والإناث داخل وخارج الجامعة ، إيقاف جميع أشكال الأنشطة الطلابية، إيقاف المحاضرات للصلاة ، ضرب الخارجين عن الشرع الإسلامى ، مهاجمة محلات الخمور والكوافير والذهب والفيديو، سرقة الذهب من محلات المسيحيين الأقباط (٩٥٪ من محلات الذهب فى أسيوط ملك للأقباط) ، وأخيرا : احتجاز الطلاب المسيحيين داخل الحرم الجامعى وأخذهم رهائن نكاية فى النظام وإظهارا لضعفه .

ولم تحرك الحكومة ممثلة فى محافظ أسيوط ولا رئيس الجامعة وأمين الحزب فى نفس الوقت ساكنا ، وجرت مفاوضات ومساومات عضدت من مواقع الجماعات الإسلامية وقوت شوكتهم وأبرزت قوتهم المسيطرة على جميع مواقع السلطة فى أسيوط دون منازع.

وقد جاء ذلك متواكبا مع رغبة السادات فى السيطرة على الساحة السياسية لإنجاز التحول المطلوب . ومن سوء حظ أسيوط أن يكون محمد عثمان إسماعيل - من نفس المحافظة - هو أمين عام الاتحاد الاشتراكى العربى - الحزب السياسى الوحيد فى مصر - ثم محافظا لأسيوط بعد ذلك طوال حكم السادات ، وهو عنصر إخوانى قديم باعتبار أسيوط بؤرة الأصولية ومعقل الجماعات الدينية فى مصر - لأسباب سنوردها فيما بعد - ثم جاء الدعم المالى من باب آخر لشخص ارتبط اسمه بالرأسمالية الوطنية إبان فترة التحول الاشتراكى فى مصر فى عهد عبد الناصر هو المهندس عثمان أحمد عثمان المقاول المشهور وصاحب شركة "المقاولون العرب" ذات الإسهام فى بناء السد العالى . وراح الاثنان يقدمان الدعم المالى والفكرى والحماية

السياسية لأعضاء الجماعات الإسلامية فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط ، وبالذات لجماعات شباب الإسلام (١٩٧٣-١٩٧٧) "وكانت مساعداتهم أموالا وأسلحة" [٢] كان الجزء الأكبر منها يذهب إلى الجامعات ، وجرى تمويل أوجه نشاطها وتنوعت الأساليب والمظاهر ومنها جمعيات تمول "الزى الدينى" وهو زى الجلاليب (واللحى) والقباقيب للشباب وزى الحجاب للشابات . ولأسباب اجتماعية وجغرافية لقى ذلك قبولا واسعا لأن الذين دخلوا هذه الجماعات فى البداية استطاعوا تذويب الفوارق الطبقية فى مرحلة من أشد مراحل التحول الاقتصادى فى مصر كانت عبئا كبيرا على من لايملكون فى مواجهة من يملكون .

وهكذا تم تمرير الصراع الطبقى خارج حلبة المنافسة ، ثم جرى الدعم الأمنى لجماعات العنف الدينى لتطهير الجامعة من اليساريين والناصريين وغيرهم من أعداء السادات وحكمه ، وتم تشجيع شباب الجماعات حينئذ رغم بروز العنف الطائفى فى أسيوط بشكل لاتخطئه العين إلى الحد الذى جعل الأقباط من الآن فصاعدا يتسلحون ، وينتقل البعض منهم إلى مناطق ذات أغلبية مسيحية ، فقد جرى التمييز حسب بطاقة الهوية بين المسلم والمسيحى على أرض أسيوط المعبئة بالصراع الاجتماعى الممتد بشكل ملحوظ [٣] ، وكانت الحرب الأهلية فى بيروت قد انفجرت مع بداية عام ١٩٧٥ وشكل ذلك ظلالا قاتمة فى كل منطقة الشرق الأوسط على العلاقة بين المسيحيين والمسلمين وغذى ذلك حركة هجرة المسيحيين القادرين إلى الغرب فى ظل نغمة السادات المتكررة ضد قيادة الأقباط الأرثوذكس وارتباطها بالأجنبى وبالذات بالولايات المتحدة الأميريكية ، وكان ذلك كلاما ديماجوجيا ومغلوطا واضحا لا يميز بين السبب والنتيجة ولا يضع اعتبارا للسجل الوطنى الطويل للكنيسة الأرثوذكسية المصرية ولا لصراعها مع حركات التبشير الأجنبية مع مطلع هذا القرن ، وفى ظل الاحتلال الانجليزى .

هكذا تمت سيطرة الجماعات الإسلامية (التى أصبحت جهادية بعد ذلك) على الجامعات ، وبؤرتها الناجحة كانت فى جامعة أسيوط ، وكان تشجيع شباب الجماعات الدينية على النجاح فى انتخابات الاتحادات الطلابية عملية منظمة قصد بها استبعاد القيادات الناصرية واليسارية المسيطرة من قبل ،

ثم ظهر الفصل بين الطلاب بالقوة فى جامعة أسيوط وإلغاء الاحتفال بالأعياد الوطنية وتنظيف المقررات التى لا تتلائم مع الدين ، والتحكم فى تقديم الطعام على الطريقة الإسلامية فى المطعم المركزى بقلب الجامعة ، ثم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بمنع سير الطلبة والطالبات غير المتزوجين داخل وخارج الجامعة ، ثم بدأ العنف فى تطبيق الشريعة "بمطاوى قرن الغزال الموحدة" (٤) ، الغريب أنه كلما وقعت حادثة سواء فى جامعة القاهرة أو أسيوط ، كانت عملية إنهاء الأزمة تتم بشكل موحد : عربات الأمن المدنية تدخل الجامعة وتقبض على الطرفين : الضارب والمضروب ، ثم تخرج بهم خارج الجامعة ، وكثيرا ما كان يعاقب المضروب ويعامل بإهانة على أنه " شيوعى كافر" أما الضارب فكان يعود فى اليوم التالى معززا مكرما .

وهكذا اتضح أن السلطات - فى أسيوط بالذات - لا تتسامح معهم فقط ، بل تشجعهم ؛ فامتد النشاط داخل وخارج الجامعة على نفس المنوال ، وأطلقت الصحف على أسيوط " الدولة العثمانية " نسبة إلى محمد عثمان إسماعيل المحافظ وأقاربه وأصدقائه فى الجماعات الإسلامية .

ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وكانت نقطة انكسار واضحة فى صعود منحنى سيطرة الجماعات اليسارية والقومية فى الجامعات عموما وجامعة أسيوط خصوصا : فقد ارتكز السادات منذ الآن ليس على شرعية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بل على شرعية ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ ونصر أكتوبر المجيد ١٩٧٣ ، فبدأ يعضد فى قوته المتصاعدة وأكمل تطوير استراتيجياته داخليا وعربيا ودوليا ، وكانت الجماعات الدينية فى طور النمو من حالة الاستضعاف التى كانت عليها .

فى عام ١٩٧٤ وقعت حادثة فظيعة لم ينتبه إليها النظام جيدا ، هو انقلاب د. صالح سرية ، وهو شاب فلسطينى حاصل على الدكتوراه فى الفلسفة استطاع أن يقود مجموعة معظمهم من طلاب الكلية الفنية العسكرية للهجوم على هذه الكلية التكنولوجية غير المدنية فى محاولة يائسة لإحداث انقلاب عسكرى يتجه لاعتقال السادات فى مجلس الشعب والاستيلاء على مقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، وقد انضم إلى صالح سرية من العناصر القديمة حسن الهلاوى - الذى كان يقود مجموعة الجيزة فى التنظيم

القديم – وقـــد فشلت المحاولة واعتقـل د. سرية وآخـرون . وحـاول وكيـل نيابة يدعى يحيى هاشم الذى كون تنظيما فى الإسكندرية إنقاذ د. سرية من محبسه ولكنه فشل وقتل فى الهجوم . وقد أعدم د. سرية بعد اتهامه بمحاولة قلب نظام الحكـم ، ونسب الحـادث كلـه إلـى "حـزب التحريرالإسـلامى" (٥) ، وهذا الحزب له جذوره وفروعه ، ولم ينته كما تدعـى الأجهـزة الأمنيـة فـى أسيوط حتى الآن.

وفى عام ١٩٧٧ عام ثورة الخبز والمظاهرات وهروب السادات إلـى أسوان ، ظهـر إلـى الوجـود تنظيـم "جماعـة المســلمين" المعـروف إعلاميـا "بالتكفير والهجرة" بزعامة شكرى مصطفى فـى أسـيوط . يعتـبر التنظيـم أن المجتمع الحالى يشبه مجتمع الجاهلية الأولى قبل هجرة الرسول إلى المدينـة المنورة ، ولذا يجب رفض المجتمع وقطع الصـلات بيـن الجماعـة الإسـلامية وبينه . وظهر من خلال التحقيقات مع شكرى مصطفى فى قضية قتل الشيخ الذهبى عام ١٩٧٧ أن فكر التنظيم يقوم على مرحلتين :

الأولى : مرحلة الاستضعاف بالانسحاب من المجتمـع إلـى المسـاجد (التى تقيمها الجماعة فقـط) (٦) أو إلـى الصحـارى والجبـال لإقامـة مجتمعـات إسلامية .

والثانيـة : مرحلة العودة والقوة بهـدف إعـادة النـاس إلـى كتـاب اللـه وسـنة نبيـه وتحطيم الأصنـام المصـورة من دون اللـه وأولهـا صنـم الأئمـة المتبعين بغير سلطان من الله (الحكـام) . ولـم تكـن الجماعـة تهـاجم إلا مـن ينتقدها علانية لأنها لا تزال فى مرحلة الاستضعاف كما يقول أميرهـا . وقـد وجدوا أنفسـهم مضطرين للخروج عـن ذلـك فـى حالـة الشـيخ محمـد الذهبـى وزير الأوقاف عام ١٩٧٦ ، لأنهم تصــوروه متعاطفـا معهـم ، ولكنـه أصـدر بصفته وزيرا للأوقاف فتوى تدين أفكارهم ، وجعله ذلـك فـى نظرهـم مرتـدا وخائنا يستحق الموت ، فقامت الجماعة باختطافه من منزله بحلوان بالقاهرة ، ثم أعلنت فى بيان لها يندد بالنظام شروطها للإفراج عنه ، ومنهـا : "قـراءة بيان لهم فى الإذاعة والتليفزيون ، وفيه ظهر اتهام النظام بأنـه لا يقـوم علـى أحكام الإسلام" (٧) . اعتقـل شـكرى مصطفـى وجماعتـه وحوكمـوا وأعدمـوا ومنهم شكرى مصطفى أمير التنظيم نفسه عام ١٩٧٨ .

وفي نفس العام ١٩٧٨ تمكن شباب الجماعات الإسلامية من إحكام سيطرتهم على جامعات مصر من خلال تخصيص كل موارد الاتحاد للأنشطة سالفة الذكر ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : "سلسلة من المعسكرات الإسلامية أخذت رقما مسلسلا ذكرت أجهزة الأمن فيما بعد أنها كانت مرتعا خصبا لعمليات التجنيد والتدريب على استعمال كافة أنواع الأسلحة ، وعلى سبيل المثال - في العام الدراسي ١٩٧٩/٧٨" - استطاع شباب الجماعات الإسلامية أن يحصلوا في جامعة الإسكندرية وحدها على كل الستين مقعدا لاتحاد طلاب الطب والهندسة ، وعلى ٤٧ مقعدا من ٤٨ في الحقوق ، و٤٣ من ٦٠ مقعدا في كلية الصيدلة" [٨] . أما في أسيوط في نفس العام فلم يكن هناك وجود آخر لأية أجسام غريبة في اتحاد الطلاب بخلاف الجماعات الإسلامية . وقد أسمى قيادات الجماعات الإسلامية باسم "الأمراء" في كل كلية وجامعة ومدينة وقرية . . . . إلخ .

وكما ذكر سلفا أصبح لكل مبنى في جامعة أسيوط أميرا وأصبح مكتب ما يشبه "الأمير العام" أو "أمير الأمراء" بجامعة أسيوط مجاورا لمكتب رئيس الجامعة ، وكأن هناك اتفاق صامت على ما يجرى في ظل الأوامر العليا للمحافظ محمد عثمان إسماعيل ولرئيسه وصديقه السادات .

وفي نوفمبر ١٩٧٩ أرسل مراسل صحيفة " اللوموند" الفرنسية تقريرا لصحيفته حول صلاة الجماعة التي أقامتها الجماعة الإسلامية بمناسبة عيد الأضحى ، وعلق بقوله " لم يعد الجيش هو القوة الوحيدة المنظمة في مصر كما كان الوضع منذ ثورة ١٩٥٢ ، فقد أصبح الأصوليون الإسلاميون يمثلون قوة أخرى منظمة في السياسة المصرية على الرغم من انقسام صفوفهم" [٩] وفي صلاة عيد الأضحى ، في العام التالي ، سنة ١٩٨٠" وجهت الجماعات الدينية دعوة للصلاة في ميدان عابدين ، وتجمع ما يقرب من أربعمائة ألف مصل أمام القصر الجمهوري بعابدين ، ولم يكن معقولا تدفق مثل هذا العدد دون رضا السلطات" [١٠] ، وقد جرت في هذا العام استعراضات للقوة بشكل واضح يعبر عن تنامي صعود الجماعات الإسلامية من مرحلة الاستضعاف إلى مرحلة المواجهة مع حكم السادات . على سبيل المثال : نظمت الجماعة الإسلامية في يناير ١٩٧٩ مظاهرات ضد وصول شاه إيران إلى مصر بالرغم من عدم تعاطفها الكامل مع ثورة الخوميني بسبب طابع ثورته

الشيعية، إلا أن شعورها الإسلامى العام جرف تحفظاتها على الشيعة المحدودة ، وخرجت المظاهرات العارمة ضد الضيف والمضيف أيضا ، وكانت المظاهرات أشد ما تكون فى أسيوط - خصوصا شارع المحطة الرئيسى - وقتل بعض المتظاهرين فى ذلك الوقت ، فى أسيوط بالذات ، نتيجة العنف المستخدم من قبل قوات الأمن لفض المتظاهرين . ومع نهاية هذا العام ١٩٧٩ بدأ يبرز الخط المتميز للجماعة الإسلامية من خلال المنشورات والبيانات التى تصدرها ، فضلا عن ظهور تيار داخل الجماعة مناهض لسياسة الإخوان وأميل إلى خط " الجهاد " فى الوجه البحرى ، خاصة فى جامعات الصعيد" (١١) - ومركزها أسيوط - وهو ما أدى إلى صدام واضح - بين جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية - سيتكرر من الآن فصاعدا فى جميع المواقع ، وبالذات فى أسيوط معقل الجماعتين . وقد اتهم أعضاء الجماعة الإسلامية فى الصعيد موقف الإخوان من الأحزاب السياسية بالخيانة . ومن الآن فصاعدا ستشكل المجموعة القائدة من جامعة أسيوط التى تخرجت بالفعل وعادت إلى مدن وقرى أسيوط والمنيا تيارا جهاديا مخالفا لسلفية واعتدال الإخوان القابلين للانضواء داخل النظام السياسى تحت شعار أى حزب من الأحزاب التى ستدخل انتخابات عام ١٩٧٩ ، وكان على رأس هؤلاء : كرم زهدى ، وناجح إبراهيم ، وعصام دربالة ، وعاصم عبد الماجد ، وعلى الشريف ، وآخرون ، وهى المجموعة التى انفصلت عن فكر الإخوان المسلمين وارتبطت بتنظيم الجهاد برفض مبدأ العمل السياسى من خلال القنوات المشروعة ، ثم اتخذت موقفا معاديا للنظام من التطبيع مع إسرائيل واستضافة الشاه فى مصر . وازداد منحنى التصعيد إلى حد المواجهة مع نهاية العام مع عدم تطبيق قانون الشريعة الإسلامية رغم موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء الشهير وقضية تغيير المنكر ، وضد قانون العيب والوحدة الوطنية وتغيير اللائحة الطلابية فى صيف عام ١٩٧٩ . وقد قامت الجماعة الإسلامية فى مواجهة النظام باستخدام الأدوات والأساليب السلمية مثل : المؤتمرات الشعبية ، والمظاهرات ، والاعتصامات ، وتعطيل الدراسة ، وإيقاف العمل بالرموز الوطنية كتحية العلم والسلام الجمهورى ، والفصل بين الطلاب ، وتعطيل الأنشطة الجامعية بالكامل . وفى المقابل ، جرى تعضيد رابطة الجماعة

الإسلامية من خلال المعسكرات الإسلامية والارتباط بتنظيم الجهاد فى الوجه البحرى .

وهكذا يتضح أن تنظيم الجماعة الإسلامية بدأ يتخذ مسارا مستقلا ويتبع هوية جهادية محددة تختلف عن الإخوان المسلمين [١٢] - التى صارت بتنسيق وبدون تنسيق المظلة الإعلامية والسياسية المعتدلة لجميع جماعات العنف فى مصر ، وتقدم البديل الإسلامى المستعد للتفاهم مع النظام انتظارا لسقوط ثمرة العنف الذى تمارسه هذه الجماعات .

ويتضح من دراسة عام ١٩٧٩ ووقائعها التى أجبرت الرئيس السادات على زيارة أسيوط وتحدى الجماعات الإسلامية المعتدلة والعنيفة فى عقر دارها فى إبريل ١٩٧٩ ، أنه كان عاما مصيريا لكلا الطرفين ، فقد تحول كلاهما إلى العنف دون رجعة ، وتم استقطاب وتحديد المواقف ووضع النقاط فوق الحروف ، وبالذات الجماعة الإسلامية التى تبلورت أيديولوجيتها وحركتها الكفاحية . فمنذ "انشقاق جناح الصعيد (ومركزه أسيوط) على الإخوان وهو يسعى إلى تطوير نفسه إلى شكل تنظيمى أكثر فعالية ، وبدأ يوسع من نشاطه ليتجاوز حدود الجامعة (بأسيوط) ويستقطب الكثير من الشباب ، كما بدأ يطرح قضية الصدام مع الحكم وإعلان الجهاد كطريق لإقامة الدولة الإسلامية" [١٣] .

ومع ظهور حالة الاستقطاب وتعبئة الصفوف ، بدأت حالة جس النبض لاكتشاف مواقع قوة وضعف الطرف الآخر . ورغم الملاحقة الأمنية الروتينية التى كان النظام يقوم بها من خلال وزارة داخلية عريقة تاريخيا ، إلا أن التقليل من شأن الجماعات الإسلامية كان هو الطابع المميز لتقارير أمن الدولة والمخابرات الحربية والعامة وغيرهم . وبدأت السحب تتجمع فى الأفق إنذارا بالعاصفة وحدوث المواجهة ، ولكن أحدا لم يتنبأ لا بكثافتها ولا بامتدادات أحداثها على الإطلاق . ففى عام ١٩٨٠ وفى إبريل بالذات ، وفى واقعة تعامل وزير الداخلية مع أحداث المنيا ، ظهر أن الأمر لا يتعلق بمجرد تنظيم صلاة العيدين من قبل الجماعة الإسلامية ، فقد ظهر بما لايدع مجالا للشك أنه من المستحيل من الآن فصاعدا إلغاء وجودهم على الساحة السياسية المصرية بمجرد قرار ، حيث إنهم يسيطرون على قوة هائلة من المنتسبين إليهم فضلا عن تمتعهم بتأييد وتعاطف الجماهير الإسلامية واقتناع قطاع من

المصريين بأن الجماعة الإسلامية يمكن أن تكون بديلا للنظام فى مصر ، وبالذات فى مناطق الصعيد حيث حافظت الجماعة وقدمت الحاجات الأساسية للمواطن وشكلت منظومة القيم على الطريقة التى تراها إسلامية ، وتراجعت المصالح الفنوية ، فلم يعد الصعيد مجالاً للتنافس الاستثمارى ، إلا لحفنة قليلة من العائلات التقليدية التى آثرت الصمت وترقب ما يجرى ، طالما أن ذلك يتم برضا الحكومة ولا يمس مصالحها الثابتة .

مثلت الجماعة الإسلامية فى الصعيد – وبالذات فى أسيوط – مع عام ١٩٨٠ المتحدث الوحيد باسم كل الجماعات الإسلامية الأخرى ، وقد سبق من قبل ذكر أن عام ١٩٧٩ كان العام الفاصل فى تكوين جماعات الجهاد الإسلامى وتبلور هويتها الإسلامية وتوزيعاتها الجغرافية :

الأولى : جماعات الجهاد بقيادة عبد السلام فرج وعبود الزمر فى الوجه البحرى (القاهرة والجيزة وضواحيهما) .

والثانية : الجماعة الإسلامية الجهادية بقيادة ناجح ابراهيم وكرم زهدى وفؤاد الدواليبى وآخرين فى الوجه القبلى ومركزها أسيوط ، وتولى كمال السعيد حبيب القيادة خلفا لسالم الرحال الأردنى الجنسية .

المجموعة الثالثة : (تنظيم الجهاد فرع الهرم) .

وكل هذه الجماعات الثلاث إن هى الا أفرع لتنظيم واحد هو تنظيم الجهاد الإسلامى تحت إمارة الدكتور عمر عبد الرحمن [١٤] .

وقد بدأت الجماعة الإسلامية فى هذا العام استعراضا للقوة فى مواجهة النظام ، فخرجت بنشاطها إلى العلن . وقد حدث على سبيل المثال عام ١٩٨٠ أن فروعا لهذه الجماعة طلبت تصريحا لإقامة معسكر داخل حرم جامعة القاهرة ورفض التصريح لها بذلك ، فحاول أعضاؤها إقامة المعسكر داخل الجامعة بالقوة وبدون تصريح ، إلا أن الأمن أخرجهم من الجامعة ، فلم يستسلموا ، إذ عبروا الجسر (كوبرى الجامعة) وأقاموا معسكرهم داخل مسجد صلاح الدين على الضفة الأخرى للنهر ، وقاموا بتركيب الميكروفونات على جدران المسجد ، وراحوا يرددون أحاديث متوالية تهاجم الفساد والصلح مع إسرائيل ونظام السادات الذى ارتمى فى أحضان الغرب والذى استضاف شاه إيران عميل أمريكا فى الشرق الأوسط الذى رفضت هى نفسها استضافته لديها . وكان ذلك يعنى قمة التحدى فى قلب القاهرة

لشرعية النظام السياسى المصرى واستعراضا للقوة لم يسبق له مثيل ، ولكـن النظام فى مصر اعتبره حادثا عارضا وأمرا مؤسفا كالعادة .

ثم جـاء عام ١٩٨١ وهو يمثل قمة التصعيد (Joit) بين قطبى الصراع : تنظيـم الجهـاد بجماعاتـه المختلفـة (القـاهرة ، الجـيزة ، الصعيـد) ونظـام السادات .

فـى بدايـة هذا العـام كـان لزامـا علـى الرئيـس السـادات توطيـد سـلطته الداخلية والخارجية مع أوروبا والولايات المتحدة ، فقام بجولة أوروبية وعـاد فى فبراير ١٩٨١ ليضع حجر الأساس لجريدة " مايو" وخصها بنشر مذكراته ، وفى يونيو ١٩٨١ شهدت مصر أسوأ فتنة طائفية فى تاريخها ، فقد تحـول حى الزاوية الحمراء بالقاهرة إلى ميـدان حـرب بيـن الأقبـاط والمسـلمين إثـر تحول شجار شخصى إلى معركة مسلحة ، وكانت البداية محاولة بنـاء كنيسـة بشكل غير قانونى ، وسارع أعضاء الحزب الوطنى (حزب السادات) بإيقـاف البناء بشكل قـانونى فـى محاولـة انتهازيـة لإثبـات تمسكهم بـالدين الإسـلامى والمزايدة على الجماعات الإسلامية .

وفى ٢١ يونية ادعى وزيرالداخليـة نبـوى إسـماعيل أن عشـرة قتلـى سقطوا وجرح ٤٥ ، واتضح بعد ذلك أن هذه الأرقام محافظـة جـدا . ولكـن المهم أن حادثة الزاوية الحمراء أظهرت الاستقطاب الطائفى الشديد الذى كان يجرى فى تلك الأيام [١٥] ، وقد وضح من الصـورة فـى الفـترة مـن ١٩٧٧ حتى ١٩٨٠ بروز معارضة الأنبا شنودة غير المباشرة ، وبروز الجماعـات المسيحية الكفاحية المكبوتة الحركة بفعل البابا نفسـه – ضـد اتفاقيـات السـلام مـع إسـرائيل واتخـاذ الكنيسـة قـرارا واضحـا بعـدم الحـج إلـى القـدس مـا لـم يدخلوها مع إخوتهم المسلمين وضرورة تسليم إسرائيل لدير السلطان المصرى للكنيسـة القبطيـة وإعطـاء حـق تقريرالمصـير للفلسـطينيين ، كـل ذلـك شـكل معارضة غير مباشرة لقرار السادات بالتطبيع مـع إسـرائيل ومعادلـة الـزوار الإسرائيلين لمصـر (بلغوا فى العام ١٩٨٨، ١١٩ ألف حسـب الإحصـاءات الرسمية) بزوار مصريين (وليكونوا من الأقباط الحجاج إلـى بيـت المقـدس ، وكان لدى الكنيسة سجل بحوالى ٣٥ ألف راغـب فـى الحـج) . وقـد شـهدت هذه السنوات من (٧٧–١٩٨١) أحداثا مؤسفة أذكت نار الفتنـة النائمـة لعقـود طويلة بيـن المسـلمين والمسـيحين ، وكـان هـدف السـادات الواضـح مـن هـذا

التكتيك الذى يتجاهل عوامل التاريخ والجغرافيا والإسلام السياسى فى الصعيد هو انكفاء القوى السياسية المصرية للداخل لتغطية العجز الواضح فى إدارة الصراع مع إسرائيل والارتباط الكامل بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، وعدم حصوله - حتى وقتها - على مكاسب إقليمية واضحة فى سيناء يوازى حجم المغامرة غير المحسوبة لزيارة إسرائيل وعزل مصر عن العالم العربى والإسلامى والأفريقى والثالث عموما .

وفى ٢٦ مارس ١٩٨٠ ألقى الأنبا شنـودة خطابا غاضبا عارض فيه فكرة أن تكون الشريعة الإسلامية أساسا لقوانين تطبق على غير المسلمين وأبدى مخاوفه من تزايد نشاط الجماعات الإسلامية ، وأعلن عن أن صلاة القيامة هذا العام لن تقام ، وحرض الأقباط على عدم تقبل التهانى بعيد القيامة المجيد من أى مسئول رسمى تبعثه الدولة للتهنئة . وهذا ما جعل السادات غاضبا فى خطابه بعد ذلك ، وأشار إلى مطامع البابا شنودة السياسية ، وكرر فى خطابه عبارة " إننى رئيس مسلم لدولة مسلمة " .

وفى الحقيقة كان السادات يزايد على الجماعات الإسلامية [١٦] ، ويحاول تلويث المناخ العام فى مصر الذى يشهد أول حادثة كهذه منذ الفترة الليبرالية المصرية التى سادت من (١٩١٩ - ١٩٥٢) وأعقبها سيطرة مفهوم الوحدة الوطنية على يد عبد الناصر حتى وافته المنية عام ١٩٧٠ . كان الهدف ضرب عصفورين بحجر واحد : سحب البساط من تحت أقدام الجماعات الإسلامية مع تقديم النظام كبديل من ناحية ، وضرب قوة الكنيسة القبطية ورجال الدين الأقباط وتحريض الشعب عليهم ، من ناحية ثانية . ومن هنا ، تعرض الرئيس السادات لحملة انتقادات واسعة من الكنيسة القبطية [١٧] فى الداخل ، فيما شنت الجالية القبطية فى الولايات المتحدة وأوروبا حملات واسعة على شكل مظاهرات وحملات دعائية فى الصحف والمجلات وكافة وسائل الإعلام ضد الرئيس السادات فى بيئة كان الرئيس - ومازال - يحلم بمؤازرتها وانغماسها الإيجابى فى حل الصراع العربى - الإسرائيلى وذلك كان همه الرئيسى .

ثم جاءت الضربة الكبرى فى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ . وقد شملت هذه الاعتقالات أكبر حملة فى تاريخ مصر دون تمييز من اليسار إلى اليمين ومن الحكومة وغير الحكومة ومن كافة الاتجاهات والمهن ، وفى عبارة واضحة

واحدة : كل معارضى السادات . وشملت قائمة من قبض عليهم ٣ آلاف شخص فيما هرب الباقون فى القوائم التالية ، وهم من وصفهم الرئيس السادات من قبل أنهم حفنة من الأرذال ، ولكن يبدو الآن أنه راح يعتبر كل القوى الوطنية فى مصر مجموعة من الأرذال " [١٨] ، وقد أدى هذا الأمر إلى اعتقال عدد كبير من أعضاء وقادة الجماعة الإسلامية فى الصعيد ، وهرب البعض منهم . وفى هذه السنة حدث اللقاء بين هذه القيادات وعبد السلام فرج ، الأمر الذى قاد إلى سرعة الاندماج بين الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد الذى يتزعمه فرج والزمر ، وتشكل مجلس شورى من ١١ عضوا بإمارة الدكتور عمر عبد الرحمن . وبعد قرارات التحفظ فى سبتمبر ١٩٨١ انعقد مجلس الشورى المكون من الجانبين [١٩] واتخذ قرار اغتيال السادات [٢٠] .

وكان لقاتل السادات حين القبض عليه دوافعه لقتل السادات ومنها : عمل صلح مع اليهود ، وحبس وإهانة علماء المسلمين ووضع الآلاف من أبناء الجماعة الإسلامية فى السجون . وفيما بعد ذكر عبد السلام فرج عشرة أسباب أمام المحكمة أدت إلى اغتيال الرئيس السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ على منصة العرض العسكرى احتفالا بنصر أكتوبر المجيد . وقد قتل فى هذا العرض الرئيس محمد أنور السادات وعدد من الذين وجدوا معه على المنصة . وفى يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ وبعد صلاة العيد فى جامع ناصر الكبير ، كانت الاتصالات قد انقطعت بين أعضاء تنظيم الجهاد فى القاهرة وأسيوط ، وكان عبود الزمر هاربا وألقى القبض على مجموعة اغتيال السادات ومنهم محمد عبد السلام فرج . هنا قررت مجموعة الصعيد المنتمية لتنظيم الجهاد (الجماعة الإسلامية الجهادية) السيطرة على مدينة أسيوط تحسبا لقيام ثورة شعبية تؤيدهم فى كل ربوع مصر بعد اغتيال السادات . وحدث صدام مسلح مع قوات الأمن والجيش نتج عنه قتل عميد شرطة [٢١] وثلاثة ضباط برتبة ملازم أول و ٦٢ جنديا و ٢١ مواطنا وكذلك إصابة ١٥ ضابطا و ١٩٠٩جنديا و ٣٢مواطنا ، وتم احتلال مديرية أمن أسيوط لأيام إلى أن قامت قوات الجيش باحتلال المبنى ومطاردة أعضاء تنظيم الجهاد والقبض على أعضائه .

كان اغتيال الرئيس السادات فى العرض العسكرى ومعه كل أركان النظام مدججا بستة أجهزة للأمن ، ومحاولة احتلال أسيوط ، علامات بارزة لتنظيم الجهاد فى مصر وقمة المواجهة بين جماعات العنف المعارض من الإسلاميين والنظام السياسى المصرى عام١٩٨١.

ولم يكن أحد يدرك ما إذا كان اغتيال السادات مقصورا على هجوم المنصة أو أنه حزء من خطة أوسع . ولم تكن هناك قلاقل فى مصر إلا فى أسيوط . كان عبود الزمر هناك ، وكان معه أفراد آخرون من أعضاء عنقوده ، وبعض عناقيد الصعيد ، وكان تصورهم أن اغتيال الطاغية - على يد خالد الإسلامبولى وصحبه - سوف يؤدى إلى إطلاق طاقة الجماهير . وكان تقديرهم أن جامعة أسيوط تعتبر من معاقل الجماعة الإسلامية .

وهكذا تصوروا أن الاستيلاء على الأمور فى أسيوط يمكن أن يكون نواة تنتشر فيها الثورة إلى القاهرة وبقية البلاد (٢٢) . وشقت الجماعة الاسلامية طريقها بقوة السلاح إلى مبنى المحافظة بقصد الاستيلاء عليها والزحف إلى المحافظات البحرية فى شكل ثورة شعبية . ولكن التمرد لم ينجح واعتقل كرم زهدى حلقة الوصل مع الجهاد فى طريقه إلى مدينة الغنايم بأسيوط (٢٣) ومعه عصام الدين دربالة عضو مجلس شورى التنظيم وبقية أعضاء التنظيم .

ومنذ ذلك الحين تبلور وجود تنظيمين فى تنظيم واحد : إذ توارى تنظيم الجماعة الإسلامية الموالى للإخوان إلى الأبد ، وانضم للرافد الكبير للإخوان المسلمين ، بينما تبلور ظهور تنظيم الجهاد فى الصعيد الذى تتبناه الجماعة الإسلامية " الجهادية " فى خط مستقل ومتمايز عن التنظيم الأم . ولعل طول مدة الاعتقال وموت عبدالسلام فرج وأسر عبود الزمر قد بلور ظهور الجماعة الإسلامية فى شكل محورى للعمل "الإسلامى" فى مصر كلها . ويعد الدكتور عمر عبد الرحمن هو أمير تنظيم الجهاد والأب الروحى لقادة الجماعة الإسلامية (٢٤) ، فيما يعد عبود الزمر القائد الحركى وأمير الجماعة فى مصر الآن بعد اعتقال د. عمر عبد الرحمن فى أمريكا وانتهاء معركة الاختيار بين الأسير الضرير .

المطلب الثاني
من الاحتواء إلى التعاون : مرحلة السكـون
(٨١ - ١٩٨٦)

تتراوح هذه المرحلة بين الاحتواء العنيف الذى قام بـه النظـام بعـد الوصول الى نقطة الاسـتقرار النسبى وتدخل الجيش فى أحداث ٨ أكتوبـر ١٩٨١ والسيطرة علـى مقـاليدالأمور فـى البـلاد ، وتولـى الرئيـس مبـارك بصورة فعلية السلطة فى البلاد وبصورة رسمية بعد شهرين تقريبا . وكـان الانتقال السلمى للسلطة إلى الرئيس مبارك واعتقال جميع قيادات تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية " الجهادية" ومحـاكمتهم - فـى القضيـة رقـم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا - كما حوكم خالد الإسـلامبولى ورفاقـه الأربعـة - ومنهم عبد السلام فرج - محاكمة عسكرية وتم إعدامهم ، كان لذلك أثره على ضرب تنظيم الجهاد الإسلامى فـى مقتـل وتعطيـل أنشـطته . ثم ظهـر طـور آخر يقوم علـى التعاون والحـوار، سـواء بصـورة مؤقتـة أو لتحقيـق أهداف طويلة الأجل ، ولكن الباحث يستطيع أن يؤكد أن السكون الـذى وقـع جـاء نتيجة " استضعاف " الجماعة الإسلامية الجهادية لإعادة تقويم مـا حـدث وتجميـع القيـادات الهاربـة والمعتقلـة وإعـادة بنـاء اسـتراتيجية جديـدة يكـون عمادها الصف الثانى والثالث . . . . إلخ ، أى أن الكمون كان بهـدف إعـادة البناء والاستقرار ثم الانطلاق فى مواجهة أخرى جديدة مـع المجتمـع المدنـى وعمـاده الحكومـة والمنظمـات غـير الرسـمية ورجـال الصحافـة والإعـلام والمثقفون وغيرهم ممن لا ينتمون إلى فكر الجماعات الإسلامية .

بدأ عهد الرئيس مبارك بالإفراج المباشر عن جميع المعتقلين فى السجون نتيجة قرارات سبتمبر ١٩٨١ باستثناء الموجودين على قضايا معروضة على المحاكم . وكان ذلك يعنى بدء صفحة جديدة من الإصلاح السياسـى ، ويفتـح مجالا أوسع للحوار مـع أعضـاء الجماعـة الإسـلامية " الجهاديـة " سـواء فـى السـجون والمعتقـلات والمؤتمـرات فـى الجامعـة أو المسـاجد . وقـد ظهـرت مساحة لا بأس بها من الحوار مما أدى إلى إضعاف حدة التوتر فـى العلاقـة بين النظام والجماعة الإسلامية عقب مقتل السادات . وكـان الرئيـس مبـارك

موضع تعاطف وتأييد كبير بسبب وجوده فـى "منصـة العرض" مـن ناحيـة ، وبسبب إجماع إرادة الأمة المصرية على تجاوز الأزمـة مـن ناحيـة أخرى ، وقيام الرئيس بعملية مصالحة تاريخية مع المعارضة ، فاستقبلهم فـى القصـر الجمهورى بعد خروجهم مباشرة ، ثم أعاد إصدار صحف المعارضـة ، وبدأ حملة لمحاربة الفساد . وكانت الأعوام التالية ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ فرصـة ذهبيـة لإلغاء حالة الطوارىء ؛ فلم تسجل خـلال هذين العـامين أيـة عمليـة إرهابيـة مسلحة" [٢٥] .

وفى العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ تؤكد السجلات تدنى حالة العنـف وارتفـاع حالة التعاون ، وتؤكد علـى غيـاب أيـة حالـة مـن المواجهـات بيـن الحكومـة والجماعـات الإسـلامية . وقـد وقعـت أزمـة عـام ١٩٨٤ عندمـا اتهمـت المعارضة الحزب الوطنى بعمليات تزوير واسـعة النطـاق فـى انتخابـات هذا العام ، والتى تركزت على حزب العمل لمنعه من الحصول على نسبة الـ ٨٪ اللازمة لدخوله مجلس الشعب . ومع ذلك اهتم الرئيس مبـارك بنفسـه بـنزع فتيـل الأزمـة عندمـا عـرض علـى حـزب العمـل أربعـة مقـاعد للدخـول فـى المجلس .

وقد ظهر فى مناخ الأزمة متغير آخر هو منظمة ثورة مصر التى قادها الدبلوماسى محمود نور الدين وشارك فى بعض أحداثهـا الدكتـور خـالد جمـال عبدالناصر ، وكانت عملياتها ضد الإسرائيليين والأمريكيين: محـدودة ولكـن مؤثرة إلى حد يقلق النظام . واسـتمر هـذا الأمـر حتـى عـام ١٩٨٦ وتوقـف بالقبض على تنظيم ثورة مصر . وعلى العموم ، لم يكن العنف موجهـا ضـد النظام نفسه ولا ضد المصريين ، ولكن ضد أجانب محسوبين على النظام من خلال الحماية والحصانة الدبلوماسية فحسب .

وفـى عـام ١٩٨٦ وقعت أحـداث الأمـن المركـزى فـى ظـل قـانون الطوارىء ، ونزل الجيش إلى الشوارع لثانى مـرة منذ عـام ١٩٧٧ لإيقـاف حالة التخريب التى مارسها جنود الأمن المركزى المسئولين عن حماية النظام السياسى ومقومات المجتمع المدنى . وكـانت الجماعـات الإسلامية ولاتـزال مع بداية العام فى حالة كمـون مستغلة حالة الاستقرار والاسترخاء فى العمـل السياسى السلمى ، ثم جاءت أحداث سليمان خاطر وانتحاره داخل محبسه بعد

قتل عدد من الإسرائيليين السائحين ، وشكل موته موجة حزن وإحباط عارمة رغم محاولة الحكومة التهوين من شأن الواقعة .

ثم بدأ منحنى العنف فى صعود ليكون معلما للمرحلة القادمة فى العام التالى ، وقد بدأ العام فى أسيوط (١٩٨٦) بواقعة قتل الطالب شعبان عبد الرحمن راشد [٢٦] على يد مخبر سرى ، ثم ظهرت الاشتباكات المسلحة والعنف المدنى داخل المساجد فى المنيا وأسيوط وأسوان ، وقامت الجماعات – رغم حالات الاستقرار النسبية – بالتضييق على رموز المجتمع المدنى : حفلات الزفاف ، أندية الفيديو ، محلات الصاغة ، وبالذات لدى المسيحيين ، منع زيارة الأضرحة ، وتكسير البارات وحرقها ، ثم تحدى سياسات النظام العامة والاستقرار من خلال المظاهرات العارمة وضرب هيبة الدولة ممثلة فى وزارة الأوقاف بالاستيلاء على المساجد عنوة أو رفض تسليمها للحكومة ، كذلك قتل شاب آخر فى أسيوط هو سيد تقى الدين وجرح آخر وتم منع الشيخ المحلاوى من دخول أسيوط.

خلاصة القول : أن هذه الفترة بالمقارنة تعد من خلال عدد الوقائع المسلحة والمناخ العام أقل الفترات عنفا وأكثرها ميلا للسكون إن لم يكن التعاون بين الفريقين . وتعد الحوادث العنيفة خلال ست سنوات قليلة العدد بالقياس لما قبلها وما بعدها :

(أ) القبض على أربعة تنظيمات مسلحة : الجهاد (محمد الزمر شقيق عبود الزمر) ، وحزب التحرير الإسلامى ، والتكفير والهجرة ، وتنظيم عسكرى يقوده مدنى من الخارج .

(ب) أربع محاولات اشتباك مسلحة بين الحكومة والجماعات الإسلامية .

(ج) محاولتان للفتنة قادتها التوقف والتبين (الشوقيون) والجماعة الإسلامية فى جامعة أسيوط.

(د) العنف المدنى والاضطراب المسلح ، وقعت ٦ حوادث : لحرق الفيديو -٣- ، وإلغاء حفل زفاف (واحد) واعتداء على المصلين بأسوان (واحد) ومحاولة خطف أتوبيس سياحى (واحد).

(هـ) مظاهرات عارمة ذات توجه عنيف : وقعت أربعة محاولات أدت واحدة منها الى اشتباك مسلح ومقتل عضوين من الجماعة الإسلامية فى أسيوط (شعبان راشد وسيد تقى الدين) عام ١٩٨٦.

(و) محاولتان فاشلتان لمعارضة النظام ، سواء لحشد مسيرة عامة للشيخ حافظ سلامة عام ١٩٨٥ أو لعقد مؤتمر صحفي في منزل عبود الزمر عام ١٩٨٦ (الجهاد) ، وواحدة ثالثة لتوزيع منشورات من قبل الجماعة الإسلامية .

(ز) ست محاولات تشكل معارضة عامة رمزية لأوضاع المجتمع القائم المدني مثل هدم الأضرحة وحرق البارات وسرقة محلات الذهب . . الخ .

ويعكس الشكل رقم١ والجدول رقم١ طبيعة هذه المرحلة إلى عدة أسباب في أسيوط خاصة وفي مصر عامة ، أولها : يعود إلى الضربات لمتلاحقة التي وجهتها الدولة لتنظيم الجهاد وفروعه من الجماعات الإسلامية الجهادية عقب اغتيال السادات وأحداث مديرية أمن أسيوط . هذه الضربة استوجبت من التنظيم النزول تحت الأرض وإعادة ترتيب الأوضاع من الداخل والاستعداد لمرحلة جديدة من المواجهة ظهرت بوادرها مع مطلع العام ١٩٨٦ ، فقد زحف الصف الثاني من قادة الجماعات الإسلامية إلى مناطق أخرى في المدن والقرى لا تتميز بالتواجد الأمني الكثيف ، وكانت مدن وقرى أسيوط ذات النصيب الأكبر .

ثانيها : وجود شكل معين من أشكال التواجد الإسلامي بالطرق الدستورية على الساحة السياسية ، مما كان يعني - بشكل أو بآخر - حالة استقرار نسبي وتعاون بين المنظمة الأم التقليدية ومظلة جميع الجماعات الإسلامية الأخرى : الإخوان المسلمين والنظام القائم . فقد تحالف الإخوان المسلمون مع حزب الوفد - العدو التقليدي لهم بسبب سجله الطويل في التجربة الليبرالية المصرية من العلمانيــــة ونزع فتيل الفتنة الطائفية "الدين لله والوطن للجميع" وكان سكرتير عام الوفد في ذلك الوقت هو قبطي مسيحي (إبراهيم فرج) - وكان التحالف الوفدي / الإخواني ضد جميع المعادلات السياسية المحسوبة ، ولكنه كان تحالفا تكتيكيا لم يلبث أن انفض مع انفضاض نفس دورة مجلس الشعب (عام ١٩٨٧) ، وقد فاز التحالف الإخواني الوفدي بخمسة وستين مقعدا - منهم سعبة للإخوان - ضمن ٤٥٥ مقعدا في مجلس الشعب " . وكانت هذه هي المرة الأولى التي تمثل فيها الجماعة في أحد البرلمانات المصرية بشكل صريح .

وفى انتخابات عام ١٩٨٧ دخلت الجماعة تحالفا مع حزب الأحرار وحزب العمل ففازت الجماعة بخمسة وثلاثين مقعدا من مجموع ٦٠ مقعدا[٢٧] للتحالف الثلاثى . وكان ذلك يعنى انتصارا نسبيا للتيار الإسلامى عموما ، رغم الاختلافات الواضحة بين الإخوان المسلمين كجماعة تقليدية للطبقة الوسطى وتنظيم الجهاد كقوة انقلابية كفاحية للشباب والراديكاليين المسلمين . المرشد العام للإخوان هو السيد / محمد حامد أبو النصر من منفلوط – أسيوط ، ومعظم قياداته التاريخية تنتمى للصعيد بشكل أو بآخر وعلى رأسهم سيد قطب والسندى والحواتكى . . . إلخ .

ثالثها : انتهاء "الدولة العثمانية" فى أسيوط مع إبعاد محمد عثمان إسماعيل (٧٣ – ١٩٨٢) وكان محمد عثمان إسماعيل – كما ذكر سلفا – هو سند السادات فى تنمية جماعات الإسلام السياسى فى أسيوط ، وجعل أسيوط مركزا للعنف ، وجعل جامعة أسيوط بالتعاون مع رئيسها السابق وأمين الحزب الوطنى د. عبد الرازق حسن مركزا للأصولية الإسلامية عبر العالم [٢٨] . ومع اقتلاع زكى بدر لكل حاشية محمد عثمان إسماعيل وتولية عناصر موالية ولكن أقل اقتدارا – وبالذات فى مجلس الشعب – جاءت فترة التغيير لصالح الحكومة إلى حين ولمصلحة الجماعات الإسلامية بسبب ضعف هذه القيادات [٢٩] ، مما أدى إلى نجاح مرشحى التيار الإسلامى . وقد أدى ذلك إلى بدء انتعاش نشاط للجماعات مع نهاية عهد زكى بدر كمحافظ أسيوط أى مع عام ١٩٨٦ . فقد خرج أعضاء الجماعة الإسلامية من السجن وبدأوا نشاطا موسعا فى الجامعة ، حيث ظل رئيسها دون استبعاد . وهذا يفسر نمو نشاط الجماعة الإسلامية مع نهاية عام ١٩٨٦ وبداية عام ١٩٨٧ .

جدول (٣) يوضح التوزيع التكرارى
لعدد الوقائع البارزة للصراع (المقياس المحلى)
(أكتوبر ١٩٨١ - ديسمبر ١٩٨٦)

مستوي	أبعاد الصراع	إجمالى الوقائع
٨	محايد - الأعمال الهادفة والروتينيـــة	-
٩	التوتر الحكومى الداخلى (أزمات)	-
١٠	المعارضة العامة لسياسات الحكومة	٥
١١	فرض قيود على الإصلاحات والحريات	-
١٢	سياسات تقييد المجتمع وممارسة الحريات	١
١٣	العنف المدنى والاضطراب العسكري	١٣
١٤	ايقاف العمل بالحقوق المدنية	١
١٥	العنف الهيكلى وأعمال الحرب الأهلية	٧
إجمالى وقائع العنف		**٢٧**

* المصدر : جدول أهم أحداث العنف التى قامت بها الجماعات الإسلامية الراديكاليـة منذ اغتيـال السـادات فى أكتوبر ١٩٨١ ، ملحق فى :هالة مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ١٩١-١٩٤.

المطلب الثالث
مرحلة التصعيد :
من السكون إلى حرب العصابات الانتقائية
(١٩٨٧ - ١٩٩١)

تعد هذه المرحلة مرحلة تصعيد للعنف بين جماعات الإسلام السياسى والنظام فى مصر عامة ، وفى أسيوط خاصة ، وهو نقطة تحول نحو الأسوأ [٣٠] بلا أدنى شك .

بدأت هذه الفترة عام ١٩٨٧ بتوجه الجماعات الإسلامية نحو تغيير المنكر باليد من خلال ست وقائع منها هدم الأضرحة ، ومهاجمة حمل ونقل وبيع الخمور والمشروبات الروحية وإحياء الحفلات الموسيقية ، سواء داخل أو خارج الجامعة ، واستتبع ذلك التحصن بالمساجد وإشعال فتن طائفية كما وقع بمسجد القطب بسوهاج والحض على حرق كنيسة مجاورة ، وهنا بدأت سياسة الأمن فى التشدد للمواجهة ، فتم اقتحام المساجد فى سوهاج وإمبابة وعين شمس وبنى سويف وأسيوط . كما شهد العام بداية المواجهة فى منقلوط بأسيوط بين الجماعة الإسلامية والأمن .

التنظيم الثانى الذى ظهر بقوة وعنف خلال هذا العام هو التوقف والتبين فى ثلاث محاولات جريئة لاغتيال وزيرين سابقين للداخلية وكاتب مرموق ، فلقد تمت محاولتان لاغتيال حسن أبو باشا والنبوى إسماعيل وزيرى الداخلية السابقين ، والاستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصورفى أغسطس ١٩٨٧ ، ثم جرت مواجهة دموية بين الأمن والتنظيم للقبض على المتهمين .

وكما ذكرنا من قبل ، يمثل هذا العام قمة النجاح للتحالف الإخوانى مع العمل والأحرار فى الانتخابات العامة ، مما شكل وجودا رسميا لأول مرة على الساحة المصرية للجماعات الإسلامية المحجوبة عن الشرعية ، ولذلك تمت المواجهة على مرحلتين : " مواجهة الجماعات غير الشرعية باتباع التصفيات الجسدية ، والتضييق على نواب التحالف" [٣١] باعتبارهم مظلة رسمية وتمثيلا بالإنابة لجماعات العنف فى البرلمان . وكان ذلك يعنى أن الحكومة فى مصر قررت إلى غير رجعة – وكذا الجماعة الإسلامية : القوة

الضاربة من الآن فصاعدا لكافة التيارات الإسلامية المضادة - اللجوء إلى المواجهة والتصعيد .

وجاء عام ١٩٨٨ على نفس المنوال تقريبا ؛ فزادت وقائع المواجهة العنيفة المباشرة (التصفية الجسدية والتصفية المضادة) من ٦ وقائع عام ١٩٨٧ إلى ١١ واقعة واستمرت حالة الطوارئ وقيام الجماعة الإسلامية (باستثناء واقعتين شاركها فيهما التنظيم الأم : الجهاد) بجميع وقائع العنف في مواجهة الحكومة والمجتمع المدنى ، واستمرت المظاهرات ضد عنف الأمن ، وقيام الجماعة بمحاولة تغيير المنكر باليد فى ست وقائع متكررة لحرق الملاهى ، وإلغاء الحفلات الموسيقية الغربية ، وارتفاع الأسعار .

أيضا فى هذا العام توقفت سياسة الجماعات الإسلامية عن اغتيال المسئولين ، ولكن كانت حصيلة العام ٢٤ بين قتيل وجريح من الشرطة والجماعات والمدنيين، وهناك ظاهرة أخرى تبلورت خلال هذه الفترة رغم العنف الدينى والعنف المضاد وهى : قيام الجماعة الإسلامية باتباع وسائل سلمية (مظاهرات - اعتصامات - توزيع منشورات. . . إلخ) وربما جاء ذلك بتزكية من أعضاء التحالف الإسلامى فى البرلمان لجعل المناخ العام مهيئا لوجودهم هناك .

جدول (٤) يوضح تكرار أهم وقائع الصراع الداخلي في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩١)

(المقياس الداخلي لبنك التعاون والصراع)*

مستوى الصراع	إبعاد الصراع	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	الجملة
٨	محايد	--	--	--	--	--	--
٩	التوتر الحكومي الداخلي	--	--	--	--	--	--
١٠	المعارضة العامة لسياسات الحكومة	--	٧	٤	١	٥	١٧
١١	فرض قيود على الإصلاحات والحريات	--	٢	٢	٢	--	٧
١٢	سياسات تقييد الحريات وحركة المجتمع	--	٤	٢	١	--	٨
١٣	العنف المدني والاضطراب العسكري	٦	٦	١	٧	٩	٣٩
١٤	إيقاف العمل بالحقوق المدنية	٣	٣	١	١	--	٨
١٥	العنف الهيكلي وأعمال الحرب الأهلية	٦	١١	٨	٢٣	٨	٥٦
إجمالي		١٥	٣٣	١٨	٣٥	٢٤	١٢٥

* المصدر : سجل أهم الواقائع في مصر (٨٧ - ١٩٩١) في : هالة مصطفى ،مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ - ٢٠٢

** يلاحظ هذا الفارق الشاسع في صعود العنف وارتفاع الرقم إلى ١٢٥ واقعة مقابل ٢٧ واقعة للأعوام من (٨١ - ١٩٨٦) مع ملاحظة أن هناك ٥٦ واقعة من أصل ١٢٥ تنتمي للحد الأقصى من العنف الهيكلي وأعمال الحرب الأهلية وهي أعلى مستوى من مستويات الصراع.

جدول (٥) يوضح الترتيب التصاعدى لأولوية السيطرة للجماعات الإسلامية فى مواجهة النظام السياسى من خلال توزيع أهم الوقائع البارزة * (١٩٨٧ - ١٩٩١)

ترتيب تصاعدي	المنظمـــــة	اجمالى الوقائـع المسئولة عنهـا
١	الجماعات الإسلامية **	١٠٠
٢	تنظيمـات مسـتقلة عـن الجهـــاد والجماعـة الإسـلامية والشـوقيين... إلخ***	١١
٣	الجهــــاد	٨
٤	التوقــف والتبيـــن	٦
	إجمــــــالى	**١٢٥**

* المصـدر : ملحـق ، جـدول أهـم أحـداث العنـف التـى قـامت بهـا الجماعـات الإسـلامية الراديكالية منذ حادث الاغتيال فى أكتوبر ١٩٨١ ، فى : هالة مصطفى ، مرجـع سـابق ، ص ص ١٩١ - ٢٠٢ .

** شكلت أسيوط وحدها نسبة ٨ر١٢٪ من وقائع أحداث العنف على مستوى الجمهوريـة إن لم يكن أكثر من ذلك إذا نسبنا الواقعة إلى مصدرها (الجماعة الإسلامية الجهادية) حيث ترتكز فى أسيوط وما يجاورها من محافظات .

*** يلاحظ أن الجماعة الإسلامية هى أكـثر الجماعـات الإسـلامية نشـاطا ، ويـبرز ذلـك سقوط جماعة الشوقيين فى أيدى الأمن وضعف تنظيم الجهاد الأم بسبب الضربات الأمنيـة المتلاحقة له واعتقال معظم أفراد التنظيم بعد اغتيال السادات وملاحقة أعضائـه . ويمثـل الوجه القبلى (الجيزة حتى أسوان) وبالذات أسيوط مركـز الأحـداث فـى مواجهـة الحكومـة والمجتمع المدنى من خلال العنف والعنف المضاد.

وقد انتهى هذا العـام بحملـة منظمـة ضـد شـركات توظيـف الأمـوال الإسـلامية التـى كـانت وراء تمويـل حملـــة التحـــالف الإخوانـــى - العمـــل -

الأحرار تحت شعار " الإسلام هو الحل " ولتحول هذه الشركات إلى بنية تحتية اقتصادية مخربة للاقتصاد القومي بعد أن عجزت عن دفع عوائد المودعين ووجود سيولة نقدية وتحولت إلى كارث اقتصادي يهدد الاقتصاد بالخراب، ولعبت الدوائر الغربية السياسية والمالية دورا في رصد حركة هذه الشركات وإبراز دورها في عمليات العنف الدائرة في مصر على قدم وساق.

وشهد عام ١٩٨٩ هبوطا ملحوظا في عدد وقائع العنف ، ولكن استمرت الوقائع دون تغيير في استراتيجيات أي من الطرفين في المواجهة . ففي هذا العام جرت انتخابات مجلس الشورى ولم يفز أي من أعضاء التحالف "الإسلامي" بأي من المقاعد ، وكالعادة اتهم المعارضون الحزب الوطني بالتزوير . وكان ذلك مددا جديدا لرفع معدل العنف من وقائع متفرقة إلى ما يشبه الحرب الأهلية وحرب العصابات في طول البلاد وعرضها .

انخفض عدد وقائع العنف المباشر من ١١واقعة عام ١٩٨٨ إلى ٨ وقائع عام ١٩٨٩ واستمرت أشكال الصراع الأخرى في هبوط ، ولكن مع استمرار نفس التوجهات العامة ، وكان محور حركة الجماعات الإسلامية أيضا هي الجماعة الإسلامية ، ساندها في ذلك العمليات الجريئة التي قام بها تنظيم الجهاد (الصف الثاني) في إلقاء القنابل على مواقع البوليس الحساسة في القاهرة في شهر سبتمبر ١٩٨٩ ، ثم انتهى العام بمحاولة اغتيال اللواء زكي بدر وزير الداخلية في ديسمبر ١٩٨٩ ، أسفل كوبري الفردوس بالقاهرة . وفي التحليل الأخير : تمثل وقائع الصراع هذا العام نصف وقائع العام الماضي تقريبا ، راجع الجداول المرفقة للرسوم البيانية هنا .

عام ١٩٩٠ يمثل نقطة تحول جوهرية في هذه المرحلة من (٨٧ – ١٩٩١) إذ ارتفعت وقائع الصراع إلى ٣٥ واقعة ضعف العام ١٩٨٩ ، كما مثل ليس فقط تحولا كميا بل وكيفيا في المواجهة بين النظام السياسي والجماعات الإسلامية ؛ إذ مثلت أعمال العنف الهيكلي والحرب الأهلية ٢٣ واقعة ، وتخطى الأمر كيفيا سياسة التصفية الجسدية في المستويات الدنيا لتصل إلى المستويات العليا ، أي إلى قيادة الجماعة الإسلامية " الجهادية " والحكومة المصرية ، وكان العام ١٩٩٠ في هذا المضمار نقطة انطلاق بلا عودة في الصراع الذي حسم لصالح التصفية العضوية من أعلى لأسفل دون حوار.

ففى قرية واحدة – على سبيل المثال لا الحصر – هى قرية كحك بالفيوم قتل ٢٦ عضوا من جماعة الشوقيين فى ابريل ١٩٩٠ ، وتم اغتيال شوقى الشيخ أمير جماعة الشوقيين بالفيوم ، مقر د. عمر عبد الرحمن مفتى الجهاد . وقد كانت الاشتباكات بين الأمن والجماعة الإسلامية والشوقيين تتم على مستوى الأفراد حتى جاء هذا العام خصوصا بعد حرب الخليج وغزو العراق للكويت وحدوث انشقاق داخل الشارع العربى والحكومات العربية والجماعات الإسلامية حول الغزو والتدخل الأجنبى فى الشئون العربية رغم ميل الكفة لصالح الكويت . ففى سبتمبر ١٩٩٠ اغتيل الدكتور " علاء محيى الدين " المتحدث الرسمى باسم الجماعة الإسلامية فى شارع الهرم بالقاهرة ، ودخلت البلاد فى النفق المظلم للاغتيالات بعد ذلك ، ففى أكتوبر ١٩٩٠ تم اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب والرجل الثانى فى مصر فى قلب القاهرة أمام فندق شبرد (وقيل ساعتها أن المقصود هو وزير الداخلية محمد عبدالحليم موسى) [٣٢] . وثمة مؤشر آخر يبرزه هذا العام (١٩٩٠) وهو مقاطعة تحالف العمل / الإخوان / الأحرار ، المشاركة فى الانتخابات ، مما أعطى – من وجهة نظر الباحث – مبررا آخر لجماعات العنف للاندفاع فى حدة المواجهة مع النظام السياسى ، خصوصا وقد همشت مظلتهم الرئيسية (الإخوان والعمل بالذات) خارج الحركة السياسية الرسمية .

عام ١٩٩١ انخفضت حدة الصراع لتسجل ٢٤ واقعة مقابل ٣٥ واقعة فى العام الماضى . ولكنها وقائع نوعية كثيفة نوعا وعنيفة ومستمرة تروح وتجيىء ولكنها لا تنقطع فى شكل صراع اجتماعى ممتد مع المجتمع المدنى . كانت أكثر الوقائع عنفا ثمانى وقائع تعبر عن تحول الصعيد إلى ساحة لحرب العصابات ، والتهاب بعض المناطق القاهرية الأخرى كامتداد لهذا الصراع . وامتدت الخصائص الكيفية للصراع لتشمل إلى جانب ما سبق من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومعارضة سياسات الحكومة سلميا ، إلى العنف المدنى والاضطراب المسلح فى شكل فتنة طائفية محددة بعد عشرة أعوام من حوادث الزاوية الحمراء فى يونية ١٩٨١ . فمن ضمن الأربع والعشرين واقعة للعنف عام ١٩٩١ كانت هناك ثمانى وقائع على الأقل فتنة طائفية بين المسيحيين والمسلمين . وقادت الجماعة الإسلامية محور العمل

مجددا فى هذه الفتنة الطائفية حسبما تحدده جريدة الأهرام [٣٣] كمصدر لنقل وقائع الصراع الطائفى خاصة فى الصعيد - وفى أسيوط بالذات - حيث تتركز الأقلية القبطية المصرية ، وفى أحياء مصر التى تمتاز بكثرة المسيحيين وتركز ذلك على محلات المسيحيين وممتلكاتهم بل وأرواحهم . وقد قوبل ذلك " بنشاط عنف مسيحى مضاد من جانب العناصر المسيحية " [٣٤] . كان العنف هنا على طريقة حرب العصابات (اضرب واهرب) أو اختيار مناطق تمتاز بكثافة تواجد الجماعات الإسلامية وبالذات فى المساجد التى يسيطرون عليها ، ولكنها كلها معارك انتقائية لإثبات موقف ثم الانسحاب تمهيدا لعنف المرحلة التالية (٩٢ - ١٩٩٤) والتى ستصل إلى حرب العصابات المنظمة ، وفى أحيان كثيرة إلى مايشبه الحرب الأهلية .

المطلب الرابع :
مرحلة المواجهة العنيفة المباشرة (شبه الحرب الأهلية) (١٩٩٢ - ١٩٩٤)

هذه أعلى قمة وصل إليها التصعيد فى الصـراع الاجتماعى الممتد بين المجتمع المدنى وجماعات الإسلام السياسى فى مصـر : فبينما لم تشهد البلاد عبر سبعين عاما (١٩٠٠ - ١٩٤٠) إلا عشـرين عملية إرهابية ، أصبحت تشهد عملية واحدة على الأقل كل يوم (متوسط) تقريبا ، ووصل متوسط عدد القتلى والجرحى بمعدل قتيل واحد وجريح واحد كل يوم .

التغير النوعى فـى المواجهة من حرب العصابات والعنف الأهلى والحكومى إلى ما يشبه الحرب الأهلية التـى استخدمت فيها الحكومة جميع الأسلحة المستخدمة فى المعارك الحربية [بالذات لإنهاء جمهوريتى ديروط الإسلامية وجمهورية إمبابة الإسـلامية والجماعة الإسـلامية فـى ملـوى ، ثـم المعارك الدامية التى قادتها الحكومة أعوام (١٩٩٢ - ١٩٩٤) فـى أسيوط (ديروط ، منفلـوط ، القوصيـة ، البـدارى ، أبـو تيـج . . . إلـخ) ضـد الجماعات الإسـلامية دليل علـى حسم الدولة فـى تصفية الجماعـات ، دون جدوى .

وجود قيادة جديدة فى وزارة الداخليـة وسـعى أجهـزة الدولـة جميعها على كافة المستويات لوأد الظـاهرة أدت إلـى خفوت قوتهـا وضـرب قياداتها الواحدة تلو الأخرى ، ولكنها – كأى صراع اجتماعى ممتد – ما لم تجد حـلا جذريا للصراع (Rosolution) لا يمكن القضاء عليه .

التصعيد العنيف بين الطرفين حول البلاد الى ساحة للقتال فى بعض المناطق وبالذات فى الصعيد ، وعلى وجه أخص فى أسيوط ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى نقل الحرب إلـى الجبهة الاقتصادية لضـرب السـياحة والبنوك والفنادق ، اغتيال كبار القادة (جرت محاولات لاغتيال وزير الإعلام والداخلية ورئيس الـوزراء وقـائد المنطقـة العسـكرية المركزيـة ورئيـس الجمهوريـة) كمـا جرى اغتيـال اللـواء رؤوف خـيرت المسـئول الأول عـن النشـاط الدينـى بمباحث أمن الدولـة بالقـاهرة وغـيره كثـيرين . ولسـرعة إجراءات التقاضى سارعت الدولة بعقد محاكمات عسكرية للحسم فـى قضايا

خطيرة تشترك فيها هذه الجماعات ، كما يتميز هذا التغير النوعي بوجود ترسانة مسلحة لدى هذه الجماعات من كل نوع ، كما أمكنها في لحظات معينة تلغيم طرق رئيسية في القاهرة يمر عليها كبار رجال الدولة ومنهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، كما أنهم استطاعوا -كما في عملية اللواء خيرت - اختراق أمن كبار الشخصيات والحصول على الشفرات الكودية للاتصال وكروكي رسوم لمنازلهم . وكان ذلك يعني - والحرب الأهلية في الجزائر تجرى على قدم وساق بين الحكومة العسكرية وجبهة الإنقاذ - أن جوا يشبه الحرب الأهلية قد تم توفيره ولابد لقوة الدولة المصرية - المعروفة بسلطانها عبر آلاف السنين - من حسم لصالح المجتمع المدني وإيقاف تدهور الأوضاع نحو الأسوأ (خسرت مصر فقط في السياحة عام ١٩٩٣ أكثر من ستة بلايين دولار) .

ولأهمية هذه الفترة الحاسمة في تاريخ المواجهة بين المجتمع المدني وجماعات الإسلام السياسي ، ولمركزية محافظة أسيوط في هذه المواجهة - حيث احتلت أسيوط العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام في كافة أنحاء العالم - فإن الباحث هنا يركز بشكل أساسي على أسيوط كمحور للدراسة وسط المناخ العام في مصر.

وبالنظر إلى سجل الوقائع (Events/data Index) العنيفة في أسيوط للصراع بين جماعات الإسلام السياسي وقوى المجتمع المدني في الفترة من (٩٢ - ١٩٩٣) سوف نجد تبلور هذا الصراع وتحوله الكمي والكيفي على السواء .

فعلى المستوى الكمي : نجد جملة وقائع الصراع في كلا العامين تقريبا متماثلتين . ولكن الاختلاف يقع في كثافة وتوزيع وقائع العنف بين العامين وآثار ذلك على العام ١٩٩٤ الذى قررت فيه الحكومة نهائيا والى الأبد توجيه ضربة قاصمة للإرهاب تقضي عليه . وإذا كان الهدف قد تم إنجازه بتوجيه هذه الضربة وإنهاك الجماعات الإسلامية ومركزها " الجماعة الإسلامية " في الصعيد ، فإن ذلك اقتضى تحويل محافظات الصعيد - وبالذات أسيوط والمنيا - إلى ساحات لحرب العصابات أو ما يشبه الحرب الأهلية ، ولكن مع تراجع عنف الجماعات بسبب الضربات القوية للأمن ، فإنها ذهبت تحت الأرض لإعادة صفوفها وترتيب الصف الثاني (ما بقى منه) والثالث ،

والعودة من جديد ، ما لم تعتمد الدولة استراتيجية متعددة الأبعاد مبنية على فكر جديد وتنظيم جديد وأدوات جديدة : كمقاومة هذا العنف ، وحل هذا الصراع لاجتماعي الممتد [٣٥] .

توزيع وكثافة وقائع العنف على أبعاده المذكورة في مرجعية الصراع والتعاون – المقياس المحلى (في COPDAB) تعطينا معدلات التحول الكمي في المواجهة العنيفة المباشرة بين الطرفين خلال الأعوام المذكورة ويتلاحظ فيها ما يلي :

* تراجع عدد وقائع الصراع بين الأجهزة التنفيذية والشعبية في أسيوط بسبب عنف وقائع الإرهاب والقبضة السياسية الحديدية من القاهرة التي رجحت كفة اللواء حسن الألفي محافظ أسيوط وترقيته إلى وزير للداخلية فيما احتفظ محمد عبد المحسن صالح (منافسه السياسي) بمركزه رغم تغيير معظم أمناء محافظات مصر من الحزب الوطني ، وذلك بأسلوب (لا غالب ولا مغلوب) وإحكام الجبهة الوطنية في أسيوط في مواجهة عدم الاستقرار والقلاقل .

* تخلى الجماعات الإسلامية في أسيوط عن مظاهر المعارضة المدنية العامة للسياسات الحكومية ، وهي الأشكال السلمية في المعارضة (إضرابات، اعتصامات ، مظاهرات . . . . إلخ) وذلك لتبني استراتيجية التصعيد والمواجهة من ناحية ، وتحالف قيادة الأمن مع المحافظ حسن الألفي ثم سميح السعيد المحافظ الجديد لأسيوط في العام ١٩٩٤/٩٣ واختفاء ظاهرة الصراع بين الشعبيين والتنفيذيين منذ منتصف العام ١٩٩٣ ؛ كذلك لعبت جامعة أسيوط دورا محوريا من خلال تولي قيادة جديدة بالجامعة حلت محل د. عبد الرازق حسن عبر عنها د. محمد رجائي الطحلاوي الرئيس الجديد بضرورة بناء استراتيجية جديدة تقضي على مظاهر الترهل والتساهل مع رموز التطرف في الجامعة التي كانت المعقل الأساسي والمركز للأصولية الإسلامية العنيفة في الثمانينات . وعلى وجه التقريب جرى تطهير الجامعة من عناصر ومنظمات ورموز الجماعات الإسلامية ، وما بقي منها هو فصل من فصائل الحركة الطلابية وسيطرة جماعة الإخوان المسلمين بشكل غير مباشر عن طريق بعض عناصرها على نادي أعضاء هيئة التدريب فيما أنشأت ادارة جامعة أسيوط : "نادي جامعة أسيوط" كبديل

وشريك للنادى الأول فى أنشطته أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، مما قلل إلى حد كبير سيطرة الجماعات الإسلامية على الجامعة ، ولمدة خمس سنوات لم تظهر فى الجامعة إلا وقائع معدودة على أصابع اليد الواحدة داخل حرم الجامعة .

جدول (٦) تكرارى لوقائع الصراع الداخلى فى مصر *
المقياس الداخلى لبنك التعاون والصراع (COPDAB)
(حالة أسيوط فقط) ١٩٩٢ - ١٩٩٣ فقط*

م. مستوى الصراع	الزمن	١٩٩٢		
		يناير/يونية	يولية/ديسمبر	إجمالى
٨	محايد - العمالف الهادفة والروتينية	١٩	٣٠	٤٩
٩	التوتر الحكومى الداخلى (أزمات)	١٠	٢٠	٣٠
١٠	المعارضة العامة للحكومة	١٠	١٧	٢٧
١١	فرض قيود على الإصلاحات والحريات	٨	١٣	٢١
١٢	سياسات تقييد حركة المجتمع وممارسة الحريات	١٠	٢٥	٣٥
١٣	العنف المدنى والاضطراب العسكرى	١٩	٢٦	٤٥
١٤	إيقاف العمل الحقوق المدنية	١١	٣٦	٤٧
١٥	العنف الهيكلى وأعمال الحرب الأهلية / الأقصى	١٢	٤٧	٥٩
إجمالى		**٩٩**	**٢١٤**	**٣١٣**

تابع جدول (٦) تكرارى لوقائع الصراع الداخلى فى مصر *
المقياس الداخلى لبنك التعاون والصراع (COPDAB)
(حالة أسيوط فقط) ١٩٩٢ - ١٩٩٣ فقط*

م. مستوى الصراع	الزمن	١٩٩٣		
		يناير/يونية	يولية/ديسمبر	اجمالى
٨	محايد - العمالف الهادفة والروتينية	٢٧	١٠	٣٧
٩	التوتر الحكومى الداخلى (أزمات)	١٠	٥	١٥
١٠	المعارضة العامة للحكومة	١٠	٨	١٨
١١	فرض قيود على الإصلاحات والحريات	١٠	٣	١٣
١٢	سياسات تقييد حركة المجتمع وممارسة الحريات	١٢	٨	٢٠
١٣	العنف المدنى والاضطراب العسكرى	٣١	٢٨	٥٩
١٤	ايقاف العملب الحقوق المدنية	٢٨	٣٢	٦٠
١٥	العنف الهيكلى وأعمال الحرب الأهلية / الأقصى	٥٠	٤٢	٩٢
إجمالى		١٧٨	١٣٦	٣١٤

* اعتمد الباحث فى هذا السجل على ملف " وقائع العنف فى أسيوط " (٩٢-١٩٩٣) تم إعداده خصيصا لهذا البحث عن طريق مركز المحروسة - المعادى ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، بمتابعة جميع الصحف والمجلات المصرية والعربية خلال الفترة موضع الدراسة (حوالى ١٥٠٤ صفحة من القطع الكبير) لعمل قاعدة معلومات للبحث (Data Basc) .

** هناك سجل عفوى من عام ٨١-١٩٩١ يركز على أهم الوقائع دون إجمال بكتاب " هالة مصطفى ، الإسلام السياسى فى مصر ،مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٩١ . لذا ارتأى الباحث ضرورة استكمال ذلك المجهود فى عام ٩٢ ، ١٩٩٣ للأهمية المرجعية للعنف فى أسيوط.

* مع استمرار قانون الطوارىء ودوام نفس الإجراءات المستخدمة ضد العمليات المسلحة فى أسيوط ، هبط عدد وقائع فرض القيود على السياسات و الإصلاحات وممارسة الحرية إلى الثلث ، وكذلك سياسات تقييد حركة المجتمع المدنى وإرهاب المواطنين إلى النصف تقريبا . وذلك بسبب سعى

الحكومة لكسب رضاء المواطنين وبناء سياسات بديلة عن تلك القديمة تؤدى جذريا إلى قطع الطريق على أعضاء الجماعات نحو مواردهم البشرية والمالية ، من ناحية أخرى ، سعى المحافظ الجديد (إبريل ١٩٩٣) إلى بناء نموذج جديد للمواجهة يقوم على إيقاف سياسة حظر التجول وعدم تطبيق قانون الطوارىء إلا فى أضيق الحدود بتعاونه مع وزير الداخلية الجديد حسن الألفى (المحافظ السابق) وانتقاء مناطق معينة لانتزاع جذور العنف منها من خلال تطوير وسائل المواجهة : قوات خاصة ، استطلاع ومعلومات ، انتقاء المواقع بعيدا عن مدينة أسيوط . . . . إلخ ، أيضا اتبع سميح السعيد نموذجا تنمويا يقوم على مبدأ آمن به وزير الداخلية الجديد حسن الألفى هو " ليس بالأمن وحده يقاوم الإرهاب " [٣٦] وذلك لتجفيف المنابع والظروف التى تخلق التطرف وتمنع تجنيد الشباب العاطل فى صفوف الجماعات "الإرهابية".

* يلاحظ فى هذه الفترة تحول الجماعة الإسلامية والحكومة إلى العنف المباشر والتصعيد ، إما لأسباب أمنية أو لأسباب راسخة الجذور . فالجماعة الإسلامية تركز على الأسباب الآتية القائمة على اعتقال أعضائها وجر أسراها وتعذيبهم وتضييق الخناق على أرزاقهم وعلى الحركة العامة فى المساجد والزوايا وحتى فى الشوارع عليهم ، وتمييز النصارى عليهم !!! [٣٧] كما أنها تركز على الجذور الحقيقية لمواجهة النظام وهى تعبيد الناس لدينهم وإقامة دولة الخلافة ، ومن ثم فهى تتجه لتغيير المنكر باليد فى مظاهر عديدة – ذكرت من قبل – وقد تعددت هذه الوقائع فى هذه المرحلة بالذات : الاعتداء على النصارى ، وخلق فتنة طائفية ، وضرب السياحة فى مقتل ، وكذلك البنوك المحلية والأجنبية ، ثم عمليات عشوائية القصد منها تشتيت تركيز الأمن على مناطق معينة . الحكومة من جانبها لعبت على الفعل ورد الفعل فى كل واقعة ، بل وأحيانا إلى الحوار الذى أدى إلى استبعاد وزير الداخلية عبد الحليم موسى وتعيين حسن الألفى مكانه [٣٨] . وقد زاد حجم وقائع العنف المدنى والاضطراب المسلح من ٤٥ إلى ٥٩ واقعة : أدت إلى اغتيال ١٠١ من الأهالى وجرح ٣٢٤ فى مصر عامة .

* ردا على هذا العنف ، تم إيقاف العمل بالحقوق المدنية من قبل الدولة كسياسة مطبقة فى بعض المناطق الانتقائية التى أصبحت ساحات للمواجهة مع الجماعات الإسلامية وفى أماكن أخرى هرب إليها أعضاؤها . وازدادت

وقائع التقييد وربما إلغاء العمل بالقانون الطبيعي (العادى) والحقوق المدنية من ٤٧ واقعة إلى ٦٠ واقعة . وهو ما يؤكد ازدياد وقائع العنف والمواجهة.

* ثم يأتي التحول الكمى الكبير في وقائع العنف الهيكلي وأعمال الحرب الأهلية ، وهو الحد الأقصى من مستويات العنف والمواجهة بين النظام السياسى والجماعات الإسلامية - ومحورها الجماعة الإسلامية - فى أسيوط: فقد تضاعف الرقم من ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٣ تقريبا . وأصبحت بعض المناطق كديروط ومنفلوط والبدارى ساحات للمواجهة بكل عنفها فيما يشبه الحرب الأهلية تماما ، بل إن منطقة كمنطقة "فريال" فى قلب أسيوط العاصمة تحولت إلى ساحة قتال وحرب للقضاء على أحمد زكى وجماعته بقذائف الـ (آر. بي. جي) فى منطقة عامرة بالسكان استمرت عشرة ساعات على الأقل . وقد صعد منحنى وقائع العنف (كما نرى فى الخرائط والجداول والرسوم الملحقة) فى هذا البعد الدموى إلى الضعف من ٤٧ واقعة عام ١٩٩٢ إلى ٩٢ واقعة عام ١٩٩٣ لتصبح الصورة أكثر قتامة عام ١٩٩٤ ، ويزداد عدد الضحايا فى متوالية هندسية دموية لا تتوقف ؛ حتى تنتقل إلى المنيا مع نهاية هذا العام وإلى ملوى بالذات ؛ لمتاخمة هذه المدينة جغرافيا لديروط وانتقال عناصر الجماعات إليها باعتبارها معقلا تقليديا ؛ فهى مسقط رأس خالد الإسلامبولى قاتل السادات .

على المستوى الكيفي : فى أسيوط ظهر هناك عدد من التحولات النوعية في ممارسات أطراف المواجهة خلال الفترة المذكورة لم تكن موجودة من قبل ، ولعل أهم هذه المتغيرات الجديدة :

١- دقة وتنظيم استراتيجيات العنف ، فقد قادت الجماعة الإسلامية عمليات منظمة ضد الأمن على مختلف مستوياتها وصفوفها : مواجهات مباشرة على غرار حرب العصابات ، اغتيال شخصيات هامة ، اختراق الأمن ، التشتيت ، التراجع والاختفاء . . . إلخ . وقد تمثل ذلك تغيير نوعى هام هنا فى ضرب السياحة كمصدر أساسى ومركزى للخزانة المصرية . على الجانب الآخر ، مع تولى وزير داخلية خبير بأسيوط كانت المواجهة ناجحة إلى حد مذهل ، فقد استخدمت الحكومة فى مواجهة الجماعة الإسلامية حرب الجيوش النظامية بكل ما فى الكلمة من معنى: بتدريب قوات خاصة ، وخلق قاعدة معلومات متقدمة وتحييز الشعب لصالح

الحكومة فى حربها ضد الإرهاب إما بتجنيد الأهالى أو بشحذ هممهم لاستخدام عادة الثأر للقصاص من أعضاء الجماعات [٣٩] وانتهى الأمر بقيام الحكومة بتسليح جماعات من الأهالى لمواجهة الجماعات حتى تم ايقاف هذه السياسة .

٢- تجدد وقائع العنف بين الجماعات الإسلامية نفسها ، وبالذات بين الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية فى منفلوط وغيرها معقل الإخوان المسلمين ومقر المرشد العام للإخوان محمد حامدأبو النصر . وقد جرى ذلك بعنف وشدة خلال الفترة موضع الدراسة ، مجددا أحداث عام ١٩٨٨(٤٠) ليوضح تفرد وتميز وقيادة الجماعة الإسلامية (الجهادية) فرع الوجه القبلى للمواجهة مع النظام .

٣- عنف عمليات الجماعة الإسلامية فى مواجهة النظام السياسى وتوجيه ضربات موجعة للأمن من أسيوط للقاهرة مثل : اغتيال اللواء الشيمى ، طعيمة ، خيرت ، وعناصر أمنية كثيرة ، ثم التصعيد للقيادة السياسية كما ذكرنا ، ثم ترتيب القصاص من العناصر المدنية التى تساهم فى الإرشاد عنهم.

٤- التمكن من التسلح على أحدث طراز على الجانبين . وإذا كان الأمر معقولا للحكومة ، فإنه يشكل ظاهرة جديدة للجماعات ، ويمكن أن يعزى ذلك لمجموعة أسباب :

أولها : تدفق التمويل سواء من اشتراكات وتبرعات الأعضاء ، أو من استحلال الاستيلاء على أموال الآخرين ، وبالذات النصارى والعاملين على تجارة المنكر (الخمر ، الذهب ، البنوك ، الكوافيرات. . . إلخ) ، أو التمويل عبر المنظمات خصوصا (المنظمة الأم : الإخوان المسلمين) ، وقد اعترف "عادل عبد الباقي" الإرهابى التائب من جماعة الشوقيين بذلك ، ثم البند الأخير وهو : الأموال من الخارج ، سواء أفراد أو منظمات أو دول عبر غسيل هذه الأموال وتسليمها ، إما مباشرة أو من خلال القيادات الجهادية الهاربة فى أوروبا وآسيا وأميركا .

وثانيها : وجود عناصر جديدة على الساحة مثل العائدين من أفغانستان المعروفين فى تنظيم طلائع الفتح التى أمدت تنظيمات الجهاد "الأم"

وفروعه الإقليمية الجماعة الإسلامية فى أسيوط بأشكال ووسائل جديدة من التدريب والتسليح والعنف ، وبالتالى تحديث الأسلحة .

وثالثها : وجود صناعة محلية للسلاح فى الصعيد .

وقد عثرت أجهزة الأمن فى أكثر من واقعة على مصانع للسلاح منتشرة بطول أسيوط وعرضها ، وفى المحافظات المجاورة . ويعتبر الحصول على السلاح عادة تقليدية فى الصعيد ومن الحاجات الأساسية للإنسان "الصعيدى" ، ولذا كان من السهل توافرها من السكين إلى المدافع المضادة للطائرات فى هذا المكان من العالم .

٥- دانت القيادة فى الصعيد للجماعة الإسلامية "الجهاد" - وبالذات فى أسيوط - فالانشقاقات التى حدثت عليها فرديا وجماعيا لم تؤثر فى حركتها ولا حربها ضد المنشقين والجماعات الأخرى السلفية والتقليدية وارتباطها بتنظيم الجهاد " الأم " . فمثل هذه الجماعات الصغيرة ، إما كانت خارج حدود الإقليم ، أو تم تدجينها وإخمادها مثل الإخوان المسلمين ، الناجين من النار ، أو الشوقيين أو السماويين ، كما يطلق عليهم ، مما أعطى للجماعة الإسلامية بروزا أكبر طبقا لمبدأ البقاء للأقوى والأعنف .

ويلاحظ هنا أن الجماعة الإسلامية فى الصعيد عامة وفى أسيوط خاصة غلبت العنصر الحركى على العنصر الفكرى والدعائى - كما يلى فى الأبعاد الفكرية - ولم تلتزم كثيرا بالصورة الخارجية للجماعة أو للجهاد على المستوى القومى كتنظيم ، فيما التزم التنظيم الأم بهذه الأفكار داخليا وخارجيا ، كذلك فإن المعركة التى جرت على إمارة تنظيم الجهاد بين د . عبد الرحمن والزمر أو بين الأسير والضرير لم تنعكس أبعادها بشكل كبير على قوة دفع الحركة فى المواجهات الأمنية ، ذلك أن الضربات الأمنية المتلاحقة ووجود د. عمر عبدالرحمن رهن الاعتقال بتهمة تفجير مركز التجارة الدولية وأعمال أخرى فى الولايات المتحدة قد قوى الترابط الداخلى للجماعة وجعلها تتوحد فى مواجهة الآخر ولا تتكفىء للداخل على صراعاتها . وهذا المتغير لازم الحركة الإسلامية عموما طوال الفترة موضع الدراسة (٩٢ - ١٩٩٤) .

ورغم أن الدراسة تقف عند عام ١٩٩٣ ، فقد كان لزاما علينا متابعة وقائع الأحداث خلال عام ١٩٩٤ فى أسيوط ، وهو ما سنجد تسجيلا تتابعيا

له فى الجدول المرفق ، والذى يؤكد على وجود متوالية عنف دموية هندسية مطردة خصوصا مع انتقال الصراع والمواجهة من ديروط (أسيوط) إلى ملوى المجاورة (المنيا) مع نهاية عام ١٩٩٤ .

ولكى تكتمل الصورة فى مرجعية العنف ، لابد من الانتقال من أسيوط لتوضيح الخريطة على المستوى القومى فى مصر كلها ، لدراسة التحول الكمى والكيفى للصراع ، خلال الفترة موضع الدراسة مع التركيز على الأعوام ٩٢ ، ٩٣ ، ١٩٩٤ :

بينما لم يتجاوز عدد ضحايا العنف ثلاثين قتيلا من الشرطة والمواطنين والأبرياء والإرهابيين ، فى السنوات العشر الأولى من ولاية الرئيس مبارك ، وصل عدد ضحايا الإرهاب فى ١٩٩١ إلى ٣٠ مواطنا ، وقفز رقم القتلى إلى ثلاثة أضعافه عام ١٩٩٢ (٩٣ مواطنا) ، وبلغ عدد الضحايا ١٩٩٣ (٣٣٢) أى أن عدد الضحايا فى ١٩٩٣ يقارب تسعة أضعاف ١٩٩١، وثلاثة أضعاف ١٩٩٢ ، فى متوالية دموية هندسية .

وكانت عمليات التفجير قد بدأت فى ١٩٩٢/١٠/٦ بالمحاولة الفاشلة لتفجير قطار ديروط ، وبلغ عدد الأحداث فى ١٩٩٣/١١/٢٥ ثمانية عشر حادثا ، وما بين قطار ديروط وشارع المقريزى تطورت نوعية العبوات من العبوة البدائية يدوية الصنع إلى الريموت كنترول [٤١] .

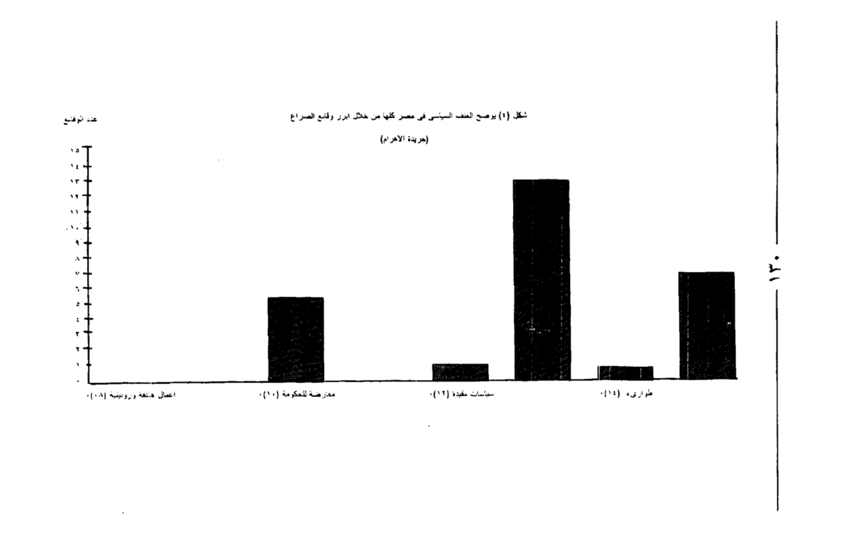
أما فى عام ١٩٩٤ حيث توقفت الدراسة ، فإن دائرة العنف ارتفعت فى متوالية هندسية مطردة على المستوى القومى العام وفى أسيوط بنفس معدل الزيادة ، ويعود ذلك لسببين رئيسيين :

أولهما : ازدياد قوة هوية الجماعة الإسلامية كحركة مركزية للعنف وتوحدها فى ظل قسوة الضربات الأمنية – وحدة مصير داخلى ووحدة مصير خارجى – إذ أصبحت لها هوية دولية اضطرت معها سفارات الدول الأجنبية إلى الحوار – التحت أرضى دون جدوى ، ومع ازدياد كماشة الضربات الأمنية الداخلية والخارجية لتنظيم الجهاد وتوجه الدولة لعمل استراتيجية محكمة طويلة الأجل لا تخضع للأهواء والظروف الوقتية ، أمكن تجفيف منابع العنف الداخلى فى أسيوط وضرب بعض المواقع فى الخارج بالتعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا وباكستان وأفغانستان ، ومعظم الدول العربية . وكلما ازداد ضرب الجماعات الإسلامية ، أفرزت مستويات قيادية

دنيا للصف الثانى والثالث . . . إلخ لتحتل مستوى الصدارة ويصبح العنيف والقاسى هو النموذج والبقاء للأقوى ، وتستمر دائرة العنف وتنتقل مؤقتا مع نهاية العام ١٩٩٤ ، كما أسلفنا للمنيا بالذات في ملوى ، المدينة المجاورة لديروط ومحل ميلاد خالد الإسلامبولى ، قاتل السادات .

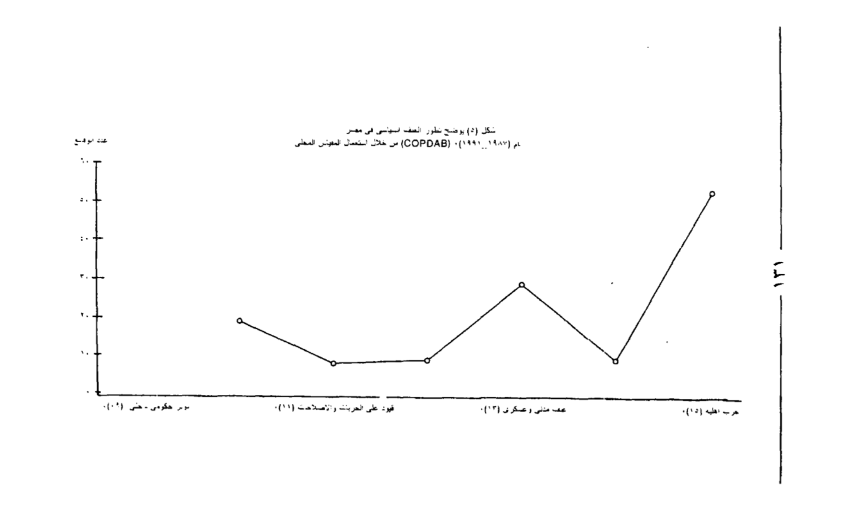
وثانيهما : لرغبة الحكومة - بضربة واحدة وإلى الأبد - تحطيم أثر الجماعات الإسلامية وسلطانها وإقلاقها للمجتمع المدنى . وهى رغبة كما أسلفنا كرست لها الحكومة كل الجهود : استراتيجية أمنية منظمة ومرتبة زمنيا وبشريا ، خطة تنمية وصلت إلى أكثر من بليون جنيه مصرى لتعمير الصعيد ، يضاف إلى ذلك إعفاء الاستثمارات مع توفير الأرض فى حدود ٥٠ مليون جنيه من الضرائب شرط العمالة والإنتاجية ، نزع سلاح الأهالى ، وهى خطة طويلة الأجل منذ عهد السادات ، زيادة بناء الجامعات ، فقد استقلت جامعة المنيا بنفسها عن جامعة أسيوط الأم ، ثم ظهرت جامعة جنوب الوادى مع نهاية عام ١٩٩٤ لتطوير القوة البشرية ولتعمير الوجه القبلى مع محاولة تطوير الكليات الإنسانية .

ولاشك أن هدف الحكومة لا تظهر آثاره طويلة الأجل ، ولكن ولمدة محدودة تعود هيبة الحكومة بالتدريج إلى محافظات الوجه القبلى فى مصر ، مع استمرار دائرة العنف التى لا تنتهى .

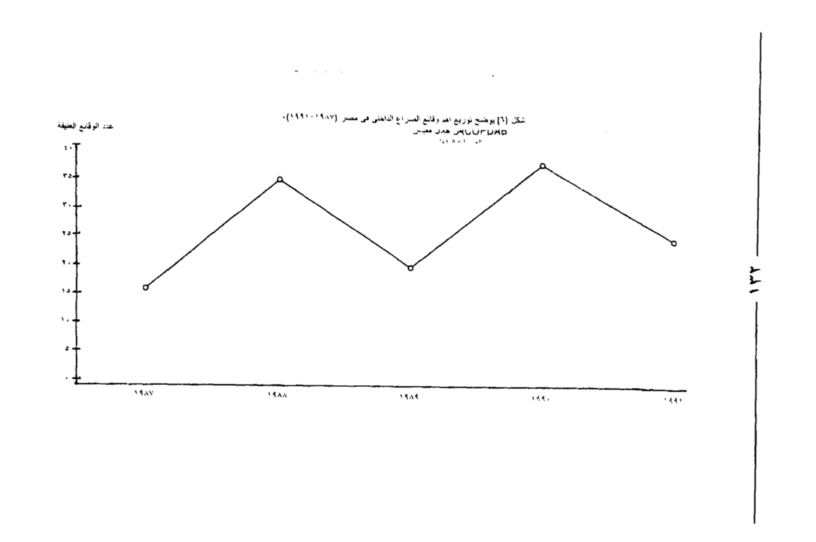


شكل (٤) يوضح العنف السياسي في مصر كلها من خلال ابرز وقائع الصراع

(جريدة الاهرام)



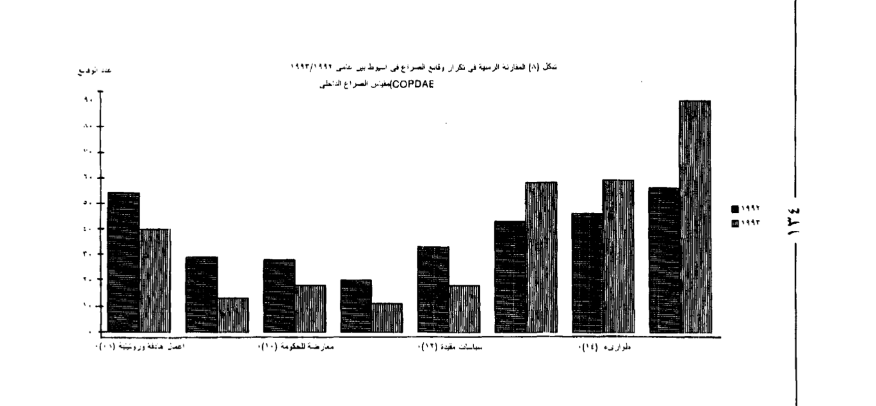
شكل (٥) يوضح تطور العنف السياسي في مصر
عام (١٩٨٧_١٩٩١)٠ (COPDAB) من خلال استعمال المقياس المحلي



شكل (٦) يوضح توزيع اهم وقائع الصراع الداخلي في مصر (١٩٨٧-١٩٩١).

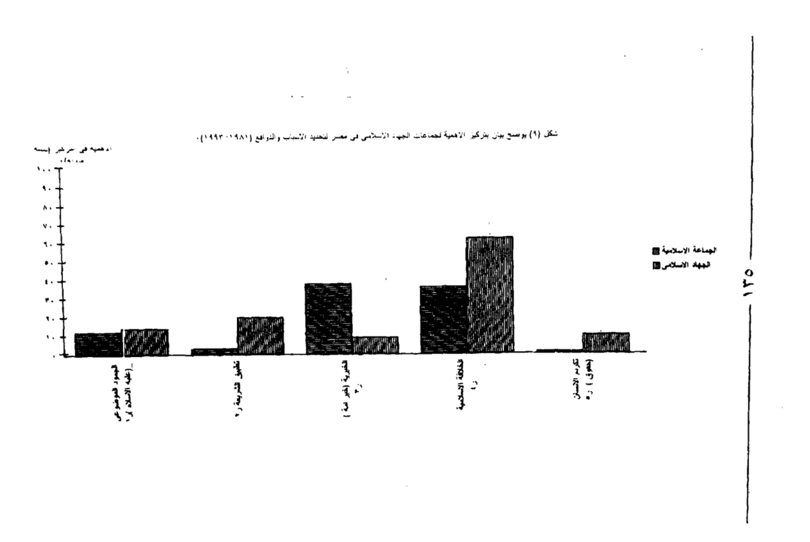


شكل (٧) العنف السياسي في اسيوط خلال العام ١٩٩٣
COPDAE)حالة اسيوط من خلال مقياس الصراع المحلي



شكل (٨) المقارنة الرسمية في تكرار وقائع الصراع في أسيوط بين عامي ١٩٩٢/١٩٩٣
(COPDAE)مقياس الصراع الداخلي

شكل (٩) يوضح بيان بتركيز الاهمية لجماعات الجهاد الاسلامى فى مصر لتحديد الأسباب والدوافع (١٩٨١-١٩٩٣).



هوامش الفصل الثالث

(١) من الغريب أن يكون قائدا الحركة اليسارية والدينية فى جامعة أسيوط - بل وموطن أسرة الإسلامبولى قاتل السادات أصلا - هى مدينة ديروط . وقدترك صلاح يوسف رئيس اللجنة الوطنية العليا للطلاب فى جامعة أسيوط دراسته وتخرج ليعمل صاحب ورشة ولا يعمل بالسياسة ، بينما ظل ناجح إبراهيم طالب الطب مسيطرا على زمام الأمور فى أسيوط ومؤسسا للجماعة الإسلامية (الجهادية) وهو يقضى فترة عقوبته على قيامه بأحداث عام ١٩٨١فى ليمان طره الآن .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٣٠١

(٣) خلاصة مجموعة حوارات أجراها الباحث فى أسيوط مع زملائه الأقباط فى المدارس الإعدادية والثانوية .

(٤) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .

(٥) حزب التحرير الإسلامى أسسه تقى الدين النبهانى عام ١٩٥٠ كرد فعل لهزيمة الجيوش العربية فى فلسطين عام ١٩٤٨ م . كما جاء كرد فعل لاغتيال حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين فى مصر ؛ فقد كان للنبهانى علاقة قوية بالإخوان . ويستهدف الحزب تحرير المسلمين جميعا بحمل الدعوة الإسلامية فى طريقها السياسى أى إقامة الخلافة الإسلامية عن طريق بث الأفكار الإسلامية والكفاح فى سبيلها ويسمى ذلك بالنهضة ، فهى الطريق لتثقيف الناس جميعا بالإسلام الذى يحدث بالانقلاب الشامل فى المجتمع . وقد تطورت هذه الأفكار حديثا بإعلاء قيمة الانقلابية الجهادية على الفكر التثقيفى . أى الثورة " من فوق لإسقاط الأنظمة ثم إقامة الخلافة" . المؤلف .

(٦) أجاز شكرى مصطفى أمير جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) الصلاة فى أربعة مساجد فقط هى : المسجد الحرام ، ومسجد الرسول فى المدينة ، والمسجد الأقصى ، ومسجد قباء ، وأية مساجد لا تتوافر فيها من الناحية الظاهرة صفة المسجد الضرار . أى أن هذه المساجد جميعها مشكوك فى أمرها على أنها مساجد ضرار ، د. رفعت سيد أحمد ، النبى المسلح ، جـ١ ، ص ٦٥ .

(٧) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٨) هيكل ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .

(٩) جيلز كيل ، الفرعون والنبى : التطرف الدينى فى مصر ، ترجمة أحمد خضر ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨، ٢١٤.

(١٠) هالة مصطفى ، الإسلام السياسى فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ص ١٥٩ .

(١١) هالة مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٩.

(١٢) تم ذلك فى أسيوط حسب ماورد فى إجابات طلعت فؤاد قاسم فى تحقيقات قضية تنظيم الجهاد "وذلك فى صيف عام ١٩٨٠ فى معسكر بأسيوط حيث تم الاتفاق على ضم الجماعة الإسلامية / الوجه القبلى لتنظيم الجهاد " انظر : نعمة الله جنينة ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(١٣) صالح الوردانى ، الحركة الإسلامية فى مصر ، رؤية واقعية لمرحلة السبعينات ، البداية للنشر والإعلام والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٨ .

(١٤) د. عمر عبدالرحمن ولد عام ١٩٣٨ بالدقهلية ، اتبع تعاليم الإخوان وبالذات سعيد رمضان ، هاجم عبدالناصر واعتبره كافرا فرعونيا. اعتقل وأفرج عنه السادات عام ١٩٧١ فحصل على الدكتوراه وعمل كمدرس للتفسير بجامعة الأزهر فرع أسيوط . أشرف على دمج الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد ، وتولى قيادة مجلس شورى الجماعتين بعد إلحاح .

(١٥) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٦ - ٤٥٧

(١٦) أصدرت الجماعة الإسلامية منشورا فى ابريل ١٩٨٠ بعنوان "ماذا تريد الكنيسة " وفى أحداث الزاوية الحمراء بين المسيحيين والمسلمين فى ١٩٨١/٦/١٧ أصدرت الجماعة منشورا بعنوان "مذبحة رهيبة للمسلمين فى قلب القاهرة " ، راجع : هالة مصطفى ، مرجع سابق ص ٢٠٨ هـ ٨٥.

(١٧) جيلز كيبل ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٣ - ٢١٥ ؛ محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٤٦٩.

(١٨) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ .

(١٩) هالة مصطفى ، مرجع سابق ص ص ١٦١ - ١٦٢

(٢٠) تكون مجلس شورى الجهاد من (١١) عضوا هم : محمدعبدالسلام فرج، عبودالزمر، كرم زهدي، نلجح إبراهيم عبدالله ، فؤاد حنفى ، على الشريف ، عصام دربالة ، عاصم عبدالماجد، حمدى عبدالرحمن ، أسامة حافظ، وطلعت قاسم . راجع فى ذلك د. رفعت سيدأحمد ، مرجع سابق ، ص ٨٣، وأيضا نعمة الله جنينة ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ ومابعدها.

(٢١) اتضح بعد ذلك أن عميد الشرطة كان مسيحيا وكان مقصودا قتله والتمثيل به جزاء مطاردته لهم ونكاية فى النصارى

(٢٢) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ص ٤٧٤ .

(٢٣) نعمة الله جنينة ، مرجع سابق ص ص ١٦١ - ١٦٤ .

(٢٤) من المعروف أن ثمة خلافات جرت بين قيادات الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد الأم بقيادة محمد عبدالسلام فرج حول أسلوب العمل السياسى ، فبينما أرادت الجماعة الإسلامية أن تنتهج أسلوب الدعوة العلنية كان عبد السلام فرج يميل إلى السرية . وقد اتفقا بعد خلاف على أن تعمل الجماعة والتنظيم الأم بطريقتها وأن تستأذن كل مجموعة وتستفتى د. عمر عبدالرحمن فيما تقوم به . واستمر الحال على ماهو عليه

حتى اغتيال السادات الذى تم بقرار مجلس شورى التنظيم المشترك (الجهاد) . راجع لمزيد من التفاصيل :هالة مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٦٢.

(٢٥) مجدى أحمد حسين ، جريدة الشعب ، ١٩ إبريل ١٩٩٤.

(٢٦) وقد اشتهر شعبان راشد لأن الرئيس مبارك شخصيا اهتم بحالته وأدان أسلوب الشرطة بسبب عنف المواجهة ونقله بالطائرة لعلاجه فى القاهرة ولكن وافته المنية ، وكانت نقطة صعود عنيفة فى منحنى العنف عالجه النظام بحكمة وتؤده رغم تصعيد الجماعة الإسلامية عقب الحادث.

(٢٧) د. سعد الدين ابراهيم ، تقديم ، فى : نعمة الله جنينة ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٢٨) The Washington Post. March ١٣, ١٩٨٨.

(٢٩) الأهالى ١٩٩٤/٢/١٦ .

(٣٠) مجدى أحمد حسين ، مرجع سابق.

(٣١) مجدى أحمد حسين ، المرجع السابق.

(٣٢)أنكر صفوت عبدالغنى المتهم الأول وقائدالجناح العسكرى لتنظيم الجهادفى الصعيدأن المقصود كان وزيرالداخلية بل رفعت المحجوب نفسه لأنه عطل تطبيق الشريعة الإسلامية عن طريق مجلس الشعب ، رغم اعتقاده فى كفاءته العلمية وريادته الاقتصادية . راجع فى ذلك: عبدالسلام الواحاتى ، صفوت عبدالغنى من أسرار اغتيال المحجوب إلى المحاكمة والبراءة ، سفنكس للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٣٠٠ أيضا: منتصر الزيات ، من قتل المحجوب ، دون ذكر دار النشر ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ٥٥ ومابعدها.

(٣٣) هالة مصطفى ، مرجع سابق ص ص ٢٠١ – ٢٠٢

(٣٤) هالة مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣

(٣٥) تم انتخاب رفعت زيدان (المطلوب حسب تصريحات الأمن فى أكثر من ١٠٠ واقعة إرهابية) أميرا علما للجماعة الإسلامية وضم معه فى مجلس شورى الجماعة البشير كمال ،وأحمد عبد الله ،وعبد الحميد أبو عقرب ومحمد عابد ، وكلها قيادات جديدة تنتمى للجيل الثالث أو الرابع : الأهالى ، فى ١ فبراير ١٩٩٥ .

(٣٦) حديث محافظ أسيوط اللواء حسن الألفى – آنذاك – مع مجلة أخرساعة فى ٩ ديسمبر ١٩٩٢.

(٣٧) حديث مع متحدث باسم الجماعة الإسلامية بمسجد الرحمة بأسيوط. مجلة المصورفى ١٩٩٢/١١/٢٠

(٣٨) روز اليوسف ، العدد (٣٣٨٥) ، فى ٢٦ إبريل ١٩٩٣ .

(٣٩) بلغ عدد الحوادث الإرهابية فى أسيوط فقط ٤٨ حادثا راح ضحيتها ٨٦ قتيلا من أفراد الأمن والمواطنين خلال عام ١٩٩٣ . وهو مادفع المحافظ سميح السعيد إلى المطالبة بأخذ الثأر من أعضاء الجماعات الإرهابية وأثنى على خط الصعيد واصفا اياه بالشجاعة للمرة الثانية . راجع فى ذلك : جريدة الأهالى " ، ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣ .

(٤٠) التقرير الاستراتيجى العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهـرام ، ١٩٨٨، ص ٥٢٥ .

(٤١) المجتمع المدنى (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة) ، ينـاير ١٩٩٤ ، العدد ٢٥ ، ص ٨ .

الفصل الرابع
تحليل مضمون
الخطاب الجهادى
(مرجعية الأفكارRealities index)

دراسة أفكار الجهاد والجماعة الإسلامية

المقصود بالخطاب الإسلامى هنا : كل رسالة اتصالية صدرت عن الجماعات الإسلامية التى تسعى لتغيير نظام الحكم بالقوة المسلحة وما تتناوله هذه الرسالة من نظرة شمولية إلى المجتمع وفق أصول فقهية معينة . وسيكون التركيز هنا على جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية باعتبارهما محور الحركة الإسلامية فى الثمانينات والتسعينات لمعرفة جذور العنف وأسبابه .

وسوف يتبع الباحث فى هذا الجزء من بحثه طريقتين تنتميان لمدرسة واحدة فى علم السياسة هى مدرسة تحليل المضمون * كأداة لتحليل العناصر التى ينقسم إليها الخطاب السياسى ، ثم تحويلها إلى مقادير كمية لدراسة التركيز والاهتمام وتوزيع الأفكار وأولويات ترتيبها وتنفيذها .

ولذا يجب أولا : تحليل المضمون الكيفى للخطاب الإسلامى ، ثم ثانيا : تحليل المضمون الكمى لهذا الخطاب .

المطلب الأول
تحليل المضون الكيفى للخطاب الإسلامى الجهادى

ونقصد هنا بذلك : استخدام المنطق والترتيب العقلي في دراسة النص أو النصوص التى أصدرتها جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية ، مع ضرورة مراعاة التمييز بينهما - وليس الاختلاف - بحكم الجغرافيا السياسية لوجودهما وتوزيع القيادة والمستوى الحركى . ويقصد بالتحليل الكيفى : تقطيع الموضوع إلى عناصر متسلسلة تسلسلا منطقيا عقلانيا لإيجاد العلاقة بين البناء النظرى للخطاب المرسل والواقع الاجتماعي . ومن خلال النقد الموضوعي يمكننا اكتشاف التعبيرات الخفية الكامنة فى النصوص وتوضيح مدلولاتها السياسة والاجتماعية [1] سواء على الصعيد المحلى أو الإقليمى أو الدولى . ومن ثم يقوم المنهج كلية على الاستنباط من الكل إلى الجزء بشكل منطقى ومرجعى فى أن واحد .

١ - فكر تنظيم الجهاد :

الجهاد فى الفكر السياسى الغربى يعنى : "القتال فى حرب مقدسة" "Fighting a holy war" ، وهو ما يختلف شكليا وجوهريا هنا عن مفهوم الجهاد لدى التنظيم المعروف بنفس الاسم والذى حمل المسئولية كاملة عن اغتيال الرئيس أنور السادات . فالجهاد هنا يعنى النضال (المكابدة) من أجل إقامة الدولة الإسلامية "دولة الخلافة" على نهج "القرأن والسنة" ، وذلك بوجود النواة ، وهى : الدولة الإسلامية فى مصر . وقد أسس محمد عبد السلام فرج تنظيم الجهاد عام ١٩٨٠ بهدف خلق هذه النواة فى مصر (كنانة الله فى أرضه) كدولة مركزية تنتشر منها الفكرة الجهادية إلى كل عموم الأرض مكونة الخلافة الإسلامية . وكان تنظيم الجهاد تنظيما سريا مسلحا على مستوى مصر كلها يهدف إلى قلب نظام الحكم القائم فى البلاد وإقامة دولة إسلامية من خلال اغتيال رئيس الجمهورية وبعض القيادات السياسية والاستيلاء على غرفة عمليات القيادة العامة بوزارة الدفاع ومبنى الإذاعة والتلفزيون ، وإذاعة بيان باسم الثورة الإسلامية ، وتحريك عناصر الوجه القبلى للسيطرة على مدينة أسيوط (معقل الجماعة الإسلامية الجهادية) ،

والتحرك إلى القاهرة ليلتحقوا مع الثورة الموجودة هناك (والتى يقودها محمد عبد السلام فرج أمير التنظيم ومعه عبود الزمر القائد الحركى) مع مجموعات القاهرة والجيزة للاستيلاء على المراكز الحيوية ، ثم استنفار المسلمين للجهاد ومساندة الثورة من خلال الإذاعة والتلفزيون [٢] .

وفى الحقيقة نجح محمد عبد السلام فرج وعبود الزمر فى تجنيد خالد الإسلامبولى ورفاقه لقتل السادات يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، ولم ينجحوا فى الشق الثانى وهو الانهيار المؤسسى ، ونجح رفاقهم يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ فى الاستيلاء على مديرية أمن أسيوط لساعات ، ولم ينجحوا فى الشق الثانى أيضا وهو انهيار النظام وإقامة الدولة الإسلامية . وقد تم كل ذلك عام ١٩٨١ وبعده وفق الخطوط العريضة لفكر الجهاد الذى وضع أسسه محمد عبد السلام فرج (المهندس بإدارة جامعة القاهرة) وطوره من بعده عبود الزمر فى عدة وثائق سيرد ذكرها فيما بعد ، وهذه الخطوط هى :

١- ضرورة الالتزام بالإسلام كأساس عقيدى فى أركانه الخمس ، ولكن ذلك لا يكفى إذا وقعت الأمة تحت حكم فاسد تحيد منه عن الصراط المستقيم وهو شرع الله . ومن ثم وجب تطبيق الفريضة الغائبة وهى الفريضة "السادسة" أى الركن السادس "الجهاد" . ومن هنا جاء اسم التنظيم .

٢- ضرورة إقامة دولة إسلامية على نهج الخلافة الراشدة "أى : على أسس القرآن والسنة" . وهذا هو هدف تنظيم الجهاد .

٣- إن الحكم فى البلاد الإسلامية - تماما - كما كان أيام سيطرة التتار على العالم الإسلامى ، وقد وقع فى يد حكام سفهاء ومرتدين عن الإسلام يزعمون أنهم مسلمون وهم مسلمون فقط بالاسم ، ولذا وجب قتالهم واستئصال شأفتهم وقتال من معهم ، وكل يبعث على نيته يوم القيامة .

٤- إن مصر هى نقطة البداية فى إقامة دولة الخلافة (ومعها باكستان) فى خطة تستهدف بلدان العالم الإسلامى المترامى لإقامة خلافة جديدة وقوية.

٥- إن الأمة الإسلامية مستضعفة ، وحكام بلادهم عملاء للاستعمار الغربى بأشكاله المسيحية والشيوعية والصهيونية والماسونية ... الخ، وبالتالى فإن القوانين التى تحكم المسلمين هى قوانين كافرة ، أى أحكام الكفر، وهنا

تسود حالة الفساد بين المسلمين الذين يعيشون فى دار الحرب ، ومن واجب كل مسلم الجهاد لإرجاعهم إلى دار السلم .

٦- الخيرية على الأمم الأخرى : فكرامة الإنسان المسلم تقوم على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهو ما يجعل الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس . وكان الإحساس الناتج بالتفوق والشعور بالاختيار لأداء المهمة متناسبا مباشرة مع الالتزام بطريق العمل الجهادى ، ومن ثم الحصول على الثواب الموعود ، وهو إن تحقق فهو ثواب فى الدنيا باحترام الذات والوجود فى مجتمع وشعب أفضل من الآخرين ، وفى الآخرة هو ثواب الجهاد فى سبيل الله .

٧- فى القضايا الخارجية وفى علاقة مصر بالعالم نظر تنظيم الجهاد إلى موقف السادات من الثورة الإيرانية - رغم وجود خلافات عقيدية وحركية معها - بأنه موقف فاشل ومتواطئ بسبب عمالته للغرب الذى رفض استقبال الشاه . وكان هذا الحدث - كما أسلفنا - نقطة النهاية فى ارتباط الحركات الإسلامية السابقة على الجهاد مع نظام السادات . كذلك هاجم التنظيم معاهدة السلام مع إسرائيل ، ويعتبر التنظيم الصراع مع إسرائيل ليس صراعا قوميا أو مرحليا ، بل صراعا عقيديا وممتدا ، ويعتبرون الحرب أصلا مع اليهود أعداء الله . وهنا يتم تنحية فكرة أن اليهود من أهل الكتاب ؛ فدولة الخلافة لم تظهر إلى الوجود بعد ، والعالم يعيش عصر الجاهلية الثانية. أما المسيحيون فليسوا من أهل الكتاب أيضا ولا إخوان فى الوطن والمصير، بل امتداد للمؤامرة الصليبية التاريخية على الإسلام [٣] .

وبعد مقتل الرئيس السادات مباشرة سئل خالد الإسلامبولى عن دوافعه ، وهذا مسجل فى ملفات القضية ، فقال إنه فعل ذلك لأنه لم يطبق شريعة الله ، وإنه أقام صلحا مع اليهود أعداء الله ، وأنه اعتقل علماء المسلمين وأهانهم دون مبرر .

٨- فى شأن العلاقة مع الغرب ، فجماعة الجهاد تنظر إلى الغرب على أنه الجاهلية الحديثة والكفر والمادية الجامحة والأيديولوجية الآثمة . أما شعاراتها فهى زائفة كحقوق الإنسان والسلام العالمى والحرية والإخاء والمساواة . والأمم المتحدة إن هى إلا إفراز لهذه الجاهلية الحديثة . كما يتهم تنظيم الجهاد الغرب بأنه وراء سعى النظام المصرى لتصفية الحركة

الإسلامية . على أن قطاعا مستتيرا من الجهاد ، مثل كمال السعيد حبيب ، ينظر إلى الحضارة الغربية "بأن المسلمين" صانعو جزء منها ، بل لولا نحن ما كانت هذه الحضارة المادية للمنهج الإلهى الذى يحمى المادة هذه بالأخلاق الإلهية التى لا صلاح للعالم إلا بالعودة إليها" (٤)

٢- فكر الجماعة الإسلامية :-

تستلهم الجماعة الإسلامية فكر الجهاد وتتميز عنه فى القيادة والحركة والموقع الجغرافى ، وما يهم فى هذا المقام موضوع البحث وهو أسيوط ، فإن الجماعة هى القوة الضاربة رقم واحد فى مواجهة النظام السياسى فى تلك المحافظة العنيفة ، التى تصدر دائما إلى مصر : العنف ، ووزراء الداخلية ، وكافة أنواع الأسلحة . ومعروف أن تنظيم الجهاد عام ١٩٨٠ - كما أسلفنا - ضم من الوجه البحرى فى مجلس شورى التنظيم محمد عبد السلام فرج وعبود الزمر فقط من القاهرة والجيزة ، بينما ضم ٩ أعضاء من الصعيد ، وكانت أسيوط هى القوة الضاربة : كرم زهدى مسئول الاتصال بين القاهرة والوجه القبلى ، ثم ناجح إبراهيم عبد الله وعاصم عبد الماجد وأسامة حافظ لأسيوط ، فؤاد حنفى ، عصام الدين دربالة عن المنيا ، حمدى عبد الرحمن عن سوهاج ، على الشريف وطلعت فؤاد قاسم عن نجع حمادى وقنا . وقد سبق الحديث عن الاختلاف ليس فى العقيدة بل فى الأسلوب والعلانية بين الجماعة والتنظيم الأم ، والمهم هنا بحث فكر الجماعة الإسلامية لأنه لا يختلف كثيرا فى الأصول ، ولكنه يختلف فى الفروع والممارسة . وسيقوم الباحث هنا بترتيب أفكار الجماعة الإسلامية حسبما وردت فى أدبياتها وبالذات "ميثاق العمل الإسلامى" ، ترتيبا منطقيا متسلسلا علما بأن هناك وثائق أخرى للجماعة - سيرد ذكرها فيما بعد - تكمل جوانب الإطار الفكرى لها . يرى ميثاق العمل الإسلامى أو (مينفستو الجماعة الإسلامية) أن المجتمع المصرى يعيش فى زمن الصحوة الإسلامية التى يقودها الشباب المتدين منذ السبعينات فى مصر من أقصاها إلى أقصاها، وأنهم يخوضون معركة طاحنة ضد المارد الجاهلى ، وهنا يقصدون بالمارد الجاهلى "الدولة أو النظام الحاكم" وفى ذلك يقول الميثاق :

"... إننا نعيش الصحوة الإسلامية المباركة التى قادها الشباب المسلم فى السبعينات فى جامعات مصر ومدنها وقراها .. إننا خضنا مع الطليعة المقاتلة المواجهة التى عمت بين الصحوة الإسلامية ممثلة فى شباب الجماعة الإسلامية وبين المارد الجاهلى ..." (٥) .

ويذهب ميثاق العمل الإسلامى إلى أنه حرصا على العمل الإسلامى أن يخوضه الشباب بغير وضوح ، وحتى لا تنجذب الحركة الإسلامية بعيدا عن أهدافها ، فكان لابد من تجميع هؤلاء الشباب فى حركة إسلامية واحدة ، والحقيقة أن هذه الحركة لن تولد ما دام المسلمون يعملون فى فرق متبعثرة ، وأن ولادة هذه الحركة الإسلامية الواحدة تتطلب تجميع القوى لاستنفارها ، وحتى يتم ذلك لابد من الإجابة على ما يلى :

(١) ما هى غايتنا التى نسعى إليها ؟
(٢) ما هى عقيدتنا التى ندين بها ؟
(٣) ما هو فهمنا الذى نتحرك من خلاله ؟
(٤) ما هى أهدافنا ؟
(٥) ما هو طريقنا لتحقيق هذه الأهداف ؟
(٦) ما هو زادنا ؟
(٧) لمن يكون ولاؤنا ، ومن نعادى ؟
(٨) على ماذا نجتمع ؟

والواقع أن ميثاق العمل الإسلامى يرد على كل هذه التساؤلات ، ويوضح الملامح الشرعية والفكرية التى على الجماعة الإسلامية أن تلتزم . بهذا يمكن أن نعتبر الميثاق هو الخط الفكرى لخلاصة التجربة التى عاشتها الجماعة الإسلامية فى ضوء المواجهة التى خاضت غمارها ضد الدولة ومازالت أو بحسب تعبير المياق ضد "أعداء الدين" ويسقط فيها القتلى من الجانبين دون علم ولا هدى ولا كتاب منير .

أ) غاية الجماعة الإسلامية :-

"رضا الله تبارك وتعالى بتجريد الإخلاص له سبحانه وتحقيق المتابعة لنبيه صلى الله عليه وسلم" . يرى ميثاق العمل الإسلامى أن رضا

الله تعالى أعلى وأسمى من كل نعيم حتى ولو كان هذا النعيم متمثلا فى وعد الله بالجنة ، وهم فى ذلك يتبعون أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

إن رضا الله تعالى غاية تتصاغر أمامها ، بل تتلاشى معها الغايات؛ فمن وجد رضا الله وجد كل شئ ، وأنهم فى ذلك يرجون رضا الله طمعا فى أن يدخلوا يوم القيامة فى عباده الصالحين (يا عباد لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون الذين آمنوا بآياتنا وكانوا مسلمين ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تحبرون) [٦] . ويرى ميثاق العمل الإسلامى [٧] أن ما أصاب المسلمين اليوم من تدهور وذلة ومسكنة وتدن لا يرجع إلى أى شئ ، إلا لبعد المسلمين عن طاعة الله فلا نظام دولى أو نظام تجارى غير متكافئ ، ولا طبقات حاكمة مستغلة ، هو الذى جعل المسلمين فى مرتبة متدنية ، ولكن وضع المسلمين فى هذه المنزلة ليس سوى بعدهم عن الله وإعراضهم عن تطبيق شرعه ، وهم فى ذلك يرون" .. أن الأمر خطير لأن ترك المسلمين لغايتهم التى ما خلقوا إلا لها ، وإعراضهم عنها لا يعنى فقط أنهم سيعيشون فى ذلة فوق سطح الأرض ، كما هو حادث اليوم ، أى أنهم سوف يعبرون إلى خطر عظيم يوم القيامة كل بحسب إعراضه وبعده .." [٨] .

إن رضا الله تعالى ليس له معنى إلا عدم اختيار سخط الله تعالى ، وليضحك الناس على أنفسهم وليسموا غاياتهم الباطلة أى تسمية عصرية تحلو لهم ، فهى بأى حال لن تعدو أن تكون سخطا من الله تعالى ، فليسم هذا الاشتراكية وليلبسها نور الديمقراطية وليخلع عليها اسم الرأسمالية أو القومية العربية أو ينادى عليها بالعلمانية [٩] ، إن كل الدعاوى فى نظر الجماعة الإسلامية أو الاختيارات هى بعد عن الله وبعد عن الحق وهى دعاوى واختيارات باطلة .. ما داموا قد تركوا الحق . (فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون) [١٠] .

والمدقق فى تصورات هذا الميثاق ، يجد أنه لا يفرق بين تكوين اجتماعى واقتصادى أو اختيار أيديولوجى أو نظام اجتماعى ، فهو يسوى بين الديمقراطية والرأسمالية والاشتراكية والقومية والعلمانية وغيرها ، مثلا، دون الوقوف على المعنى العلمى أو حتى الاصطلاحى لهذه الأشياء .

ويطلق الميثاق تحذيراته ، فيرى أن العودة عن هذه الأشياء جميعا هو الذى يجعل رضى الله يلف المسلمين وينقذهم من التدنى والسحق ، وأن

هذه العودة يلزمها شيئان : أولا : الإخلاص لله ، وثانيا : متابعة النبى فى العمل . وتؤكد الجماعة الإسلامية من خلال ميثاقها على أن الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا أن يقتفى أثر الرسول صلى الله عليه وسلم وتتبع سنته وتلزم طريقه . إن تحقيق المتابعة هو الضمان الوحيد للاستقامة والنجاة من سبيل الضلال (وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون) [١١] .

إن ضياع المسلمين من وجهة نظر الميثاق وتدنى أحوالهم يرجع فى الدرجة الأولى إلى البعد عن فلك الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم : عدم متابعة أثارة وتبنى مناهج ونظريات أرضية [١٢] .

(ب) عقيدة الجماعة الإسلامية :-

يوضح ميثاق العمل الإسلامى أن العقيدة ليست ادعاء يدعى ، كما أنها ليست مجموعة من القضايا الكلامية أو ادعاءات ترددها الألسن أو تحبير المجلدات ، وإنما هى يقين يستقر فى القلوب ، إنها إلحاح العمل الصالح المقترن بالإيمان فى القرآن ، كما أن للعقيدة أثرا ماديا لابد من ظهوره حاليا ليبرهن على صدق دعاوى الإيمان وإلا فهى دعوة لا دليل على صحتها أو صدقها .

ويرى الميثاق أيضا أنها نوع من الإخلاص ، كما أنها فى الوقت نفسه ضد الرياء ، لأن المسلم مأمور أن يخلص فى كل عمل إلى الله ، كما فى المقابل عليه أن يتخلص من كل صور الرياء ، ويخطىء من يترك العمل الصالح مخافة الرياء ، بل عليه أن يعمل ويخلص (فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) [١٣] ، فالإخلاص ضرورى ومطلوب لكل نفس حتى تتخلص من ذاتيتها وهواها ، وحتى يصير مرادها هو ما أراد الله لها . إن الإخلاص وفقا لذلك يعد أحد شروط قبول العمل ، لأن الشرط الثانى يتمثل فى اقتفاء أثر النبى ومتابعته .

إن الجماعة الإسلامية ، ومن خلال خطها الفكرى تلخص عقيدتها فى ضرورة الاقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح والالتزام بما شرع الله ، وأنهم يرون ما هو حادث اليوم من موالاة الحكام للشرق والغرب والولاء لهم يدخل فى باب الكفر ، كما أن الولاء والحب للنصارى واليهود

والعداء والحرب للمسلمين وتبديل الحكام لشرع الله كل ذلك يدخل فى باب عدم الإخلاص لله ورسوله .

إن صور عدم الإخلاص تتجلى اليوم فى مناظر شتى ، لعل أهمها من وجهة نظر الميثاق خلع لقب الخليفة والحاكم بأمر الله على الحكم بغير شرع الله ، تلك التى تتمظهر فى صور الخروج عن شرع الله ، مثل ظهور ما يسمى بالعلمانية والطرق الصوفية . إن كل ذلك يدخل فيما يسمى بالضلالات والبدع . ولما كانت هذه الجماعة تبرأ إلى الله من كل بدعة تخالف عقيدة السلف الصالح ، فإن عقيدتهم تتلخص فيما يلى :

١- الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان ، وهو يزيد وينقص : يقل بالمعصية ، ويزيد بالطاعة .

٢- إن الله هو المستحق بالعبودية والخوف والرجاء والذكر والدعاء والحب والاستعانة والتفرغ والخضوع والإنابة .

٣- لا نتبرك بشجر ولا طير ولا حدر ولا نتوسل إلى الله تعالى إلا باسم من أسمائه أو صفة من صفاته أو بعمل صالح عملنا أو بدعاء رجل صالح حى ولا نطوق بطير ولا نذبح لحجر ولا ولى ولا ننذر لأحد من الخلق ، ومن فعل شيئا من ذلك فقد أتى فعلا من أفعال الشرك .

٤- لا نرضى بغير الله حكما ومشرعا ، كما لا نر بغيره ربا ، فمن خلق يملك ، ومن ملك يحكم وينهى ويأمر ويقضى ويشرع ؛ فهو عليم بما يصلح .

إن العقيدة - وفق ما جاء به ميثاق العمل الإسلامى - تجعل الالتزام به من متطلبات الإيمان وعلامات صدقه ، أى أن العقيدة هنا هى رد كل شئ إلى الله انطلاقا من قول الله تعالى : (فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا) [١٤]. نفهم من ذلك أن ميثاق العمل الإسلامى ضد كل ما هو أرضى وكل ما يأتى من بشر ، وهم فى ذلك يرون أن ثمة فارقا كبيرا بين ما يأتى من الله ورسوله وبين أى منهج أو نظرية أرضية . إن هذا الأمر من وجهة نظرهم هو الذى يخرج المسلمين من ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة وعظمتها .

(ج) فهم الجماعة الإسلامية :-

إن الفهم من خلال ميثاق العمل الإسلامي يتحدد بالأساس في ضرورة فهم الإسلام بشموله ، كما فهمه علماء الأمة النقاة المتبعون لسنة النبى صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين رضى الله عنهم ، ووفقا لهذا التعريف يرسم الخط الفكرى (الميثاق) للجماعة الإسلامية الفهم وفق الأمور التالية :

١- إن مفهوم الإسلام وفهمه تغير تغيرا شديدا ، فقد أضحى وكأنه قطعة صلصال تدور بين الأيدى ، وكلما تلقفتها يد سارعت بتغيير شكلها وصيغتها .

٢- لقد صار من الطبيعى أن تسمع عن "مسلم اشتراكى" وآخر رأسمالى تقدمى وليبرالى وعلمانى وآخر لا تروقه بعض الأحكام التى جاء بها الإسلام ، وضاعت صيغة الإسلام التى أراداها الله لهذا الدين . هذا ، وقد عاد الإسلام غريبا .

٣- لقد امتدت أيدى الأعداء مشوهة لهذا الدين فى عقول المسلمين مزعزعة لثقتهم به هادفة من وراء ذلك إلى صرف المسلمين عن دينهم وتضليلهم .

٤- إن الإسلام هو الاستسلام والخضوع والانقياد طوعا لله رب العاملين باتباع ما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم من أوامر أو نواه وحدود وقواعد تنظم حياة الناس وتنظم كل ما يلزم للبشر فى كل مكان مما يكفل لهم تحقيق خيرى الدنيا والآخرة .

٥- إن فهم الدين لابد أن ينطلق من أن الإسلام ينظم داخل منهجه كل ما تحتاجه البشرية باعتبار أنه دين شامل كامل ، وأنه بنيان متماسك ومتناسق مختلف عن كل ما هو أرضى .

لهذه الأسباب وذلك الفهم ، فهم يرون ضرورة دعوة الإسلام لكل الناس : للكافر كى يسلم ، والعاصى كى يتوب ، الأمر الذى يجعلهم ينطلقون من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإلى الجهاد حتى تزول دولة الشرك [١٥].

وتقوم خلافتهم التى تحكم بشرع الله وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتأسيسا على الطريق السابق . فإن ميثاق العمل الإسلامي أو

أيديولوجية الجماعة الإسلامية ترى أنه نتيجة لبعد دولة الشرك عن حدود الله والعمل بما هو أرضى ، فإنهم يديرون معركتهم مع "الجاهلية" ، وأن هذه المعركة لن يكتب لها النصر إلا باتباع السلف الصالح ، ذلك الاتباع الذى يعد صمام الأمان من الزيغ والضلال (١٦) .

(د) هدف الجماعة الإسلامية :-

إن هدف الجماعة الإسلامية يتحدد بالأساس فيما أمر به الشارع سبحانه وتعالى : (أن أقيموا الدين) (١٧) ، ذلك الهدف الذى يتمثل فى إقامة الدين كله فوق كل شبر من الأرض ، وفى كل مجتمع . إن دعوتهم ليس لها حدود أو أوطان كما أن إقامة الدين من خلال هذه الجماعة يتمثل فى تحقيق أمرين : الأول هو : تعبيد الناس لربهم ، أما الآخر : فيكون بإقامة خلافة على نهج النبوة .

إن إقامة الدين من خلال هذه الدعوة يأتى بحسبان الخلق عبيدا لله، وأن الأرض ملك لله تعالى ، لذا فإن الناس مطالبون بالدخول فى دين الله، ومن ثم وجب القضاء على النظام الحاكم المهيمن الذى لا يعمل بدين الله، والذى هو بالتالى غير إسلامى ويتحاكم بغير الدين .

إن هذه الأنظمة والحكومات ما هى إلا أنظمة كافرة وجاهلية وساقطة الشرعية ، لذا وجب أن تقوم خلافتنا لتخليص البشرية من صور الظلم والفقر. والواقع ، أن آليات هذه الجماعة تتمثل فى ثلاث صور رئيسية : الدعوة ، والحسبة ، والجهاد (١٨) .

(هـ) طريق الجماعة الإسلامية :-

يرسم ميثاق العمل الإسلامى طريق الجماعة الإسلامية ، فيرى أن فهم الإسلام بشموله ، يعد المقدمة الضرورية للعمل بشمول دون انتقاص ، إذ أن فهم الإسلام فهما خاطئا سوف يؤدى حتما فى طور العمل إلى حركة قاصرة تجعل من الإسلام حركة متعدية تخرج عن الحدود وتمضى وفق الهوى وتخوض غمار مجالات لم يشرعها الله . وفى معرض الحديث عن الطريق الذى يجب على الحركة الإسلامية أن تسلكه للتعامل مع الواقع حولها تقول "... إننا من خلال سعينا للإسلام سنجد أن هناك من يتفق معنا عقيدة

وفهما وغاية وهدفا ، فنسارع لنمد يدنا لنعمل سويا فى جماعة واحدة ، وسنجد أيضا من يترك المعروف أو يأتى بالمنكر فعلينا رده إلى الصواب أو ردعه عن غيه .. سنواجه المعاندين بشتى صنوفهم وعلى اختلاف غاياتهم ومذاهبهم وسيكون الجهاد هو سبيلنا معهم" [١٩] .

والمتأمل للطرق والوسائل التى تطرحها الجماعة الإسلامية كصيغ للتعامل مع الواقع بكل متطلباته وتحدياته فى كل زمان ومكان – سيجدها كما سبق وأن أشرنا تتمحور حول ثلاث فرائض هى : الدعوة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والجهاد ، وأن هذه الوسائل أو الغايات لا يمكن أن تتم إلا من خلال "الجماعة" ، تلك التى يقصد بها العمل الجماعى المنضبط شرعا والمنظم حركة .

إن طرح الجماعة الإسلامية للأساليب السابقة (الدعوة والحسبة والجهاد) كطرق للتعامل مع الواقع وكآليات لتغييره ، تعنى بداهة أنها ترفض ما سوى ذلك من أساليب ما أنزل الله بها من سلطان ، وترفض ما عدا ذلك من طرق مبتدعة لم يأت بها الإسلام ولم يأذن بها اللـه ، إنهم يرفضون كل الوسائل الأخرى التى تأتى بها الأنظمة الحاكمة ، أو على حد تعبيرهم : التى من صنع الجاهلية ، كأدوات فى العمل وكآليات للتغيير سواء من خلال مؤسساتها أو من خلال تنظيماتها وهم فى ذلك يذهبون : "..... لا يصح أن نقتبس طرقا وأساليب من صنع الجاهلية ومن وحى منهجها للتعامل بها وندعى أننا ساعون لنصرة ديننا وماضون لتحقيق أهدافنا ، بل إننا نساعد الجاهلية فى سعيها للوصول إلى غايتها وتحقيق أهدافها .." [٢٠] .

إن الوسيلة فى الإسلام ليست شيئا مبتكرا أو خارجا عن شريعته ؛ فهى من صميم منهجه ، كما أنها فى الوقت ذاته ليست أمرا قانونيا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه . إن أية وسيلة أو منهج يأتى من قبل البشر مرفوض ، لأنه يباعد بين العقيدة الإسلامية الحقيقية وبين الناس ، لذا هو نوع من العمالة ، ومظهر من مظاهر الموالاة للجاهلية .

إن البشرية اليوم بكل مجتماعاتها ونظرياتها ونظمها ومناهجها ، ما هى إلا نتاج دعاوى باطلة وأديان جاهلية ظلت تبث دعوتها حتى صار الأمر لما صار عليه اليوم ، لذا فإن مهمتهم تتلخص فى تعبيد الناس لربهم ، وحتى يتم ذلك ، لابد أن يدفعوا الثمن ، يدفعوا كل ما هو غال من أجل رضى اللـه

ورسوله : أى أن الجهاد حتمية مفروضة عليهم ، حتمية يفرضها الشرع وتمليها طبيعة الدين ، حتمية تدفعها طبيعة الجاهلية القائمة . ويوضح ميثاق العمل الإسلامى ، أن الجهاد فى سبيل الله سوف يخرج الإسلام من الذلة إلى العزة ، وأن هناك مجموعة من الأسباب تطرح قضية الجهاد بقوة فى هذه الأيام ، وهذه الأسباب هى :

١- يمليه علينا الإجماع المنعقد على وجوب خلع الحاكم الكافر : أليس حكام بلادنا قد كفروا باستبدال الشرع وبحكم الخالق بشرع جاهلى ؟ أليس الجهاد واجبا اليوم لخلع هؤلاء الحكام ؟

٢- يمليه علينا الإجماع المنعقد على وجوب قتال أية طائفة ذات شوكة تمتنع عن شريعة الله : أليست الطوائف المهيمنة على بلادنا ممتنعة عن أكثر شرائع الإسلام ؟ أليس الجهاد واجبا اليوم لإجبار هذه الطوائف على التزام ما امتنعت عنه من شرائع الله ؟

٣- يمليه علينا الإجماع المنعقد على وجوب تنصيب خليفة للمؤمنين: أليست الخلافة غائبة عنا اليوم ؟ ألم يسقطها أعداؤنا بالسيف والقهر ؟ أليس الجهاد هو طريق عودتها ؟

٤- يمليه علينا الإجماع المنعقد على وجوب الدفاع عن ديار الإسلام واسترداد ما استولى عليه الكفار منها : أليس الجهاد واجبا لاسترداد فلسطين والأندلس وبلدان البلقان والجمهوريات الإسلامية السوفيتية وغيرها ؟

٥- يمليه علينا الإجماع المنعقد على وجوب تخليص أسرى المسلمين: أليست السجون والمعتقلات فى كل بقاع الأرض تعج بالألوف من أهل الإسلام ؟ أليس الجهاد واجبا لإنقاذهم ؟ [٢١] .

لكل ما سبق ، يرى ميثاق العمل الإسلامى أنهم مأمورون بالقتال لتخليص ما نحياه اليوم من ذلة ومهانة ، ولإنهاء مرحلة ما يسمى "بالاستضعاف" . إن الجهاد حتمية "غلبتها" طبيعة هذا الدين وطبيعة الجاهلية. إنهم يرون أن حتمية الجهاد لا يمكن أن تتم إلا من خلال الجماعة والعمل الجماعى ، الذى هو فى نظرهم ترجمة واحدة ووحيدة لأمر الله ورسوله ، ألا وهو : الوحدة والاعتصام . إن المدقق فى فريضة الجهاد التى تسعى إليها الجماعة الإسلامية بقوة يستطيع أن يستدل فيها على أنها سعى لإقامة

الدين فى الدنيا ، الذى هو فى الوقت ذاته بمثابة مواجهة شاملة مع الجاهلية (الأنظمة الحاكمة القائمة) الكافرة .

(و) زاد الجماعة الإسلامية :-

الزاد لدى الجماعة الإسلامية هو تقوى الله ، لأن التقوى هى مفتاح الخلاص من كل ما نحياه من ضعف وتخلف وهوان . إن هذه التقوى لن تدب فى النفوس طالما نبتعد عن عقيدة السلف الصالح ، لذا من الواجب أن نتعلم هذه العقيدة وأن نتأدب بها . إن تقوى الله لدى هذه الجماعة هى العلم ، بل كل العلم ، لأنها ينحصر فيها العلم بالله والعلم بأمر الله ، والواقع أن تقوى الله لن تتم إلا من خلال التحلى بالصبر الذى هو بالضرورة صبر على البلاء والمحن وشكر الله على كل ما يصاب به الإنسان .

(ز) ولاء الجماعة الإسلامية وعداؤها :-

يتحدد ولاء الجماعة الإسلامية فى الولاء لله ولرسوله المبلغ عنه رسالته ، أما عداؤه فللظالمين . إنهم يحددون بذلك موقفهم مع حزب الله وضد حزب الشيطان ، أى أنهم ضد الكافرين ومع المؤمنين .

(ح) اجتماع الجماعة الإسلامية :-

إن أهداف الجماعة الإسلامية يستحيل تحقيقها بغير عمل جماعى منضبط شرعا ومنضبط حركة . إن الحركة الإسلامية لن تستطيع القيام بأهدافها دون تبنى أسلوب العمل الجماعى ؛ فالاجتماع ضرورة من ضرورات الحركة الإسلامية لتحصيل وتحقيق القوة وأسبابها ، ولكن فى الوقت نفسه لا تقبل الجماعة الإسلامية أن يكون العمل الجماعى بغير زاد أو أن يكون العمل الإسلامى مثل العمل الحزبى يخوضه الناس بغير خلق .

إن اجتماع الجماعة الإسلامية لابد أن يتحقق فيه شروطه الصحيحة ، تلك التى تتمحور حول التسلح بالزاد حتى لا يحدث وجود ميوعه فكرية وضياع للحق . إن الزاد ، الذى يتحدث عنه ميثاق العمل الإسلامى ، يتلخص فى الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقادا وعملا . إن اجتماع الجماعة الإسلامية من خلال الزاد سوف يوسع هذه الجماعة ويفرز الخوارج عنها ، ومن ثم سوف يؤدى إلى تحصيل القوة وأسبابها [٢٢] .

موقف الجماعة الإسلامية من بعض القضايا وفقا لخطابهم السياسي(*) :-

أولا : موقفهم من الديمقراطية :-

الديمقراطية تحمل فى طياتها مخالفات جوهرية وعميقة للمنهج الإسلامى بما يجعلها فى تناقض صارخ مع الإسلام ، ويتضح ذلك من الاستعراض السريع لكل مبادئ الديمقراطية كالآتى :

١- الديمقراطية تجعل الشعب هو صاحب السيادة ، أى أنه صاحب السلطة المطلقة ، هذا ما لا يقره مسلم أبدا ، وذلك لأن المسلمين جميعهم طائعيهم وعاصيهم لا يسلمون أن تكون السيادة لأحد من دون الله .

٢- إن الديمقراطية تجعل الشعب مصدرا للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، أما وجود سلطة تشريعية بشرية تشرع ما لم يأذن به الله وفق هواها وما تراه عن طريق برلمان أو غيره ، فهذه جاهلية ، إذ أن حق التشريع غير ممنوح لأحد من الخلق لأنه خالص حق الله تعالى . والديمقراطية تخالف الإسلام عندما تمنح الشعب حقا مطلقا في توليه من يشاء وعزله وفق الهوى والمزاج ودونما التفات للقواعد التى أرساها الإسلام للتولية والعزل ، ودون الالتزام بالشروط التى وضعتها الشريعة الغراء لكل من يولى على ولاية من الولايات .

٣- أما الحريات فالديمقراطية تطلقها دون قيد أو شرط ، ولكل المواطنين ، ليستوى فى ذلك الحق والباطل والطيب والخبيث والصواب والخطأ والإيمان والكفر ، إذ أنها لا تعرف حقا من باطل ولا تقر دينا أيا كان هذا الدين ، ومن ثم فالحرية ممنوحة لكل الناس من شاء أن يعتقد أى عقيدة فله ما يريد ، ومن شاء أن يرتد عن الإسلام فليفعل دون عقاب أو حتى عتاب ضاربين عرض الحائط بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم " ومن بدل دينه فقد كفر ".

٤- والديمقراطية ترسى قاعدة تعدد الأحزاب ، وتلك القاعدة هى الأخرى تختلف مع الإسلام اختلافا جذريا ، ذلك أن تعدد الأحزاب لا ينشأ إلا عن تعدد الأيديولوجيات فى المجتمع ؛ فتحتاج كل منها إلى التعبير عن نفسها، والدعوة لفكرها ، وجمع الأنصار للاعتماد عليهم فى السعى نحو كرسى الحكم ، بينما الحكم فى دولة إسلامية لا تتنازعه "أيديولوجيات" مختلفة

لسبب بسيط هو : أن الحكم وسلطته لا تكون إلا فى أيدى المسلمين الذين ليست لهم إلا عقيدة واحدة ودين واحد ، ومن ثم فلا خلافات "أيديولوجية" بينهم كتلك القائمة فى المجتمعات الديمقراطية ، وبناء عليه فليس هناك فى المجتمع المسلم إلا حزبان "حزب الله المأمور بإقامته ، وحزب الشيطان" ، وقيامه ممنوع .

٥- وتنادى الديمقراطية بالمساواة بين جميع المواطنين ، فتجعل المواطنة هى أساس التسوية بينهم بغض النظر عن الدين والتقى ، ويأبى الإسلام ذلك : يأبى التسوية بين المسلم والكافر (أفنجعل المسلمين كالمجرمين * ما لكم كيف تحكمون) [٢٣] .

يأبى تسوية العالم بالجاهل (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) [٢٤] ، يأبى تسوية المطيع بالعاصى .. (أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون) [٢٥] .

ثانيا : موقف الاتجاه الجهادى من تطبيق الشريعة الإسلامية :-

تذهب الجماعة الإسلامية إلى أن الله حذر رسوله من فتنته وصرفه عن بعض ما أنزل الله إليه . وهذا يدل على وجوب الاستمساك بكل ما أنزل الله وتحريم ترك أى جزء منه ولو كان حكما واحدا ، وبذلك يغلق القرآن الباب فى وجه فتنة من أخطر الفتن التى تعترض مسيرة هذا الدين ، تعنى: فتنة التبعيض والتجزيئ ، والعمل ببعض الحق وترك بعضه .

ثم نقول للمنادين بالتدرج : هل ما ستقدمونه على شرع الله خير من حكم الله ؟! إن قالوا : نعم خير من حكم الله ، كفروا بإجماع المسلمين ، وإن قالوا : بل حكم الله خير منهم ، قلنا : فلم تستبدلون الذى هو خير بالذى هو أدنى ؟ ! فإن قالوا : ريثما تتم تهيئة المجتمع .. قلنا : أأنتم أعلم أم الله ؟! أأنتم أحكم أم الله ؟! .. إن قالوا : نحن أعلم أو أحكم كفروا ، وإن قالوا الله أعلم وأحكم .. قلنا : ألم تسمعوا قوله تعالى (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) فلماذا تقدمون شرع من لا يعلم ولا يفقه ولا يعدل على شرع العليم الحكيم الخبير ، ونحن نقول بما قاله ابن كثير : "من ترك شرع الله المحكم المنزل على خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من شرائع كفر بإجماع المسلمين.." ، ولا يغفل عن هذا الكافر قوله بأنه قد استجدت أحوال وظروف

تقتضى الخروج عن شرع الله وتحكم غيره ولو فى أقل القليل ، بل إنه يجمع إلى كفره بترك التحاكم لشرع الله كفرا آخر بطعنه فى دين الله وشركه أن يصلح لهذا الزمان ، وظنه أن الله تعالى لم يكن يعلم ما سوف يستجد من أحوال فى أيامنا هذه ، ولذا جاء شرعه غير قادر على مواكبته ، وهذا من أعظم الكفر والزندقة تعالى الله عما يصفون . والإسلام لم يكتف بتهديد وتوعد الذين لا يلتزمون بكل شرائعه بعذاب الآخرة فقط ، بل أمر المؤمنين بمقاتلة كل طائفة لا تلتزم بشرائع الإسلام فتمتنع عن بعضها ، قال تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) . ثم يسرد للتدليل على ذلك آراء الطبرى وابن تيمية والإمام مالك ، ثم يقول بعد ذلك : فهنا إجماع العلماء على قتال كل طائفة ممتنعة عن شريعة واحدة من شرائع الإسلام طالما أن المسلمين لم يتمكنوا من إلزامها بجميع شرائع الإسلام بغير قتال . وأليس القائلون بالتدرج – الخضوع تحت هذا الحكم ؟! [٢٦] .

ثالثا : موقف الجماعات الإسلامية العنيفة من الأقباط :-

(أ) إن هناك فارقا واضحا بين معاملة من يحمل العداء للمسلمين ويظاهر عليهم وبين من لا يعاديهم فى الدين ولا يظاهر عليهم ، فالذى يحمل العداء يجيز لنا الشارع الحكيم أن نبره ونحسن إليه فى غير الموالاة والنصرة، أما ذلك المعادى فى الدين ينبغى أن يعامل عداء بعداء وحربا بحرب .

(ب) إن الشارع الحكيم قد ميز فى المعاملة حتى بين أولئك الذين لم يحاربونا فى الدين ولم يظاهروا علينا ، فميز أهل الذمة عن غيرهم ممن لا ذمة لهم . وجعل لأهل الذمة فى المجتمع المسلم حماية وبرا وحقوقا مترتبة على ذمتهم هذه لم يجعلها لغيرهم ممن لا ذمة لهم من المظاهر والمعاملات ما يشعرهم ببشاعة ما هم عليه من كفر ويقربهم من الإسلام ويغريهم بالانضواء تحت لوائه ، وهم ينالون تلك الحماية والبر نظير ما يدفعونه من جزية عن يد وهم صاغرون وبعد التزامهم بالضمانات والمظاهر السابق الإشارة إليها .

هؤلاء الذميون يختلفون بالطبع عن شنوده وأمثاله ممن ظهرت مناوأتهم للمسلمين ، فإن ذمته ومن شاكله تكون منتقصة بمظاهرتهم هذه

وحربهم – إن كانت ثمة ذمة أصلا سابقة لهم – إذ أن المظاهرة على المسلمين والاستعانة بالكفار فى غير بلاد المسلمين على مسلمى بلادهم وإعداد العدة لحرب المسلمين بتجميع السلاح وتدريب الشباب تنقض الذمة بلا منازع ، ومعاملة من لا ذمة له ومن انتقصت ذمته لا ود فيها ولا مناصرة ولا تأييد .

(ج) إن المولى عز وجل قد حظر موالاة الكافرين ونصرتهم ، فقال : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم منكم فإنه منهم) .. وخص الذين يعادون الإسلام والمسلمين للدين بنهى وزجر آخر فقال : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة) .

(د) إن علماء المسلمين قد أنكروا أنواعا من المودة مع أهل الكتاب المسالمين من أهل الذمة أشد انكارا ، وذكروا كيف أن الشارع الحكيم قد نهى عنها واعتبرها من الموالاة المرفوضة الطاعنة فى عقيدة فاعلها ، ومن هذه الصور : تهنئة أهل الكتاب بأعيادهم التى هى من صميم عقائدهم المخالفة للإسلام كعيد القيامة والميلاد وغيرهما .. ، حيث إن الأئمة من أهل العم اتفقوا على تحريمها لما فى ذلك من إعلاء لشعائر الكفر وإظهار لدعوتهم ، فضلا عما تحمله من إقرار للمعانى الكفرية التى يحملها العيد موضوع التهنئة مثل إثبات الموت والقيامة للمسيح عليه السلام .

(هـ) سبق أن أشرنا إلى أن الشارع الحكيم قد أوجب لأهل الذمة معاملة ومظاهر فى المجتمع المسلم من شأنها أن تشعرهم بحقارة ما هم عليه من كفر ويرغبهم فى الدخول فى الإسلام .

أما هذه المعاملة القائمة على إزالة الحواجز بين ما هو من الدين وغيره ، فمن شأنها أن تصحح لهم عقيدتهم وتشعرهم بعدم وجود فوارق بين دينهم وغيره ، بل من شأنها أن تغريهم بالانتقاص من الإسلام والمسلمين .

(و) إن لهذا الأسلوب خطورته فى تربية الشباب المسلم بما يطرحه من تمييع للقضايا العقيدية والاستهانة بقضية الموالاة ، هذه الطريقة من شأنها أن تحدث اختلالا غير شعورى فى باطن الشباب فى مسائل الموالاة والحب فى الله الذين جعلهما الشارع معيارا للإيمان .

موقف التنظيمات الرئيسية فى مصر من بعض القضايا ومدى الاختلاف بينهم*

اسم القضية اسم التنظيم	النظام الحاكم فى مصر	المجتمع	العمل السياسى فى الأحزاب والنقابات وغيرها	الجهاد
١- الاخوان المسلمون	مسلم	مسلم	مشروع	غير وارد
٢- التكفير والهجرة	كافر	كافر	مرفوض	غير وارد الأن
٣- الجهاد	كافر	جاهلى	مرفوض	فرض عين
٤- الجماعة الإسلامية	مسلم وغير موقفه الأن	مسلم وغير موقفه وأصبح المجتمع جاهلى	وارد وغير موقفه وأصبح مرفوضا	وارد لديهم وأصبح فرض عين
٥- القطبيون	كافر	جاهلى	غير مشروع	وارد نظريا
٦- السلفيون	مسلم	مسلم	مشروع	وارد نظريا

* **المصدر** : رفعت سيد أحمد مرجع سابق ، ص ١٢٦ . وهناك بعذ التعديلات خاصة لدى الجماعة الإسلامية من إعداد الباحث

(٣) الرد على الخطاب الجهادى العنيف : الأزهر ودار الافتاء

-فى هذا الجزء ندرس مضمون الرد على الخطاب الجهادى فى مصر على يد مفتى جمهورية مصر العربية آنذاك وشيخ الأزهر الأن – جاد الحق على جاد الحق (وعلى وجه التحديد على كتاب : الفريضة الغائبة لمحمد عبدالسلام فرج ، ومنه نفهم بقية الردود على معظم الأفكار الأخرى للجهاد والجماعة الإسلامية عموما) * ، وهذا ملخص التقرير :

تمهيد : تعريفات ومفاهيم :-

(أ) لابد من العودة إلى اللغة العربية وأصولها لمعرفة معانى القرآن واستعمالاته فى الحقيقة والمجاز وغيرهما وفقا لأساليب العرب ، فالقرآن نزل بلسان عربى مبين على رسول عربى لا يعرف غير لغة العرب .

(ب) الإيمان وحقيقته : فالإيمان هو فى لغة العرب يعنى التصديق مطلقا ، وقول النبى (ص) فى تعريف الإيمان (أن نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الأخر ، والقدر خيره وشره) ومعناه التصديق القلبى بكل ذلك وبغيره مما وجب الإيمان به . وهو عقيدة تملأ النفس بمعرفة الله وطاعته فى دينه .

(ج) الإسلام وحقيقته : الإسلام يعنى الدخول فى دين الإسلام . وهو يعنى العمل بالقيام بفرائض الله من النطق بالشهادتين وأداء الفروض والانتهاءعما حرم الله سبحانه ورسوله الكريم ، فالإيمان إذن تصديق قلبى ، فمن أنكر وجحد شيئا مما أوجب الإيمان به فهو كافر . أما الإسلام فهو القول والفعل ، عمل الجوارح ونطق اللسان ، وهما متلازمان لأن الإسلام مظهر الإيمان .

(د) متى يكون الإنسان مسلما ؟ : النصوص من القرآن والسنة تهدينا صراحة إلى أنه وإن كانت الأعمال مصداقة للإيمان ومظهرا عمليا له ، لكن المسلم إذا ارتكب ذنبا من الذنوب بأن خالف نصا فى كتاب الله أو فى سنة رسول الله (ص) لا يخرج بذلك عن الإسلام ما دام يعتقد صدق النص ويؤمن بلزوم الامتثال له ، وفقط يكون عاصيا وآثما لمخالفته فى العمل أو الترك .

(هـ) ما هو الكفر ؟ : فى اللغة ، كفر الشئ أى ستره وغطاه . الكفر شرعا أن يجحد الإنسان شيئا مما أوجب الله الإيمان به ، بعد إبلاغه إليه وقيام الحجة عليه وهو على أربعة أنحاء : كفر ، إنكار ، بأن لا يعرف الله ولا يعترف به ، وكفر جحود ، وكفر معاندة ، وكفر نفاق ، ومن لقى ربه بأى شئ من هذا الكفر لم يغفر له (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) . وإذا كان ذلك هو معنى الإيمان والإسلام والكفر مستفادا من نصوص القرآن والسنة كان المسلم الذى ارتكب ذنبا وهو يعلم أنه مذنب عاصيا لله سبحانه وتعالى معرضا لعقابه وغضبه ، ولكنه لم يخرج بما ارتكب من ربقة الإيمان

وحقيقته ولم يزد عند وصف الإسلام وحقيقته وحقوقه . وأيا كانت هذه الذنوب التى يقترفها المسلم خطأ وخطيئة ، كبائر أو صغائر لا يخرج بها عن الإسلام ولا من عداد المؤمنين ... من هذه النصوص ترى أنه لا يحل تكفير مسلم بذنب اقترفه سواء كان الذنب ترك واجب مفروض أو فعل محرم منهى عنه ، وأن من يكفر مسلما أو يصفه بالفسوق يرتد عليه هذا الوصف إن لم يكن صاحبه على ما وصف .

من له الحكم بالكفر أو الفسق ؟

إن من يتولى الفصل (فى هذا الأمر) وبيان الحكم هم العلماء بالكتاب والسنة ، فليس لمسلم أن يحكم بالكفر أو الفسق على مسلم ، وهو لا يعلم ما هو الكفر ولا ما يعتبر به المسلم مرتدا كافرا بالإسلام أو غاصبا مفارقا لأوامر الإسلام . إن الإسلام عقيدة وشريعة له علماؤه الذين تخصصوا فى علومه تنفيذا لأمر الله ورسوله ، فالتدين للمسلمين جميعا .. ولكن الدين وبيان أحكامه وحلاله وحرامه لأهل الاختصاص به وهم العلماء ، قضاء من الله ورسوله .

أولا : الجهاد :

فى اللغة : أصله المشقة . ويقال : جاهدت جهادا ، أى : بلغت المشقة ، وفى الشرع : جهاد فى الحرب ، وجهاد فى السلم ، فالأول هو : مجاهدة المشركين بشروطه ، والآخر هو جهاد النفس والشيطان . وفى الحديث (رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ، ألا وهو : جهاد النفس) وللحديث رواية أخرى ، وليس من الأحاديث الموضوعة .

هل الجهاد فرض عين على كل مسلم ؟

قال أهل العلم بالدين وأحكامه أن الجهاد بالقتال كان فرضا فى عهد النبى (ص) على من دعاه الرسول من المسلمين للخروج للقتال ، وأما بعده فهو فرض كفاية إذا دعت الحاجة ، (وبالتالى) يكون فرض على كل مسلم ومسلمة فى كل عهد وعصر إذا احتلت بلاد المسلمين ، ويكون بالقتال وبالمال واللسان ، وجهاد النفس هو فرض عين على كل مسلم ومسلمة دائما وفى أى وقت .

ثانيا : الحكم بما أنزل الله بهذا البيان يكون مجرد ترك بعض أوامر الله ، أو مجرد فعل ما حرم الله مع التصديق بصحة هذه الأوامر وضرورة العمل بها، يكون هذا إثما وفسقا ولا يكون كفرا ما دام مجرد ترك أو فعل دون جحود أو استباحة .

وعلى ذلك يكون تكفير الحاكم لتركه بعض أحكام الله وحدوده دون تطبيق لا يستند إلى نص فى القرآن والسنة ، وإنما نصوصها تسبغ عليه إثم هذه المخالفة ولا تخرجه بها عن الإسلام ، ولعل فيما قاله رسول الله وأوردناه فيما سبق من قول (ثلاث من أصل الإيمان : الكف عمن قال لا إله إلا الله .. لا نكفره بذنب ولا نخرجه من الإسلام بعمل ..) لعل فى هذا الرد القاطع على دعوى تكفير المسلم الذى لم يجحد شيئا من أصول الإسلام وشريعته .

ثالثا : بلادنا دار إسلام :-

جاء فى ص ٧ (من كتاب الفريضة الغائبة) أن أحكام الكفر تعلو بلادنا ، وإن كان أكثر أهليها مسلمين ، وهذا قول مناقض للواقع : فهذه الصلاة تؤدى ، وهذه المساجد مفتوحة ، وتبنى ، وهذه الزكاة يؤديها المسلمون ويحجون بيت الله ، وحكم الإسلام ماض فى الدولة ، إلا فى بعض الأمور كالحدود والتعامل فى الربا وغير هذا مما شملته القوانين الوضعية ، وهذا لا يخرج الأمة والدولة عن أنها دولة مسلمة وشعب مسلم ، لأننا حكاما ومحكومين نؤمن بتحريم الربا والزنا والسرقة وغير هذا ، ونعتقد صادقين أن حكم الله خير وهو الأحق بالاتباع ، فلم نعتقد حل الربا وإن تعاملنا به ولم نعتقد حل الزنا والسرقة وغير هذا من الكبائر وإن وقع كل ذلك بيننا ، بل كلنا - محكومين وحاكمين - نبتغى حكم الله وشرعه ، ونعمل به فى حدود استطاعتنا .

رابعا : ما السبيل إلى تطبيق أحكام الله غير المنفذة ؟ وهل يبيح ذلك قتل الحاكم والخروج عليه ؟ :-

.. إن الإسلام لا يبيح الخروج على الحاكم المسلم وقتله ما دام مقيما على الإسلام ويعمل به حتى ولو بإقامة الصلاة فقط ، وإن على المسلمين إذا

خالف الحاكم الإسلام أن يتولوه بالنصح والدعوة السليمة المستقيمة ، فإذا لم يقم الحاكم حدود الله وينفذ شرعه تاما ، فليست له طاعة فيما أمر من معصية أو منكر ، ومعنى هذا أن الحكم بما أنزل الله لا يقتصر على الحاكم فى دولته، بل يشمل كل أفراد المسلمين رجالا ونساء ، عليهم الالتزام بأمر الله فيما افترض من طاعات والانتهاء عما نهى من منكرات .

خامسا : آية السيف :-

وقد عنى الكتيب (الفريضة الغائبة) بآية السيف ، فى قول الله تعالى فى سورة التوبة " فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ، إن الله غفور رحيم" .. ونقل الكتاب أن هذه الآية نسخت مائة وأربع عشرة آية فى ثمان وأربعين سورة ، فهى ناسخة لكل آية فى القرآن فيها ذكر الإعراض والصبر على أذى الأعداء ، هذه الآية الكريمة كما هو منطوقها واردة فى مشركى العرب الذين لا عهد لهم حيث نبذت عهودهم وضرب الله لهم موعد الأربعة أشهر الحرم . وقد فرق القرآن فى المعاملة بين مشتركى العرب فى هذه الآية والمشركين وأهل الكتاب من الأمم الأخرى . والأمر بقتال مشركى العرب فى هذه الآية وما قبلها مبنى على كونهم البادئين بقتال المسلمين والناكثين لعهودهم .. والصواب أنه لا نسخ وأن كل آية فى موضعها ، كما أن الأصل أن الإعمال مقدم على الإهمال .

فالآية موجهة إلى المشركين الكافرين بأصول الدين ، وغير موجهة فى الأمر بقتال المسلمين ، فالاستدلال بها على أنها آمرة بقتال المشركين وغيرهم فى غير موضعه ، بل يناقض لفظها .

سادسا : السلاجقة والتتار :-

هم أولئك الوثنيون الزاحفون من الشرق ، أخضعوا بلاد ما وراء النهر ، وتقدموا إلى العراق ، وظلوا يزحفون حتى وقعت فى أيديهم أكثر الأراضى الإسلامية ، ثم من بعدهم المغول التتار المتوحشون الوثنيون الذين سفكوا دماء المسلمين بالقدر الذى لم يفعله أحد من قبلهم .. هؤلاء هم الذين حاربهم ابن تيمية وأفتى فى شأنهم فتاويه التى ولغ فيها هذا الكتيب (الفريضة

الغائبة) اختصارا وابتسارا واستدلالا به فى غير موضعها .. هذا الكتيب إنما يروج ما قال به المستشرقون من أن انتشار الإسلام جاء بالسيف .

سابعا : فتاوى ابن تيمية التى نقل منها الكتيب :-

تقدم القول بأن لا وجه للمقارنة بين حكام المسلمين وبين التتار ، لكن هذا الكتيب قد أشار إلى فتوى لابن تيمية فى المسألة (٥١٦) من فتاويه فى باب الجهاد . وبمطالعة هذه الفتوى نرى أنها قد أوضحت حال التتار وأنهم وإن نطق بعضهم بكلمة الإسلام ، لكنهم لم يقيموا فروضه ، حيث يقول "وقد شاهدنا عسكر القوم فرأينا جمهورهم لا يصلون ، ولم نر فى عسكرهم مؤذنا ولا إماما ، وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخربوا من ديارهم ما لا يعلمه إلا الله . ولم يكن معهم فى دولتهم إلا من كان شر الخلق : إما زنديق منافق ، لا يعتقد دين الإسلام فى الباطن ، وإما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والجهمية والاتحادية ونحوهم ، إلى أن قال وهم يقاتلون على ملك جنكيز خان ، .. إلى أن قال وهو ملك كافر ومشرك من أعظم المشركين كفرا وفسادا وعدوانا من جنس بختنصر وأمثاله .

إن اعتقاد التتار فى جنكيز خان كان عظيما ، فإنهم يعتقدون أنه ابن الله .... إلخ . هذه العبارات وأمثالها مما جاء فى تسبيب الفتوى تفصح عن أن ابن تيمية قد وقف على واقع التتار ، وأنهم كفار غير مسلمين وإن نطقوا بكلمة الإسلام تضليلا للمسلمين . أين هؤلاء التتار من جيش مصر الذى عبر وانتصر بهتاف الإسلام ، الله أكبر .. فى شهر رمضان ورجاله صائمون مصلون يؤمهم العلماء . وفى كل معسكر مسجد وإمام يذكرهم بالقرآن وبأحكام الدين .

ثامنا : هذا الكتاب لا ينتسب إلى الإسلام وكل ما فيه أفكار سياسية : نرى هذا واضحا فى الكثير من عناوينه :-

(أ) الخلافة والبيعة على القتال :

إن الشورى هى أساس الحكم فى الإسلام ، والحاكم فى الإسلام وكيل عن الأمة ، لذلك كان من شأنها أن تختار الحكام وتعزلهم وتراقبهم فى كل

تصرفاتهم ، ويجب أن يكون الحاكم المسلم عادلا قويا فى دينه ومقاومته لأهل البغى والعدوان .

ويتفق أهل العلم بالإسلام وأحكامه على أن خليفة المسلمين هو مجرد وكيل عن الأمة يخضع لسلطانها فى جميع الأمور . وهو مثل أى فرد فيها ، فهو فرد عادى لا امتياز له ولا منزلة إلا بقدر عمله وعدله . فالإسلام أول من سن بتلك الآيات مبدأ : الأمة مصدر السلطات ، والإجماع منعقد منذ عصر الصحابة على وجوب تعيين حاكم للمسلمين استنادا إلى أحاديث رسول الله (ص) فى هذا الموضوع . ولم تحدد نصوص الإسلام طريقا لاختيار الحاكم ولى الأمر لأن هذا مما يختلف باختلاف الزمان والأماكن ، ومن ثم كان الاختيار بطريق الانتخاب المباشر أو بغيره من الطرق داخلا فى نطاق الشورى فى الإسلام .

وتسمية خليفة للمسلمين أمر تحكمه عوامل السياسة فى الأمة الإسلامية على امتداد أطرافها أو أقطارها ، وليس من الأمور التى تتعطل من أجلها مصالح الناس . وإقامة الدين بعد أن تفرق المسلمون إلى دول ودويلات ، لكن المهم أن يكون هناك الحاكم المسلم فى كل دولة إسلامية ليقيم أمور الناس وأمور الدين حتى إذا اجتمعت كلمة المسلمين كأمة وصاروا فى دولة ذات كيان سياسى واحد يعرف العصر وأساليبه كما هو فى واقع الدين أمة واحدة مع اختلاف لغاتهم وأوانهم إذا اجتمع الكلمة : حق عليهم أن يكون لهم حاكم واحد .

وانتخاب الحاكم بالطرق المقررة فى كل عصر قائم مقام البيعة التى ترددت فى كتب فقهاء الشريعة فى البيعة ، الإدلاء بالرأى والالتزام بالعهد. والقتال فى حد ذاته ليس هدفا – كما تقدم – وكما يقضى القرآن والسنة، وإنما هو وسيلة لحماية الدين والبلاد ، ولم يكن آنذاك تجنيد إجبارى وجيش نظامى متفرغ لهذه المهنة ، حتى إذا ما جيش عمر بن الخطاب ومن بعده الجيوش ودون الدواوين ، لم يعد هناك مجال للبيعة على القتال خارج صفوف جيش الدولة . ولا كان هؤلاء الذى يتابعون على مثل هذا خارجين على جماعة المسلمين وحل قتالهم والأخذ على أيديهم .

ماذا يعنى لفظ الخليفة وتاريخه فى الإسلام ؟-

الخلافة اسم مصدر من استخلف ، والمصدر الاستخلاف . وهذا المعنى دخل فى الاصطلاح الشرعى فى اسم الخليفة ومهمته . فقد اصطلح علماء الشريعة على أن الخليفة نائب فى القيام فى سياسة الأمة وتنفيذ الأحكام، وقد توقف هذا اللقب بعد وفاة أبى بكر الصديق رضى الله عنه . ولم يلقب بخليفة رسول الله (ص) أحد بعده من الخلفاء . وإنما أطلق عليهم "أمير المؤمنين: . وهذه الإمارة اصطلاح ليس من رسم الدين ولا من حكمه، فلنسم الحاكم واليا أو رئيس جمهورية أو غير هذا من الأسماء التى يصطلح عليها، إذ لا مشاحة فى الاصطلاح .

(ب) الإسلام والعلم :-

وعن ترك العلم بحجة الجهاد : كيف نترك فرض عين من أجل فرض كفاية ؟ كما جاء فى كتيب (الفريضة الغائبة) ، والعلم فى الإسلام يتناول كل ما وجد فى الكون ، فضلا عن العلم بالدين عقيدة وشريعة وأدابا وسلوكا . والعلم جهاد ، ففى الحديث الشريف قول الرسول (ص) : "من خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع" ، رواه الترمذى عن أنس رضى الله عنه . ولقد ذكر أمام الرسول (ص) رجلان عالم وعابد ، فقال : (فضل العالم على العابد كفضلى على أدناكم) رواه الترمذى عن أبى قتامة . وكما بدأ القرآن فى النزول بكلمة العلم وتفضيله : اقرأ باسم ربك .. كان افتداء الأسارى فى بدر تعليم أولاد المسلمين القراءة والكتابة ، وهكذا كانت السنة الشريفة مع القرآن تبيانا وهداية إلى العلم .. وهكذا كان شأن العلم فى الإسلام .

إن هذه الدعوة الأثيمة إلى التقليل من فضل العلم هى دعوة إلى الأمية والبدائية باسم الإسلام ، وفيها تحريض للشباب بالانصراف وهجر دراستهم فى المدارس والجامعات والامتناع عن استيعاب العلوم : علوم الدين، وعلوم الدنيا ، وهى الدعوة التى آوى إليها بعض الشباب الذين غرر بهم هؤلاء المفسدون .

نابليون .. والأزهر وعلماؤه :-

إن الكتيب يعيب على الأزهر وعلمائه بادعائه أنهم لم يعلموا شيئا حين دخل نابليون وجنوده الأزهر بخيلهم ونعالهم متجاهلا التاريخ المسطور الأمين فى وصف جهاد العلماء وقيادتهم لشعب مصر ومطاردتهم للاستعمار، منذ عهد نابليون ومن قبله ومن بعده . وهل خرج نابليون وأتباعه مدحورين إلا بجهاد الشعب بقيادة الأزهر ؟ وكان هذا هو الجهاد المشروع الذى أفتى به علماء الأزهر وقادوه من الأزهر ومن غير الأزهر ، وليس ذلك الجهاد الذى يستعمل فيه السلاح فى غير موضعه أو يجاهد فى غير عدو فيقتل المواطنين عدوانا وظلما ويدعى لنفسه حق تكفير المسلمين واستباحة دمائهم .

(ج) التعامل مع غير المسلمين والاستعانة بهم :-

نقل الكتاب بعض الأحاديث فى النهى عن الاستعانة بالمشرك والتعامل معه ... ولابد حين نستقى حكما ونستنبطه من القرآن والسنة أن نستوفى فى كل النصوص المؤدية إلى الحكم صحيحا بمعرفة أهل الاختصاص والعلم بالأحكام . وإذا رجعنا إلى سنة رسول الله (ص) نجده استعان فى هجرته بعبد الله بن أريقط وهو مشرك واتخذه دليلا لرحلة الهجرة .. وقد رافقه حتى وصل إلى المدينة .. ولما دخلت بلاد الفرس والروم فى الإسلام ودون عمر بن الخطاب الدواوين ونقل عنهم بعض نظمهم الإدارية استعان على ذلك ببعض خبرائهم وهم على دينهم .

فالأصل فى الإسلام التعامل مع الناس جميعا ، المسلم وغير المسلم ، فيما لا يخالف نصا صريحا من كتاب الله وسنة نبيه (ص) ، أو حكما أجمع عليه المسلمون ، والثابت أن الرسول (ص) قبل دعوة يهودى لتناول الطعام فى بيته ومعه السيدة عائشة قبل نزول آية الحجاب ، وقد قبل هدية امرأة يهودية وكانت الهدية شاة مسمومة ، ومات رسول الله (ص) ودرعه مرهونة عند يهودى ، وعقد معاهدة مع اليهود بعد هجرته مباشرة وظل على عهده ومعاهدته لهم حتى نقضوها هم ، وجرى تعامل المسلمين فى هذا العهد مع غيرهم من المخالفين فى الدين فى التجارة والزراعة وغيرهما ولم ينعزلوا عن جيرانهم ، وهل هناك إباحة للتعامل أكثر من تبادل الطعام بين المسلمين وغير المسلمين من أهل الكتاب وجعل نسائهم زوجات للرجال من المسلمين.

كل ذلك ما لم يرد نص صريح فى القرآن أو السنة يمنع التعامل فى شأن ما مع غير المسلمين .

(د) الخدمة فى الجيش :-

إن الجيش هو عدة البلاد ، وهو المنوط به حماية أمنها الخارجى والداخلى ، وهو فى الجملة معهود إليه من الشعب بحماية الأرض والعرض. وهو البديل المشروع للبيعة التى كانت تعقد بين أفراد المسلمين وبين رسول الله (ص) للقتال . فقد كان عهده معهم أن يمنعوه (أى يدافعون عنه) مما يمنعون منه أولادهم ونساءهم ، وحتى إذا ما استقرت دولة المسلمين كان لها الجيش المنظم المتفرغ لهذه المهمة . وهذا نوع من الجهاد ، فإن المرابطة فى سبيل الله من الجهاد وحراسة الحدود والثغور من الجهاد فى سبيل الله ، وفى الحديث الشريف (عينان لا تمسهما النار : عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس فى سبيل الله) .. رواه الترمذى .

هل هناك وجه للمقارنة بين جيش مصر وجيش التتار ؟-

إن المفارقة ظاهرة حتى من تلك النبذ التى ساقها كتيب (الفريضة الغائبة) نقلا عن فتاوى ابن تيمية . اذا كيف نقارن بين جيش مصر الذى له فى كل معكسر مسجد وأمام يقيم بهم شعائر الإسلام ويصومون رمضان ويتلون القرآن ويقدمون أنفسهم فداء لاسترداد الأرض وتطهير العرض هاتفين فى كل موطن وموقع : الله أكبر وبين التتار الذين وصفهم ابن تيمية (مما سبق وصفه من عدم اتباع شعائر الإسلام وتاريخهم المظلم (...

تاسعا : أفكار سياسية منحرفة عن الإسلام وخارجة عنه :-

إن مستقى هذا الكتيب ومورده فى جملته افكار طائفة الخوارج ، وهم جماعة من أتباع على بن أبى طالب رضى الله عنه خرجوا عليه بعد قبوله التحكيم فى الحرب مع معاوية بن أبى سفيان فى شأن الخلافة ، ثم انقسموا إلى نحو عشرين فرقة كل واحدة منها تكفر الأخريات . وقد سموا بهذا الاسم إما – على حسب زعمهم وأوهامهم – لخروجهم فى سبيل الله ، وإما للخروج على الأمة والجماعة ، وهذا هو واقع التسمية لأنهم فى جملة مذهبهم قد حكموا بالكفر على سيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه وعلى ابنيه

الحسن والحسين ، سبطى الرسول (ص) وكذا ابـن عبـاس وأبـى أيـوب الأنصارى ، كما كفروا عائشة وعثمان وطلحة والزبير ، وكفروا كل مـن لـم يفارق عليا ومعاوية بعد التحكيم ، وكفروا كل مسلم ارتكب ذنبا .

وهى فى ذات الوقت أفكار استشراقية روجها المستشـرقون وأتبـاعهم فى مصر وغيرها من بلاد المسلمين محرفين الكلـم عن مواضعـه ، مطلقين على بعض آيات القرآن عنـاوين لا تحملهـا ، ولا تصلـح لهـا ، متأولين هذه الآيات بما يطابق أغراضهم وأهواءهم ابتغـاء الفتنـة فـى الديـن يثيرونـهـا بيـن الناس حتى تلتبس عليهم الأمور ، فهم كمثل الشيطان إذ قال للإنسـان اكفـر ، فلما كفر قال إنى برئ منك ، إنى أخاف الله رب العالمين .

فهم الآن يذيعون هذه الأفكار التى انطمسـت ولـم تبـق إلا فـى بطـون الكتب يقرأها الدارسون لتاريخ الفرق ، ولا ينبغى أن يطلق على هؤلاء الذين اتخذوا هذا الكتيب منهجا وصف الجماعة الإسلامية أو المتطرفيـن فـى الديـن أو المتعصبة له لأن الدين لا ينحرف وإنما ينحرف عنه ، ومـن تطـرف فـى الدين فقد انحرف عنه .

عاشرا : هل الجهاد فريضة غائبة :-

إن الجهاد ماض إلى يوم الدين . والجهاد قد يكون قتالا ، وقـد يكـون مجاهدة النفس والشيطان ، وإذا أمعنا النظر البصير فـى آيـات القـرآن الكريـم وأحـاديث الرسـول (ص) فـى شـأن الجهـاد بالقتـال ، نجـد أوامرهـا فـى هـذا موجهة إلى قتال الكفار الذين تربصوا بالإسلام ونبـى الإسـلام وأرادوا إطفـاء نور دعوته والقضاء عليه ، ولم يكن قتـالا لنشـر هذه الدعـوة وإكـراه النـاس على الدخول فيها قسرا وجبرا ، كما سلف ، ولذلك لا نجد فى القرآن ولا فـى السـنة الأمـر بالقتـال موجهـا ضـد المسـلمين أو ضـد المواطنيـن مـن غـير المسلمين، إذ قد سمى الإسلام هؤلاء أهل الذمة ، لهم ما لنا وعليهم مـا علينـا من حقوق وواجبات ، وأمـر المسلمين بـترك أهـل الكتـاب ومـا يدينـون فيمـا يخص العقيدة والعبادة ، فإذا حدث ما يستدعى القتال دفاعا عن الدين والبـلاد فذلك ما يحرص عليه الإسلام ويدعو له ، ويقوم به الجيش الذى استعد وأعد، وأنيطت به هذه المهام . وهذا هو الجهاد قتالا . ويكون الجهاد بمجاهدة النفس والشيطان ، وهذا نوع الجهاد المستمر الذى ينبغـى علـى كـل إنسـان وعلـى

المسلم بوجه الخصوص أن يجاهد نفسه حتى يصلح من أمرها وتتطبع على الخير والبر والأمانة والوفاء بالعهد ومغالبة الشيطان والشر سعيا إلى طاعة الله ومرضاته وأداء فرائضه والانتهاء عما نهى الله ورسوله عنه ، ولا يكون الجهاد بإكفار المسلمين أو بالخروج على الجماعة والنظام الذى ارتضته فى نطاق أحكام الإسلام ، ولا بتأويل آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ص) إلى مالا تحتمله ألفاظها وتحميل معان لا تحتويها معانيها وإلا كان تحريفا للكلم عن مواضعه وهو ما نهى الله عنه . ولا يكون الجهاد بقتل النفس التى حرم الله قتلها لأن له نطاقا حدده الله . وأما الجهاد فى مواضعه فهو ماض إلى يوم القيامة : جهاد بالقتال إذا لزم الأمر دفاعا عن دين الله وعن بلاد المسلمين ، وعن النفس وعن المال وعن العرض ، وجهاد النفس حتى تكون فى طاعة الله ومجاهدة للشيطان ، فليس الجهاد فريضة غائبة ولكنه فريضة ماضية إلى يوم القيامة فى حدود أوامر الله * .

٤- مضمون الخطاب الجهادى .. رؤية نقدية :-

إن المطلع على ما عرضنا له من مضمون للخطاب الإسلامى من قبل الجماعة الإسلامية والجهاد قبل قليل ، يستطيع أن يقف على نتيجة مؤداها أن الإسلام يعد منهجا للحياة ، وهو الحل الشامل لكل أزمة مجتمعية، ناهيك عن أنه يبعث الأمة الإسلامية من جديد ، وماعدا ذلك من أفكار وأيديولوجيات وتنظيمات حاكمة تعد دائما ومن وجهة نظر الميثاق كافرة أو جاهلية . ونلاحظ أن هذا الخطاب جاء فى مرحلة اتضحت فيها معالم التبعية والتخلف الإسلامى ، ويعد هذا الخطاب محاولة لتجييش وتعبئة القوى الإسلامية ضد الأنظمة الحاكمة المحلية "الكافرة" من جانب ، وضد القوى العالمية "العلمانية" من جانب آخر . وتعد الجماعة الإسلامية مشروعا إسلاميا بديلا أو مقابلا لمشروع الدولة ، يسعى إلى إزالته ، والإحلال محله ، بالوسائل العنيفة متخذا الجهاد وسيلته لذلك ، إن أعضاء الجماعة الإسلامية وفق أفكارهم نجدهم يديرون حوارا عنيفا مع النظام الحاكم لتحقيق مهمة ضرورية ألا وهى الجهاد من أجل إزالة الفساد ورفض الجاهلية [٢٧] . إن إعادةإنتاج التفاعلات الاجتماعية داخل التكوين الاجتماعى الاقتصادى المصرى طرحته الجماعة الإسلامية كنتاج تنظيمى وعقلى له رؤيته وموقعه

الخاص من الواقع القائم ، الأمر الذى يجعلنا نذهب إلى أنه يدخل فيما يسمى بالإصلاحات الثقافية والأخلاقية ، أو هى بالأحرى رؤية جزئية للعالم من خلال جمود عقائدى وأخلاقى (٢٨) كما نلاحظ فى هذا الخطاب بعض النقاط الخاصة بمنطقة أسيوط منها :

١- تطابق الخطاب الإسلامى للجماعة الإسلامية مع الخطاب الدينى السائد فى منطقة أسيوط ولدى العامة ، وهو الخطاب السائد فى المساجد والجدل الدينى بين العامة ، مما سهل للجماعة الإسلامية سرعة الانتشار فى هذه المنطقة ، فهى تتكلم لغة مشتركة فى مكان عام لجميع المسلمين .

٢- السهولة فى عرض الأفكار وعدم التعقيد فى المصطلحات التى لا يعرفها العامة والتى ينفرون منها بطبيعة الحال مثل العلمانية والاشتراكية ، وغير ذلك من المصطلحات السياسية التقليدية ، ويعود ذلك إلى نسبة الأمية المرتفعة فى أسيوط .. والجهل السياسى فى المنطقة .. ولقد وضع الخطاب السياسى للجماعة الإسلامية مفاهيمهم الإسلامية ، والتى يعرفها الناس فى مقابل المصطلحات السياسية الغربية مما جعل خطابهم مفهوما أكثر للعامة .

٣- إن هذا الخطاب يلقى وسط بيئة اجتماعية مهيئة للتقبل ، فهى متخلفة تنمويا ، ومحبطة تقليديا وطاردة سكانيا . أضف إلى ذلك أنها معقل منذ عقود خلت للجماعة الدينية المسيحية والإسلامية على السواء ، ابتداء من الإخوان المسلمين وحملات التبشير المسيحية التى ضربت أطنابها بكل مللها ونحلها فى أسيوط فى مواجهة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية .

وقد جعل ذلك تلك المحافظة فى قلب الصعيد مركزا للصراع (الطائفى) الاجتماعى الممتد الذى اتخذ أشكالا ووسائل متعددة ، إما فى موجهة القوى الاجتماعية لبعضها البعض أو فى مواجهتها للنظام الحاكم من خلال المنظومة التقليدية الثقافية الراسخة التى تغذيها وتحقق قيم العدل التقليدى فيها عادة الثأر والمناخ والموقع الجيوبولتيكى المتميز بين المحافظات .

٤- الشعور العام لدى الأغلبية الإسلامية فى أسيوط خاصة ومصر عامة بضرورة تحدى الاستضعاف الهيكلى تجاه الغرب وأمريكا فى ظل النظام الدولى الجديد . وفى ظل علاقة الحكومة المصرية الخاصة بالولايات المتحدة (الجدل الدولى والمحلى) وفى ظل وجود أقلية مسيحية غنية فى

أسيوط (ولها تركيز معين يصل في أسيوط وحدها إلى حوالى ٤٠٪ على الأقل مع صعود اجتماعى فئوى متميز) ، ومع سعى النظام السياسى إلىالحفاظ على السلام الاجتماعى بين عنصرى الأمة وبروز حالات شاذة من قبل بعض العناصر المسيحية المتطرفة وغير المسئولة (٢٩) . أحيانا فى بيئة تقليدية محافظة منذ قرون ، كان البعض فى أسيوط مستعدا لتقبل الخطاب الدينى للجماعة الإسلامية : جماهير ونخبة ، وذلك لإذكاء المواجهة فى السبعينات لأغراض سياسية انتهازية قصيرة الأجل ، وفى الثمانينات تحول القبول إلى صمت ، ثم انفجر فى التسعينات فى شكل صراع اجتماعى ممتد وعنيف قابل للتسوية الآنية ، ولكنه غير قابل للحل النهائى ما لم يعاد النظر فى المشكلة من جميع جوانبها . ولست فى حاجة إلى القول بأن الخطاب الدينى للجماعة الإسلامية إن هو إلا صياغة جديدة لحركة رفض اجتماعية من منظور عقيدى ، كان من الممكن أن تأخذ أشكالا أخرى ، ولكنها التزمت بالإطار الاجتماعى – الثقافى لمجتمع الصعيد ومصر عامة وأسيوط خاصة فى شكله العنيف والغريب عن المجتمع .

المطلب الثانى
تحليل المضمون الكمى لخطاب الجماعات الإسلامية
(تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية)

يستهدف هذا الجزء تحليل وثائق الجماعات الإسلامية تحليلا علميا كميا بقصد معرفة أبعاد الظاهرة ، وذلك بهدف الوصول إلى الجذور الفكرية (Deep - rooted Causes) للعنف فى الفكر السياسى الدينى الكفاحى للجماعات الجهادية مع التركيز على تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية فى فترة الثمانينات والتسعينات فى الصعيد ومصر عامة وفى أسيوط خاصة .

ويهتم تحليل المضمون الكمى بدرجة تردد أو تكرار الموضوعات والكلمات والرموز من خلال تكميم (Quantification) أبعاد وعناصر النص محل الدراسة بهدف فصل العناصر الجوهرية عن النص ، تنظيم العلاقات بين الموضوعات المطروحة فى النص بمنهاجية معينة ، تفسير بناء النص ، أى تفسير العلاقة بين عناصر البناء وعناصر الشكل ، ومن ثم يمكن معرفة أولويات المنظمة وأهمية كل عنصر من العناصر من خلال قياس أوزانها ، وعلى ذلك يمكن ترتيب أولويات المرسل من خلال تحليل التركيز فى كل وثيقة على حدة . والفارق الجوهرى بين تحليل المضمون الكيفى والكمى : أن التحليل الكيفى يدرس ظهور أو اختفاء ظاهرة معينة منطقية أو من خلال "تبعيد الظاهرة "Dimensionalization" "أما التحليل الكمى فهو يهتم ويركز على درجة تردد أو تكرار الموضوعات والكلمات والرموز . هدف التحليل الكمى لمضمون الوثائق هو دراسة الروابط بين عناصر المضمون ، وقياس درجة تطور فكر وأسلوب المرسل ، ومن ثم بناء الأحكام أو استخلاص نتائج مميزة تشبه القوانين انطلاقا من المفاهيم السياسية التى تم التوصل إليها [٣٠] .

تحليل المضمون يبدأ بتوفير الوثائق / النصوص المطلوب تحليلها [٣١] ، ثم إجراء عملية تحليل العناصر Factor Analysis أو التبعيد أى إيجاد الأبعاد الملائمة للموضوع محل الدراسة ، ثم من خلال تكنيك أو وسائل معينة يتم "تكميم" هذه الأبعاد والعناصر والمكونات للوصول إلى تحقيق أهداف البحث ونتائجه . وذلك التكميم يستهدف وجود علاقات الارتباط بين

تكرار كلمات وجمل معينة والأبعاد الفكرية التى ينقسم إليها أى نص عند تحليله "عناصريا" . لتحديد الأهمية المعلقة من المرسل لهذا البعد أو ذاك ، من خلال كثرة التردد أو قياس قوة كلمات الجملة الواحدة .

ومن الواضح - مما سبق ذكره هنا - أنه رغم التحليل الكيفى السابق للتطور المنطقى للأفكار التى تقوم عليها أيديولوجية جماعة الجهاد المستمدة من العقيدة الإسلامية - أن التحليل الكمى لمضمون هذه الأفكار يستهدف الابتعاد كلية عن الأسلوب الانتقائى لسطور معينة فى أى نص ، وبالتالى يستبعد الحدس والتخمين والشرح على المتون ، أى يبتعد - ولو جزئيا - عن الانحياز الشخصى للباحث السياسى ، ويزيد من درجة موضوعية وحيادية العلم ، هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية ، يمد التحليل الكمى البحث والباحث بثروة غزيرة من المعلومات والحقائق المنسقة فى مجموعات وأبعاد وعناصر ومكونات لم تكن لتتوافر لولا أسلوب تحليل العناصر والتبعيد ، ومن ناحية ثالثة ، تحليل المضمون الكمى يكون أكثر ملائمة وإفادة عندما يكون المستهدف من التحليل ينتمى إلى نفس الحضارة والثقافة واللغة ، على عكس محاولة التعرف على أقوام أخرى حول نفس الموضوعات . ومن جهة رابعة، تحليل المضمون الكمى يبتعد بالباحث عن ردود الأفعال الوقتية والعشوائية وعن الأفكار الشائعة العمومية عن ظاهرة معينة ، ويبتعد عن التصورات الشخصية المنحازة والمقبولة سلفا عن أشياء وأشخاص وظواهر معينة ، ويجعل الباحث مواجها بالحقيقة التى غالبا ما تكون كفيلة بالكشف عن نفسها من خلاله .

١- تجميع الوثائق (Documentation)

ورغم ندرة الوثائق حول ظاهرة العنف السياسى فى مصر فى السنوات العشرين الأخيرة ، وبالذات لأن الظاهرة تتنامى ويتعايش معها الناس يوما بيوم ، ليس فى مصر وحدها بل فى أرجاء العالم الإسلامى على امتداده ، رغم ذلك وبوسائل غير تقليدية ، أمكن الحصول على ست عشرة وثيقة خضعت كلها لأسلوب تحليل العناصر وتبعيد الظاهرة ، أى إيجاد الأبعاد الممكنة لها لدراسة المتغيرات الثابتة والمتحركة والعناصر والمكونات لكل منها . هذه الوثائق تتعدد بين كتب ، وكتيبات ، أدلة عمل ، بحوث

أكاديمية ، بيانات صحفية ، أحاديث منشورة ، تحقيقات محاكم .. إلخ ، وتختلف أيضا من ناحية مصدر الرسالة أو المرسل ونوعية الجمهور المتلقى أو المستقبل ، وهذه الوثائق هى كما يلى :

١- منهج جماعة الجهاد الإسلامى (مخطوط وثائقى غير منشور) إعداد عبود الزمر ، (أمير جماعة الجهاد) القاهرة ، سجن ليمان طره ، ١٩٨٦ ، ٢٧ صفحة من القطع العادى .

٢- الفريضة الغائبة ، إعداد محمد عبد السلام فرج (الأمين العام لتنظيم الجهاد ١٩٧٩ - ١٩٨٢) فى ٢٣ صفحة من القطع العادى .

٣- موقف الحركة الإسلامية من العمل الحزبى فى مصر - صدرت فى أوائل الثمانينات ، إعداد الجماعة الإسلامية "الجهادية" فى مصر (فرع الجهاد بصعيد مصر) - ١٥ صفحة قطع عادى .

٤- ميثاق العمل الإسلامى - ١٩٨٤ ، الجماعة الإسلامية "الجهادية" (فرع الجهاد فى صعيد مصر) ، ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير بخط اليد (أعده وألقاه : ناجح إبراهيم وعاصم عبد الماجد وعصام الدين دربالة وآخرون (.

٥- أمريكا ومصر والحركة الإسلامية ، إعداد تنظيم الجهاد - فرع الهرم : سالم الرحال - أوائل الثمانينات ، ١٤ صفحة قطع عادى (٣٢) .

٦- ء إله مع الله ؟ : إعلان الحرب على مجلس الشعب ، إعداد الجماعة الإسلامية ، ١٩٨٧ ، ١٢ صفحة قطع عادى (وصلت للمؤلف بطريق البريد).

٧- الإحياء الإسلامى من منظور جماعة الجهاد الإسلامى ، بقلم كمال السعيد حبيب (أبى عبد الرحمن) ، ١٩٨٦ ، (أمير تنظيم الجهاد - فرع الهرم - ثم انضم للتنظيم الأم "الجهاد" عام ١٩٨٠) ، ٤٥ صحفة قطع عادى .

٨- حتمية المواجهة "إعداد الجماعة الإسلامية (فرع وجه قبلى لتنظيم الجهاد)، ١٩٨٧ ، ٢٩ صفحة قطع عادى .

٩- محاكمة النظام السياسى المصرى - إعداد الجماعة الإسلامية ، ١٩٨٦ ، ١١ صفحة بالقطع العادى .

١٠- حول الناصرية والإسلام من منظور جماعة الجهاد الإسلامى ، بقلم أسامة حميد ، ١٩٨٧ ، عدد ٦ صفحات قطع عادى .

١١- د. عمر عبد الرحمن مفتي الجهاد ، كتاب : أصناف الحكام وأحكامهم (ملخص) ، ١٩٨٢ ، ليمان طره - القاهرة ، ٣ صفحات قطع عادى .
١٢- فلسفة المواجهة ، جماعة الجهاد ، بقلم أبى الفداء ، ١٩٨٧ ، ٢٣ صفحة من القطع الصغير [٣٢] .
١٣- بيان الجماعة الإسلامية ، جريدة النور ، القاهرة ، فى ٢٢ مايو ١٩٩٤.
١٤- حديث أحمد فرغلى ، أمير الجماعة الإسلامية بالمنيا ، إلى جريدة مصر الفتاة فى ١١ مايو ١٩٩٢ .
١٥- حديث المهندس علاء رجب ، مسئول الجماعة الإسلامية فى أسيوط ، إلى جريدة الشعب فى ١٩ مايو ١٩٩٢ .
١٦- حديث مسئول الجماعة بمسجد الرحمن بأسيوط ، جريدة المصور ، فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢ .

٢- تحليل العناصر (Factor Analysis) :

وبناء على ما سبق من وثائق / نصوص ، جرى تحليل العناصر أولا ، ثم اختيار أربعة منها ظهرت فى أزمات متقاربة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ شكلت أدلة عمل لجماعات الجهاد الإسلامية فى مصر عامة وفى أسيوط خاصة ، وهى : الفريضة الغائبة لمحمد عبد السلام فرج ، ميثاق العمل الإسلامى لقادة الجماعة الإسلامية بالصعيد ، منهج جماعة الجهاد الإسلامى لعبود الزمر ، أمير جماعة الجهاد ، وحتمية المواجهة للجماعة الإسلامية ، والوثيقتان الأخيرتان خضعتا لتركيز وفرز هائل لعدة أسباب : أنهما تعبران عن فكر الجهاد والجماعة الإسلامية بشكل شمولى ، أنهما صدرتا فى ميعاد واحد تقريبا ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، وتتساويان فى عدد الصفحات ، أنهما تعبير عن أيديولوجية واحدة - مستمدة من عقيدة واحدة - تتفق فى الأهداف وتختلف فى نوعية الخطاب ومستوى المتلقى ، والمرسل ، ومستوى الحركة والقيادة ، أن العدو هنا مشترك : النظام السياسى ، النصارى ، الفئة الممتنعة عن تنفيذ تعاليم الإسلام ، إسرائيل والولايات المتحدة والغرب ، والخصوم الفكريون جميع الجمعات الجهادية المختلفة فى الرأى مع تنظيم الجهاد وهم : جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) ، جماعة صالح سرية (حزب التحرير

الإسلامى) ، الإخوان ، الصلفيون ، الصوفيون ، التوقف والتبين ... إلخ ، وتبرر مواقفهم بالعذر بالجهل ، ويمكن تحليل الخطاب الجهادى فى مصر إلى مجموعة أبعاد ، كل مجموعة تحتوى على عناصر ومكونات على النحو التالى (جذور الفكر الجهادى) :

المجموعة الأولى :-

- الإسلام دين ثابت وغلاب عبر الزمن : وهو كل متكامل لا يتجزأ كالأوانى المستطرقة :

(أ) غلبة الدين الإسلامى شكلا ومضمونا (الجبر الموضوعى (.

(ب) صراع الإسلام مع جميع العقائد الدخيلة كاليهودية والنصرانية والهندوسية والماسونية ... إلخ

- مآله إلى النصر .

(ج) الإسلام فى حالة حرب ضد الغربنة "عموما" والأمركة "خصوصا ".

المجموعة الثانية :

- الإحياء الإسلامى يعنى الضمير الثورى يعنى تغيير السلوك :

(أ) تطبيق الشريعة الإسلامية على المجتمع .

(ب) التمسك بالمظهر الإسلامى ارتباطا بالجهر : اللحى ، القمصان، الأحوال الشخصية ، العلاقات الشخصية ، التعامل مع وسائل الاعلام فى الجاهلية الثانية والفن فى مختلف أشكاله .

المجموعة الثالثة :

- إقامة الحكم الإسلامى (الخلافة) :

(أ) تغيير النظم القائمة بالقوة وبالذات فى مصر .

(ب) إقامة الحكم على نهج الخلافة .

(ج) الانقلابية الحركية (الجهادية) هى الوسيلة المثلى .

(د) ضد الفصائل غير الجهادية الأخرى .

المجموعة الرابعة :

- الطبيعية الخيرية على باقى الأمم (خير أمة أخرجت للناس) :

(أ) الوحدة العضوية بين أعضاء الجماعة الإسلامية (المجتمع) .
(ب) الاستجابة للمنهج الإسلامى على أساس ربانى (دينى) .
(ج) التمييز عن الآخرين يعنى الخيرية بالنشاط والحركة .
(د) الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر صمام الأمان ونموذج حضارى متقدم بغض النظر عن حقوق المواطنة والحريات الشخصية للآخرين فى المجتمع .

المجموعة الخامسة :
- تكريم الإنسان (المسلم) أساس التصور الإسلامى ، حقوق الإنسان:
(أ) التكليف بعمل الخير ومنع الشر من خلال أعمال العقل .
(ب) المسئولية تعنى التفاعل مع المجتمع (منع المنكر).
(ج) احترام حقوق الإنسان المكرمة .

هذه المجموعات الخمس ستكون هى محور تحليل المضمون الكمى للخطاب السياسى الدينى لجماعات الجهاد الإسلامى فى مصر ، وذلك بهدف معرفة أولويات هذه الجماعات ورؤى مواجهتها للمجتمع المدنى فى مصر على أساس من التغلغل فى المفاهيم العقيدية (Realities) لهذه الجماعات .

٣ - إجراء البحث ومحاذيره :-

يتم اجراء تحليل العناصر على أربع وثائق / نصوص لاكتشاف أبعاد جذور الظاهرة الجهادية خلال الفترة موضع الدراسة ومدى تركيز وتوزيع اهتمام جماعات الجهاد على تصورات ورؤى معينة قادت إلى العنف فى مواجهة النظام السياسى المصرى .

(أ) وحدة التحليل الأساسية هى الكلمة والجملة :-

الانتقال من موضوع لآخر يحدث عندما يتغير المعنى / المضمون ، الجملة المفيدة هى الوحدة الأساسية للقياس كمعنى متكامل وشدة الكلمة بالقياس إلى الجملة المنطوقة توزن من خلال أدلة عمل يحتفظ بها الباحث .

ب) الموائمة :-

ويقصد بها مدى تناسب كل جملة مكونة من كلمات مع موضوع العنصر المذكور داخل مجموعته . وقد أمكن تحديد مدى ملائمة كل جملة للعنصر أو المكون المذكور داخل كل مجموعة خمس مستويات للشدة تبدأ من حيث لا أهمية للجملة للموضوع المذكور (غير مناسبة Irrelevant) إلى الحد الأقصى من الأهمية والشدة معا .

(ج) التحليل الإحصائي :-

بعد اجراء هذه العملية المعقدة نسبيا يمكن تحويل المجاميع إلى شكل مفيد ومقروء للمطلع العادى . ولذلك يجب إجراء دراسة إحصائية لإبراز أولويات المجموعات الخمس المذكورة بعد فرز مكوناتها المتعددة فى الخطاب الجهادى وتحديد المدلول القيمى النسبى للتكميم اللفظى المذكور من خلال هذه الوثائق / النصوص .

وهناك ثلاثة عيوب تقلل من أهمية التحليل الكمى للمضمون والحال هكذا ، لابد من مراعاتها لضرورة تلافيها أثناء إجراء الدراسة ، وقد أمكن التغلب على كل منها من خلال المهارات التكتيكية المعينة والأساليب الإحصائية فى تقليل نسبة الخطأ فى الدراسات العلمية :

(أ) الازدواجية ، حيث يمكن وضع مقولات معينة حسب التحليل فى أكثر من مجموعة متعلقة بنفس الظاهرة ، ولذلك لابد من تجنب هذا الفخ بقدر الإمكان لإيجاد نوع من المصداقية والاعتمادية على نتائج البحث .

(ب) أوزان الجمل تختلف من مفهوم قيمى لآخر عند التصنيف الرقمى ، ولكن هذه الصعوبة تزداد وتكون لها دلالة وأثر على نتائج البحث بين أصحاب لغتين وحضارتين أو أكثر ، ولكن فى إطار ثقافى واحد ، نجد أنه من الصعوبة بمكان وجود هذا الخطأ المتكرر فى عدد من الدراسات العربية والغربية على السواء . رغم ذلك يظل هناك هامش من الخطأ فى مستوى فهم المجتمع المدنى فى تقدير أوزان المنطوقات اللفظية Verbal) (Statementsلجماعات الجهاد . ويأتى هذا الاختلاف بسبب لجوء الأخيرة إلى مرجعية فقهية كما ورد فى التحليل الكيفى ، ربما تكون غير مألوفة ، وإن كانت معروفة كجزء من الإطار الثقافى الحضارى العام – للمحللين السياسيين .

(ج) التجمل ولبس الأقنعة : بمعنى تغيير العبارات لأغراض الدعاية بذكر غير المقصود أو ما يسمى بالسياسة الزائفة (Make - Up Policy) . ويمكن التغلب على ذلك بتوسيع مساحة البحث وتعدد النصوص واتباع نهج الأسلوب المقارن فى إيجاد الحالة الدراسية المتميزة Deviant Case- Studyوجعلها أساس المقارنة ، يضاف إلى ذلك استخدام أساليب إحصائية معينة ومقارنة لكشف هذا التصنع والخداع فى إطار لعبة توزيع الأدوار على المسرح السياسى ، وذلك ببناء معايير عبر الزمن (متغيرات بارومترية) تجعل هذا الأمر مكشوفا وشاذا فى إطار البحث .

الخطاب الجهادى يتميز بعاملين أساسيين : الدعوة ، والإعلام. الأول ينقل حقائق إلى المؤمنين بالعقيدة الإسلامية لترسيخها فى الأذهان ، والثانى يعنى الإخبار بالوقائع الجارية . أما الدعاية وهى فن تصميم الحقائق وتكتيل العواطف حول قضايا بعينها بقصد كسب المستقبل فى صف الداعية فهو أمر يتصل عندها بمقتضيات الحركة السياسية ومبررات اللجوء إلى التقية . وهذه الأخيرة كانت أقل النصوص المرتكز عليها ، فيما جرى الاعتماد على النصوص / الوثائق المتعلقة بالدعوة قبل كل شئ ، لإيضاح حقائق ورؤى الخطاب الجهادى الحقيقى (realities) كتعبيرات متميزة عن أيديولوجية تختلف عن جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) أو صالح سرية (حزب التحرير الإسلامى) أو السلفيين أو الشوقيين ... إلخ ، وكلها مستمدة من عقيدة واحدة هى العقيدة الإسلامية .

٤- نتائج البحث (results) :

فى هذا الجزء جرى تطبيق تحليل المضمون الكمى على وثيقتين أساسيتين : واحدة للجهاد هى "منهج جماعة الجهاد الإسلامى" من إعداد عبود الزمر (أمير الجماعة - سجن طره - ١٩٨٦) ، والأخرى للجماعة الإسلامية بوجه قبلى (صعيد مصر فى العام ١٩٨٧ وارتكازا على أسلوب تحليل العناصر سالفة الذكر على الوثائق الأربعه ، فإنه يمكن القول بوجود عموميات خاصة متميزة (نتائج) يمكن استخلاصها من تحليل المضمون الكمى للخطاب الجهادى الإسلامى على النحو التالى :

(١) تمثلت أولويات "الجهاد" فى خطابهـا بـالترتيب كمـا يلـى : إبـراز علو الأمة الإسلامية على باقى الأمم (الخيرية على الأمم الأخرى بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) ، إقامة الحكم الإسـلامى علـى نهـج الخلافـة ، الإسلام دين غلاب على مر العصور (الجبرية الموضوعية) ، كرامـة المسلم من خلال إعمال العقل ومسئولية التفاعل مع المجتمع ، تطبيق الشـريعة الإسلامية .

هذا بينما جاءت أولويات الجماعة الإسلامية على النحو التالى : إقامة الحكم الإسلامى ، تطبيق الشريعة الإسلامية ، الإسلام ديـن غـلاب علـى مـر العصور (الجبرية الموضوعية) – الخيرية على باقى الأمم – تكريم الإنسـان المسلم .

(٢) إنه فى كل مجموعة اختلفت نسب التركيز والاهتمام بين كل مـن الجهاد والجماعة الإسلامية :

المجموعة الأولى : الإسلام دين غلاب (الجبرية الموضوعية) :ـ

لدى الجهاد حصلت هذه المجموعـة علـى الأولويـة الثالثـة تمامـا كمـا الجماعة الإسلامية ، ولكن اختلفت نسبة أهمية كل عنصر داخلى بهـا : ففيمـا أعطت الجهاد نسبا متساوية لغلبـة الديـن الإسـلامى شـكلا ومضمونـا وتفوقـه على العقـائد الدخيلـة ومواجهـة للأمركـة والتغريـب وتفوقـه شـكلا ومضمونـا بالترتيب المذكور ، نجد أن الجماعة الإسـلامية ركـزت علـى غلبيـة الإسـلام على العقائد الدخيلـة ومواجهـة الأمركـة والتغريـب وتفوقـه شـكلا ومضمونـا بالترتيب المذكور .

المجموعة الثانية : تطبيق الشريعة الإسلامية :ـ

احتلت الأولوية رقـم (٥) للجهـاد ورقـم (٢) للجماعـة الإسـلامية فـى توزيع الأهمية ، ففيما علقت الجهاد بقدرقليل على تغيير سـلوك المجتمـع مـن خلال الشريعة ، نجد أن الجماعة الإسلامية تركز بشكل عـال جدا علـى هـذا المفهوم . العنصر الثانى وهـو : التمسك بـالمظهر الإسـلامى ، نجـد أن كلتـا الجماعتين لا تجعلانه أمرا محوريا ولا ثانويا فهـو أمـر مسـلم بـه غيـر قـابل للنقاش ! وقد كان ذلك مفاجئة للباحث .

المجموعة الثالثة : الخيرية على باقي الأمم (خير أمة أخرجت للناس) :-

تحتل الأولوية رقم (١) للجهاد ورقم (٤) للجماعة الإسلامية ، فبالنسبة للجهاد جاء الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كقيمة تحدد إيجابية المسلم عن غيره على رأس قائمة الاهتمام ، ثم النهج فى الحياة على أساس دينى ، ثم وحدة أعضاء الجماعة من المسلمين ، ثم التميز الخيرى على الآخرين .

أما الجماعة الإسلامية فقد جاء الاهتمام بالوحدة العضوية للمجتمع المسلم أولا ، يعقبه النهج على أساس دينى فى الحياة الدنيا ، ثم التميز الخيرى على الآخرين ، ثم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

المجموعة الرابعة : إقامة الحكم الإسلامي :-

تحتل الأولوية رقم (٢) للجهاد ورقم (١) للجماعة الإسلامية .

بالنسبة للجهاد احتل الاهتمام بتنظيم الحركة الجهادية الانقلابية رأس القائمة ، يتلوها إزالة النظم القائمة ، ثم إقامة الخلافة ، ثم فى أدنى القائمة الاهتمام بالفضائل الإسلامية الأخرى .

أما الجماعة الإسلامية فقد ركزت أولا على إزالة النظم القائمة وبالذات النظام المصرى ، يعقبه إقامة الخلافة الإسلامية ، ثم الاهتمام بتنظيم الحركة الجهادية الانقلابية ، ثم فى أدنى القائمة الاهتمام بمواجهة الفصائل الأخرى الإسلامية وغير الإسلامية .

المجموعة الخامسة : تكريم الإنسان : حقوقه وحاجاته ومصالحه :-

احتلت الاهتمام رقم (٤) للجهاد ولا اهتمام من الجماعة الإسلامية ، بسبب حركيتها ومواجهتها للنظام السياسى ، وقد يعود ذلك فقط إلى هذه الوثيقة الموضوعية فى منتصف الثمانينات قبل المواجهة التى جرت مع النظام السياسى ابتداء من عام ١٩٨٧ . وفى معظم بيانات الحركة إلى الصحف فيما تلا هذا العام احتل تخليص الأسرى وسوء معاملة المعتقلين وأسرهم كل اهتمام الجماعة الإسلامية فى منشوراتها ومظاهراتها .

بالنسبة للجهاد ، احتل تكليف المسلم بعمل الخير ومنع الشر من خلال إعمال العقل رأس قائمة الاهتمام ، يليه التفاعل المسئول مع المجتمع (منع المنكر) ، ثم احترام حقوق المسلم كما وردت فى الشريعة آخر السلم .

وفى الجدول المرفق والشكل المرسوم يمكن الاطلاع على بيان تحليل المضمون الكمى الوارد فى هذا الجزء من البحث .

وهناك عدة ملاحظات على ما ورد من نتائج فى التحليل الكمى لمضمون وثائق الخطاب الجهادى يمكن ادراجها فيما يلى :

أولا : أن إقامة الشريعة الإسلامية وإقامة الحكم الإسلامى على نهج الخلافة احتل المرتبة العليا فى أولويات الخطاب الجهادى ، ولكن كل جماعة تناولته فى خصوصية معينة ، فالجهاد تبدأ بالفكر وتنتهى بالحركة الانقلابية بينما الجماعة الإسلامية تنتقل من الحركة إلى الإعلام والدعاية لفكر الجهاد فى تنسيق وارتباط فكرى وحركى معا ، هذا على مستوى الحركة . وعلى مستوى الفكر تحرص الجماعة الإسلامية على الاستدلال القرآنى والسنى فحوالى نصف الوثيقة تقريبا آيات وأحاديث نبوية ، بينما نجد ذلك قليل وعابر فى وثيقة الجهاد مما يدل على عقيدية حركة الجهاد ، وحركية الجماعة الإسلامية . فالأولى تخاطب مجموع الأمة ونخبها المثقفة ، بينما تخاطب الجماعة الإسلامية قواعد الحركة المنظمة بالفعل على الساحة وحتى العناصر الجديدة المميزة بما لا يتعارض مع مخاطبة مجموع الأمة .

ثانيا : فيما تقوم دعوة الجهاد على الاستقطاب والتجنيد المبدئى تقوم دعوة الجماعة الإسلامية على الانضمام الحركى للمواجهة وتحديد الأصدقاء والأعداء . الأولى تقوم على الدعوة ، بينما الثانية تقوم على الأخبار أو الإعلام مباشرة .

ثالثا : يتضح من لغة الخطاب لدى الجهاد أنها دعوة عالمية لا تخص مصر وحدها ، بينما تدل لغة خطاب الجماعة الإسلامية على التركيز على مصر فقط وقضاياها المحلية .

رابعا : واضح كما أسلفنا أن الجماعة الإسلامية لم تذكر حقوق الإنسان المسلم فى هذه الوثيقة ، ولكن فى وثائق أخرى ، وربما يعود ذلك إلى إنها تأخذ وثائق الجهاد كمسلمات تنطلق منها وتبنى عليها حركتها باعتبارها المنظمة الأم الموكول لها القيادة العقيدية والتنظيمية .

خامسا : استخدام الأسلوب الانقلابي المسلح ، أي المواجهة العنيفة المباشرة ، هو المبدأ الثابت لدى كلا التنظيمين (الأم والفرع) ، مع فارق بسيط ذكره عبود الزمر عام ١٩٨٠ وهو أن جماعة الجهاد تحتاج إلى السرية والانتظار لبعض الوقت ريثما يتمكن التنظيم من إعداد وتعبئة قوته لهدف الاستيلاء على الحكم [٢٤] ، وهو ما عارضه محمد عبدالسلام فرج عند اغتيال السادات ، ولم يكن لدى الزمر إلا أن يسحب اعتراضه . كذلك فهناك قضية محورية يدور حولها الخلاف ، هي إمارة الضرير والأسير . والمقصود بالأول د. عبد الرحمن المحتجز الآن في نيويورك على ذمة قضايا التفجير والمحكوم عليه الآن في قضية التجمهر في الفيوم مع نهاية الثمانينات بسبع سنوات سجن ، أما الثاني فهو عبود الزمر القائد الحركي والأمير الفعلي لجماعة الجهاد . "ففي حين ترى جماعة الجهاد عدم جواز قبول أمير ضرير لحركة الجهاد ترى الجماعة الإسلامية جواز ذلك ، وتتخذ من الدكتور عمر عبد الرحمن أميرا لها" [٣٥] . وقد حسم الصراع بإعطاء د. عمر عبد الرحمن حق الفتوى الشرعية ، بينما أعطى لعبود الزمر إمارة الجهاد على المستوى الحركي والتنظيمي في مصر ولا يزال الصراع مستمرا . كلا التنظيمين يعتبر اللجوء إلى السلاح هو الأساس للوصول إلى الحكم في مصر وغيرها . وفيما وقع تنظيم الجهاد تحت الضربات المتلاحقة للأمن وتم تشتيته استمرت الجماعة الإسلامية بعنف وقوة بالذات في أسيوط وفي الصعيد عموما . ويعكس ذلك صدام الجهاد مع رافد الاعتدال الضخم في الحركة الإسلامية : الإخوان المسلمين ، فهم من ناحية يشاركون بفعالية في الحركة السياسية ، ومن ناحية ثانية هم المفرخة الحقيقة ومظلة الجماعات العنيفة ، ومن ناحية ثالثة هم ينتظرون نتائج العنف والمشاركة لتصب في رافدهم الكبير فتئول إليهم السلطة في النهاية ، كثمرة وقعت من عل .

سادسا : يعتقد الباحث أن الاختلاف في توزيع الأهمية (النسب المئوية) ربما يعود إلى التنسيق المتعمد بين الجماعتين وإلى توزيع الأدوار أكثر من الاختلاف حول الوظيفة والمهام والتكليفات المحددة . وتدل الأمور الصحيحة وغير الصحيحة على أن تنظيم الجهاد قد ضعف خلال الثمانينات والتسعينات واندمج في الجماعة الإسلامية الجهادية ، خصوصا والجماعتان

لهما قيادة واحدة وأهداف مشتركة وغايات واحدة وتركيب تنظيمي واحد والاختلافات بينهما طفيفة في الشكل والمضمون .

م	العنصر	التكرار		النسبة المئوية		ترتيب الأولويات	
		الجهاد	الجماعة	الجهاد	الجماعة	الجهاد	الجماعة
١	الإسلام دين ثابت/ الجمود الموضعي :	٦٥	٩٢	١٢,٩	١٠,٨	٣	٣
	أ) غلبة الدين الإسلامي	٢٣	١٠	--	--	--	--
	ب) ضد العقائد الدخيلة	٢١	٦٧	--	--	--	--
	ج) ضد الأمركة والتغريب	٢٢	٣٠	--	--	--	--
٢	تطبيق الشريعة الإسلامية :	١٢	١٦٤	٢,٣	١٩٠٢	٥	٢
	أ) تغيير سلوك المجتمع بالشريعة	١٢	١٦٤	--	--	--	--
	ب) التمسك بالمظهر الإسلامي	--	--	--	--	--	--
٣	خير أمة للناس (الخيرية على الأمم) :	١٩٥	١٦٥	٣٨,٩	٧,٦	١	٤
	أ) الوحدة العضوية للجماعة	٤٩	٣٢	--	--	--	--
	ب) المنهج على أساس ديني	٥١	٢٣	--	--	--	--
	ج) التميز الخيري على الأخرين	٢٢	٨	--	--	--	--
	د) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٧٣	٢	--	--	--	--
٤	إقامة الحكم الإسلامي :	١٨١	٥٣٢	٣٦,٩	٦٢,٤	٢	٠
	أ) الخلافة	٢١	١٥٩	--		--	--
	ب) ضد نظم الحكم القائمة	٥٥	١٨٧	--	--	--	--
	ج) الحركة الجهادية الانتقالية	٩٤	١٢١	--	--	--	--
	د) ضد الفصائل الأخرى الإسلامية	١١	٦٥	--	--	--	--
٥	تكريم الإنسان: حقوقه وحاجاته :	٤٨	--	٩,٧	--	٤	٥
	أ) تكليف بالخير ومنع الشر (أعمال العقل)	٢٢	--	--	--	--	--
	ب) التفاعل المسئول مع المجتمع (منع المنكر)	١٥	--	--	--	--	--
	ج) احترام حقوق المسلم	١١	--	--	--	--	--
	جملة	**٥٠١**	**٨٥٣**	**١٠٠**	**١٠٠**	**٥**	**٥**

هوامـش الفصل الرابع

(١) تنتمى مدرسة تحليل المضمون فى الأصل لابن خلدون فى مقدمته ، وقد استقاها من فكر أفلاطون الفلسفى ، ويعترف علماء السياسة الغربيون فى تحليل المضمون بفضل العلامة العربى - المسلم عبد الرحمن بن خلدون الذى ظهر فى القرن الرابع عشر وقت سقوط الحضارة العربية الإسلامية فى البدء بمدرسة تحليل المضمون . راجع لمزيد من التفاصيل د. حسن بكر ، مناهج وطرق البحث فى العلوم السياسية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٢ .

(٢) نعمة الله جنينة ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ ، ص ١٦٥ .

(٣) ينظر "الجهاد إلى المسيحيين فى مصر كعقبة فى طريق الإسلام ، وهو ما أدى إلى الهجوم على محلات المسيحيين فى أسيوط ونجع حمادى والقاهرة لدعم تمويل التنظيم ، ويعتبر الأنبا شنوده عدوا للاسلام ويطلقون عليه "الكافر شنوده النصرانى" . انظر : نعمة الله جنينة ، مرجع سابق من ص ٩٢ ، ٩٧ وفى بيان الجماعة الإسلامية بالقاهرة هناك تحديد واضح للعدو بأنهم الأمن والنصارى "باعتبارهم البادى والباغى وأن الجماعة الإسلامية ترد دفاعا عن النفس أو قصاصا للأعراض والحرمات .
راجع : بيان من الجماعة الإسلامية بالقاهرة فى : النور ، ٢٢ مايو ١٩٩٢ .

(٤) كمال السعيد حبيب ، خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٧٩ ، أصبح قائدا للمجموعة الثالثة من تنظيم الجهاد بعد طرد سالم الرحال الأردنى الجنسية من مصر ، وانضم لتنظيم الجهاد (عبد السلام فرج) عام ١٩٨٠ ويقضى الآن عقوبة تشكيل تنظيم الجهاد عشر سنوات فى سجن طره بالقاهرة . راجع فى ذلك د. رفعت سيد أحمد ، النبى المسلح "الثائرون" ج ٢ ، ص ١٩٩ ، هالة مصطفى ، مرجع سابق، ص ١٧٩ .

(٥) ناجح ابراهيم وآخرون ، ميثاق العمل الإسلامى ، أسيوط ، ١٩٨٤ ، ص ١ ، ٨ . الذين ألفوا هذا الميثاق (مطبوع بالحجم المكبر على جدران إحدى العمارات بميدان محطة أسيوط) هم : ناجح ابراهيم ، عاصم عبد الماجد ، عصام الدين دربالة .. وأخرون ، وهم قادة الجماعة الإسلامية التابعة لتنظيم الجهاد بالوجه القبلى ، وبعضهم يقضى عقوبات بالسجن فى قضية مقتل السادات وتنظيم الجهاد وأمن أسيوط ، يقع الميثاق فى حوالى ٢٥٠ صفحة بالقطع الكبير وهو مكتوب بخط اليد للتوزيع سرا على أعضاء الجهاد. راجع صفحات منه فى : د. رفعت سيد أحمد ، النبى المسلح ، ج ١ ، ص ١٦٥.

(٦) سورة الزخرف ، الآية ٦٨ - ٧٠ .

(٧) ميثاق العمل الإسلامى ص ١٨ .

(٨) ميثاق العمل الإسلامى ص ١٩ .

(٩) ميثاق العمل الاسلامى ص ١٩ .

(١٠) سورة يونس ، الآية ٣٢ .
(١١) سورة الأنعام ، الآية ص ١٥٣ .
(١٢) الميثاق ص ٢٥ -٢٦ .
(١٣) سورة الكهف الآية ١١٠.
(١٤) سورة النساء ، الآية ٥٩ .
(١٥) ميثاق العمل الإسلامى : ص م ٦١ - ٦٤ .
(١٦) ميثاق العمل الإسلامى : ص ٦٦ - ٧١ .
(١٧) سورة الشورى ، الآية : ١٣ .
(١٨) الميثاق ، ص ٧٩ ، ٧٥ .
(١٩) الميثاق ، ص ١٠٠ .
(٢٠) الميثاق ، ص ١٠٨ .
(٢١) الميثاق ، ص ١٤١ - ١٥٩ .
(٢٢) ميثاق العمل الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ - ٢٥٤ .
(*) استقى هذا الجزء من خلال قراءة ميثاق العمل الإسلامى ، بالإضافة إلى كتاب محمد إبراهيم مبروك "مواجهة المواجهة" ، دار ثابت ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
(٢٣) سورة القلم ، الآية ٣٥ - ٣٦ .
(٢٤) سورة الزمر ، الآية ٩ .
(٢٥) سورة السجدة ، الآية ١٨ .
(٢٦) مرجع سابق ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .
(*) عندما نشر تقرير المفتى فى الصحف المصرية للرد على كتاب الفريضة الغائبة فى بداية الثمانينات ، لم ينشر الكتاب معه . فكان الرد من جانب واحد فى غياب الوثيقة الأصلية للكتاب . راجع نص الكتاب تقرير المفتى فى : نعمة الله جنينة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ - ٣١١ .
(*) صدر تقرير المفتى ونشر فى بداية الثمانينات فرد على كتاب الفريضة الغائبة لمحمد عبد السلام فرج أمير تنظيم الجهاد (١٩٧٩ - ١٩٨٢).
(٢٧) شحاته صيام ، العنف والخطاب الدينى فى مصر ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٨٩ .
(٢٨) شحاته صيام ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .
(٢٩) المصور ، فى ١٩٩٢/١١/٢٠ .
(٣٠) د. حسن بكر ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٣ .
(٣١) كان من أصعب الأمور فى هذا البحث الحصول على وثائق ، أولا لأن تداولها أو نشرها فى كتاب محظور أمنيا ، ثانيا ، عدم وجود اتصال مباشر أو شخصى يضمن الحصول على هذه الوثائق من أصحابها ، ثالثا ، حتى ولو ضمن الحصول على الوثائق فلا يمكن الاعتماد على دقتها أو دقة مصادر الحصول عليها أو على درجة

اعتمادية هذه الوثائق للبحث بشكل مناسب وملائم وموثوق فيه . وقد أمكن الحصول على هذه الوثائق الأولية بطرق غير تقليدية أو من خلال المسح الشامل للصحف والمجلات المصرية .

(٣٢) معظم هذه الوثائق منشورة وممنوعه من دخول مصر فى : د. رفعت سيد أحمد ، النبى المسلح (١) الرافضون ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩١ . (الوثائق من ١ - ٥).

(٣٣) د. رفعت سيد أحمد ، النبى المسلح (٢) الثائرون ، المرجع السابق ، (الوثائق ٧ - ١٢).

(٣٤) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٥١٠ - ٥١١ .

(٣٥) هالة مصطفى ، مرجع سابق ص ١٦٨ .

الفصل الخامس
أسباب ودوافع العنف داخل المجتمع فى أسيوط من خلال الدراسة الميدانية
(الجمهور والنخبة : المرجعية الشعبية والنخبوية Peoples'index)

تمتد هذه الدراسة الآن لدراسة المرجعية الميدانية : الجماعات الإسلامية ، القيادات التنفيذية والشعبية ، والنخبة المثقفة داخل جامعة أسيوط. والهدف كما هو واضح متعدد الأبعاد : معرفة جذور وأسباب العنف فى أسيوط خاصة ومصر عامة من أفواه الناس بالتغلغل داخل الجماعات السياسية المختلفة لمعرفة ما يدور على أرض الواقع . أبعاد هذا الهدف هى تصحيح نتائج البحث محل الدراسة .

وقد تم الوصول إلى نتائج البحث من خلال وسيلتين أساسيتين من وسائل البحث العلمى وهما : المقابلات الشخصية للصفوة ، والاستبيان ، وذلك بقصد استطلاع الرأى بخصوص الموضوع محل الدراسة وهو : دوافع وأسباب العنف فى مصر عامة وفى أسيوط خاصة .

وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مطلبين أساسيين :

(١) مقابلات الصفوة : أى المقابلات الشخصية (Interviews) وتقديم خلاصة هذه الحوارات الثنائية أو الجماعية (مع الاحتفاظ بسرية الأسماء ومصادر المعلومات).

(٢) استطلاع الرأى لدى الجمهور والصفوة المثقفة فى جامعة أسيوط من خلال الاستبيان ، وذلك لمعرفة الرأى العام والمتخصص فى ظاهرة العنف السياسى بين الجماعات الإسلامية والمجتمع المدنى .

المطلب الأول :
مقابلات الصفوة : الجماعة الإسلامية والقيادات الشعبية

(أولا) : "وجهة نظر القيادات الشعبية" في أسباب العنف_

سنحاول هنا عرض وجهة نظر القيادات الشعبية من خلال عرض محصلة الآراء والتصورات التى طرحها بعض نواب البرلمان ، وأعضاء المجالس الشعبية المحلية خلال مقابلاتنا معهم (محصلة اللقاءات والحوارات Interviews) [1] .

نقطة التقاء مبدئية :_

(١) اتفقت الشخصيات الشعبية التى التقينا بها على أن الشعب المصرى شعب غير عنيف أساسا ، ولكنه يتصف بالتسامح ، واستخدمت عبارة (معروف عنه أنه شعب طيب) عند أكثر من شخصية بما يعنى أن ذلك أمر مسلم به بغير حاجة لنقاش ، ولا يحتمل الاختلاف ، واستشهد البعض بما يقال عن المجتمع المصرى من أنه مجتمع نهرى ، يتصف بالالتصاق ، بالأرض ، والالتفاف حول الأسرة ، وأداء الفرائض الدينية ، والحفاظ على التقاليد الموروثة .

(٢) استقر الرأى على أن العنف ليس وحيد السبب ولكن له مجموعة من الأسباب المتعددة والمتداخلة فى آن واحد ، وذلك رغم الاختلاف فى هذه الأسباب ومدى أهمية كل منها من شخص لآخر .

(٣) هناك اتفاق على أن هذا الشباب "ناقم" وغير راض عن المجتمع ولا عن الدولة ، فالشباب الفقير الذى يبقى سنوات طويلة بلا عمل وفى ظل فقره وظروفه المعيشية الصعبة هذه – يجعل الشاب يفقد الثقة فى مجتمعه وفى حكومته ، أيضا الفوارق الطبقية تولد عدم الثقة وعدم الرضا .

أولا : العوامل الاقتصادية والاجتماعية :_

١ - البطالة :_

اتفقت الآراء على أن البطالة هى السبب الرئيسى للعنف ، فالشاب الذى يتخرج ويبقى ١٠ سنوات بلا عمل ويظل والده متكفلا به ، هذا الشاب

كان سهلا اصطياده لبوابة التطرف ، حيث يجد العمل والكسب والزوجة والاستقرار المفقود . وقد حكى أحد النواب عن حالة يعرفها بنفسه لشاب كان يطلق لحيته ومنطويا تحت لواء الجماعات الدينية ، هذا الشاب كان قد تخرج وظل بلا عمل ، وحدث أن توسط له أحد أقاربه لدى مدير إحدى الشركات ، وتم تعيينه بها ، فحلق لحيته وترك الجماعات واعتزلها .

وإذا اتخذنا ديروط التى انبعثت منها الشرارة الأولى كمثال ، فهى من أقدم المراكز التى بها مدارس التعليم المتوسط - صناعى ، زراعى ، تجارى-تخرج سنويا ثلاثة آلاف طالب ، توقفت التعيينات عند ١٩٨٣ وبقى خريجى ١١ دفعة ، أى ٣٣ ألف شاب بلا عمل ، أغلبهم من الأسر الفقيرة ، والسفر للخارج يتطلب مبالغ كبيرة ليست فى متناول أيدى هذه الأسر ، وقد لعبت أموال قدمت من دول أجنبية دورها فى تجنيد هؤلاء الشباب .

٢ - الأحوال المعيشية - الفوارق الطبقية :-

لم ينكر أحد ضيق الأحوال المعيشية لغالبية شعب أسيوط ، وقد ربط البعض بين ضيق الأحوال المعيشية والفوارق الطبقية فى الفترة الماضية ، هناك من أثروا ثراء فاحشا . وهنا يتخطى الحديث أسيوط وينسحب على المجتمع المصرى كله ، فأسرة دخلها ١٠٠ جنيه وأخرى دخلها ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، الصنف الأول لم يعد يشترى اللحوم والفواكه إلا فى الأعياد ، والأخر يدفع اشتراك النادى الاجتماعى بالآلاف ، الصنف الأول منه الموظف الصغير والعامل الأجير ، والثانى هم المرتشون ، وتجار المخدرات ، وأصحاب الملكيات الكبيرة التى مازالت تحتفظ بميراثها ، ورجال المال والأعمال والتجارة ، وطبيعى أن يثور الحقد الطبقى .

٣ - الأسرة :-

حسب رأى البعض أن الأسرة دورها ضئيل فى المجتمعات الفقيرة ، رغم أنه دور مهم يجب العناية به ودور الأسرة تراجع بسبب العوامل الاقتصادية ، فالأم العامل والأب المنهك فى تحقيق الكسب سواء وهو باقى مع الأسرة أو مسافر للخارج ، تلك الظروف تمنع الأسرة من أداء دورها فى

رقابة ومتابعة أبنائها الذين هم مسئوليتها ، ولكن ظروف المعيشة وما تفرضه يحول دون ذلك .

ثانيا : العوامل السياسية :-

١ - محدودية المشاركة السياسية :-

اهتم البعض بالتأكيد على أن الحزب الوطني غير مقصر ، وأن أحزاب المعارضة تسعى لمصالحها الخاصة فقط ، فهي تهول من المشاركة دون أن تقدم حلولا ، ويتركز اهتمامها في التشويش من أجل تشويه الحزب الوطني وحكومته ، بينما أقر آخرون بأن المسئولية واقعة على جميع الأحزاب بما فيها الحزب الوطني ، مدللين على أنه لا يوجد شاب يستطيع التفرقة بين برنامج حزب الوفد مثلا والحزب الوطني أو أي حزب آخر ، ولو توجه ذلك الشاب إلى أحد قيادات أي حزب لما وجد إجابة ، من هنا يكون انعدام الثقة في الأحزاب ، وانفصالها عن القاعدة الجماهيرية ، وتبقى الأحزاب مجرد صحف .

وشدد البعض على ضرورة إلزام الأفراد بالمشاركة في الانتخابات عن طريق الغرامة ، وإن كنا نرى أن ذلك يكون بخلق الثقة في العملية الانتخابية وضمان نزاهتها .

ما يهمنا في كل ذلك أن هذه الرؤى والتصورات تحمل اعترافا ضمنيا بضعف الوجود الحزبي ، ومحدودية المشاركة السياسية ، وتقر بدور ذلك في الدفع للعنف .

٢ - الفساد :-

عمد البعض إلى إلقاء اللوم على الصحافة المعارضة التي تستغل الفساد للشوشرة والتشويه دون تقديم الحلول ، واستخدموا عبارات الرئيس من أن الفساد ليس وليد اليوم ، وليس خاصا بمصر دون غيرها من الدول ، وأن الإنسان خطاء بطبعه ، ورغم ذلك فسواء كان ما يقال وينشر عن الفساد واقعيا أو مبالغا فيه فهو يؤثر في الدفع للعنف .

٣ - عدم الاستجابة للمطالب الجماهيرية وعدم الثقة

بإمكانية التغيير السلمي:-

أرجع البعض عدم استجابة الحكومة لمطالب الجماهير إلى أنها مسألة إمكانات وليست مسألة جمود ، ولا يمكن لأى حكومة أن تتخطى إمكاناتها مثلها مثل أى رب أسرة ، وواضح أن وجهة النظر هذه تنطلق من منظور اقتصادى ، أى أنها تنسحب فقط على الأمور الاقتصادية ، ولكن لا يمكن أن تنسحب على الأمور السياسية والإعلامية والثقافية .

فالاستجابة لمطالب الجماهير فيما يتعلق بحل مشكلة البطالة ، زيادة المرتبات وعلاج التضخم كلها أمور بحاجة لإمكانيات ، وأيضا تحتاج إلى التخطيط الرشيد ، ولكن أمورا مثل إصلاح السياسة الإعلامية ، ومقارنة الفساد ، وإصلاح النظام الديمقراطى ، والعملية الانتخابية ، هذه الأمور لا علاقة لها بالإمكانات المادية ، فهى أمور تتعلق بالتخطيط والتدبير وإرادة الإصلاح ، ولذلك هناك وجهة أخرى ترى أن عدم استجابة الحكومة لمطالب الجماهير ، ثم فقدان الثقة فى إمكانية التغيير عبر القنوات السلبية الديمقراطية - يمثل أحد دوافع العنف .

٤- الأساليب الأمنية والشرطية :-

رغم أن الشرطة كانت معذورة ومضطرة ، إلا أن ذلك أثرا سلبيا حسب رأى آخرين ، فالخلط بين الإنسان السوى وغير السوى يؤثر بالطبع فى نفسية الإنسان السوى . فمثلا فى وقت أن كانت المواجهة على أشدها بين مرتكبى أحداث العنف وجهاز الشرطة - تضامنت الجماهير وجدانيا مع جهاز الشرطة ، وفقدت الجماعات الدينية أرضيتها بين الناس ، ولكن حين يكون شخص هكذا ثم يقع بين يدى رجال الشرطة ، ويعامل على أنه أحد أفراد هذه الجماعات بلا ذنب اقترفه فطبيعى أن يخرج هذا الشخص وقد فقد تأييده وتضامنه مع الشرطة ، وقد تبدلت وجهة نظره قائلا : (تستاهل الشرطة) .

٥- السياسة الخارجية :-

رغم ذكر أحدهم أن السياسة الخارجية مبهمة لمعظم الناس ومطلوب التوعية بها ، إلا أن الباقين اتفقت أراؤهم على أن السياسة الخارجية موفقة

جدا ، وأنها من المميزات الرئيسية للعهد الحالى ، وبالتالى استبعدوا أن يكون لها أى تأثير فى الدفع للعنف . ويتفق هذا الرأى مع وجهة نظر الرأى العام كما سنرى .

ولكن بالنسبة للقوى الأجنبية فقد أكد عليه البعض باعتبارها سببا رئيسيا ، خاصة أنها وجدت أرضية مهيأة من العوامل الأخرى (بطالة – أحوال معيشية .. وغيرها) جعل هذه القوى الأجنبية حين حاولت التأثير للاضرار بمصر ، وجدت تربة مهيأة واستجابة سريعة وذكرت هنا الدول التى تتحدث باسم الإسلام ، وأشير إلى الأموال الأجنبية التى تحركت للتمويل والتجنيد للفراد واغرانهم ، وقد لوحظ على أحد المتحدثين التركيز على القوى الأجنبية ، فقد ذكرها (بعيدا عن السؤال الخاص بها) ، وحين الحديث عن عوامل أخرى حوالى خمس مرات .

ثالثا : العوامل الفكرية والثقافية :-

١ - الفراغ الفكرى والثقافى :-

هو أمر واقع وتتحمل المدرسة (التعليم) المسئولية الأولى برأى البعض ، ومن ثم لابد من المدرس المتخصص لمادة التربية الدينية – بالذات المثقف – ليكون مسئولا عن التوجيه الفكرى الدينى للتلميذ ، كما أن الشباب يجب أن تتوافر له الرعاية الثقافية خارج المدرسة ، وهذا إقرار لأهمية دور التعليم من جانب ، ومن جانب أخر هو إقرار بدور الفراغ الفكرى والثقافى كأحد الدوافع الهامة للعنف .

٢- المؤسسات الدينية :-

اتفقت جميع الآراء على عجز المؤسسات الدينية وضعفها فى أداء دورها ، فلابد أن تكون هناك ندوات بأناس على دراسية بالعلم ، ولديهم القدرة على الإقناع وكسب الثقة ، وأقر الجميع بأن مستوى أئمة المساجد هزيل غير مواكبين لتطورات العصر ، ومازالوا يلقون الخطب المحفوظة لدى عامة الناس ، ولا يربطون الدين بمستجدات العصر .

ومطلوب عقد دورات توعية نصف سنوية لرفع مستوى الأئمة وتبصيرهم بالجديد فى العصر وارتباطه بالدين ، فحين يكون المستوى العلمى والفكرى ضعيف ، فلا اقتناع ولا ثقة ولا فائدة .

٣- عقيدة الثأر :-

مجمل الرأى أنه لا ارتباط مطلقا بين فكرة الثأر السائدة فى الصعيد وبين العنف السياسى الذى نتحدث عنه ، فلا توجد علاقة من أى نوع .

ترتيب العوامل من حيث قوة تأثيرها :-

اتفقت وجهة نظر الشعبيين مع وجهة نظر الرأى العام ، بخصوص ترتيب مجموعات العوامل حسب قوة تأثيرها ، فاحتلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبة الأولى ، تليها العوامل الفكرية والثقافية ثم العوامل السياسية .

(ثانيا) : أسباب العنف السياسي من وجهة نظر الجماعة الإسلامية :-

تختلف آراء بعض أفراد هذه الجماعات عن أسباب استخدام هذه الجماعة للعنف المسلح مع النظام الحاكم ، لكن يمكن القول ان هناك أسبابا وردت وتكررت عندما يتم طرح هذا السؤال على مجموعات مختلفة من أفراد هذه الجماعة ، ومن هذه الأسباب التى يتفقون فيها فى الرأى ، والتى من وجهة نظرهم من أسباب تصاعد أعمال العنف المسلح بينهم وبين النظام الحاكم هى * :

(١) مماطلة النظام فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر ، والتعدى على العلماء المطالبين بذلك ، إما بوقفهم أو بمحاصرتهم وإبعادهم عن الأضواء ، وأن النظام ينفذ تعليمات الأمريكان والدول الغربية الأخرى .

(٢) الجهاد من أجل إسقاط هؤلاء الحكام حتى يمكن تطبيق شرع الله؛ لتحقيق الغاية الكبرى وهى ارضاء الله عزوجل والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كما أراد الله لهذه الأمة : "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر" ... صدق الله العظيم .

(٣) اتجاه النظام إلى العنف فى تعامله مع أفراد الجماعة حتى أنه يتم طردهم من المساجد التابعة لهم ، ومنعهم من الدعوة فيها ، والاستيلاء عليها وتحويلها إلى وزارة الأوقاف .

(٤) التعذيب والتشريد ومحاربة أرزاقهم أصبحت من الممارسات العادية للنظام ضد أفراد هذه الجماعات مما جعلهم يتجهون إلى العنف لمواجهة هذا العنف من قبل النظام حيث أصبح لا فائدة من السكوت على هذه الممارسات ؛ لأن النظام الحاكم ليس لديه استعداد لتغيير هذه السياسة فى تعامله معهم .

(٥) القتل العمد (اتباع أسلوب الاغتيال) للأفراد النشطين فى هذه الجماعة ، وتصفيتهم جسديا خارج المحكمة ودون اتباع الأسلوب المشروع فى ضبط وإحضار المتهم ومحاكمته على أخطائه التى ارتكبها حتى لو كان قاتلا .

(٦) محاولة تجاهل الحكومة للجماعة الإسلامية ، وعدم الاعتراف بها، أو فتح حوار معها ، أو إعطائها شرعية العمل .

(٧) الاتجاه إلى المحاكم العسكرية ، وكثرة أحكام الإعدام التى صدرت ضد أفراد الجماعة ، والتى لم تشهد لها مصر فى أى عصر مثل هذا الكم من الإعدامات لأفراد الحركة الإسلامية ، وعدم تنفيذ أحكام القضاء بالافراج عن الأبرياء المعتقلين .

(٨) ممارسات التعذيب البشع والموجع والمنظم والدائم ضد المعتقلين من أفراد هذه الجماعات والتى لا تخفى عن أحد ، حتى أن منظمات حقوق الإنسان الأهلية والدولية أدانتها .

(٩) فتح باب الحوار والحرية العامة أمام أعداء الإسلام من الفصائل والجماعات الأخرى من عناصر وقوى الفساد واستغلال النفوذ .

كل هذه الأسباب سالفة الذكر وردت فى إجابات بعض الأفراد المنتمين أو المتعاطفين مع هذه الجماعات ، أو من داخل كتيبات صدرت لهم، وهذا لا يمنع أن هناك أسبابا أخرى لم يتم ذكرها ، على أى حال يمكن القول - على لسانهم - انه ليس من السهل على المرء أن يضحى بحياته ومستقبله من أجل مبلغ من المال أو طمعا فى السلطة ، إلا إذا كان واثقا من الوصول إليها قبل أن يلقى حتفه ، وإلا سوف يتراجع ، لذلك يمكن القول إن كسب

المال له طرق عديدة للوصول إليه ، أما الحياة فثمنها أغلى من كل شئ ، فليس بعد الحياة إلا الموت أو الشهادة فى سبيل الله ، وهنا تكمن قوة العقيدة التى تم استنباطها من سياق الترتيب - فى المقابلات والحوارات - لأسباب غضب وعنف الجماعة مع النظام الحاكم ، فقد يكون هناك هدف أكبر يسعى أفراد الجماعة للوصول إليه ، واتضح من خلال المقابلة أو الاستفسار أن هذه الجماعة ترفع شعار الجهاد فى سبيل الله لتحكيم الشريعة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مما يدعو للحاجة إلى ضرورة فهم أكبر لهذه الجماعة الإسلامية على أسس عقيدية جنبا إلى جنب مع المسببات الآتية داخل المجتمع كما ذكرنا .

المطلب الثانى :
استطلاع رأى الجمهور والنخبة المثقفة
من خلال الاستبيان

أولا : وجهة نظر الرأى العام[٢]ـ

العنف متعدد الأسباب :ـ

كان السؤال الأول فى صحيفة الاستبيان عما إذا كان العنف متعدد الأسباب ، ولم يكن هذا السؤال بحاجة إلى عناء للإجابة عليه بـ"نعم" وهو ما أظهرته نتيجة الاستبيان ؛ حيث أجاب ٤٨ من عينة البحث البالغة (٥٠) بنعم أى بنسبة ٩٦٪ .

ومنطقيا لا يمكن أن يكون الدافع لشخص ما لانتهاج أسلوب العنف وحيدا ، ولكن لابد أن تتداخل مجموعة من الدوافع تختلف فى ترتيبها زمنيا من حيث توجيه الشخص ، فربما بدأ التأثر بقصص الفساد مثلا ، ثم تأثر ببطالته وأحواله المعيشية السيئة ، ثم أثرت فيه مجموعة من الأفكار والمعلومات ، وربما يتأثر بانحسار الوجود الحزبى ليمارس تأثيره ويتأثر بانحسار دور المؤسسات الدينية التى يمكن أن تصحح أفكاره لو مارست دورها ، وهكذا ، وطبيعى أن يختلف سيناريو التأثير المتعدد لمجموعة العوامل من حيث الأسبقية ، وربما عوامل تؤثر فى حالة ولا تؤثر فى أخرى، أيضا تختلف مجموعة الدوافع حسب قوة تأثيرها من شخص لآخر ، فربما يكون العامل (أ) أقوى تأثيرا فى حالة ما يكون العامل (ب) هو الأقوى فى حالة أخرى ، وهكذا ، ولكن تتفق جميع الحالات فى أن الدافع ليس وحيدا، ولكنها مجموعة دوافع متعددة ومتشابكة .

العنف ليس خاصا بأسيوط :ـ

أجاب ٣٩ من عينة البحث - أى بنسبة ٧٨٪ - بأن العنف ليس خاصا بأسيوط ، ولكنه ظاهرة عامة ، ومنهم من علق بأنه ظاهرة عالمية فى مختلف الدول ، وإن أقر البعض بوجود بعض الأسباب الخاصة بأسيوط مثل: حالة الفقر التى تعانى منها المحافظة ، كذلك إهمال الحكومة المركزية

للصعيد بشكل عام وبأسيوط بشكل خاص ، وهو ما علق عليه بصورة أكثر تفصيلا القيادات الشعبية كما ظهر فى المبحث الخاص بوجهة نظر الشعبيين.

هذا الشباب ناقم على المجتمع والدولة :-

من بين الأسئلة التي تضمنها الاستبيان : هل هؤلاء الشباب ينقمون على المجتمع والدولة ؟ بمعنى أنهم غير راضين أو رافضين للمجتمع والدولة .

أظهر الاستبيان أن ٦٠٪ يوافقون على هذا ، بينما رفضه ٣٢٪ والبقية أجابت بلا أعرف . وهذا يعنى أن الشباب غير راض عن الدولة وعن المجتمع ككل ، وربما يصبح تفسير نسبة ٣٢٪ التى أجابت بـ "لا" أن عدم رضا الشباب عن مجتمعه ودولته ليس راجعا إليه فى ذاته ، ولكنه مسئولية هذا المجتمع ، وهذه الدولة التى تتسبب فى خلق حالة عدم الرضا هذه .

أولا : العوامل الاقتصادية والاجتماعية :-

أظهر الاستبيان أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية لها التأثير الأقوى فى الدفع للعنف ، فمن حيث الترتيب حصلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية على ١٢٠ نقطة بفارق ٢٦ نقطة عن العوامل الفكرية التى تلتها برصيد ٩٤ نقطة .

جدول ترتيب الدوافع من حيث قوة التأثير

العوامل	النقاط	الترتيب
الاقتصادية والاجتماعية	١٢٠	الأول
الفكرية والثقافية	٩٤	الثانى
السياسية	٧٩	الثالث

ومن ناحية أخرى أيد المبحوثون العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتضمنة فى الاستبيان مجتمعة بمتوسط ٧٧٪ "نعم" ، ١٤٪ "لا" ، ٩٪ "لا أعرف" . وذلك على النحو المذكور بالجداول التالية :

العوامل الاقتصادية والاجتماعية

م	الدوافع	نـعـم	لا	لا أعرف
١	البطالة	٤٣	٧	--
٢	الأحوال المعيشية	٤٢	٤	٤
٣	الفوارق الطبقية	٣٣	١٠	٧
٤	فقدان الاعتراف والقبول	٣٥	٨	٧

١- البطالة :-

البطالة سبب رئيسي للعنف وتأتي في مقدمة الأسباب ، فالبطالة تعني الفراغ وانكسار الأحلام ، وتبذر البذرة الأولى للإحساس بالضياع والمهانة ، وفقدان الذات والكيان ، باختصار : البطالة تعني "توقف الحياة" ، ولذا أجاب ٨٦٪ من عينة البحث بنعم ، بينما أجاب ١٤٪ بلا .

ومع إيماننا بأن الأهمية البالغة لعامل ما لا تعني عمومية مطلقة لتأثيره في كل شخص من الممارسين للعنف ، ولكن ذلك يعني تأثيره في الغالبية العظمى منهم ، ومن هنا يكون تفسير وجهة نظر الـ ١٤٪ التي أجابت بـ "لا" أمرا يسيرا ، وإقرارا واقعيته ممكنة .

فمن بين الممارسين للعنف هناك حرفيون ومدرسون وأطباء وغيرهم، هؤلاء ليس لديهم مشكلة بطالة ، إذن البطالة ليست دافعا هنا ، ولكن هناك دوافع أخرى متنوعة ، وإن كنا نرى الدافع الرئيسي هنا دافع فكري ، فبما تفسر دوافع الطبيب الذي يترك مهنة الطب ليبيع العطور أمام أحد المساجد ؟ وبما تفسر دوافع ذلك الشاب الذي ينفذ عملية انتحارية يعلم أنه هو أول ضحاياها ؟ ماذا يستفيد هذا الشخص وما الذي يعود عليه ؟ الدافع هنا ليس اقتصاديا بالمرة ، ولكنه بالتأكيد دافع فكري .

٢- الأحوال المعيشية (محدودية الدخل - ارتفاع تكاليف المعيشة):-

أقر ٨٤٪ بتأثير الأحوال المعيشية ، فالمواطن المصري يعيش معاناة ممتدة ، فمشكلات المعيشة متعددة ومتراكمة ومزمنة لا تنتهي : مشكلة إسكان ، مشكة دخول محدودة ، أسعار متزايدة يوما بعد يوم ، مشكلة مواصلات ، مشكلة زواج الشباب ، مشكلات متعددة ينتج عنها شخص غير

راض ينظر لنفسه نظرة مظلوم ولدولته نظرة "ظالم" يزكيها قصص الفساد وفوارق طبقية حادة وإعلام لا يعرف شيئا عن مواطنيه وكأنه يتحدث عن شعب آخر وبلد أخرى ، ينظر هذا الشخص نظرة نقدية متطرفة لكل تصرفات الحكومة مع إحساس بالعجز واليأس ، يبحث عن ملاذ فيلجأ إلى الدين والقيم العليا ، وهو بذلك جاهز للتجنيد ، وحين يكون المستوى الثقافى والفكرى ضعيف ، وطريقة التفكير غير سوية يقع فريسة سهلة الاصطياد ، وخلال كل ذلك لايجد من يحل مشاكله أو يخفف معاناته ، ولا من يقوم أو يصحح ما اعتنق من أفكار ، وبذلك هو فى طريقه لممارسة العنف .

٣- الفوارق الطبقية :

شاب عاطل ، رجل يعمل ودخله لا يكفيه ، سانق الأكواخ والمدافن ومساكن الإيواء ، هؤلاء فى جانب ، وعلى الجانب الآخر لاعب كرة ، فنان أو ممارس للفن ، رجال المال والأعمال ، ساكنى الفيلات والشقق الفاخرة .

الهوة شاسعة ، والتأثير والنفوذ ومقاليد الأمور بيد الفئة الثانية ، وطبيعى أن يجيب ٦٦٪ من مجتمع البحث بنعم لتأثير الفوارق الطبقية ، و ٢٠٪ لا ، و ١٤٪ لا أعرف .

وتأكيدا لذلك ، لماذا لا يمارس العنف أبناء الطبقات الغنية ؟ ولماذا لا نسمع عن بؤر للعنف فى مصر الجديدة ، وجاردن سيتى أو الدقى ، ولماذا يتركز فى إمبابة والمنيرة والأحياء الشبيهة ؟ لماذا يتركز فى أسيوط والصعيد ولم نسمع عنه فى مدن القناة أو الإسكندرية .. العنف يتواجد حيث الفقر وضيق العيش والبطالة ، وحيث توجد فرص العمل والكسب المعقول ، وحيث تحيا الطبقات الغنية لا يوجد عنف أو تطرف .

٤- فقدان الاعتراف والقبول :

أجاب ٧٠٪ بأن فقدان الاعتراف والقبول لهؤلاء الشباب دفعهم لممارسة العنف ؛ على أساس أن هؤلاء الشباب بعد أن حركتهم عوامل مختلفة للتعبير عن أنفسهم ليلاقوا من يستمع لهم أو يستجيب من قبل الدولة خصوصا ، فلجأوا للعنف لإسماع صوتهم ، حتى وإن كانوا قد لاقوا قبولا بين أفراد المجتمع على أساس أنهم جماعات دينية وليست سياسية .

والأقرب للإقناع أن بداية حركة هذه الجماعات كان بغرض التعبير عن أنفسهم وإظهار اعتراضهم ، فهم أصحاب توجه سياسى وإن كانت البداية أو المدخل عن طريق الدين ، وحين لم تعرهم الدولة اهتماما ، ولم تسمع لهم فى الوقت الذى يبحثون فيه لهم عن دور كبشر أساسا ، وكجماعة سياسية نريد توسيع رقعتها وشعبيتها ، فلجأوا للعنف كوسيلة للتعبير عن النفس وإثبات الوجود ، وملئ الأسماع .

ومسألة إثبات الوجود واتخاذ دور ما يمثل واحدا من الحاجات الأساسية لأى جماعة ، وبها يكون الصراع ليس مجرد صراع مصالح ، ولكنه أيضا صراع قيم (الاعتراف - المشاركة - القبول) ، وهذا ما يجب أخذه بالاعتبار عند توصيف العلاج للصراع الاجتماعى الممتد من حيث إن المصالح قابلة للتفاوض حولها ، أما القيم والحاجات الأساسية فلا تقبل التفاوض .

وربما لو كانت هناك حياة حزبية نشيطة وديمقراطية موثوق بها لاستطاع هؤلاء أن يجدوا من خلال الأحزاب ذلك الاعتراف والقبول المفقود، وذلك الدور الذى عمدوا لاتخاذ العنف وسيلة لإثباته وكسبه .

ثانيا : العوامل الفكرية والثقافية :-

احتلت مجموعة العوامل الفكرية والثقافية المرتبة الثانية من حيث قوة تأثيرها ، حيث حصلت على ٩٤ نقطة ، متقدمة على العوامل السياسية بفارق ١٥ نقطة ، وهذه نتيجة منطقية حيث يكون ، فى أحيان كثيرة ، الدفاع فكرى بالأساس وبصرف النظر عن صحة الفكرة أو خطئها .

(العوامل الفكرية والثقافية)

م	العامل	نعم	لا	لا أعرف
١	الفراغ الفكرى ثم الأفكار الخاطئة	٤٤	٤	٢
٢	انحسار دور المؤسسات الدينية	٤٠	٨	٢
٣	الصحافة والإعلام فى عمومه	٤٤	٤	٢
٤	التعليـــم	٣٨	١١	١
٥	قيم الثأر التقليدية	١٨	٣١	١

١ - الفراغ الفكرى والثقافى ، ثم القيم الدينية المغلوطة والأفكار الخاطئة :-

حسب نتيجة الاستبيان يأتى هذا العامل فى مقدمة العوامل الهامة والمؤثرة ، فهو أكثر العوامل التى نالت الموافقة ، حيث وافق عليه ٨٨٪ من المبحوثين ورفضه ٨٪ فقط و٤٪ لم يحددوا رأيهم .

فحين يكون الشاب متدنى الوعى خاوى الثقافة ، يكون مثل ثوب أبيض يسهل التأثير فيه ، ولهذا يكون الشاب سهل الانقياد لأى أفكار تقدم له لتسوقه فى أى اتجاه ، خاصة إذا أخذت من الدين عنوانا لها ، فليس لديه الأرضية الثقافية أو الإمكانات الفكرية ولا المنهج الذى من خلاله يحسن استقبال ما يرسل إليه من أفكار ، فيمارس عملية النقد والتصحيح واكتشاف نواحى الخلل ونواحى العقلانية والرشد ، يضاف لذلك العوامل الأخرى ، حيث يكون الشخص فى حالة إحباط ومعاناة مادية واجتماعية أفرزت حالة عدم رضا عامة لديه ، ثم تأتيه هذه الأفكار التى تغذى هذا الإحباط والتوتر وتحوله إلى ثورة ، يحدث له هذا ولا تمتد إليه يد تنتشله أو تصحح مفاهيمه أو تحلل مشاكله أو حتى تمنحه طريقا صحيا للاعتراض أو قنوات سليمة للتعبير عن رأيه ، ثم إعلام يثير إحباطه وفساد يغذى الثورة بداخله ، فيكون العنف نتيجة منطقية باعتباره هنا الوسيلة الوحيدة للتعبير عن النفس وتحقيق التغيير المنشود .

٢ - انحسار دور المؤسسات الدينية وتقاعسها :-

لو أن هذا الشاب الذى اعتنق فكرا ما وجد من قومه من يصحح له بعلم واثق عميق ولغة محبة متفاهمة وثقة تفتح الاذان والقلوب لتغير حاله ورجع إلى طريق أخر سوى .

ولكن رغم الندوات واللقاءات وجولات التوعية التى رأيناها وقرأنا عنها لم تنجح المؤسسات الدينية فى أداء دورها فى ضبط التطرف ومنع التوجه للعنف ، وهذا ما أقر به ٨٠٪ من الذين استطلعت آراؤهم ، و١٦٪ أجابوا بعكس ذلك ، وأجاب ٤٪ بلا أعرف .

والحقيقة أن فشل المؤسسات الدينية راجع لمجموعة أسباب منها :

(أ) فقدان الكفاءة والقدرة على مواجهة أفكار الشباب بشكل عام ، وهو ما ظهر خلال المناظرات واللقاءات .

(ب) فقدان المصداقية لدى الكثيرين من رجال المؤسسات الدينية ، ولهذا أيضا أسبابه وبدت كلماتهم إنشائية وكان المعول الرئيسي هو التخصص وعدمه .

(ج) انحدار مستوى أئمة المساجد فى القرى والمدن الصغيرة بشكل مفزع ومخجل .

وللإنصاف فإن المؤسسات الدينية ليست خالقا للعنف ، ولكن ما نعنيه هو أنها كان يمكنها أن تكون ضابطا للعنف ومانعا له ، لو أنها أحسنت القيام بدورها وساعدتها وسائل أخرى ، ولكون هذا لم يحدث ، حدث العكس وسيطر أفراد الجماعات الدينية على ساحة التوجيه الدينى لفترة طويلة وقوى تأثير أفكارهم واتسعت مساحته .

٣- الصحافة والإعلام :-

أحد أهم العوامل المؤثرة وشهد بها ٨٨٪ من المبحوثين .

وللإعلام دور مزدوج : فمن جانب يعتبر الإعلام دافعا للعنف ، حيث هو إعلام مستفز منافق وسطحى ، لا يباشر قضايا الجماهير كما يجب وخصوصا الشباب، يهتم بما هو سطحى وتافه ، وحين يتناول أى أمر جاد يتناوله على أن الحال كما يجب أن يكون ، هذا مع استثناءات قليلة ، ومن ثم فهو يغذى الاستياء والإحباط وعدم الرضا ، فيدفع للعنف . ومن جانب آخر كان يمكن للإعلام أن يكون وسيلة علاج تضبط العنف وتحد من اللجوء إليه وذلك مع وسائل أخرى ، كأن يمكن ذلك لو أن الإعلام ناقش المشكلة بموضوعية وصراحة وعلم وتدقيق وحجج رصينة مقنعة ، ولما حدثت المواجهة ، ولو عالج القضية منذ البداية بجرأة وعلم وموضوعية لاختلف الأمر ، ولكن ما حدث هو لجوء الإعلام لأسلوب الاستهزاء والسخرية والاستعلاء أحيانا دون إرهاق النفس فى تقديم الفكرة الرصينة والحجة السديدة ، وهذا أضر أكثر ، ولم يفد بشئ حيث لا منطق ولا عقلانية ولا حتى جدية .

٤- التعليم :-

قديما قال الحكيم الصينى "إذا أردت أن تجنى بعد قرن فعلم شعبا" . فالتعليم من الاستثمارات بعيدة المدى ، ونظامنا التعليمى ظل منذ فترة طويلة عقيما ومتخلفا لم تمتد له يد التطوير ، وقد كان للتعليم دور ما بشكل أو آخر فى الدفع للعنف ، فالتعليم الذى خضع له هذا الجيل الممارس للعنف أثر فى خلق التطرف لديه ، فالتعليم مفروض فيه أنه ليس حشوا أو نقلا للمعلومات والأرقام ، ولكن التعليم هو "تعليم التفكير" ، أن يتعلم الفرد كيف يفكر ، كيف يستخدم عقله بطريقة منهجية صحيحة وغرس مجموعة من القيم التى تجعل هذا التفكير سلميا مثل قيمة الاهتمام بالعلم ، قيمة سيادة وأهمية العقل ، أهمية الثقافة ، الرأى والرأى الآخر ، نسبية الحقيقة ، حيث يعنى التعليم بهذا فهو ينتج الفرد المثقف القارئ الواعى والمفكر القادر على التمييز بين ما يقدم له من أفكار القادر على التعامل مع مشكلاته بصورة صحية لا تؤذيه ولا تؤذى مجتمعه ولا تحول المشكلة إلى دمار عام .

نظامنا التعليمى لم يفعل هذا ، ولكى يفعل هذا سلاحه أمران : المدرس الواعى الفاهم القادر على التأثير فى تلاميذه وقيادتهم وصياغة عقولهم بصورة رشيدة ، ثم المناهج الدراسية المعدة بفهم وعناية لتحقيق أهدافها . المدرس لم تتحقق له هذه الكفاءة ، كما أن البعض يرى أن المناهج الدراسية تغذى التطرف الذى يؤدى بدوره إلى العنف ، وتلعب الأنشطة الطلابية دورا ما فى تحقيق هذه الأهداف .

ومن هنا كانت إجابة ٧٦٪ من مجتمع الدراسة بدور التعليم فى خلق العنف ، فى حين رفضه ٢٢٪ ، و٢٪ بلا أعرف .

علاج التطرف والعنف على المدى البعيد يتطلب إصلاح نظام التعليم الذى هو مطلوب من أجل النهضة الشاملة أيضا ، وعلى أساس أن ثمار الإصلاح هنا نجنيها على المدى البعيد حسب مقولة الحكيم الصينى .

٥- قيم الثأر التقليدية :-

لا يمكن اعتبار عقيدة الثأر (السائدة فى الصعيد) أحد أسباب العنف ، وهذا ما أقره الاستبيان ، حيث أجاب ٦٢٪ برفض هذا الدافع وأقر به ٣٦٪.

ففكرة الثأر بعيدة عن التأثير في قضية العنف السياسى الذى نتحدث عنه ، فالثأر يخص العلاقات البينية للأفراد أو العائلات\، لإنجاز مهمة العدل التقليدى الذى لا تنجزه وسائل المجتمع المدنى ، وإذا حدث فبعد طول وقت ، أما ما نتحدث عنه فيخص العلاقة بالسلطة الحاكمة ، وإذا كان البعض علق بأن الخصومة الثأرية تدفع أحيانا للانطواء تحت لواء الجماعات الدينية للنيل من الخصوم ، فإن صدق هذا فهى حالات قليلة جدا . وعليه لا يمكن النظر إلى الثأر باعتباره أحد أسباب العنف .

ثالثا : العوامل السياسية :-

العوامل التى نتحدث عنها ليست عوامل خالقة للعنف من العدم ، ولكنها عوامل كان يمكن أن تمنع اللجوء للعنف ، فجذور العنف اقتصادية اجتماعية ، ثم فكرية ثقافية . العوامل السياسية كان بإمكانها أن تمنع الانحراف إلى هاوية العنف ، أى أنها كان يمكن أن تلعب دور المهدئ أو المبطئ الذى يبقى المعارضة سلمية لا تلجأ للعنف أسلوبا ، ولكن ذلك لم يحدث .

العوامل السياسية

م	العامل	نعم	لا	لا أعرف
١	ضعف الوجود الحزبى ومحدودية المشاركة السياسية	٤٦	٢	٢
٢	الفساد	٤٢	٥	٣
٣	السياسة الخارجية	٢٥	٢٣	٢
٤	الأساليب الأمنية والشرطية	٤٣	٢	٥
٥	جمود الحكم والشعور بعدم إمكانية التغيير السلمى	٣٨	٦	٦

١- ضعف الوجود الحزبى ومحدودية المشاركة السياسية :-

تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية الدور الأول فى خلق الشخص المعارض غير الراضى ، فيبدأ فى التفكير والانتقاد والمعارضة ، تتولد لديه أفكار ورؤى ويبنى توجهات ، يفكر فى الحاجة للتغيير ، والتغيير لا يعنى فقط تغيير النظام القائم ، ولكن قد يكون مجرد تغيير فى السياسات والأوضاع .

في ظل حياة حزبية نشيطة يعمل الأفراد من خلال أحزاب ، كل باختياره للحزب الذى يراه معبرا عن مصالحه أو مقتنعا برؤيته أو أى سبب آخر . لو انخرط الشباب في أحزاب عبرت عنهم ودافعوا من خلالها عن مصالحهم ورؤاهم لاختلف الوضع ، ولكن الشباب لم يجد هذه الأحزاب فسلك طريقا آخر : الجماعات الدينية وجدها الأقرب إليه فى الجامعة وفى المدرسة وفى المسجد ، بدعم من الحكومة فى البداية .

ضعف الوجود الحزبى له أسباب متعددة منها ما هو خاص بالأحزاب نفسها ومنها ما هو خاص بالتجربة الديمقراطية ومناخها والقواعد التى تحكمها وهو ما لا يمكن تفصيله هنا .

وضعف الحياة الحزبية هو فى ذاته محدودية وضيق للمشاركة السياسية ، يضاف إليها مقاطعة وإهمال الانتخابات والاستفتاءات وغيرها من وسائل التجربة الديمقراطية ، وذلك يرجع لفقدان الثقة والمصداقية الراجع لعوامل تاريخية يؤكدها الإعلام فى أسلوبه ومضمونه وسياسته بشأن العملية الانتخابية . وهكذا حاز هذا العامل على أكبر نسبة اتفاق ٩٢٪ ولم يرفضه سوى ٤٪ فقط .

٢- الفساد :

الفساد قضية سياسية لها دور لا يمكن إنكاره ، فهى تزكى نار الثورة على الأوضاع داخل ذلك الشخص المحبط مجهض الأحلام ، والواقع تحت معاناة معيشية يوما بعد يوم . هذا الشخص الذى هو مدفوع لرفع راية العصيان والثورة بدلا من أن يجد من يخفف معاناته ويقوم أفكاره ويمنحه المسلك السلمى للمعارضة وإسماع صوته ، يجد قصص فساد مختلفة ومتنوعة ومتجددة ، وتصل النقمة إلى مداها فى ظل من يناديه لقتال الكفر فيحمل سلاحه ويخرج لقتل الطاغوت الذى يسرق قوته ويسرق منه أحلامه .

أقر بهذا الدور لقصص الفساد ٨٤٪ من عينة البحث ورفضه ١٠٪ وأجاب ٦٪ بلا أعرف .

٣- السياسة الخارجية :-

تساوى الرأيان تقريبا بشأن دور السياسة الخارجية ، حيث أجاب ٥٠٪ بنعم ، ٤٦٪ بـ لا ، وعلق البعض بأن السياسة الخارجية موفقة لحد بعيد ومرضية إذا ما قورنت بالسياسة الداخلية . ونتيجة الاستبيان منطقية لحد بعيد ؛ فرغم أن تأثير السياسة الخارجية حين يوجد يأتى فى مرحلة متأخرة جدا بعد أن يتخلق الإحباط وعدم الرضا ، ثم التطرف والتشبع بفكرة ما تكون بعد السياسة الخارجية لتأكيد وجهة النظر غير الراضية المطالبة بالتغيير .

رغم ذلك لا يمكن إهمال دور السياسة الخارجية ؛ فهى تؤثر بعمق أكبر إذا ما تم ربطها بما هو دينى (إيران - أفغانستان - البوسنة والهرسك) خاصة عندما تكون العوامل الفكرية لديهم تحتل مرتبة أولى ، ولكن لا يصح الاعتقاد بأن ذلك يدفع للعنف إذا ما عطلت العوامل الأخرى .

٤- الأساليب الأمنية والشرطية :-

من الإنصاف القول بأن جهاز الأمن والشرطة ظلم كثيرا فى قضية العنف والإرهاب حين وضع فى مقدمة الصفوف عند المواجهة واختبأ الجميع خلفه طلبا للسلامة ، فى حين أن الموضوعية كانت تقتضى أن يكون جهاز الشرطة فى الصف الأخير ، أو يقف الجميع على الأقل فى صف واحد .

ولكن هذا لا يعفى جهاز الشرطة نفسه - والذى وقع عليه العبء الأكبر فى المواجهة - من مسئوليته غير الهينة فى الدفع للعنف واتساع نطاقه ، ٩٦٪ أقروا بهذه المسئولية ، ورفضها ٤٪ فقط ، فمنذ البداية وقع جهاز الشرطة فى سلسلة من الأخطاء المتتالية :

(١) كبعد تاريخى ينتهج جهاز الشرطة فى معاملته للشعب الأسلوب السلطوى ، ومع توالى الفترات التاريخية أصبحت علاقة المواطن ورجل الشرطة علاقة عداء مستقرة باطنية لا تتبدل ، ويتعطش المواطن دوما للنيل من رجل الشرطة ، ولو أنه مجرد حلم يوقن أنه لا يستطيع تحقيقه ، وإن وجده البعض أخيرا فى الانطواء تحت لواء جماعات العنف الدينية .

(٢) ترك جهاز الشرطة لأفراد هذه الجماعات الحبل على الغارب فى البداية حتى استفحل أمرهم ، بل أفقدوا الحكومة هيبتها حين كان يقف رجال

الشرطة خارج المساجد يسمعون ما يقال مهما كان دون حسم أو ردع أو دعوة لانتهاج أسلوب سليم فى المعارضة وإبعاد المسجد عن الدائرة السياسية. وكان الأجدر أن ينصرفوا بعيدا عن المسجد حتى لا يقال إن الحكومة تسمع بنفسها ولا تجرؤ على الاعتراض ، مما أفقد الحكومة هيبتها وجعلوا أفراد هذه الجماعات حين تفكر فى البطش برجال الشرطة أمرا هينا أمامها .

(٣) بعد ذلك غدا رجال الشرطة يهابون أفراد الجماعات ، وأصبح من يريد قضاء مصلحة معطلة أو مشكلة فىمراكز وأقسام الشرطة (حيث دائما مصالح المواطن مشكلة) على من يريد قضاء مصلحته اللجوء لأحد أفراد الجماعات . ومن ثم أحس أفراد الجماعات أنهم مركز قوة يحسب لها حساب وأنها ند للحكومة فى المواجهة ، وأصبحت أيضا ممارسة العنف ضد رجال الشرطة أمرا سهلا جدا .

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لجهاز الشرطة مركز القوة والبطش الذى يهابه المواطن المصرى على مر تاريخه ويرتعد رعبا إذا دعته الظروف للمرور قرب مراكزه وأقسامه ، فالأمر أكثر سهولة مع صحفى أو كاتب أعزل .

(٤) وبأسلوب غير مسئول حيث يتمكن جهاز الشرطة من مجموعة أفراد فى قسم أو سجن نسمع عن التعذيب بألوانه ، أو للتعذيب دور خطير ، فهناك شباب كثيرون يقبض عليهم ظلما وهم غير تابعين لهذه التنظيمات ، وشباب آخر يكون على هامش التنظيم أو بداخله ، ولكن ليس من أرباب العنف ، جميع هؤلاء باختلاف كل منهم عن الآخر وبعدما يتعرض له من تعذيب – النسبة الأقل تخرج خائفة مرتعدة تطلب لقمة العيش فقط ، والنسبة الأكبر تخرج مقتنعة مائة بالمائة بأن العنف هو الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه الدولة الظالمة .

وبذلك يحدث أن إنسانا ما خارج هذه الجماعات تدفعه أيدى الأمن للانضمام إليها لينتقم لما تعرض له ظلما ، وآخر تابع لهذه الجماعات ولكنه لم يكن على استعداد لممارسة العنف تم تهيئته ليمارس العنف بأيدى الشرطة، وثالث كان معدا ليمارس العنف غدا أكثر تهيؤا وأكثر استعدادا .

٥- جمود الحكم والشعور بعدم إمكانية التغيير :-

حسب نظرية البناء والوظيفة ، حيث يفشل النظام في الاستجابة للمطالب المنبعثة إليه من بيئته ، يفقد النظام استقراره وترتد التغذية الاسترجاعية Feed - backمطالبة بالتغيير ، وهو ما حدث ، حيث لعبت العوامل سالفة الذكر أدوارا مختلفة فشل النظام في معالجتها والتعامل معها بما يعود عليه بالتأييد ، فظهرت الرغبة للتغيير من قبل هذه الجماعات ، وحيث إن هذه الجماعات لا تؤمن بالأسلوب الديمقراطي ولا تثق به فلم تسعى للتغيير السلمي ، ولكنها أخذت العنف وسيلتها سواء كانت تهدف للتغيير أو حتى مجرد إجبار النظام القائم على الاستجابة لمطالبها . يجسد هذا العامل محصلة نهائية أو تجسيدا نهائيا لآثار ونتائج المؤشرات السابقة ، وقد أيد رأينا هذا ٦٧٪ ورفضه ١٢٪ وأجاب ١٢٪ بـ لا أعرف .

ثانيا : استطلاع آراء النخبة المثقفة بجامعة أسيوط :-

تم اجراء هذه الاستطلاعات عموما في شكل استطلاع رأى من خلال استبيان قام على تصميمه وتحليل نتائجه على الأقل خمسة أساتذة في كل لجنة من اللجان المذكورة : الدينية ، والاجتماعية ، والمرأة ، وكلها لجان متفرعة عن وحدة الحوار القومي بجامعة أسيوط . وقد أجريت هذه الاستطلاعات بين عينات وصلت في إحداها إلى أكثر من ٥٢٪ من عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة (راجع ملاحق هذه الاستطلاعات في نهاية الكتاب) . وقد أجريت هذه الاستطلاعات فيما بين شهرى يناير - مارس ١٩٩٤ داخل جامعة أسيوط وفروعها في سوهاج وقنا وأسوان (قبل أن تنفصل هذه الفروع وتصبح جامعة جنوب الوادى (٣) ، وللاطلاع على مزيد عن التفاصيل حول الإشراف على اللجان وتصميم استمارة البحث وتحليل البيانات حول أسباب ودوافع العنف في مصر عامة وفي أسيوط خاصة ، يجب مراجعة الملاحق المرفقة في آخر الكتاب .

(أ) نتائج استطلاع الرأى حول القضايا الدينية ذات الأبعاد السياسية :-

أجرى هذا الاستطلاع للرأى في جامعة أسيوط في شهر مارس ١٩٩٤ بمعرفة اللجنة الدينية المتفرعة عن وحدة الحوار القومي بجامعة

أسيوط بين ١٦٠٦ عضو هيئة تدريس ومعاونيهم ، وهم يشكلون حوالى ٥٢٪ من المجموع الكلى للمجتمع الأصلى (٤) . (راجع ملاحق الكتاب) .

جاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالى :

العنصر الأول : "الفتنة الطائفية" :-

يرى أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم أن الفتنة الطائفية مبالغ فى تقديرها ، فقد بلغت نسبة الإجابة ٥١٪ على مستوى الجامعة ، وذلك بالمقارنة بين الاختيارات الثلاثة (موجودة - غير موجودة - مبالغ فى تقديرها) وقد تلاحظ أن هذه النسبة وصلت إلى ١٠٠٪ فى كلية التربية وإلى نسبة ٨٥,٧٪ فى كلية التجارة ، وإلى نسبة ٥٨,١٪ فى كلية العلوم ، مما يشير إلى أن الغالبية من هذا المجتمع تميل إلى نفيها ، أو أن هناك مبالغة فى تقديرها .

وهذه النتيجة تنسجم مع المستوى العلمى والفكرى لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الذين لا يميلون إلى التشنج الانفعالى والحكم بالظواهر السطحية .

العنصر الثانى : "أسباب الفتنة الطائفية" :-

بلغت اختياراته أربعة (أيد خارجية - فهم غير صحيح للدين - شعور بالاضطهاد - عدم تطبيق الشريعة) .

تميل معظم الإجابات فى تفسير هذه الفتنة المحدودة إلى الفهم غير الصحيح للدين حيث بلغت النسبة ٣٥٪ على مستوى المجتمع الكلى ، يلى ذلك فى أهمية الأسباب الأيدى الخارجية بنسبة ٣١,٩٪ والذى تقترب نسبته من النسبة السابقة ، ثم يلى ذلك عدم تطبيق الشريعة بنسبة ٢٤,٧٪ وتعتبر الشعور بالاضطهاد آخر هذه الأسباب حيث كانت نسبته ٨,٤٪ .

وهذه النتيجة تفسر وعى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالأسباب المختلفة لهذه الفتنة التى تهدد وحدة الوطن وتؤكد على دورهم فى التصدى لأسبابها وآثارها . وتلقى بالمسئولية والواجب على المؤسسات المختلفة للتصدى لهذه الظاهرة المحدودة .

العنصر الثالث : "تطبيق الشريعة الإسلامية" :-

تميل الاجابة على مستوى الجامعة إلى التدرج فى التطبيق ، حيث بلغت نسبتها ٥٣,١٪ بينما كانت نسبة من وافقوا على التطبيق الفورى ٣٥٪ وقد بلغت أعلى نسبة إجابة للتدرج فى التطبيق فى كلية الحقوق بنسبة ٧٢,٧٪ والعلوم بنسبة ٦٢,٨٪ والزراعة ٥٥٪ والطب البيطرى ٥٢,٦٪ .

والملفت للنظر أن أعلى نسبة كانت بكلية الحقوق ، ولعل هذا يفسر بمعرفة أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بأساليبها القانونية وإجراءاتها التنفيذية .

العنصر الرابع : "أسباب العنف المسلح" :-

(١) تميل الإجابة إلى أن الأسباب المطروحة كلها مجتمعة هى التى تفسر ظاهرة العنف المسلح ، وقد بلغت نسبة الإجابة على مستوى الجامعة ٦٢,٢٪ فأسباب هذه الظاهرة هى أسباب اقتصادية اجتماعية ، وفساد عام وأيد خارجية ، وممارسات أمنية ، وعدم الاهتمام بالتعليم الدينى ، بينما تفرقت إجابات نسبة ٣٧,٨٪ على الأسباب السابقة .

(٢) آراء أخرى : أشارت بعض الإجابات إلى أسباب أخرى للعنف المسلح ، ويمكن حصرها فيما يلى :

- عدم توازن الإنفاق بين شمال وجنوب الوادى .
- البطالة ومصادرة أحلام الشباب .
- عدم تداول الثروة وتركيزها فى فئة قليلة .

العنصر الخامس : "هل ترى أن دولا مثل إيران والسودان وراء العنف المسلح" :-

وكانت الإجابة تميل إلى النفى ، حيث بلغت نسبة من قالوا لا على مستوى الجامعة ٥٧,٧٪ كما بلغت هذه النسبة ٧٠٪ للتجارة و٧٥٪ للزراعة و٦٧,٢٪ للهندسة .

وهذا يفسر حرص أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على الوحدة الإسلامية ، وعدم الانسياق وراء بعض التصريحات والدعاوى المغرضة التى تستهدف بث الفرقة والانشقاق بين العالم الإسلامى .

العنصر السادس : "هل ترى فى تطبيق الشريعة علاجا للعنف المسلح ؟":-

فكانت نسبة الإجابة بنعم عالية على مستوى الجامعة ، وقد بلغت ٧٣,٤٪ وتراوحت فى الكليات المختلفة ما بين ٦٧ - ١٠٠٪ مما يعكس اتجاه بعض أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم نحو الأخذ بالشريعة الإسلامية، أو أن الدراسة أجريت وسط عينة محدودة .

العنصر السابع : "أجهزة الثقافة والإعلام":-

(١) فقد كانت نسبة الإجابة عالية لكونها سطحية أو هدامة ، وذلك بنسبة ٤٤,٦٪ على الترتيب ، بينما كانت نسبة الإجابة بأنها بناءة متدنية حيث بلغت ٨,٥٪ ، مما يؤكد ضرورة مراجعة البرامج التليفزيونية وتحليل وفحص ما تقدمه من مواد متعددة .

(٢) آراء أخرى : وقد تضمنت الإجابات الملاحظات التالية :

- الاهتمام بالبرامج العلمية والتثقيفية والدينية والتركيز على شمولية الإسلام .
- الحد من امتداد الإرسال التليفزيونى إلى ساعات متأخرة من الليل .
- البعد عن الإسفاف والخلاعة والتبرج .
- عدم التستر على قضايا الفساد والرشوة والمحسوبية .

العنصر الثامن : "المجالس النيابية القائمة":-

(١) بلغت نسبة الإجابة بأنها لا تمثل الشعب تمثيلا صحيحا درجة عالية جدا ، حيث كانت النسبة ٨٨٪ بينما كانت النسبة التى توافق على أنها تمثل الشعب تمثيلا صحيحا لا تزيد عن ٥,٧٪ مما يقطع بضرورة المراجعة لمعايير وأساليب وآليات ومفهوم الديمقراطية وتقويم أدائها .

(٢) وقد أشارت الإجابات إلى ملاحظات لإصلاح الحياة النيابية ، والتى يمكن حصرها فيما يلى : -

- تنقية جداول الانتخابات .
- تعديل قانون الانتخابات .
- نزاهة الانتخابات .
- إلغاء النسبة الخاصة بالعمال والفلاحين .

- الفصل بين الذمة المالية للدولة والذمة المالية للحزب الحاكم .
- توعية الجماهير بأهمية الانتخابات .
- الحد من امتيازات أعضاء المجلس النيابى باعتبار هذا العمل خدمة عامة .
- محو الأمية .
- إبعاد الدولة عن الارتباط بأحزاب معينة .
- إعطاء فرص متكافئة للتيارات السياسية والدعاية ووسائل الإعلام.

العنصر التاسع : "أسباب فساد الحياة النيابية":-

وقد تضمن أربعة بدائل وهى : تزوير الانتخابات ، وسلبية الشعب ، وعدم تطبيق الشريعة ، وكل ما سبق ، وأسبابا أخرى ، وقد كانت أعلى نسبة للإجابة كل ما سبق ، حيث كانت ٤٥,٢٪ وهذا يعكس اتجاه أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم واقتناعهم بخطورة هذه الأسباب وأثرها السلبى فى جوانب الحياة .

العنصر العاشر : "علاقة مصر بالعالم الإسلامى":-

(١) فقد كشفت الإجابات عن أن هذه العلاقات تميل إلى الضعف ، حيث بلغت نسبتها ٤٥,٥٪ بينما كانت نسبة الإجابات على أنها قوية لا تزيد على ٣٤.٩٪ ، مما يعنى اقتناع غالبية أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بضعف هذه العلاقات والعمل على ضرورة تقويتها من منطلق موقع مصر ودورها الإسلامى البارز .

(٢) ومن حصر الآراء التى تدعو إلى تقوية هذه العلاقات تبين أنها تحتوى على :

- ايجاد الثقة المتبادلة .
- التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- تطبيق الشريعة الإسلامية .
- مساعدة الدول الإسلامية الناشئة .
- التخلص من التبعية لليهود والأمريكان .
- توظيف الأموال الإسلامية لخدمة المسلمين .

- نبذ القومية واستبدالها بجامعة إسلامية أو خلافة .
- مواجهة المخطط العالمي ضد المسلمين .

(ب) نتائج استطلاعات الرأى حول القضايا الاجتماعية – السياسية داخل مجتمع النخبة :-

تم إجراء هذا البحث بمعرفة اللجنة الاجتماعية المتفرعة عن وحدة الحوار القومى بجامعة أسيوط بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بنفس الطرق والإجراءات البحثية السابقة على غرار اللجنة الدينية (إجراء استطلاع للرأى وتحكيم ورش العمل البحثية) للتأكد من صحة وملاءمة واعتمادية النتائج الواردة فى البحث . وقد قام قسم الاجتماع بجامعة أسيوط (فرع سوهاج فى ذلك الوقت) بمد الجامعة بمجموعة البحث الاجتماعية القادرة على تنفيذه ، وأشرف على ذلك د. بدرية عبد الوهاب رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب .

وقد تم تحليل البيانات وإجراء الاستطلاع عموما فى الفترة بين شهرى يناير ومارس ١٩٩٤ ، وفيما يلى عرض لأهم القضايا الاجتماعية تبعا لأهميتها وأسلوب مواجهتها طبقا لنتيجة الاستبيان الذى تم داخل جامعة أسيوط (ملحق رقم ٥ – استمارة البحث) .

المشكلة الأولى : البطالة :-

مشكلة البطالة ليست بالظاهرة الجديدة على المجتمع المصرى ، فقد عايشها لسنوات طويلة سواء فى صورة بطالة حضرية أو ريفية ، أو فى صورة بطالة سافرة أو مقنعة حتى نهاية الستينات ، وقد ازداد الشعور بوطأة البطالة فى العشرين سنة الماضية كمحصلة لعديد من العوامل سواء تضاؤل فرص العمل داخليا أمام الأعداد المتزايدة من شباب خريجى المدارس الثانوية بأنواعها المختلفة والجامعات أو خارجها ، نظرا للقيود التى وضعتها البلاد العربية للحد من العمالة الوافدة إليها . وتؤكد الإحصاءات الرسمية ما سبق ذكره ، حيث لم يتعد حجم البطالة السافرة فى بداية الستينات ١٧٥ ألف شخص ارتفع إلى ٨٥٠ ألف فى عام ١٩٧٦ . ثم ازداد إلى نحو مليون شخص عام ١٩٨٢ ، وقد تفاقم هذا العدد فى السنوات الأخيرة . ومما يزيد

من خطورة هذه المشكلة أن معظم هؤلاء العاطلين من الشباب ذوى المؤهلات المتوسطة والعالية .

وبالنظر إلى محافظة أسيوط ، نجد أن جملة العاملين من الشباب خريجى ٨٣ - ١٩٩٢ (٨١,٦٣٨) طبقا لإحصائيات المحافظة فى يونيو ١٩٩٤ (٦٦,٠ذكور ، ٣٤,٠إناث) بين هؤلاء ٨٢٪ من حملة المؤهلات المتوسطة ، ٨٪ فوق المتوسطة ، ١٠,١٪ مؤهلات عليا ، وقد تمثلت حلول مشكلة البطالة على النحو التالى :

دعم وتيسير القروض للشباب ، التوسع فى إتاحة فرص العمل ، تشجيع السفر للعمل بالخارج ، التوسع فى مشروعات استصلاح الأراضى ، وإقامة مشروعات إنتاجية وحرفية .

المشكلة الثانية : الإرهاب :-

إن ظاهرة الإرهاب تعتبر ظاهرة جديدة على المجتمع المصرى ، فهى لا تتمشى مع طبيعة أهله وسماحتهم وقيمهم الاجتماعية ، وانتشار هذه الظاهرة يهدد المجتمع بأكمله . وكان لتفشى ظاهرة الإرهاب بين محافظات الصعيد العديد من الأسباب ، أهمها :

(١) انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب من خريجى المدارس الثانوية المختلفة والجامعات .

(٢) انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، والذى يقدر بربع دخل الفرد على المستوى القومى (٤٧٦ جنيها مصريا سنويا مقارنة بحوالى ٢٠٠٠ جنيه على المستوى القومى) .

(٣) انخفاض نصيب الفرد من الاستثمارات الزراعية والصناعية .

(٤) تدنى نصيب الفرد فى قطاع خدمات المرافق العامة .

ويمكن إيجاز الحلول المقترحة لمشكلة الإرهاب على النحو التالى :

الحوار الجاد ، التوعية بخطورة الإرهاب ، حل مشكلة البطالة ، التوعية بمبادئ الدين الصحيحة ، إزالة الكراهية بين الشعب والشرطة ، القضاء على اليد الخفية المحركة .

المشكلة الثالثة : الإسكان :-

أجمع أعضاء هيئة التدريس والعاملين بجامعة أسيوط على أن مشكلة الإسكان تحتل المرتبة الثالثة فى المشكلات الاجتماعية التى تواجه المجتمع . ويقترحون لحلها التوسع فى إنشاء مدن جديدة فى المناطق الصحراوية ، وسرعة تجهيز المدن المقامة حاليا ، وإمدادها بالمرافق الضرورية واللازمة للمعيشة ، وتيسير قروض طويلة الأجل لتشجيع الراغبين فى المساهمة فى حل مشكلة الإسكان .

المشكلة الرابعة : الأمية :-

على الرغم من انخفاض نسبة الأمية على مستوى الجمهورية فى التعداد الأخير إلى ٤٩,٤٪ إلا أن أعدادهم المطلقة فى تزايد مستمر (حوالى ١٧ مليون أمى) وعلى الرغم من استحواذ قضية الأمية فى مصر على قدر كبير من الاهتمام من قبل الدولة ، إلا أن هذا الاهتمام لم يكن على نفس المستوى فى مجال المواجهة .

ويلاحظ - بصفة عامة - انتشار الأمية فى المناطق الريفية ، وبين الإناث ، وفى الفئات العمرية الإنتاجية بنسب أعلى ، وخاصة فى محافظات الصعيد .

وللتغلب على تلك المشكلة - بناء على نتيجة الاستبيان - ضرورة الاهتمام بتعليم الطفل ، والقضاء على التسرب فى مرحلة التعليم الأساسى ، واستغلال الخريجين فى محو الأمية ، إلى جانب تنظيم دورات تدريبية للمعلمين مع التوسع فى إنشاء فصول خاصة لمحو الأمية .

المشكلة الخامسة : التزايد السكانى :-

من أخطر التحديات التى تواجه التنمية فى الوقت الحالى قضية الانفجار السكانى فى المجتمع المصرى ، وتأتى هذه القضية فى ترتيبها المتقدم لكونها لا تعنى فقط الزيادة الطبيعية المرتفعة فى عدد السكان ، ولكن أيضا لنتيجة عدم التوازن بين معدلات التغير فى السكان ومعدلات التغير فى زيادة الموارد الطبيعية ومشروعات التنمية ، وكذلك للتخلف فى الخصائص

السكانية من جانب ، وسوء توزيع السكان وتمركزهم فى شريط ضيق مواز لوادى النيل من جانب آخر .

وللحد من الآثار السلبية للتزايد السكانى كما أسفرت عنها الحلول المقترحة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بجامعة أسيوط : ضرورة الاهتمام بتوعية المرأة بجوهر المشكلة وآثارها على الأسرة والمجتمع ، وإعادة التوزيع السكانى عن طريق مزيد من استصلاح واستزراع المناطق الصحراوية ، وتشجيع الهجرة الداخلية إلى المناطق الجديدة وأهمية التركيز على تنظيم الأسرة .

المشكلة السادسة : التعليم :-

التعليم هو المصباح المضيئ لمستقبل أية دولة ، ومفتاح التغير نحوه، وقنطرة العبور من التخلف إلى التقدم ، والتعليم كأحد المتغيرات الأساسية فى صنع المستقبل يتطلب الحوار الجاد والواعى لوضع استراتيجية له ، تقوم على الملامح العامة للمستوى التعليمى الراهن ، وتسعى لإكساب الفرد أقصى درجات المرونة وسرعة التفكير كنتيجة لانفجار المعرفة وسرعة تغيير المفاهيم ، فلم تعد وظيفة التعليم مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمطالب الفردية ، بل تجاوزتها إلى النواحى الوجدانية والأخلاقية ، وإكساب الإنسان القدرة على تحقيق ذاته ، وأن يحيا حياة أكثر ثراء وعمقا .

وتتمثل الحلول المقترحة فى : التركيز على التعليم الفنى والتقنى ، وتطوير العملية التعليمية ، والتوجه للتخصصات الملبية لاحتياجات التنمية .

المشكلة السابعة : ارتفاع الأسعار :-

كان لوطأة ارتفاع الأسعار فى الآونة الأخيرة انعكاس على الشعور بها كمشكلة اجتماعية كما عبر عن ذلك نتيجة الاستبيان بجامعة أسيوط ، على الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية للحد من ارتفاع الأسعار .

ومن الحلول المقترحة لهذه المشكلة : زيادة المرتبات للعاملين بالدولة، والعمل على التوازن بين الدخول الفردية والزيادة فى الأسعار ، وتشجيع إقامة المشروعات الإنتاجية لزيادة المعروض من السلع والخدمات .

المشكلة الثامنة : الفساد :-

كان لتعدد مظاهر الفساد في الأونة الأخيرة - كما أبرزته وسائل الإعلام - رد فعله على استجابة العاملين بالجامعة لهذه المشكلة ، فقد أبرزت على أنها إحدى المشكلات التي يواجهها المجتمع في الوقت الراهن .

وللقضاء على هذه المشكلة يجب التصدي لها بقوة ، وذلك بالتطبيق الحاسم السريع للقوانين ، وضرورة الاهتمام بغرس المبادئ الصحيحة والتعاليم الدينية والقيم الاجتماعية السليمة في النشء .

المشكلة التاسعة : التلوث البيئي :-

تعتبر البيئة مكونا أساسيا وهاما في الحفاظ على صحة الإنسان ، وتتنوع عناصر البيئة وتشمل الماء والهواء والغذاء والتربية والنبات والحيوان ....إلخ . ويعتبر تلوث ماء النيل من أخطر مشكلات التلوث على المستوى القومي وعلى مستوى محافظة أسيوط أيضا . ويرجع أسباب تلوث ماء النيل إلى عاملين رئيسيين :

الأول : عدم تواجد نظام صرف صحي متكامل على مستوى المراكز بالمحافظة .

الثاني : التخلص من نفايات المصانع في مياه النيل .

كما أدى قيام بعض الصناعات بالمحافظة إلى حدوث تلوث للهواء في المناطق السكنية المحيطة بهذه المصانع وأهمها مصنع السماد والأسمنت، كما أدى الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية إلى زيادة تلوث الطعام النباتي والحيواني . ومن الحلول المقترحة للحد من التلوث البيئي : زيادة وعي المواطنين بالآثار الضارة للتلوث ، والتخلص من النفايات بعد معالجتها في المناطق الصحراوية البعيدة غير المستغلة ، وإنشاء مناطق صناعية بعيدة عن المناطق السكنية والاهتمام بنظافة البيئة بصورة عامة .

المشكلة العاشرة : المناطق العشوائية :

تعتبر المناطق العشوائية مناطق سكنية وليدة الكثافة السكانية بالمدن الكبرى والنزوح غير المنظم من الريف إليها . ولاشك أن مشكلة المناطق العشوائية تؤرق ضمير المجتمع لكونها صورة غير حضارية ، فهي تفتقر

إلى الخدمات الأساسية ويسود فيها الفقر وتنخفض فيها معدلات التعليم ، وتنتشر بها الأمية ، كما تنخفض فيها الخدمات الصحية ، وترتفع فيها معدلات الجريمة والانحراف بوجه عام .

وتتمثل الحلول المقترحة لمشكلة المناطق العشوائية في ضرورة إعادة تخطيط هذه المناطق وتقنينها وإجراء تهذيب عمراني لها ، وتطويرها، مع مدها بالمؤسسات الرئيسية اللازمة لتنميتها .

(ج) نتائج استطلاع الرأى حول هموم المرأة المصرية (فى أسيوط ومصر) .

قامت لجنة شئون المرأة المتفرعة من وحدة الحوار القومى بجامعة أسيوط فى الفترة ما بين شهرى يناير - مارس ١٩٩٤ بإجراء استطلاع للرأى بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حول هموم المرأة المصرية والمشكلات التى تواجهها ، وتكونت اللجنة من خمس عضوات من أعضاء هيئة التدريس برئاسة أ . د. عفاف جاد الله (كلية العلوم - جامعة أسيوط) [٥]، وفيما يلى الإجراءات التى اتبعتها اللجنة ونتائج استطلاع الرأى:

قامت اللجنة بإعداد استبيان لاستطلاع الرأى ، وتم توزيع حوالى ٥٠٠ بطاقة على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من مختلف الكليات وبعض المهتمين بهذا الأمر فى الجامعة ، وجاء الرد من مائة عضو هيئة تدريس وآخرين ، وتم تحليل ٦١ بطاقة بمعرفة متخصص ، وجاءت النتائج كالآتى :

أولا : الرأى فى مساحة الديمقراطية الممارسة على الساحة :-

وافق ٣,٣٪ على أن مساحة الديمقراطية كافية ، ونسبة ١٩,٧٪ أنها أكثر من المطلوب ، بينما ذكر ٢٩,٥٪ أن الديمقراطية شكلية ، و ٢١,٣٪ يرون أنها غير موجودة ، ومن هنا يتبين أن حوالى ٥٠٪ من العينة ترى أن الديمقراطية شكلية أو غير موجودة .

ثانيا : حرمان الصعيد من الخدمات بشكل عام يخدم الإرهاب في المنطقة :-

يرى ٥٢,٥٪ أن هناك علاقة مباشرة بين الإرهاب وحرمان الصعيد من الخدمات ، بينما رفض ٢,٣٪ هذا القول في حين أن ٦٢,٣٪ من العينة ترى أن الإرهاب مخطط دولي يستهدف مصر ، و ٩,٨٪ غير موافقين على هذا القول ، وبلغت نسبة الموافقين على أن الإرهاب إفراز تيارات دينية ٥٥,٨٪ ، و ١٣,١٪ رافض هذا الفكر .

ثالثا : الرأي في إغفال جامعة أسيوط للأنشطة بحجم الإرهاب :-

تبين أن ٧٤,٤٪ من العينة يرى أن هناك علاقة وطيدة بين إغفال الجامعة للأنشطة الثقافية والرياضية ، بينما رأى ٣٩,٤٪ أنه لا توجد علاقة أو أنها غير وطيدة ، وأيضا يرى ١٤,٧٪ أن جامعة أسيوط قامت بدورها على خير وجه ، بينما ٣٦,١٪ يرى أن جامعة أسيوط لم تقم بدورها في هذا المجال ، وتأرجحت النسب والآراء الباقية بين لا أدرى وعدم الإجابة .

رابعا : العوامل التي لها علاقة مباشرة بالإرهاب في منطقتنا :-

بلغت نسبة الموافقين على العلاقة بين كل من العوامل الآتية والإرهاب كالآتي :

- الفقر ٧٢,١٪ - الجهل ٧٠,٥٪ - غياب القدوة ٧٠,٥٪ - البطالة ٨٣,٦٪ - الهجرة للخارج ١٩,٧٪ - فقدان الثقة في الحكومة ٦٧,٢٪ - الفساد ٦٥,٦٪ - ضياع العدالة الاجتماعية ٦٠,٧٪ - فساد التقويم لدى أولى الأمر ٦٨,٩٪ - ضيق مساحة الديمقراطية ٦٢,٣٪ - زيادة مساحة الديمقراطية ٣٧,٧٪ - عدم الدراية بحنيف الدين وصحيحه ٤٢,٦٪ بلغت نسبة الموافقين على كل العوامل السابقة مجتمعة والإرهاب ٥٤,١٪ وتأرجحت نسبة غير الموافقين على البنود السابقة من ٣,٣٪ إلى ٣١,١٪ .

خامسا : عمل المرأة :-

وافق ٤٧,٥٪ على أن عمل المرأة بشكل عام يناسبها ، في حين رفض هذا الأمر ٢١,٣٪ ، وطالب ٣٩,١٪ بعودة المرأة إلى المنزل ، ورأى ٧٣,٥٪ أن هناك وظائف معينة أنسب للمرأة من غيرها ، وافقت

الغالبية العظمى (٧٠,٥٪ على انقطاع المرأة بشكل مؤقت أثناء مرحلة تربية الأطفال تعود بعدها للعمل ، بينما رأى ١١,٤٪ من العينة أن عمل المرأة حرام) .

سادسا : شغل المرأة للوظائف التالية
(وزير – محافظ – وكيل نيابة – قاضى) :-

وافق ٥٧,٤٪ على شغلها منصب وزيرة ، ورفض الأمر ٣٩,٣٪ ، ووافق ٤,٩٪ على عملها كمحافظ ورفض الأمر ٧٥,٤٪ ، ووافق ٦,٦٪ عملها كوكيل نيابة ورفض الأمر ٨٠,٣٪ ، ووافق ٤,٩٪ على عملها كقاضى ورفض هذا الرأى ٨١,٩٪ ، ومن هنا يتبين أن الأغلبية وافقت على عمل المرأة كوزيرة ورفضت عملها كمحافظ أو وكيلة نيابة أو قاض .

سابعا : برامج التنمية :-

رأى ٢٤,٦٪ أنها تستطيع مواجهة مطالب الجماهير المتزايدة ، فى حين رأى ٥٦,١٪ العكس ، كان رأى و ١٣,١٪ فقط أنها تغطى كل الفئات التى تحتاجها ، فى حين رأى ٢٧,٦٪ العكس ، نسبة ٤٩٪ يرون أنها غير واضحة ، و ٢٥٪ يرون أنها غير مدروسة .

ثامنا : برامج تنظيم الأسرة :-

رأى ٣٤,٤ أنها مؤثرة وفعالة ، و ٢٦٪ أنها منعدمة الأثر ، و ٢٣٪ أنها مضيعة للوقت والمال ، بينما يرى ٨٠٪ أن تنظيم الأسرة يأتى بالاقتناع الشخصى بين المثقفين ، ويرى ٦٥٪ منهم أنها تحتاج لتطوير .

تاسعا : الرأى فى الأجهزة الإعلامية والثقافية :-

يرى ٤٣٪ أنها فعالة ، وتقوم بدورها ، و ٤٢,٦ أنها قليلة الفعالية، و ٣٧,٨٪ أن نشاطها تلمسه فئة معينة ، و ١٨٪ أنها منعدمة الأثر ، و ٣٩,٣٪ يرون أن لها تأثيرا سلبيا .

عاشرا : الرأي في الرؤى المستقبلية :-

ترى نسبة ١١٪ من العينة أنها واضحة وعظيمة ، و٥٧,٣٪ يرون أنها يشوبها بعض الغموض والرمادية ، و٥٢,٥٪ أنها واضحة مقلقة ، و ١٨٪ رأوا أنها مبشرة ، بينما و٩,٨٪ يرون أنها مبشرة جدا .

هوامش الفصل الخامس

*ويلاحظ أن الباحث قد اعتمد على أربعة مصادر متنوعة ومختلفة للتعرف على أسباب ودوافع الظاهرة : الجمهور ، الجماعة الإسلامية ، القيادات الشعبية المنتخبة ، النخبة المثقفة من قادة الرأى داخل جامعة أسيوط أى أعضاء هيئة التدريس .

(١)راجع ملحق رقم (١) صورة الاستمارة .

*قام أحد الباحثين المساعدين بإجراء مقابلات وعمل حوارات مطولة مع أعضاء الجماعة الإسلامية (الذين يثقون فى علمية البحث) كان محصلتها ترتيب هذه الأسباب المذكورة ، ويتحمل الباحث الرئيسى – حفاظا على سرية مصادرة المسئولية العلمية كاملة فى ثقة واعتمادية وملاءمة هذه الحوارات للبحث .

(٢)راجع ملحق رقم (٢) ، صورة الاستمارة الموزعة .

(٣)كانت هذه الاستطلاعات ووحدة الحوار كلها تحت رئاسة أ.د. محمد رجائى الطحلاوى رئيس جامعة أسيوط ، وكان للمؤلف شرف تولى منصب المنسق العام للحوار القومى بجامعة أسيوط بالانتخاب ، وقد ضمت لجان الحوار ست لجان ، كل لجنة يقوم عليها خمسة أساتذة ، وهى : اللجنة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والعلمية ، والدينية ، والمرأة . وقد صدر بها تقرير خاص عن الحوار القومى بجامعة أسيوط ، وقد شارك المؤلف ومجموعة البحث فى معظم إجراءات هذه الاستطلاعات ، وبالذات فى استخلاص النتائج . راجع : تقرير جامعة أسيوط ، المشاركة فى الحوار القومى ، غير منشور ، جامعة أسيوط ، ابريل ١٩٩٤ .

(٤)يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط ومعاونيهم طبقا لإحصائيات الجامعة فى العام الدراسى ١٩٩٤/٩٣ (حين أجريت الاستطلاعات) ٣٠٧٥ عضوا من أستاذ إلى معيد . راجع كتاب جامعة أسيوط ، المستوى والتعريف بها عن العام الدراسى المذكور فى : جامعة أسيوط ، إعداد مركز الوثائق والمعلومات ، ١٩٩٤ ، أيضا راجع تفاصيل إجراء البحث والقائمين عليه فى ملحق الكتاب رقم (٤) .

(٥) راجع الملحق الخاص بالاستبيان فى ملاحق الكتاب رقم (٣) .

الفصل السادس
أسباب العنف السياسى
فى مصـــر
(حالة أسيوط)

مقـــدمة :

على الباحث أن يميز هنا بين بيئة الصراع وأسباب الصراع وبواعثه . ومن هنا لابد من توسيع دائرة الاهتمام أكبر من رقعة أسيوط إلى الوطن وإلى العالم العربي والإسلامي ، ثم ظاهرة العنف عبر العالم . وإذا كانت هذه البيئة الدولية والإقليمية ، بل وحتى الوطنية المصرية ، ليست موضع الدراسة هنا ، فإن إلقاء نظرة على الجذور التاريخية لظاهرة العنف السياسي في مصر بين الجماعات الدينية والمجتمع المدني كفيلة بإيجاد عملية تواصل وارتباط بين حلقات المواجهة التي تمت عبر قرن مضى .

هناك أسباب عديدة يمكن إرجاع ظاهرة العنف في أسيوط إليها ، ليس أقلها تردى الأحوال الاقتصادية ، والذى يتضح من خلال معرفة النصيب المتدني لأسيوط من خطة التنمية القومية ، والتي تأتي في ذيل الاهتمامات القومية بهذه المنطقة (وهو ما أمكن تلافيه اليوم) وما يستتبعه ذلك من آثار سلبية تزيد من حدة العنف في أسيوط ، وخاصة ارتفاع نسبة المسيحيين في هذه المحافظة ، مما يساعد على زيادة التوتر الاجتماعي ويزيد من انتشار ظاهرة التعصب الديني ، لإبراز التمايز بين المسلمين والمسيحيين، مما يجعلهم هدفا من أهداف عنف الجماعات الإسلامية ، كما أن هناك أسبابا سياسية ليس أقلها ضعف المشاركة السياسية في أسيوط وطبيعة تركيبة الجماعات السياسية فيها والذى يعد انعكاسا - بشكل أو بآخر - للتركيبة الاجتماعية الشاذة في أسيوط ، يضاف إلى ذلك سيطرة نظام المجتمع المحافظ التقليدي على مقاليد الأمور (السلطة المركزية (البيروقراطية) + الدين التقليدي + نظام العائلات المسيطرة منذ قرون) .

التطرف الديني والعنف السياسي (الأسباب والجذور) :

إن التطرف هو نتيجة حتمية للتعصب الأناني الذى يمجد الذات فوق الآخرين لأسباب جغرافية أو عرقية أو فكرية أو دينية أو لغوية أو ثقافية ... إلخ ، وهذا التطرف يحكمه سببان : أولهما : طبيعة النفس البشرية والتي لبعضها هذه الصفات ، وللبعض الآخر صفات السماحة واحترام الرأى الآخر والذات الأخرى ، وثانيهما هو : البيئة التي تنمو فيها فكرة التعصب ، وتلك

البيئة تشكلها عوامل سياسية أواجتماعية أو اقتصادية وجغرافية والتطرف فى مصر شأنه شأن كل بلاد العالم تحكمه كل تلك العوامل . [١]

وفى منطقتنا من العالم يبدو واضحا فى سلوك الأفراد والجماعات غياب المنهج العلمى كليا أو جزئيا ، ولعل هذا يبدو واضحا فى سيادة أنظمة الحزب الواحد ، والاستغراق فى تفسير كل شىء تبعا لتوجيهات عليا من الحاكم ، أو تبعا لعقيدة دينية دون مناقشة الظواهر وإرجاعها لأسبابها ومعالجتها بالعلم والمنطق والخبرة البشرية حتى لا تبدو الأموركما لو كانت ضربا من السحر .

وادعاء التفوق والتميز بناء على عقيدة دينية موروثة لا دخل للإنسان في اختيارها هو نهاية المطاف بالنسبة للتطرف . ومن المعروف سلفا أننا نولد فى هذا البلد إما مسلمين (وهم الأغلبية) وإما مسيحيين (وهم الأقلية) ولا يتغير هذا الأمر أبدا إلا فى حالات نادرة وتحت ضغط المصالح المادية . وعلى هذا يأتى الصياح ، واستعراض القوة ، وادعاء التفوق تعبيرا واضحا عن ظلام التعصب وضيق الأفق ، وبالقطع غيبة المنهج العلمى تماما ، كما لو كان الفيل يتباهى أمام الفأر بكبر حجمه .

وإذا كان من الواجب احترام آراء الغير واختياراتهم السياسية والاجتماعية والفكرية والتعليمية ، فإنه من الواجب والأولى أن يحترم الناس بعضهم بعضا دون نظر لمعتقداتهم الدينية التى لا دخل لهم فى اختيارها أصلا.

المطلب الأول :
الظروف التاريخية والموضوعية :

هناك مشكلة طائفية فى مصر تفاقمت أبعادها فى الأيام الأخيرة كما ذكرنا من قبل . والطائفية كنظام اجتماعى - دينى عرفته بعض بلدان آسيا (شرق آسيا) وبعض بلدان أفريقيا ولم تعرفه مصر . ومن هنا كان إعلاء قيمة الطائفية فى الوقت الراهن ، يعد ترسيخا لمفاهيم غريبة عن تاريخ شعب مصر وثقافته .

والبنية القومية فى مصر منذ البداية قامت على أساس الوعى بالذات، والنزوع لتأكيدها فى مواجهة ما هو خارج عنها . وكانت الذات القومية بمثابة الصدفة التى تتحصن داخلها الشخصية القومية المصرية صونا لنفسها فى مواجهة القوى الخارجية على مدار الزمن ، وأوجدت ما يمكن تسميته بالمؤسسات القومية العامة تجاه محاولات التسلط والاغتصاب ، فلقد كانت ديانة أوزوريس مؤسسة قومية فى مواجهة آمون حينماأصبح كهنته حكاما وملاكا فى آن واحد . وكانت الكنيسة المصرية مؤسسة قومية فى مواجهة الرومان والموجة العالمية التى سادت شرق البحر المتوسط آنذاك ، ثم أصبح الأزهر وعلماؤه مؤسسة قومية فى مواجهة قوة السيطرة المملوكية والغزو العثمانى ثم الأوروبى فيما بعد .

وفى تلك المراحل الكبيرة وعبر مختلف الأديان والعقائد وحرصا على الذات الواحدة ، كانت القيم المشتركة التى فرضتها تقاليد العمل بين المصريين كافة هى القانون الطبيعى الذى يحكم العلاقات بينهم ، ومنها يستمد المصريون مختلف الرؤى ووجهات النظر تجاه ما يواجهونه من أمور ومشكلات ، ولعل الأمثلة الشعبية المتوارثة عبر السنين خير مثال يجسد تلك القيم والتقاليد المشتركة .

ومع وجود الذات الوطنية الواحدة والتقاليد والقيم المشتركة ، إلا أن وجود عقيدتين سماويتين مختلفتين ومتجاورتين منذ القرن السابع ، كان من شأنه إيجاد بعض الحساسيات والتحفظات المتبادلة تحت السطح بين أصحاب العقيدتين ، يعلو مدها ويهبط حسب تغير مواقع القوة وانتقال السلطة . وقد أدى تراكم مشاعر الحساسية والتحفظات عبر السنين إلى تخريب التقاليد

والقيم المشتركة ، وتفتيت الذات الوطنية الواحدة إلى ذاتين منفصلتين تعتبر كل واحدة منهما الدين الواحد وطنا مستقلا عن الآخر ، وما يتبع ذلك من شعور الإحباط والاضطهاد والاستضعاف.

وخلال العقدين الأخيرين شهد المجتمع المصرى انفجارا للصراع الطائفى ، وتجاوز الأمر نطاق مشاعر الحساسية إلى العنف والعدوان الذى عانى من مظاهره – وبوضوح – أقباط مصر ، وأصبحت المشكلة الطائفية حقيقة واقعة فى مصر .

غير أن الصراع الطائفى الذى انفجر وما زال يهدد الذات الوطنية الواحدة يرتبط ارتباطا ملحوظا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة والمناخ الفكرى الثقافى العام ، وغير معزول عن قضية الحريات العامة ، والتأثيرات الخارجية العربية والدولية . وهنا تتداخل الأسباب والنتائج فى دائرة واحدة .

وإنقاذا للذات الوطنية الواحدة من التفتت يتعين الإلمام بأسباب ونتائج الفتنة الطائفية الراهنة فى أطرافها المختلفة كما يلى :

١- انهيار التوازن الاجتماعى :

وتتلخص مظاهره فيما يلى :

– انتهاء المشروع القومى الذى كان ظاهرة الستينات ، والذى كان يعبر عن درجة من الاستقرار والتوازن الاجتماعى . وهذا المشروع كان فى جانبه السياسى يقوم على محاور التحرر الوطنى من السيطرة الاستعمارية ، والتصدى للوجود الإسرائيلى ، والتطلع إلى الوحدة العربية والتحالف الإيجابى مع القوى الاشتراكية والوطنية فى العالم . وفى جانبه الاقتصادى الاجتماعى كان يقوم على العمل من أجل تنمية اقتصادية مستقلة مخططة ، والعمل على الحد من الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ، وتوسيع مظلة الخدمات الاجتماعية المجانية فى الصحة والتعليم والثقافة.

منذ منتصف السبعينيات أصيبت محاور ذلك المشروع القومى ببعض الخلل نتيجة التصالح مع إسرائيل ، ومن ثم التهاون مع القوى الاستعمارية التقليدية ، ومعالجة القضايا المشتركة للأمة العربية من منظور التهادن والتصالح سياسيا ، ووضع حد للتنمية الاقتصادية المخططة واستبدالها

بقوانين السوق الرأسمالية الكبيرة التى يحتاج تطبيقها إلى التخلص من نصف عدد سكان مصر ، وتضاؤل خطط الخدمات الاجتماعية المجانية فى الصحة والتعليم والثقافة مما عمق الفوارق الطبقية ، بل وهدد الطبقة الوسطى بالانهيار ، وكانت ركيزة أساسية للنظام فى مصر منذ الخمسينات .

أدت التنمية الاقتصادية غير المخططة والارتباط بالسوق الرأسمالى وآلياته دون حدوث التغير الكمى المناسب إلى العجز عن توفير فرص عمل للشباب ، وانخفاض مستمر فى المستوى المعيشى للغالبية العظمى ، وارتفاع مستوى التضخم إلى أكثر من ٢٠٪ ، وازدياد معدلات البطالة حتى بلغ ما يقرب من ثلاثة مليون -وخاصة بين الشباب- فضلا عن استشراء الفساد فى مجالات العمل ، وانتشار السوق السوداء وتجارة العملة والمضاربات والمخدرات .

ومما أسهم فى زيادة الأزمة الاقتصادية المحلية تفاقم الأزمة الاقتصادية عالميا وتحميلها على بلاد العالم الثالث ومنها مصر ، وزيادة قبضة الغرب لاعتصار البقية الباقية من عناصر الحياة ، مما أدى إلى فقدان الأمل بشكل عام فى تحسين الأحوال الاقتصادية ، وحدث استسلام لليأس ، وهو التربة الخصبة للتعصب الذميم والعدوانية وترجمة الغضب إلى ضرب أعداء وهميين .

٢- اختلال منظومة القيم المجتمعية :

وتتلخص مظاهره فيما يلى :

- واكب انهيار المشروع القومى العام لصالح السوق الرأسمالى انهيار مماثل فى القيم الفكرية والأخلاقية بشكل عام ، وإحلال قيم وأفكار وفلسفات العلاقات الرأسمالية الفردية التى تعنى فى نهاية المطاف تضخم الذات وغرائزها على حساب المجموع .
- ومن هنا استشرت روح المنافسة القاتلة والضرب تحت الحزام ، وإحلال القيم المادية والانتهازية والجرى وراء المال لمواجهة مشكلات التضخم ، وما يتبع ذلك من الخضوع لدافع الأجر والولاء له أيا كانت توجهاته ، والخضوع لإغراءات السلطة والشهرة والإعلام ، وانتهى الأمر إلىسيادة ثقافة الابتزال وتغييب الوعى بمعرفة القائمين على وسائل الإعلام

والقائمين على مناهج التعليم ، فبدلا من أن يكون التعليم طريقا أساسيا للتنوير وترسيخ العقلانية فى التفكير والنظرة الإنسانية الشاملة ، أصبح أداة تكريس لضيق الأفق والمحورة حول الذات والتحيز لها على حساب المجموع . ووسائل الإعلام تتحول إلى أداة للتفرقة والنيل من عقائد الاخرين .

- وبسبب تدنى الوعى السياسى والاجتماعى الذى صنعته وسائل الإعلام ومناهج التعليم ، برزت على السطح النزعة الطائفية والتعصب والتطرف الدينى ، وساد التفكير غير العلمى وغير التاريخى ، وأصبح قانون الطاعة العمياء وخضوع الأضعف للأقوى هو السائد فى المجتمع وفى المدرسة وفى الأسرة . وليس من قبيل المصادفات أن الذين يمارسون التفرقة الدينية بين المسلمين والأقباط هم أنفسهم الذين يؤكدون على التفرقة الجنسية بين الرجل والمرأة باسم الدين والأخلاق .
- فى هذا المناخ كان من الطبيعى أن يزداد نفوذ التيار الدينى السياسى المتعصب الذى يسعى سعيا حثيثا لاحتلال موقع بعد موقع بما اتيح له من إمكانات ضخمة وقدرة على التحرك الواسع من خلال أجهزة ومنابر الدولة وخارج الدولة ، وهو التيار الذى ركب موجة العمل السياسى منذ أن فسر هزيمة يونيو ١٩٦٧ وانتصار أكتوبر ١٩٧٣ تفسيرا دينيا فقط .

٣- الحريات العامة المفتقدة :

وتتلخص مظاهره فى سيطرة الحزب الواحد مرة أخرى ، وعدم وجود تداول حقيقى للسلطة بين كافة القوى الوطنية ، واختزال معنى الحرية فى حرية القول والكتابة دون إتاحة الفرصة لتجريب الأفكار المطروحة.

٤- التأثيرات الخارجية :

إن استغلال القوى الخارجية للواقع الطائفي وتوظيفه لصالحها أمر وارد ، بل حدث ويحدث على مدار التاريخ .وتحريك المسألة الطائفية وتضخيمها يحدث لإشغال المجتمع عن قضايا البناء والتنمية الكبرى . ولاشك أن الاستجابة للتأثير الخارجي لا تتم إلا إذا شعرت الأقليات بمرارة الاضطهاد وفقدان الأمل ، فحينئذ تبحث عن قوة خارجية تخلع عليها حمايتها

.. حدث هذا فى سوريا أيام الحكم العثمانى فى ا لقرن التاسع عشر (ستينات القرن) حين خلعت فرنسا حمايتها على موازنة لبنان ، وأعلنت بريطانيا بدورها حمايتها للدروز ، وتدخلت روسيا القيصرية بحجة حماية الأرثوذكسية.

ومن الملاحظ أن التأثير الخارجى الذى يغذى الفتنة الطائفية ويعمل على انقسام الأمة يتجسد فى ثلاث قوى تلتقى على هدف واحد وإن اختلفت فى أسلوب الاقتراب والاستغلال ، وهذه القوى الثلاث كما يلى :

١ - إسرائيل كدولة عنصرية تقوم على أساس الدين الواحد تسعى إلى تحويل العالم العربى إلى دويلات عنصرية تقوم على أساس المذهب الدينى حتى لا تكون غريبة وسط دائرة القومية العربية (راجع مشروع تحويل لبنان إلى كانتونات).

٢ - قوى عربية انتهزت فرصة عزلة مصر سياسيا عقب التصالح مع إسرائيل فأخذت تعمل باستمرار وبإصرار على استمرار عثرتها وعلى تحجيمها وعدم الإسهام فى إقامتها من عثرتها الاقتصادية بعد حرب أكتوبر . ومن وسائلها فى ذلك تغذية التيار الإسلامى ، والعمل على استقطاب عناصره ورموزه القيادية باستضافته وفتح مجالات العمل الإعلامى أمامه . . ومن ناحية أخرى بدأت العناصر المهاجرة إلى بلاد النفط العربية تنقل إلى المجتمع المصرى خصائص مجتمعات النفط دون تقدير لخصوصية المجتمع المصرى ، حتى لقد ظننت هذه العناصر أن الإسلام الحق لا يكون إلا بارتداء الجلباب وتغطية الرأس ، فخلطت بين ما هو دينى وما هو بيئى ، وقد تغلغلت هذه العناصر فى البرامج الإعلامية المسموعة والمرئية والمقروءة ، والنقابات المهنية وأندية هيئات التدريس الجامعية وغيرها من المنظمات . وقد تزعم هذا التيار مناصرة ثورة إيران (الإسلامية) وإن كان على استحياء ؛ بسبب حرب إيران مع العراق ، ومراعاة لمجتمعات الجزيرة العربية النفطية التى تتوجس من الأبعاد الاجتماعية لتلك الثورة . كما تزعم هذا التيار دعم المجاهدين الأفغان بالعتاد والرجال ، بل ودعم مسلمى الفيلبين وبلغاريا والاكتفاء بدعم الفلسطينيين إعلاميا . كما أن هذا التيار أشاع مناخ أن الرابطة الدينية

بين المسلم المصرى والمسلم الأفغانى مثلا أقوى من الرابطة الوطنية بين المسلم المصرى والقبطى المصرى ، ولايزال هذا التيار يلعب هذا الدور مع مسلمى يوغوسلافيا المنقسمة على نفسها بأسلوب ليس القصد منه مناصرة حقيقية للمسلمين بقدر ما يقصد به إحراج القيادة السياسية وإفساد علاقاتها مع بعض دول العالم .

٣ - القوى الغربية التى تجد فى اللعبة الطائفية خير وسيلة لتدمير القوى الذاتية نيابة عنها ، وحرمان المجتمع من استكمال عناصر قوته . والمعروف أن مدرسة الاستشراق السياسى قامت فى الغرب على أساس توظيف الدين واستغلال الواقع الطائفى فى لعبة التوازن السياسية . وقد انتهت هذه المدرسة فى القرن العشرين إلى تغذية التيار الإسلامى أساسا وتضخيمه كجزء من حماية المنطقة من تغلغل الشيوعية .

والملاحظ أن لهذه القوى الثلاث عناصر داخل المجتمع المصرى تعمل لصالحه دون أن تدرى كل فى مجاله : فى الإعلام بمفرداته ، ووسط هيئات التدريس ، وبين النقابات المهنية ، والتغلغل فيها واستقطابها يتم باستغلال العاطفة الدينية ، وتقديم المال اللازم ، وتسهيلات السفر للخارج .

المطلب الثانى :
الأوضاع الاقتصادية فى أسيوط

تعد أسيوط محافظة ريفية طاردة للسكان بسبب أوضاعها الديموجرافية الضاغطة ، سواء إذا ما قيست هذه الأوضاع بمعدل النمو السكانى المرتفع (٣٪) أو بالكثافة الزراعية العالية ، والعلاقة غير المتوازنة بين السكان والموارد الزراعية ، حيث كانت هناك دائما فجوة تتسع ولا تضيق بين جهود التنمية المحلية فى محافظة أسيوط وجهود التنمية القومية ، ولقد أكدت الدراسات الاقتصادية وتقرير التنمية البشرية الأول فى مصر على هذه الفجوة .

وهناك العديد من المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها فى هذا الصدد ، وخاصة المؤشرات الاقتصادية ، والتى تقيس لنا الفروق الكمية بين جهود التنمية فى المحافظة وجهود التنمية القومية كما فى الجدول رقم [٢] ، ونلاحظ من الجدول ما يأتى :

١- انخفاض نصيب الفرد فى أسيوط من الاستثمارات الإجمالية المخصصة للمحافظة عن المتوسط القومى العام للفرد فى مصر (٣٣ جنيها فى مقابل ٧٨) ، حيث لا تتناسب هذه النسبة مع الوزن النسبى لسكان أسيوط ، والذى تبلغ نسبته حوالى ٧ر٤٪ من اجمالى السكان فى مصر ، حيث نجد أن الاستثمارات المخصصة لأسيوط تقل بنسبة ١٣٠ ٪ عن المتوسط القومى العام .

٢- وتتعمق هذه الفروق إذا استعرضناها قطاعيا ، ففى الزراعة – وهى النشاط الرئيسى للسكان – يعادل نصيب الفرد فيها حوالى ١/١٧ من المتوسط القومى العام ، علما بأن المناطق الريفية فى المحافظة تضم أكثر من ٧٢٪ من السكان ، بالإضافة إلى أن ريف أسيوط يعد من أكثر المناطق تخلفا فىمصر .

٣- وفى قطاع الصناعة لم تتجاوز نسبة الناتج الصناعى فى المحافظة ٤ر ٪ من الناتج الصناعى القومى ، أما نصيب الفرد من الاستثمارات الصناعية فى المحافظة فقد بلغ ٨ جنيهات مقابل ٢٢ جنيها للفرد فى مصر [٣].

جدول رقم (٣)
بعض الفروق الاقتصادية بين مؤشرات التنمية
في محافظة أسيوط ، ومؤشرات التنمية القومية*

المؤشـــرات الاقتصـــادية	أسيــوط	الدولــــة
معدل النمو السكـــانى	٪٢ر٩	٪٢ر٣
سكــان الريـــف	٪٧٢ر١	٪٥٣ر٧
الأهمية النسبية لإجمالى السكـــان	٪٤ر٧	٪١٠٠
الأهمية النسبية إجمالى الاستثمارات	٪٢ر٠	٪١٠٠
نصيب الفــرد من جملــة الاستثمارات (بالجنيه)	٣٣	٧٨
نصيب الفـرد من جملة الاستثمار الزراعى (بالجنيه)	١ر٨٧	٣١ر٧٠
نصيب الفرد من الاستثمار الصناعــى (بالجنيــه)	٨	٢٢
الأهمية النسبيــة للنــاتج الصنــــاعى	٪ ٠ر٤	٪١٠٠
نصيب الفرد من الاستثمار فى قطاع المواصلات (بالجنيه)	٢	١٦
نصيب الفـرد من الاستثمــار فى قطاع المرافق العامــة	٢ر٥	١٠
نصيب الأسرة من استثمارات الإسكان (بالجنيه)	٦٧٠	٩٩٠
متوسط نصيــب الفرد من إنفــاق الأسرة (بالجنيه)	٥٧٠	٩٢٥

* المصـــدر :د./ محمد ابراهيم منصـور ، مرجع سابق ، ص ٣

٤- ويعادل المتوسط القومى العــام لنصيـب الفرد من الاسـتثمارات فـى مصــر فى قطاع المواصلات ثمانية أضعاف مثيله فى أسيوط ، وفـى قطــاع المرافـق العامــة كـان نصيـب الفـرد ٥٠ جنيـــه مقــابل عشــرة جنيهات للفرد فـى الدولــة ، وفـى قطــاع الإسكان فقد كـان المتوسـط القومى العام يزيد بمقدار ثلاث مرات ونصـف عن نصيب الأســرة فى أسيوط ، وكــانت نسـبة السـكان المقيميـن فـى عشــة أو خيمــة فـى محافظة أسيوط أعلى من المتوسط القومى العام ، خاصـة فى المنـاطق الحضرية ، وقد أشارت نتائج تعداد ١٩٨٦ إلى أن حوالى ٣٠٪ مـن سـكان محـافظــة أسـيوط محرومـون مـن الكهربــاء ، أى حوالــى ضعف المتوسط القومى العام ، وكان الحرمان فى القرى يعادل ثلاثــة أضعاف المدينة .

٥- وتتسع الفروق أيضا فى الدخل والإنفاق ، فقد كان نصيب الفرد من دخل الأسرة فى محافظة أسيوط يعادل فقط ثلثى المتوسط القومى العام (٧٦٠ مقابل ٩٩٠ جنيها) ، أما متوسط نصيب الفرد من الإنفاق فإنه لايزيد عن ٦٠٪ من المتوسط القومى العام (٥٧٠ مقابل ٩٢٥جنيها) ويعد الريف في أسيوط أفقر من الحضر بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ .

٦- هناك محاولات لقياس مستوى الفقر فى محافظة أسيوط باستخدام أسلوب متعدد المتغيرات ، وقد صيغ مقياس للفقر النسبى يتضمن ستة متغيرات تعبر عن الجوانب المختلفة لظاهرة الفقر كالأمية ، وتوفير مياه الشرب ونسبة ، الإنفاق على الغذاء ، واستخدام الطاقة الرخيصة .... الخ ، ويقع هذا المقياس بين القيمة ١ ، والقيمة ١٠٠٠ (١ ، ١٠٠٠) ، حيث تمثل القيمة ١٠٠٠ الحد الأقصى للفقر ، وقد أظهر التحليل على المستوى القومى أن محافظة أسيوط هى واحدة من أفقر محافظات مصر خاصة مناطقها الريفية ، وكما هو واضح فى الجدول التالى رقم [٤] فإن قيمة مقياس الفقر النسبية فى ريف أسيوط كانت ٩٤٤ من ألف ، أى تقع قريبا من الحد الأقصى للفقر ، بينما كانت قيمة الفقر فى الحضر حوالى ٤٣٥ من ألف .

وكما هو واضح فى الجدول ، فإن المناطق الريفية فى محافظة أسيوط تتسم بتجانس شديد فى مستوى الفقر ، ومع ذلك فإن الريف المتاخم للعاصمة - مركز أسيوط - هو الريف الأقل فقرا ، بينما ريف الغنايم وأبنوب أكثر فقرا .

جدول رقم (٤)
قياس الفقر النسبى فى الوحدات المحلية لمحافظة أسيوط *

الوحدات المحلية	مقياس الفقر النسبى	
	ريف	حضر
مركز ومدينة أسيوط	٨٤٦	٣٣٧ (**)
أبنوب	٩٣١	٦١٣
أبو تيج	٨٨٥	٤٣٣
البدارى	٨٧٧	٥٣٦
ساحل سليم	٨٧٩	٦١٠
الغنايم	٩١٣	٧٠٧
القوصية	٨٧٨	٤٩١
ديروط	٨٨٢	٣٤٥
صدفا	٨٩١	٤٢٣
منفلوط	٨٦١	٥٢٣
الفتح	٨٩٧	٤٨٧
اجمالى المحافظة	٩٤٤	٤٣٥

* المصدر : د./ محمد ابراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ٦

** متوسط قسمى أول وثانى أسيوط .

المطلب الثالـث :
الأوضاع الاجتماعية والسياسية
وعلاقتها بالعنف فى أسيوط

سوف نستعرض فى هذا المبحث أهم الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى محافظة أسيوط وخاصة : الأمية ، والصحة وتوقعات الحياة ، ووضع المرأة ، وحجم المشاركة السياسية ، ووضع الأقباط ..... إلخ ، وهى كلها عوامل تعكس تدنى أحوال أسيوط الاجتماعية والسياسية ، وتساهم بشكل كبير فى انتشار ظاهرة العنف وتعد بيئة طبيعية له ، حيث تجعل من أسيوط نموذجا متميزا لبيئة خصبة للعنف بأشكاله المختلفة.

أولا : الأميــة :

كان قرابة نصف محافظة أسيوط من الذكور أميين ، وكانت نسبة الأمية بين الأناث أكثر من ثلاثة أرباع ، فإذا أخذ فى الاعتبار أن غير الأمى هو كل شخص أكمل أربع سنوات من التعليم الابتدائى طبقا لتعريف تعداد ١٩٨٦ - فإن نسبة الأمية فى أسيوط تزيد عن ذلك كثيرا ، وتعتبر معدلات الأمية فى أسيوط أعلى من معدلها القومى فى مصر ككل (٤) .

ومما يلفت النظر أن هذه المعدلات كانت أكبر قليلا فى حالة الذكور عنها فى حالة الإنـاث ، أما فى محافظة أسيوط فقد كانت معدلات الأمية بالطبع أعلى فى الريف عن الحضر بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء ، ونلاحظ أيضا تفاوتا ضخما فى معدلات الأمية بين أجزاء المحافظة من ١٠٪ للذكور فى قسم ثان أسيوط إلى ٩٠٪ تقريبا للإناث فى ريف أبنوب (٥) .

وتلعب ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائى دورا هاما فى زيادة معدلات الأمية ، ويرتفع معدل التسرب من التعليم الابتدائى إلى ٢٠٪ فى محافظة أسيوط ، وقد كانت معدلات التسرب فى المراكز ذات الطابع الريفى (٢٠٪ الغنايم ، ١٧٪ فى أبنوب) بينما أظهرت مدينة أسيوط أقل نسبة تسرب (٨٪) .

ثانيا : الصحـة وتوقعات الحيـاة :

يصل معدل وفيات الرضع - حسب بيانات مديرية الصحة لعام ١٩٩١ - إلى ٤٢ فى الألف فى المنا طق الحضرية ، و ٨١ فى الألف فى الريف ، و٥٢ فى الألف فى المحافظة ككل ، وتظهر بيانات الجهاز المركزى للإحصاء ارتفاع معدل وفيات الرضع فى محافظة أسيوط عن المتوسط القومى العام فى مصر خلال الفترة ما بين ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، وإن كان الفرق يميل إلى التناقص مع الزمن .

أما عن أهم أسباب الوفاة فتتمثل فى أمراض الجهاز التنفسى والأمراض المعوية ، حيث كان كل منهما مسنولا عن ٣٠٪ من وفيات الرضع ، علاوة على أسباب متعلقة بمشكلات الحمل والولادة وسوء التغذية [٦] .

ثالثا : مركز المرأة :

تحتل المرأة مركزا متواضعا فى محافظة أسيوط فى هيكل التعليم والعمل والحياة العامة لا يتناسب مع أهميتها فى التركيب النوعى للسكان (٤٩٪) من جملة السكان ، ففى التعليم نجد موشرات قوية على تأخر تعليم المرأة فى أسيوط مقارنة بمصر ، وفى داخل المحافظة تأخر تعليم المرأة عن تعليم الذكور بدرجة أكبر وبخاصة فى الريف ، وتؤكد نسب الاستيعاب حسب النوع تراجع تعليم البنات عن البنين (٧١ فى مقابل ٩٦٪) وكان أوسع فرق فى مركز الفتح (٥٨٪ مقابل ١٠٠٪) وقد أظهرت محافظة أسيوط معدلات نمو أقل فى تعليم البنات فى مرحلة الإعدادى كما هو موضح بالجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)
مقارنة بين نسب تعليم المرأة فى كل من
محافظة أسيوط ومصـــر (١٩٩١)

المرحلة التعليمية	نسبة تعليم المرأة ٪ فى أسيوط	مصـر
ابتدائــــى	٣٩	٤٥
إعـــدادى	٣٧	٤٤
ثانوى عــام	٣٣	٤٤
صنـــاعى	١٧	٣٣
زراعــــى	١٤	٢٢
تجـــارى	٦٣	٧١
دور معلمــين	٣٩	٦١

* المصـــــدر :د./ محمد ابراهيـم منصـور ، مرجع سابق ، ص ٩

وفى ميدان العمل [٧] كان معدل نشاط المرأة فى محافظة أسيوط أقل من نظيره فى مصر ككل خاصة فى الريـف ، ويتراوح معدل نشـاط المرأة بين ١٪ فى ريف أبنوب والفتـح إلـى ٢١٪ فى قسم ثـان أسيوط ، وتشـارك المرأة فـى النشـاط الاقتصـادى بدرجـة أقل من المستوى القومـى العـام فـى مصر ، حيث تمثل المرأة ٧٪ فقط من قوة العمـل فـى محافظـة أسـيوط مقـابل ١٢٪ لمصـــر ككل ، ورغم أن النساء يشكلن نسبة قليلـة من قـوة العمـل إلا أنهن يعانين من البطالـة – ضعف المستوى القومـى العـام وثلاثـة أضعـاف معدل البطالة من النوعين سويا فى محافظـة أسـيوط فقد تراوحت معـدلات البطالة للنساء بين ١٧٪ فى ريف ديروط إلى حوالـى ٤٠٪ فـى ريـف صدفـا والبدارى، وفضلا عن ذلك فـإن التقـاليد المدعومـة بالثقافـة الدونيـة للمـرأة ، تحول دون انخراط كبير ومشاركة فعالة للمرأة فى الحياة العامة .

رابعـا : الأقباط فى أسيـوط :

آخر إحصاء رسـمى جرى عـام ١٩٧٧ حـدد الأقبـاط فـى أسيوط بنسـبة ٢٨٪ وهى أعلـى نسبة فـى الجمهوريـة ، ويقـرب سكان أسيوط الآن مـن

ثلاثة ملايين نسمة ، أى أن عدد الأقباط يصل إلى حوالى ٧٤٠ ألف نسمة ، والأقباط فى أسيوط ٩٥٪ منهم أرثوذكس يتبعون البابا شنودة ، و ٤٪ إنجيليون يتبعون الدكتور صموئيل حبيب ، و ١٪ كاثوليك يتبعون البابا فى روما ، ويوجد فى أسيوط حوالى ٢٥٩ كنيسة ، وثلاثة أديرة وعشر جمعيات دينية مسيحية ، ويتركز النشاط الاقتصادى للأقباط فى أسيوط فى الأعمال التجارية بصفة خاصة بالإضافة إلى الزراعة - للأقباط الموجودين فى ريف أسيوط - حيث يتركز النشاط التجارى فى تجارة الذهب وأعمال الصيدلة والأعمال التى يقل فيها الاحتكاك بين من يزاولونها ، وتتسم العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى أسيوط بالتوتر ، نظرا لارتفاع نسبة المسيحيين فيها ، وحرصهم الدائم على التمايز مما يجعلهم معرضين دائما للاضطهاد ، بالإضافة إلى حرصهم الدائم على التواجد مجتمعين ، ويظهر ذلك من خلال نمط الإسكان فى أسيوط حيث تتواجد مساكنهم متجاورة ، وفى شوارع بأكملها وخاصة فى القرى ، كما يعزف الأقباط غالبا عن المشاركة السياسية بشى أنواعها ، وهم فى العادة مقسمون على العائلات الكبيرة فى القرى ، وهناك ظاهرة ملحوظة فى الفترة الأخيرة وهى هجرة الأقباط من أسيوط سواء إلى القاهرة أو إلى خارج مصر ؛ وذلك بعد موجة العنف التى عمت أسيوط ، وكان الأقباط أحد أهدافها .

خامسا : نقص المشاركة السياسية :

يبدو نقص المشاركة السياسية هو الأخر مظهرا صارخا من مظاهر تطرف التنمية المؤدى إلى تنمية التطرف - على حد تعبير الدكتور منصور - فالعمل السياسى ذو طبيعة موسمية ولاسيما مواسم الانتخابات ، والأحزاب غائبة ، والمناصب السياسية الرفيعة احتكارية ، فالحزب الوطنى والمجالس المحلية تكاد تكون حكرا على أبناء العلائات الكبيرة فى الريف ، وغالبا ما يقتسم أبناء العائلة الواحدة مراكز النفوذ ، فمنهم أمراء الحزب ، ومنهم أمراء الجماعات ، ولا مانع أحيانا أن يضع الأولون نفوذهم فى خدمة الأخيرين وتأمين الحماية لهم (لاحظ أن إحدى العائلات فى أحد مراكز أسيوط تتوزع فى السلطة كما يلى : عضو مجلس شعب ، وابن عمه أمين الحزب الوطنى ، وابن عمه الثانى رئيس المجلس المحلى للمدينة ، وابن عمه

الثالث هو أمير الجماعة الإسلامية ومتهم فى اغتيال لواء شرطة) ولا يجد المحبطون فى النهاية ملاذا غير جماعات الإرهاب والتطرف يبحثون فيها عن حلمهم المفقود [٨] . كما أن هناك بعض الأسباب [٩] التى خلقت جوا مناسبا لنمو جماعات العنف فى مصر بصفة عامة ، وفى أسيوط بصفة خاصة منها :

١- انتشار اللامبالاة السياسية ، وانخفاض مستوى المشاركة الفعالة وإبداء الرأى فى مواقف الانتخابات العامة من قبل كثير من الأفراد وبخاصة الشباب ، وفى حالة المشاركة يسود نوع من المجاراة المفرطة لاختيارات أهل الحل والعقد فى محيط البيئة الاجتماعية والتى يعايشها الفرد .

٢- ادعاء كثير من المسئولين - أو رموز السلطة فى المواقع المهنية والتنظيمية الحكومية - الالتزام باللوائح والقوانين - من الناحية الشكلية - بينما يتورط بعض منهم فى مخالفات جسيمة لتلك القوانين على المستوى الضمنى وغير المعلن ، مما يخلق جوا من عدم الثقة فى جهاز الدولة من قبل الشباب بصفة خاصة .

٣- تضييق الخناق على الأحزاب السياسية فى ممارسة نشاطها بين أوساط الشباب بالشكل الشرعى مما يدفع الشباب إلى ممارسة النشاط السياسى بشكل سرى وغير شرعى ، وغالبا عن طريق الانضمام إلى الجماعات الإسلامية .

المطلب الرابع :
الأوضاع الثقافية وعلاقتها بالعنف

أ- العوامل الفكرية والثقافية :

تحتل هذه العوامل المرتبة الثانية بعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من حيث أهمية تأثيرها ، وذلك على نحو ما أوضحت الدراسة الميدانية ، وقد سبق الحديث عنها تفصيلا عند عرض وجهة نظر الرأى العام والقيادات الشعبية ؛ ولذلك سوف نتناولها هنا بإيجاز على النحو التالى :

١ - الفراغ الفكرى والثقافى جعل عقلية هذا الشباب مهيأة للاحتلال بأى قيم أو أفكار تقدم له سواء كانت صحيحة أم خاطئة ، وهو غير قادر على التمييز ولا المقاومة خصوصا إذا تواءمت مع آثار عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية .

٢ - قيم وأفكار الاسلام السياسى المتواجدة تحت السطح ومنذ بروز الإسلام السياسى - كما سبق الحديث عنه - ثم نشاط وجهد قيادات التيار فى الدعوة له ونشر أفكاره بين الشباب وجذب التأييد له .

٣ - الإعلام من صحافة وتليفزيون أدى دورا مزدوجا وخطيرا كعامل أصلى وعامل لاحق ، ومن حيث كونه عاملا أصليا فقد كان مغذيا للإحباط والسخط على الدولة وعلى المجتمع ؛ بسبب سطحيته ونفاقه وتجاهله لقيم ومبادئ المجتمع الدينية ، بالإضافة إلى استخفافه بعقول ومشاعر المواطنين، وتجاهل مشاكلهم وآراءهم ومشاعرهم . ويمكن تفسير ما سبق على النحو التالى :

١- عجز المؤسسات الدينية وتقاعسها :

سبق أن تحدثنا عن دور المؤسسات الدينية فى عرضها لوجهة نظر الرأى العام ، وحددنا بعض الأسباب التى يعود إليها هذا العجز ، ومن المؤكد لو أن المؤسسات الدينية متمثلة فى الأزهر والأوقاف ومن خلال رسائلهم فى الاتصال - المسجد والندوات واللقاءات ، وكذلك من خلال أجهزة الإعلام - لو أدوا الدور المنوط بهم فى تقديم الرؤى الصحيحة وتقويم المعوج من أفكار

الشباب ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر مواجهة مواطن الخلل فى المجتمع والدعوة لإصلاحها بالحكمة والموعظة الحسنة، لو عمل هؤلاء كرجال دين فقط بعيدا عن المؤثرات السياسية - لاكتسبوا المصداقية ، ولتمكنوا من التأثير على توجهات الشباب ، ولكنهم عجزوا وفشلوا أحيانا ؛ لأسباب ذاتية تعود إليهم ، وأحيانا قليلة لأسباب خارجة عن إرادتهم .

٢- الإعلام (صحافة وتليفزيون) :

يتشابه الدور الذى كان مطلوب من الإعلام مع الدور الذى كان مطلوب من المؤسسات الدينية فى التصحيح والتوجيه وتقديم الأسلوب الأفضل للاعتراض والتنفيس عن النفوس ، ولكنه لم يفعل ، أحيانا بعلم وأحيانا عن جهل ، وبدلا من أن يؤدى هذا الدور عمل الإعلام فى اتجاه مضاد ، فكان مغذى للتطرف ودافع للعنف بتماديه فى الاستهتار والسطحية والاستخفاف بالعقول ومداهنة السلطة ، وأكثر من ذلك فقد حاول الإعلام فرض حصار ثقافى على الناس يهدف إلى تلقينهم ما تريده السلطة فقط بصرف النظر عن الحقيقة وعن حاجات المتلقين .

٣- الدور التثقيفى للأحزاب (التنشئة السياسية) :

من الوارد أن تلعب دورا فكريا وتثقيفيا حين تقوم بعمليات التنشئة السياسية كأحد وظائف الأحزاب ، ولو فعلت الأحزاب ذلك لما تطورت الأمور كما حدث ، ولكن الأحزاب عجزت عن أداء هذه الوظيفة مثل عجزها عن أداء أى وظيفة أخرى من وظائفها ، وأسباب ذلك عديدة ومتشعبة منها ما هو راجع إلى الأحزاب ، ومنها ماهو راجع إلى القيود المفروضة على التجربة ذاتها ، ومنها ما هو راجع إلى البيئة الاجتماعية ككل . ولا مجال لتوضيح ذلك هنا .

ب- التعليم :

وهو ذو دور هام على المدى البعيد ، وقدكان النظام التعليمى السائد طيلة الفترة السابقة أحد العوامل التى إفرزت التطرف والعنف ، فكما يرى البعض أن مؤسسات التربية والتعليم تهدف إلى نقل خبرات جاهزة دون

المخاطرة بالمحاولة والخطأ ، ولا يتوقع أن تقدم مؤسسات التعليم (هنا بمعناها الواسع ، المدرسة والأسرة والمسجد ووسائل الإعلام) شيئا مغايرا لما استقرت عليه الأوضاع خلال الفترة السابقة ، فحقائق الحياة تصدر عن مرصد للكبار . (١٠)

أما مستوى التعليم وأسلوبه فهو قائم على التلقين ورفض الحوار ؛ لأن السياق الاجتماعي والسياسي خارج مؤسسات التعليم قائم أصلا على الإخضاع بديلا عن الإقناع ؛ لأنه أقل تكلفة وأكثر أمنا ، وهذا الأسلوب لا يخرج سوى فئتين فى أغلب الأحيان : فئة - وهى الأكثر - متخاذلة ، وسلبية - وفئة وهى الأقل - متمردة ورافضة . والفئتان رغم اختلافهما مفتقدتان للشعور بالانتماء للوطن :

فالأولى : ينتمى أى عضو فيها إلى نفسه ومصلحته مباشرة ومن بعده الطوفان .

والثانية : يتجاوز انتماؤها حدود الوطن إلى ما هو أبعد منه على نحو ما نعرفه عن الجماعات الإسلامية .

وأغلب الظن أن فئات الامتثال وفئات الرفض يشتركان معا فى ممارسة سلوك واحد هو الهجرة داخل الوطن ، حتى وهم مقيمون فيه لا يرحلون .

فالأولى تتعامل مع سكان مستعمرات ينبغى استنزافهم لآخر ورقة نقد فى جيوبهم ، أو تجعل منهم ضحايا للخطف والسطو، وأما الفئة الأخرى ، فإنها تتعامل مع مجتمع جاهلى كافر ينبغى أن يهجره إلى يثرب أخرى يشيدونها داخل حدود الوطن ريثما يفتحونه طوعا أو غصبا ، ويدفع أهله الجزية وهم صاغرون .

وعندما تتناول هذه الدراسة الأسباب التعليمية لمشكلة التطرف ، فإنها تؤكد أنها من أهم الأسباب جميعا من الناحية الأفقية والرأسية ؛ لأنه إذا لم تتوافر للفرد مقومات التربية السليمة ، والتنشئة الاجتماعية السوية ، فإنه يتعذر عليه تحقيق التكامل فى شخصيته ، فتتقاذفه الاتجاهات المتضاربة ، ويستعمى عليه الاختيار السليم .

ونظرا لأهمية الأسباب التعليمية ، فسوف يتم تناولها بشيء من التفصيل من منظور أن العملية التعليمية تنطلق من معلم ومتعلم ومنهج

دراسى فى مؤسسة تربوية ، لذلك سوف تتناول هذه الدراسة الأسباب التعليمية من خلال المحاور التالية :

أ- المعلم : [11]

إن المعلم هو حجر الزاوية فى العملية التعليمية ، فعليه تقع مسئولية تنفيذ وتقويم مخططات التربية ، وتحقيق أهدافها ، وإحداث التوازن بين الفرد والمجتمع ، وبين الحياة الدنياو الآخرة ، ولكن يمكن القول بأن هذه المسئوليات - وغيرها - ليست سهلة ؛ لأن المجتمع الذى نعيشه الآن مناخه غير مستقر ، وأرضه ليست كلها خصبة ، لذلك فإن هناك الكثير من الصعوبات التى تواجه المعلم بصفة عامة ، ومعلم التربية الدينية بصفة خاصة فى أداء رسالته التربوية فى بناء شخصية الإنسان المسلم ، وهذه الصعوبات هى :

- صعوبات تتعلق بمعلم التربية الدينية :

قد تكون هذه الصعوبات نتيجة عدم استكمال بعض الجوانب الأساسية فى إعداد معلم التربية الدينية من حيث الإعداد الأكاديمى ، خاصة بكلية التربية والآداب قسم اللغة العربية ، حيث تقل أو تهمل الجرعة الدينية عند الطلاب ، أو الإعداد المهنى خاصة بكليات دار العلوم والدراسات الإسلامية واللغة العربية بالأزهر ، حيث الاهتمام بالجرعة الدينية (قرآن - سنة - فقه ......إلخ) مع عدم تدريس مواد تربوية تؤهلهم لوظيفة التدريس مثل مقرر (المناهج - طرق التدريس - علم النفس - الوسائل التعليمية ..... إلخ) ، فإن كل هذه المقررات أمور مهنية لازمة لمهنة التعليم ، وعوامل هامة ومساعدة للمعلم تعينه على فهم طبيعة التلميذ ، وتوصيل المعلومات وترسيخها له بسهولة ، ومراعاة الفروق الفردية بينهم .

لذلك فإن الإعداد المهنى لمعلم التربية الدينية أمر ضرورى لا يقل أهمية عن إعداده الأكاديمى ؛ لأن عدم اقتناع المعلم بوظيفته كمعلم يمثل صعوبة كبيرة تنعكس على تفهم دوره الحقيقى فى العملية التربوية كمعلم ومربى وداعية .

ومما يؤسف له ، إسناد مادة التربية الدينية وخاصة للصفوف الأولى لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسى - إما لمعلمين غير متخصصين

تعوذهم الخبرة والدراية فى هذا المجال ، استكمالا لنصابهم فى الجدول المدرسى – ومن هنا ينحصر دورهم فى القراءة والتحفيظ والتسميع ، وليس الإعداد والتدريب والتنشئة والتربية – وإما أنها تسند لمعلمين يحملون معهم قرارات القومسيون الطبى للعمل الخفيف ، أو الذين أوشكوا لسن المعاش بعد أن أنهكت صحتهم ، وقل جهدهم ، ونفذ صبرهم ، وكثرت إجازاتهم ، ظنا خاطئا من إدارة المدرسة أن تدريس مادة التربية الدينيةلا تمثل صعوبة – باعتبار أننا جميعا متدينون بالطبيعة والفطرة – ونسوا أو تناسوا أنها مرحلة البناء العقائدى ،والتنشئة الدينية ، والإعداد الروحى والخلقى ، وبذلك يحدث الفراغ الدينى الذى يعانى منه المجتمع – الآن –نتيجة الهامشية العلمية فى الخبرات التدريسية لمعلم التربيةالدينية ، مما جعل الفكر الدينى عند الطلاب تربة خصبة لإنبات التطرف الدينى ، ومناخا ملائما تتقاذفه الأهواء والأمواج.

- صعوبات تتعلق بمعلمى المواد الأخرى :

وتتمثل هذه الصعوبات فى قيام بعض المعلمين بهدم ما يبنيه معلم التربية الدينية من خلال تصرفاتهم الشخصية داخل الفصل وخارجه ، أو مواقفهم التدريسية ، أو أنشطتهم التربوية ، لذلك تؤكد هذه الدراسة على أهمية القدوة الحسنة للمعلم باعتبا ره المثل والقدوة للتلاميذ .

وتشير هذه الدراسة أيضا ، إلى أهمال جانب الربط بين المواد الدراسية ، فمثلا ، عدم توظيف بعض مدرسى (اللغة العربية) للآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية أثناء تدريسهم لموضوعات القراءة والنصوص الأدبية فى دعم القيم الروحية والأخلاقية ، وترجمتها إلى سلوك ، والاكتفاء فقط بالجانب اللغوى ، والوقوف عند معانى الكلمات ، وشرح الآيات دون استنباط مضامين تربوية إسلامية من هذه النصوص ، وكذلك اقتصار بعض دروس (المواد الاجتماعية) فى شرح دروسهم على جوانب الأحداث والمواقع الجغرافية والتاريخية والقومية دون ربطها بالتربية الإسلامية ، مثل الغزوات والفتوحات والأحداث الإسلامية ، والهجرة النبوية ، وبناء الدولة الإسلامية أو سقوطها فى الأندلس ، ودراسة أقطار الوطن العربى الإسلامى، والشخصيات والرموز الإسلامية ..... إلخ ، وكذلك عدم استغلال بعض

مدرسى (الطبيعة والكيمياء والأحياء) فى ربط ما يدرسونه من ظواهر طبيعية ، وتجارب عملية بالجانب الدينى ، باعتبار أن القرآن الكريم والأحاديث النبوية يحثان على التفكير والتكامل والبحث وطلب العلم ، يقول تعالى : "وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا" ... "قل سيروا فى الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين " ..

هذا بالإضافة الى أن بعض مؤسسات إعداد المعلم تموج فيها تيارات الفكر الدينى ، مما ينعكس – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة – على فكر خريجيها ، حيث يحملون هذا الفكر إلى أبنائهم الطلاب سلبا أو إيجابا ، وبذلك تتوحد فى بعض المدارس التيارات الفكرية للآباء والأبناء ، فيزداد الفكر عمقا وانتشارا ، وبذلك يكون المعلم ذاته عاملا أساسيا ، وسببا رئيسيا لمشكلة التطرف فى المدارس على مختلف مستوياتها ، نتيجة إيمانه بهذا الفكر ، أو ضعف انتمائه للنظام انعكاسا لمتغيرات اقتصادية واجتماعية أثقلت كاهله ، وفرضت عليه سلبيته فاختار طريق المشاهدين السلبيين كرد فعل سلبى لهذه المتغيرات المتلاحقة ، وبهذا انتفى دور المعلم فى كونه معلما ومربيا وداعيا.

ومما يؤكد تضاؤل دور المعلم فى العملية التربوية ، أن ريادة المعلمين للطلاب أصبحت ريادة شكلية ، سواء رائد الفصل الذى يفترض أن يقوم بدوره فى حل مشكلات الطلاب ومعايشتهم والامتزاج معهم ، أو الريادة التعلمية فى الأنشطة التربوية المختلفة ، التى يفترض – أيضا – أن تكون بوتقة للأنشطة الطلابية استثمارا لوقت فراغهم ، وتنمية لمواهبهم وقدراتهم، وبعدا عن الانجذاب أو الانخراط فى تيارات فكرية .

ب- الطـــــلاب :

بداية يمكن القول بأن الشخصية الإسلامية التى تتولى تنشئتها مؤسسات التربية الآن ، تختلف اختلافا كبيرا عن الشخصية الإسلامية التى عاشت فى العصور الأولى للإسلام ، والمدقق والمقارن بين الشخصية يرى مظاهر هذا الفرق ، وملامح تشوه شخصية التلميذ المسلم ، وذلك نتيجة أمور كثيرة مترابطة ومتشابكة فى نسيج تلك المؤسسات التى تهتم بتنشئة هذه الشخصية تنشئة دينية سليمة.

لذلك فإن التشوه الذى أصاب بناء شخصية التلميذ المسلم يعتبر إحدى الأسباب التعليمية لمشكلة التطرف فى مصر ، والتى تتمثل فى النقاط التالية:

١ - ضعف الـوازع الدينى :

يلاحظ فى هذه الآونة ضعف الجانب الروحى عند بعض التلاميذ ، فى حين كانت الشخصية الإسلامية الأولى شديدة المراقبة لله تعالى ، متسلحة بالجانب العقائدى دون تطرف فى الفكر والسلوك ، شديدة الورع من محارمه ، ويروى عن عبد الله بن دينار " أنه قال : " خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقابل راع فقال له يا راعى بعنى شاة من هذا الغنم ، فقال : إننى مملوك ، فقا ل : قل لسيدك أكلها الذئب ، قال : فأين الله ؟ فبكى عمر ، ثم غدا إلى المملوك فاشتراه من مولاه وأعتقه ، وقال : أعتقتك فى الدنيا هذه الكلمة ، فأرجو أن تعتقك فى الآخرة . ، وهناك الكثير من الأمثلة فى التاريخ الإسلامى ، تؤكد قوة الورع والإيمان ، وقوة الجانب العقائدى والروحى عند الشباب .

٢ - الفـــراغ الدينـــى :

يعيش بعض الطلاب مرحلة من الفراغ الدينى ، نتيجة غيبة دور الأسرة فى التنشئة الدينية ، وتضاؤل دور المدرسة فى غرس التربية الإسلامية ، وعدم وجود المعلم الكفء الذى يقوم بتدريس مادة التربية الدينية ، وهامشية جانب التقويم فيها ، كل ذلك جعل هذه المادة شبه مهملة من الطالب ؛ لأنها ليست مادة نجاح ورسوب ، ولا تضاف درجاتها فى امتحانات الشهادات العامة ، وبذلك أصبحت الساحة خاوية ، وأمام المد الدينى السائد فى العالم الإسلامى والعربى والذى انعكس على المجتمع المصرى - وجد الطلاب أنفسهم أمام فراغ دينى ، استطاعت تيارات دينية أن تملأ هذا الفراغ عند الطلاب .

٣ - الفراغ السيـــاسى :

بالإضافة للفراغ الدينى عند الطلاب ، وجد فراغ آخر فى الساحة الطلابية وهو الفراغ السياسى ، نتيجة عدم إتاحة الفرصة للممارسات

السياسية المتمثلة فى اتحاد الطلاب بشكل إيجابى ، مما جعل الطلاب يتجهون إلى تنظيمات سياسية تحتية ، يفرغون فيها اتجاهـاتهم ، ويترجمون فيها آما لهم وآلامهم ومشكلاتهم .

٤ - انفصام شخصية الطلاب وازدواجيتها :

وقد حدث هذا الانفصام نتيجة التناقضات السائدة فى المجتمع تجاه بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وبين ما يتعلمه فى المدرسة أو الجامعة ، وبين الواقع المرير الذى يعيشه ، مما أدى إلى هذا الانفصام وتلك الازدواجية.

٥ - عدم ربط التعليم الدينى بقضايا المجتمع ومشكلاته :

من الملاحظ أن هنا ك قضايا ومشكلات كثيرة ومتعددة فى المجتمع المصرى والعالمى ، تنعكس آثارها السلبية على شخصية التلاميذ ، مثل: أحداث السرقة والاغتصاب والرشوة والإدمان والانحراف الفكرى والسلوكى وغيرها . إن هذه القضايا تتطلب أن يعالجها التعليم الدينى من خلال مقررات دراسية وأنشطة تربوية ، لا بترك الأمر لما ينشر فى الصحف والمجلات ، ووسائل الإعلام الأخرى دون تعليق أو تصحيح .

٦ - ضعف الولاء والانتمـــــاء :

لقد أظهرت كثير من أحداث العنف والشغب التى وقعت فى المجتمع المصرى خلال الفترة السابقة - وكان وقودها الشباب - حقيقة هامة ، يجب أن ترصد وتدرس وتحلل من الباحثين وعلماء التربية وعلم النفس ، وهى ضعف الولاء والانتماء ، سواء للأسرة أو المدرسة أو المجتمع ، انعكست آثاره على شخصية الطالب ، وترجم ذلك فى مظاهر وصور غريبة على الإسلام ومبادئه ، ولم تكن فى يوم من الأيام فى تاريخ مصر الإسلامية العربية فى سلوك أبنائها الأوفياء المخلصين لإسلامهم وعروبتهم ومصريتهم.

٧ - افتقاد الأمل في المستقبل :

من الواضح أن المجتمع المصرى يموج بمتغيرات اجتماعية واقتصادية نتيجة أسباب عديدة - ليس المجال هنا لسردها - هذه الأسباب أدت إلى مشكلات تتعلق بمستقبل الطلاب وآمالهم ، كمشكلة البطالة التى حطمت حلم الشباب فى الوظيفة والزوجة والسكن ،مما جعلهم يفتقدون الأمل فى المستقبل، قبل تخرجهم من دراستهم ، فكان السخط الظاهرى ، والرفض السلبى ، والحقد الطبقى ، والانزواء وراء التيارات التى تعبر عن افتقاد الأمل فى الغد.

٨ - سيطرة الخوف والحذر على بعض الآباء والمربين :

لقد سيطر الخوف والحذر - نتيجة الأحداث الفكرية والسلوكية والإجراءات الأمنية - على بعض الآباء فى الأسر والمربين فى المدرسة ، مما انعكس ذلك على الطلاب ، فالطالب فى جعبته الكثير من التساؤلات والاستفسارات ، يتعلق بعضها بقضايا الدين أو أحداث التطرف ، ولا يجد الأبناء إلا المد أو النصيحة غير المقنعة أو الإجابة غير السليمة ، فلا يجد فى الأسرة ما يروى ظمأه ، إنما يجد علامات استفهام غير واضحة ، ورموز الخوف مرفوعة ، ولافتات الحذر موضوعة .

وللأسف الكبير عندما يذهب إلى مؤسسته التربوية يلاحظ فى إجابات أساتذته الحذر فى تناول هذه القضايا ، والخوف فى الخوض فيه ، وعدم البعد عن الإطار التقليدى لمقرر التربية الدينية ، ويسود مناخ أمنى يخشى الطلاب فيه من بعض زملائهم ، ويخشى المعلمون من بعض زملائهم، خوفا ممن يحسبهم البعض آذان وعيون السلطة والأمن .

إن هذا الخوف والحذر يجعل بعض الطلاب ، وخاصة ممن لم يجدوا الإجابات الشافية من آبائهم ومعلميهم ، ولاحظوا علامات الخوف والحذر من مربيهم - أن يتجهون إلى مصادر أخرى ، يجدون معهم الإجابات ، ويعرفون فيهم عدم الخوف والحذر فى فكرهم وسلوكهم نتيجة أحداث تشاهدها العيون وتسمعها الآذان ، وفوق ذلك تساهم وسائل الإعلام فى نشرها بأسلوب يفتقد للحقيقة ، ويبتعد عن الواقع مما يعطى صورة مختلفة

لسلوك وفكر الآخرين – يتمثل فيها الجرأة والشجاعة التى افتقدها الوالد والمربى سواء فى الأسرة أو المدرسة أو المجتمع أو وسائل الإعلام .

جـ – المناهج وطرق التدريس :

إن إعداد الفرد المسلم يتطلب منهجا متكاملا ، يشمل جميع جوانب التربية الإسلامية (الروحية – الخلقية – الاجتماعية ... إلخ) ، وبنظرة متأنية للمناهج وطرق التدريس الحالية يستطيع المدقق لها أن يرصد بعض الصعوبات التى انعكست آثارها على التلاميذ ، تذكر الدراسة منها الآتى :

١ – حشو المقررات الدراسية ، والاهتمام بالكم على حساب الكيف ، مع عدم الاهتمام بالجانب السلوكى ، مع التركيز على الحفظ دون الفهم والوعى .

٢ – عدم ربط المقررات الدراسية بواقع المجتمع ومشكلاته وقضاياه.

٣ – اعتماد المقررات الدراسية على الجانب النظرى دون العملى ، وخاصة فى مقررات التربية الدينية .

٤ – عدم استخدام الوسائل المعينة فى التدريس لمادة التربية الدينية .

٥ – عدم قدرة المعلم على توصيل المعلومات والمعارف نتيجة افتقاده للمادة العلمية والإساليب ووسائل وطرق التدريس الحديثة .

٦ – إهمال جانب الأنشطة المدرسية لخدمة المادة العلمية مثل (الجماعة الدينية ، جمعية المسجد ، التمثيليات الدينية ، مسابقات القرآن الكريم ، المسابقات والبحوث الدينية ، الإذاعة المدرسية) .

٧ – عدم مشاركة المعلم فى تخطيط مناهج التربية الدينية ، والاكتفاء فقط بتنفيذ هذه المخططات دون أخذ رأيه فى تقديم هذه المقررات .

٨ – افتقار بعض المدارس لمصلى ملائم يؤدى فيه التلاميذ الصلاة ، ويقيمون فيه المحاضرات واللقاءات الدينية .

٩ – سيطرة الخوف على بعض المعلمين فى شرح أو مناقشة بعض القضايا الدينية فى الفصل الدراسى ، باعتبار أن ذلك خارج المقرر الدراسى ، مما يترك التلاميذ فى جوعهم وظمئهم الدينى ، فيلتجئون إلى مصادر أخرى ، قد تضللهم أو تبعدهم عن الطريق السوى .

وهكذا ومن خلال استعرض الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية في أسيوط ، وما ظهر منه من اختلال التنمية ، وضعف المشاركة - يمكن القول بأن ذلك قد انعكس بشكل أو بآخر على تزا يد درجات العنف في أسيوط وبصفة خاصة العنف الديني ، ويمكن من خلال استعراض التغيرات الاقتصادية في المجتمع المصرى بصفة عامة - بيان أثر سوء الأحوال الاقتصادية على تزا يد درجات العنف بأشكاله المختلفة - والذى أخذ شكل العنف الدينى فى أسيوط .

وبصفة عامة فلقد أدى الوضع الاقتصادى المتأزم للاقتصاد المصرى على الإضرار بمصالح الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة ، خصوصا الطبقة الوسطى الدنيا ، وهى التى تمثل شريحة عريضة من أبناء المجتمع المصرى[١٢] ، حيث وجد أبناء هذه الطبقة أنفسهم أمام طريق مسدود ، فعلى الرغم من حصول نسبة كبيرة منهم على قدر مناسب من التعليم إلا أن فرص العمل أمامهم بدت مقفلة نتيجة لعجز الاقتصاد الوطنى عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعابهم الأمر الذى أوجد حالة من الإحباط واليأس والتشاؤم ، خصوصا لدى الشباب الذين يمثلون ٥٠٪ من إجمالى السكان فى مصر .

وقد أثبتت الدراسات الميدانية التى أجريت على الشباب هذه الحالة من الإحباط واليأس وخاصة فى مصر ، وقد أوضحت إحدى الدراسات على شباب الجامعات أن حوالى ٦٩٪ من إجمالى عينة الدراسة لا يتوقعون الحصول على عمل مناسب بعد التخرج ، وأن ٣٣٪ لا يتوقعون إمكانية الحصول على مسكن مناسب ، وأن ٨٨٪ يعتقدون أنه ليس أمامهم فرص للزواج بعد فترة وجيزة من التخرج ، كما أوضحت الدراسة أن حوالى٩٦٪ من إجمالى العينة يقعون فى دائرة التشاؤم بالنسبة للمستقبل [١٣] .

وما نصل إليه هو أن الظروف الاقتصادية المتأزمة وما نتج عنها من تداعيات اجتماعية سلبية، قد أوجدت البيئة المناسبة لردود الأفعال العنيفة من قبل أبناء المجتمع ، فالعنف كما يقول الهرماسى : " هو نتاج المجتمع الذى نعيش فيه ، ويرجع اليأس والخوف من المستقبل نتيجة الإحساس بإحباط الطموحات ، وهو أيضا نتيجة لعجز الدولة عن التقدم وتعثر محاولات التنمية

وتخلصها من التزاماتها تجاه القوى الاجتماعية المنتجة ، وبخاصة فى مجال العدالة التوزيعية[14] .

هذا ، وتقدم مجموعة أخرى من الدراسات تفسيرا آخر يتفق مع ما أشرنا إليه ويرتكز على مقولات أربع :

١- الفجوة بين الأمل والواقع ، بمعنى أن اتساع هذه الفجوة يؤدى حتما إلى الإحباط وزيادة الشحنات العدوانية لدى الأفراد ، وخصوصا إذا ما أحسوا أن هذه الفجوة ترجع إلى النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم فيصبحون بالتالى مهيئين للبحث عن بديل .

٢- المقولة الثانية تدور حول اختلال العدالة التوزيعية ، فى هذه الحالة يتحول الإحباط إلى سلوك عدوانى إذا ما تراءى للأفراد أن الآخرين من أقرانهم سواء كانوا من المتساوين معهم أو ممن هم أقل منهم إنجازا يحصلون على نصيب أكبر من الثروة والمكانة .

٣- الحرمان النسبى ، بمعنى أن الأفراد يتوقعون ألا تسوء حالتهم بينما تتحسن حالة الآخرين فى المجتمع نفسه دونما سبب مشروع ، فإذا حدث العكس - وهو ما حدث بالفعل فى المجتمع - فإن هذا الإحساس بالحرمان ومعه الإحساس بالظلم ، يولدان غضبا وسخطا وواستعدادا لرفض النظام ، وتحديد أو محاولة اقتلاعه ولو بالعنف .

٤- وجود إطار ثقافى خاص بأسيوط ؛ فهى أولا منطقة طاردة بحكم الوضع الجغرافى بين جبلين ، واستشراء عادة الثأر كإنجاز للعدل التقليدى فى مواجهة عدل الحكومة ، وانتشار العائلات الكبيرة نسبيا وسيطرتها على إطار المصالح الموجودة ، ثم تزامل الدين التقليدى مع العادات والموروث الصعيدى الذى ينتمى للهجرات العربية الأولى فى القرن السابع الميلادى ، مع الإهمال الكامل للتنمية باعتبارها فى نظر الحكومة منطقة عقاب للبيروقراطية المصرية عبر قرون ، مع وجود معادلة قربة قائمة بين شعبها والحكومة بدأت فى التغير مؤخرا .

ختــــام ورؤيـــة مستقبليـــــة

*** مستقبل وبدائل سياســات المواجهـــة :**

في هذا الجزء من البحث ، نـود أن نتعـامل مـع ظـاهرة التطـرف فـى أسيوط كنموذج للتعامل مع هـذه الظـاهرة علـى مسـتوى الوطـن ، وذلـك مـن خلال تحديد المشكلة ، والجماعات المستهدفة ، والأهداف المطلوب الوصـول إليها من خلال ثلاث سياسات بديلة مع تقويم عملى لهذه السياسات .

١ - تحديـــد المشكلـــة :

كيفية مواجهة الفتنة الطائفية فى مقـــر الأصولية الإسـلامية فـى مصـــر والعالم ، أسـيوط ، كنموذج يحتذى بـه ، وتقديم البدائل المقترحـة لمواجهـة التطرف الدينى مستقبلا .

٢ - الجماعات المستهدفــــة :

(أ) جماعات الإسلام السياسى : الإخوان المسلمون ، الجهاد ، الجماعة الإسلامية ، حزب التحرير الإسلامى ، الجما عـات الأخـرى المنشـقة أو المتفرعة عنهم .

(ب) الجماعات المسيحية المتطرفــة .

(جـ) السلطة السياسـية ، الأمـن ، السـلطة التنفيذيـة الرسـمية والشـعبية ..... إلخ .

٣ - الأهداف المطلوب الوصول إليها :

خلق نقطة من الاستقرار النسبى تقود إلى حل الصراع القائم حاليا (السلام الاجتماعى) على المدى القريب ، وإنجاز الوحدة الوطنية على المدى البعيد ، فى جملة واحدة : حد الصراع واستشراف شكل تنموى متطور . ويقوم ذلك على عدة مستويات متتابعة من إدارة الصراع .

(أ) تسوية الصراع القائم بكل الطرق والوسائل الممكنة مع إمكان وجود خسائر مصلحية لجميع الأطراف فى المدى القصير سواء للجماعات أو للسلطة التنفيذية ، والاعتراف بوجود آثار جانبية ضارة (كاستخدام الوسائل غير الديمقراطية أحيانا ، ووجود خسائر على المدى القصير) هى أمور واردة فى التسوية المطلوبة فى مواجهة عناصر تعتبر الديمقراطية رجسا من عمل الشيطان .

(ب) فى محاولة للوصول إلى استتباب السلام الاجتماعى بين المتصارعين لابد من توفير أو محاولة توفير الحاجات الأساسية للفرد ، يضاف إلى ذلك المشاركة الفعالة داخل النظام السياسى على مختلف أنواعها ، ولمختلف الفصائل من خلال احترام الإطار القيمى للأفراد وتمثيلها داخل النظام القائم .

(جـ) تطوير سياسة قومية شاملة تقوم على الاعتماد على الذات فى عالم متغير ، أى تنميةالموارد المحلية وقبول الدعم الخارجي وفق إطار الخطة الموضوعة دون شروط مسبقة ، مع إعطاء القدوة والمثل الأعلى فى القيادة الحزبية والشخصية للمسئولين عنها .

* هدف الحد الأدنى : منع نشوب الصراع الطائفى المسلح .
* هدف الحد الأقصى : تحقيق السلام الاجتماعى من خلال مقرطة المجتمع Democratization ، والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال خطة التنمية الشاملة .

٤ – ثلاث سياسات بديلة لمواجهة ظاهرة التطرف الدينى :

* السياسة الأولى : هى سياسة المسالمة أو المهادنة (appeasement) مع جماعات التطرف الدينى مع استتباب الأمن ما أدى إلى ذلك سبيلا . وهذه هى السياسة المطبقة حاليا والمرتكزة على مواجهة التطرف الدينى (المختلط أحيانا بالثأر) بالعنف المتصاعد فى كل حالة على حدة (مما يخلق استقطابا شديدا داخل المجتمع ، ويجعل قياداتهم أبطالا فى الشارع من خلال السجل الطويل لمقاومة السلطة ، أما السجن فيكون مدرسة جديدة لتجنيد كوادر وتفريخ قيادات) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ترتكز الحكومة فكريا على المزايدة على التيارات المتطرفة ، ولبس عما مة الدين فى الإعلام الرسمى ، مع ما يرسخه ذلك من انهيار قيم احترام العقل ، ويغرى المتطرفين بهذه الانتصارات الصغيرة مقابل المزيد من التنازلات القادمة) . وتستهدف هذه السياسة الحالية إثبات أن كل شىء تمام من خلال الأمن القادر على الردع أو من خلال قوافل التوعية للشباب "المغرر به" فى تبسيط مخل لقواعد إدارة الصراع مع هذه الجماعات ، وبالتالى مناقشتها فى ملعبها ووسط جمهورها بقيادات دينية رسمية محل اتهام من الأصل وقدراتها الجهادية معطلة . إن ذلك يثبت بشكل غير مباشر قدرة جماعات التطرف على إثارة الحياة الراكدة ، وجعل الحكومة تقوم برد فعل لأفعال تقوم بها هذه الجماعات فى الشارع السياسى .

* **السياسة الثانية** : وهى سياسة بديلة تقوم على تطوير السياسة القائمة بشكل أفضل ، ولكن لا تلغيها بل تتجنب سلبياتها ، وهى سياسة المواجهة الخلاقة كتعديل للسياسة الحالية ، ترتكز سياسة المواجهة الخلاقة على مبدأين أساسيين :

١– طرح الفكر السياسى البديل ، القائم على الحوار وإعلاء قيم العقل ، وإعطاء جميع التيارات السياسية فرصتها للظهور على حساب المساحة المفتوحة لجماعات التطرف الدينى ، ومرتكزات ذلك كثيرة : الأول : اتباع منهج "دع مائة زهرة تتفتح" داخل الجامعة وغيرها من التنظيمات الجماهيرية ، مع فرصة موازية فى أجهزة الإعلام الرسمية .

الثانى : إبراز ثقافة المواطن القائمة على التزام متبادل من الحقوق والواجبات لجميع المواطنين (فالدين لله والوطن للجميع) مع إعلاء مكانة الفرد في المجتمع ، وإزالة كل أشكال التمييز الطائفى .

الثالث : عدم المساس بجوهر الإسلام مع أعتبار جماعات الإسلام السياسى فصيلا من فصائل الحركة السياسية ، شرط ألا تكون فصيلا مسيطرا أو متحدثا باسم الدين ، وتكون الفصائل الأخرى قوية وقادرة على المواجهة .

٢- طرح التنظيم السياسى البديل ، وذلك من خلال تفريغ المنظمات السياسية التى يسيطرون عليها ، فى منظمات سياسية أو نقابية مناظرة ، ولكن معتدلة ، ثم العودة مرة أخرى للسيطرة على المنظمات الأصلية ويكون ذلك بعدة وسائل :

الأولى : إيجاد صيغة ائتلاف وطنى مكون من العناصر المستنيرة .

الثانية : السيطرة على المنظمات النقابية والمهنية والشبابية التى تشكل الهيكل " الكوروبوراتى " فى المجتمع فى ارتباط وثيق مع التحالف السابق .

الثالثة : اتباع منهج العصا والجزرة مع البناء التحتى لهذه المنظمات المتطرفة بالذات تلزم الكوادر الجديدة التىلم تدخل ساحة العمل السياسى أو الأكاديمى بعد ذلك من خلال ضمها للتنظيمات البديلة وسد الطريق على الأولى . وذلك لا يمكن تحقيقه ما يفعلون دون الرجوع إلى تشكيل خلايا شبابية فى الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية ، وبالذات فى المناطق الخاضعة لسيطرتهم تحت سيطرة التحالف المعتدل .

*** نموذج جامعة أسيوط :**

بؤرة الأصولية كما أطلقت عليها صحافة العالم ، تقوم جماعة الإخوان المسلمين بالسيطرة على نادى أعضاء هيئة التدريس فى ارتباط وتنسيق مع بقية الجماعات الإسلامية الأخرى من خلال تنظيم حديدى اعتمادا على عدم وجود بديل فكرى تنظيمى آخر - فى المواجهة - وعلى وجود أغلبية صامتة ذات حس دينى عال فى مجتمع تقليدى . عندما تحدث المواجهة بين إدارة النادى وأجهزة الأمن والعناصر المضادة لهم تحدث مباشرة عملية استقطاب

حادة لصالح تلك المجموعة المنظمة المادية للسلطة ، وذات الفكر السياسى الدينى ، فتكسب تعاطف الأغلبية الصامتة ، وتحقق مكاسب دون مجهود لتنظيم الإخوان المحلى والدولى ، ولجماعات الإسلام السياسى عموما وبالتدريج .

* **البـــديل :**

وجود نادى جامعة أسيوط ليحل محل النادى الأصلى بقوة التنظيم والفكر الليبرالى المستنير ، وعلى إطار منفعى متبادل بين أعضاء هيئة التدريس والجامعة ؟ وتتم المواجهة الخلاقة على عدة مستويات داخل النادى الذى تم إنشاؤه :

(أ) الاهتمام بمصالح أعضاء هيئة التدريس : السكن – المرتب – المطعم – صندوق الزمالة – الإعانات الاجتماعية – وكل المكاسب المادية التى تحتم بقاءهم مهنيا داخل النادى .

(ب) خلال ذلك يتم فرز العناصر الوطنية والقيادية والمعتدلة عن العناصر الأخرى .

(جـ) فى كل الأحوال ، فإن جماعات الإسلام السياسى ، إذا أرادت هى فصيل من فصائل الحركة السياسية ، شرط أن تقبل بالحوار والتغيير السلمى والوحدة الوطنية ، وتكون المواجهة معهم من نفس جنس العمل وبنفس الأشخاص ، وعلى ألا تكون لهم السيطرة تحت أى ظرف من الظروف .

–السياسة الثالثة : هى سياسة بديلة لكلتا السياستين السابقتين أو موازية لهما ، وهى السياسة الإيجابية الخلاقة ، وهى تقوم على دعائم الاستقرار الحقيقى ، وهى سيا سة الاعتماد على الذات فى بناء تنمية قومية شاملة ومخططة يكون الدعم الخارجى فيها ورموزه جزءا من هذه الخطة . إن التطرف هو – فى التحليل الأخير – وليد سياسات خاطئة ، وفى عبارة أخرى : وليد ظروف مجتمعية غير سوية تحيط به فيسعى إلى الخروج عليها وتغييرها بالقول والفعل ، وفى الصعيد – حيث يأخذ ذلك بعدا أخلاقيا مظهريا وبالتالى دينيا – تختلط الآثار الجانبية للخطط التنموية المتضاربة بالعادات والتقاليد ومنها الثأر المترسخ فى الأذهان ، يسرع فى ذلك النظام

الإعلامي المشوه والمرتبط أحيانا - دون تخطيط - بنظام الاتصالات الدولية ، ومحاولةأمركة " (Americanization) " الشعب المصرى ، وسياسة القفزات غير المخططة ، وكلها أمور أدت إلى الخروج عن المألوف فى مواجهة السلطة التى كانت محل تقديس واحترام منذ أن عرف الإنسان ألأول حضارته الأولى على ضفاف النيل .

إن ذوبان جماعات الإسلام السياسى فى جسد النظام لا يتم إلا من خلال :

* تثبيت إطار قيمى للمجتمع تكون فيه القيم العربية - الإسلامية المطهرة هى المحور .
* الاستجابة لحاجات المواطن الأساسية .
* التعامل مع المصالح التجارية والاقتصادية عموما لقيادات هذه الجماعات ، ومحاولة إيجاد حلول جذرية لمعوقات التنمية فى الصعيد وغيره من المناطق الريفية فى مصر .
* محاولة تقنين علاقات مصر الدولية على أساس من التعاون الذى تفرضه المصالح المشتركة لبلاد العالم ، والابتعاد بقدر الإمكان عن العلاقات التى تقدم فيها المعونات التى قد تضع قيودا مستقبلية على حرية حركة القيادة السياسية فى الداخل والخارج .

وبصفة عامة فإن السياسات والبدائل السابقة يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار إما على التوازى أو على التوالى ، ولكن لابد من وضع مؤشرات النجاح والفشل لكل بديل من هذه البدائل حينما يطبق منفصلا أو متكاملا مع البدائل الأخرى المطروحة ، وهذه المؤشرات يجب أن تكون خاضعة لمعايير كمية حتى تكون موضوعية ، وعلى أى حال فإن مؤشرات النجاح والفشل التى تقوم عليها عملية تقييم وتقويم هذه السياسات ، والمعايير الكمية والتوقعات المحتملة لنجاح أى سياسة من البدائل الثلاث التى طرحت عاليه (إما بمعزل أو فى تكامل) - لابد من أن تعالج بعناية ، وذلك حتى نصل بهذه السياسات إلى أعماق المشكلة ويكون العلاج فعلى ، وله صفة الاستمرارية . إن أية سياسة من شأنها التعامل مع الأعراض فقط سوف يكون من شأنها تسكين هذه الأعراض رغم استشراء المرض إلى الحد الذى يصعب معه نجاح أية سياسة من السياسات السابقة (١٥) .

هوامش الفصل السادس

(١) تقرير التطرف فى أسيوط ومصر ، مرجع سابق ، ص ٦ (شارك الباحث فى الإشراف على طباعة هذا التقرير) .
(٢) تقرير التنمية البشرية أولا عام ١٩٩٤ : معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
(٣) متوسط قسمى أول وثانى أسيوط .
(٤) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ، الفصل الثالث .
(٥) د./ محمد ايراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ٧
(٦) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ، الفصل الثالث .
(٧) د./ محمد ابراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ١٠
(٨) محمد ابراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ٨
(٩) حسن على حسن ، المجاراة والمخالفة لمعايير المجتمع المصرى : تحليل دينامى للأبعاد والنتائج فى ضوء تراث البحوث النفسية ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، ١٩٩٠ .
(١٠) د. صلاح قنصوة ، أزمة الشباب والهجرة داخل الوطن ، القاهرة ، عن الهيئة العامة للكتاب ، العدد ١٢١ ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ٤٢ : ص ٤٦ .
(١١) أحمد جمعة حسانين : بعض الصعوبات التى تواجه معلم التربية الدينية ، بحث مقدم لندوة التربية الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، ١٩٨٩ ، ص ٦ - ٢٠ .
(١٢) تؤكد معظم الدراسات على أن الجماعات الإسلامية ينتمى معظم أعضائها إلى الطبقة المتوسطة فى المجتمع المصرى كما سبق ذكره من قبل .
(13) أمينة الجندى ، " التطرف بين الشباب : كيف يفكر قادة طلاب الجامعات المصرية . دراسة ميدانية " ، المنار،القاهرة،العدد ٥١، ١ مارس ١٩٨٩ .
(14)محمد عبد القادر الهرماسى " الشباب وتسييس الدين : دراسة حالة تونس . أوراق عمل قدمت إلى ندوة الباب العربى وهموم المجتمع المعاصر " ، الرباط ، ٢٠-٢٢ أكتوبر ، ١٩٨٧ .
(١٥) وهنا يقف نموذج سميح السعيد محافظ أسيوط فى مواجهة نموذج عزت درويش أمير الجماعة الإسلامية فى ديروط سابقا ، أو ما سمى بجمهورية ديروط الإسلامية قبل اغتياله عام ١٩٩٢ ، حيث حاولت جماعته الإجابة على الحاجات الأساسية للانسان من منظور مشوه للتنمية، ولكنه ناجح فى جذب الأنصار . بعد تولى سمير السعيد محافظ أسيوط وحسن الألفى وزير الداخلية بدأ النجاح الفعلى للسياسة المتكاملة البديلة الخلاقة : يد تبنى ويد تحمل السلاح " . فاعتمد الأول على استراتيجية جديدة للقضاء على أربع مشكلات هى : الأولى : اقتصادية ، بمعنى انخفاض مستوى معيشة الناس ، الثانية : البطالة (أن ألف خريج عاطل) ، ثم الثالثة : وهى العنصر

الاجتماعى ويمثله طبيعة العادات والتقاليد فى المجتمع الأسيوطى ، ثم الرابع : وهو الأمنى المتمثل فى سوء التفاهم الذى كان قائما بين قيادات الشرطة وشعب أسيوط ، تحرك السعيد فى مواجهة الجماعات بخطة تنموية شاملة لم تؤثر فيها كارثة السيولة أو السيول معتمدا على الحزب الوطنى والجامعة وقوة الدولة (٧٥٠ مليون جنيه اعتمادات+ ٣ مناطق صناعية عملاقة على مساحة مليون فدان لضرب جذور الإرهاب من خلال التنمية) إن هذه التجربة لا تزال وليدة ومن المبكر تقويمها ، وتفهمها أولى خطوات العمل الصحيح ، ذلك أن مواجهة ما يجرى لا تتم فقط من خلال استخدام عنف الدولة بل تلبية الحاجات الأساسية للإنسان والحفاظ على وإنعاش القيم الموجودة فى المجتمع ، وإنهاء صراع المصالح فى صف الغالبية العظمى من الناس ... راجع فى ذلك :

** أخبار اليوم ١٩٩٥/٤/٢٢ .

ختــــــــــــــام

يرتبط التطرف والإرهاب الفكرى بوحدانية الفكر وانغلاقه فى مواجهة الآخرين فى ظل انعدام حركة الدخول والخروج فى الساحة السياسية ، وبالتالى احتكارها لفكر واحد مسيطر دون السماح للآخرين .

فى ظل التنظيم السياسى الواحد والفكر السياسى الواحد الذى ارتبط بثورة الجيش منذ عام ١٩٥٢ التى كانت تسعى لقيام مجتمع ديمقراطى سليم كأحد أهداف الثورة الستة – برزت مجموعة أفكار محكومة بحركة التنظيم والحد فى ظل مشروع قومى شامل لم يعط فرصة لظهور أية أفكار تراجعية أو منغلقة ، وإن كانت محكومة ببرنامج وحركة تنظيم قوى الشعب العامل . لقد أدى ذلك إلى كبت وقهر الأفكار الأخرى : الشيوعية ، اليسارية ، واليمينية الدينية (الإخوان المسلمون) والحركة البعثية وغيرها . لقد أدى ذلك إلى نشاط حركات وفكر اليسار فى إطار محكوم بتحالف قوى الشعب ، وبفكر الميثاق الوطنى ، وبيان العمل الوطنى من الخمسينات إلى الستينات إلى السبعينات .

مع بروز حركات اليسار وتظاهراته مع نهاية الستينات وبداية السبعينات سعى الرئيس السادات ومعه بعض قيادات يمين الاتحاد الاشتراكى إلى لوى عنق الحركة السياسية نحو الانفتاح الاقتصادى من ناحية ، وإلى معادلة اليسار الماركسى باليمين الدينى على الساحة لاسياسية بهدف لجم حركة اليسار وضرب أعوان الاتحاد السوفييتى فى مقتل ، وفتح الباب للدخول الفعلى للأفكار الغربية ومجتمع الاستهلاك ، ونشوء القطاع الخاص على أيدى من هاجروا إلى الخليج ثم عادوا مؤيدين بدعم الأنظمة الخليجية .

سارت حركة دعم التنظيمات الإسلامية يدا بيد مع حكومة الرئيس السادات وكأنه قد تم احتوانها حتى ١٩٧٧ عندما سافر الرئيس السادات إلى إسرائيل ، ثم استضاف الشاه وقيام ثورة إيران عام ١٩٧٩ عندئذ بدأت جماعات الإسلام السياسى : الجهاد وما سمى بالجماعة الإسلامية ، وحرب التحرير الإسلامى ، وغيرهم فى الظهور فى الشارع السياسى المصرى

وجماعـات الإسـلام السياسـي ، وانتهـت بحملـة سـبتمبر ١٩٨١ ، ثـم رد الجماعات باغتيال الرئيس السادات وأحداث أسيوط وغيرها في أكتوبـر ١٩٨١م .

فـي إطـار المواجهـة تمت مصـادرة أفكــار جماعــات الإســلام السياســي وتخفيض القبضة على التيارات الأخرى فـي محاولـة لوقـف امتـداد الإرهـاب الفكري باسم الدين ، وضرب السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية .

بعد انتهاء مرحلة المواجهة بدأت منذ عهد الرئيس مبارك مرحلـة تسمى بالمهادنة أو المسالمة ، وهي سياسة ذات شقين : المواجهة بالأمن البوليسي من ناحية ، وتقديم تنازلات سياسية واضحـة إعلاميا وفكريا ؛ لإثبات مدى شرعية النظام السياسـي من خـلال رموز النظـام السياسـي المقبولـة لتحطيم صورة جماعات الإسلام السياسي ما أمكن من ناحية أخرى . ولا تزال هذه السياسة قائمة حتى اليوم مع بروز التخطيط الشامل لجانب المواجهـة الخفيفـة المباشرة.

إن الخطـر المـاثل الآن أن الحكومـة حولـت المواجهــة المؤقتـة بــالأمن لجماعــات الإســلام السياســي (إدارة الأزمــة) إلــى مواجهــة دائمــة (إدارة الصـراع) دون مراعـاة للآثـار الجانبيـة العكسية لهذه السياسـة علـى الشـعب العادي ، وعـدم تصعيد المواجهـة السياسيةِ لفكر وتنظيم جماعـات الإسـلام السياسي بفكر وتنظيم بديـل (المواجهـة الخلاقـة) : أي خلـق فكـر عـام لـدى الجيل الجديـد يركـز علـى الوحـدة الوطنيـة ، والسـلام الاجتمـاعي ، والتنمية والديمقراطية ، ومبادئ المنطق ، والبحث الموضوعي ، والتاريخ العريض للشعب المصري وتياراته من ناحية ، ومن ناحية أخرى خلق الكوادر الكفيلـة من الشعب وقادته (أعضاء هيئة التدريس ، القوى المسـتنيرة الدينيـة ، القوى الديمقراطية ....إلخ) كتنظيم فعال يحـل محـل التنظيم السري تحت الأرض لجماعات الإسلام السياسي وعباءاتها العلنية في جماعة الإخـوان المسـلمين ، وأحزاب المعارضة المتحالفة معها .

لعل من أخطر الأمور فى بلد من البلاد هو تحول أزمة عارضة فى تاريخه إلى حالة مستمرة ، أى إلى وضع الأزمة الدائم ، أو ما يسمى بالصراع الاجتماعى الممتد .ومن هنا يتحول فكر واستراتيجية وأدوات مواجهة الأزمة الطارئة إلى أيديولوجية " مزمنة " لمواجهة الصراع كله ، وهو ما يحدث الان على وجه التقريب . بداية فإن الأزمة تعنى قطعا فى جسد الصراع ، وموقفا تزاد قيمة كثافة وسرعة الوقائع العنيفة فى فترة قصيرة جدا من الزمن ، أما الصراع الممتد فهو يعنى التفاعل العدائى الذى يستمر لفترة طويلة من الزمان تقطعه أزمات عديدة عنيفة تختلف فى قوتها وكثافتها وسرعتها .

إن إسهامات المثقفين فى مواجهة الإرهاب والتطرف ركز معظمها بإخلاص بين على جذور الأزمة وطرق العلاج دون تمييز واضح بين مواقف الأزمة العارضة ووضع الأزمة المستمر ، أى الصراع الممتد على خطوط المواجهة الدائمة ولو على فترات متقطعة بين الجماعات المتطرفة - على اختلاف أنواعها - والسلطة المركزية فى شكل مواجهة عنيفة مباشرة استمرت منذ نهاية السبعينات وحتى اليوم . وهنا كان لابد من التمييز بين إدارة الأزمة الطارئة وإدارة الصراع الممتد مع التطرف والإرهاب ، وهكذا تترابط الأسباب بالنتائج ، وتختلف طرق العلاج المؤقتة عن الدائمة .

** ختاما ، هناك مجموعتان من الأسباب تقودان إلى خروج المواطن فى العالم الثالث - ومنها مصر وحالة أسيوط بالذات - على النظام القائم ، المجموعة الأولى : وتنصرف إلى أوضاع التخلف الشاملة بمعنى وجود حالة متدنية فى أوضاع الإنتاج تفرز بدورها علاقات بشرية معقدة ومركبة تقوم إلى الاستغلال والسيطرة من جانب بعض الناس على البعض الأخر رغم تبعية الجميع لدول المركز فى الشمال ، ثم تأتى العوامل الخارجية لتلعب دور المعجل أو المسرع فى أشكال جذوات الفتنةالكامنة والتى هى على استعداد للانفجار فى أى وقت من الأوقات ، وبأشكال ووسائل متعددة . وعندئذ تكون القوى الداخلية ذات الهوية المماثلة على استعداد للتعاون والتجاوب بسبب الفروق الاجتماعية غير القابلة للحل بين من يملكون ومن لايملكون ، أو

محاولـة " تغريـب " أو أمركـة المجتمـع بإدخـال السـلع والثقافـة الاسـتهلاكية الاستفزازية فى محاولة شكلية لبهرجة المجتمع ، وإعلان المقدم من جـانب واحـد هـو جـانب الفئـات المسـيطرة اجتماعيـا والمرتبطـة بالخـارج ، وتـأتى الحلقات المفرغة للفقر لتزيد من حدة التخلف : زيادة السكان ، تدنـى مستوى الدخل ، تخلف الصناعة ، ازدياد البطالة ، سيطرة الاحتكارات الاجنبية علـى موارد الدخل القومى ، أزمة الغذاء ، الأمية ... إلخ ، المجموعة الثانيـة التـى تؤدى للعصيان المدنى ترتبط تبادليا مع الأولى وتتصـرف إلـى إهمـال جـذور الصـراع الأصليـة ، وذلـك علـى ثلاثـة مستويات ، أولهـا : إهمـال الحاجـات الأساسية للإنسان ، أو وضع قيود على إشباعها ولو على مستوى الحد الأدنى اللازم لاستمرار الحياة كالمأكل والمشرب والملبس والزواج والصحة والسفر وحرية الكلام ... إلى آخر قائمة الحريات الأساسية المدرجة فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحـدة ، وثانيهـا : إهمـال القيـم الأساسـية التـى يقـوم عليها بنيان المجتمع كالقيم الدينية القومية والوطنية بسبب ضغوط داخليـة أو خارجية ، وفى كل الأحوال يلجأ الفرد المقهور فى مبادئه إلى جماعـة هويـة معينةلانعدام إحساسه بالأمن واحترام الذات والقيم ، وزوال هويتـه الفكريـة ، وعدم قدرته على المشـاركة بكافـة أنواعهـا ، وهنـا يضطـر ، إمـا للانسـحاب والمقاومة السلبية (الأغلبية الصامتـة) ، أو الانضمـام لجماعـة هويـة متطرفـة تعبر عن أمانى أقلية معينة ، وثالثها : وجود صراع بيـن جماعـات المصـالح القوية داخل المجتمع ، وتسود هنا قاعدة البقاء للأقوى ، وفـى الأغلب الأعم تنتمـى جماعـات التطـرف فـى العـالم الثـالث الـى الأغلبيـة مقهـورة المصـالح فتحاول بأشكال ووسائل غير سلمية القفز إلى النتائج ، والدوران حول حركـة المجتمـع للسـيطرة علـى مقـاليد السـلطة التـى تسـاند الجماعـات المصلحيـة المنتصـرة . وفى الحقيقة إذا كان هذا المستوى الثالث قـابلا للتفـاوض السـلمى بين جماعات المصالح لأنه يدور حول أدوات ماديـة ، فـإن المسـتويين الأول والثانى غير قابلين للتفاوض ، ولا يمكن حلهما إلا بوسيلتين ، إما إشباعهما ، أو بالحوار للوصول إلى اتفاق يقنع أطرافه باستمرار التعـايش السـلمى داخـل المجتمع المدنى .

ملاحـــــــــــــق

ملحق (١) : صحيفة الاستبيان التى جرى من خلالها دراسة وجهــة نظر الـرأى العـــام .

ملحق (٢) : أسئلة المقابلات التى طرحناها فـــــي لقائنـــا بالشعبيين .

ملحق (٣) : مشروع الحوار القومى – لجنة شئــون المـــــــرأة .

ملحق (٤) : مشروع الحوار القومى – اللجنة الدينية .

ملحق (٥) : مشروع الحوار القومى – اللجنة الاجتماعية .

ملاحظات عامة قبل إجراء البحث الميدانى المتعلق بالرأى العام ، ومقـابلات القيادات الشعبية فى محافظة أسيوط :

هناك مجموعة من الملاحظـات لابد من النظر إليهـا عند قراءة تحليل نتائج الدراسات الميدانية المذكورة فى الفصل الرابع (وجهة نظر الرأى العـام ووجهة نظر القيادة الشعبية) هى كما يلى :

*** اختلاف الدوافع من حالة لأخـرى :**

العنف ليس وحيد السبب ، تلك كانت قناعتنا المبدئية التى أكدتها الدراسة كما سنرى ، فالعنف متعدد الأسباب ، كما أن الأسباب متنوعة بين حالـة وأخرى ؛ فالشخص الواحد هناك أكثر من دافع أثر فيه ليمـارس العنـف ، أى أنـه مـارس العنـف تحت تـأثير مجموعـة من الدوافـع ، ولا يمكـن أن يوجـد شخص مارس العنف بتأثير دافع مفرد وحيد .

وهذه الدوافـع تختلـف مـن شـخص لآخـر فـى توليفتهـا ، فحالـة دوافعهـا (أ ، ب ، جـ) وأخرى دوافعها (أ ، جـ ، د) ، وقد تتشابه توليفـة الدوافـع بين أكثر من حالة ، بل إنه من الممكن أن يمارس دافع ما تـأثيره فـى أكـثر مـن حالة ، ومن الممكن أن يؤثر دافع فى حالة ولا يؤثر فـى أخـرى ، وفـى كـلا الأمرين تختلف قوة وأهمية تأثير الدافع من حالة إلى حالة .

فربما يكون الدفاع (أ) هو الأكثر تأثيرا فى حالة ما ، بينما يكون الدافـع (ب) هو الأقوى فى حالة أخرى ويكون (جـ) هو الأقوى فى حالة ثالثة .

٢ - كيف أجريت الدراسـة :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى الكشف عن وجهة نظر الرأى العـام ، والقيادات الشعبية فـى أسباب ودوافـع العنـف فـى أسيوط ، وعليـه يقـع هـذا الجزء فى ثلاثة مباحث .

- بالنسبة للرأى العام قمنا بوضـع صحيفة استبيان ضمت تصورنـا المبدئـى لدوافع العنف كما نراها ، أو حتى مجرد الشك ، وكما يجرى الحديث عنهـا على الساحة المصرية وضعنا فى صحيفة الاستبيان هذه جميع الأسـباب التـى أشير إليها من أى جهة حكومية أو شعبية أو إعلامية أو غير ذلك ، وكـانت

الأسئلة جميعها بالأداة "هل" ، ووضعنا أمام المبحوث ثلاثة اختيارات "نعم ، لا ، لا أعرف" ، ثم حصرنا الإجابات واستخرجنا النتائج بالأرقام .

وقد راعينا أن يكون الشخص المبحوث لديه قدر من الوعى والثقافة ، والمثقف المقصود هنا ليس الذى يحترف الثقافة بحسب ولكنه " الشخص الذى لديه قدر ما من الوعى والتراكمات المعرفية نتاج متابعته واطلاعه وتأمله لما يجرى حوله " ، وقد شملت العينة ٥٠ شخصا راعينا انطباق هذا التعريف عليهم .

وقد فسرت العوامل التى طرحنا حولها الأسئلة إلى ثلاثة مجموعات ، عوامل اقتصادية واجتماعية ، وعوامل فكرية وثقافية ، وعوامل سياسية ، وفى السؤال الأخير طلب ترتيب المجموعات الثلاثة حسب قوة وأهمية تأثيرها بإعطائه أرقام مسلسلة ، ثم منحنا درجات لكل مجموعة حسب ترتيبها ، فالمجموعة التى تحتل رقم (١) منحت ٣ نقاط ، والمجموعة رقم (٢) نقطتان ، والمجموعة رقم (٣) نقطة واحدة ، وتم حصر مجموع النقاط لكل مجموعة لمعرفة النتيجة النهائية للترتيب .

٣ - بالنسبة للشعبيين :

أجرينا مقابلات (Interviews) عرضنا فيها مجموعة من الأسئلة هى تقريبا نفس الأسئلة التى ضمتها صحيفة الاستبيان ، ولكن مع إعطاء المتحدث فرصة للشرح والتعليق قدر مايريد بما يمكن من الاستفادة بصورة أكبر فى التعليق والشرح ، ولمعرفة قدر أكبر من التفاصيل فى شرح وجهات النظر المختلفة .

وقمنا بحصر الآراء بالنسبة لكل سبب للوصول إلى الأسباب التى نالت القدر الأكبر من الاتفاق ولماذا ، أو الأسباب التى اتفق الرأى الغالب على رفضها . ولقد حرصنا من خلال المقابلات وفى نهايتها أن نسأل عن عوامل أخرى يرى المتحدث إضافتها ولم نسأل نحن عنها ، أيضا عما إذا كنا قد أحطنا بالموضوع وناقشناه مناقشة كاملة .

ملحـق رقم (١)
أسباب ودوافع العنف فى أسيوط
" بغرض الدراسة "

الاسم : السن :

المستوى التعليمى : المهنة :

عام :

١ - هل أسباب العنف متعددة ومتشابكة ؟ نعم لا لا أعرف

٢ - هل العنف خاص بأسيوط ، بمعنى هل له أسباب خاصة بأسيوط دون غيرها؟

نعم لا لا أعرف

٣ - هل هؤلاء الشباب ناقمين على المجتمع والدولة ؟

نعم لا لا أعرف

أسباب اقتصادية واجتماعية :

٤ - هل البطالة تعد من أسباب العنف ؟ نعم لا لا أعرف

٥ - الأحوال المعيشية (محدودية الدخل - ضغوط الحياة - وارتفاع تكاليف المعيشة) ؟

نعم لا لا أعرف

٦ - الفوارق الطبقية وسيطرة الأغنياء ممن يمتلكون ؟

نعم لا لا أعرف

أسباب فكرية وثقافية :

٧ - الفراغ الفكرى والثقافى ، ثم القيم الدينية المغلوطة والأفكار الخاطئة ؟

نعم لا لا أعرف

٨ - انحسار دور المؤسسات الدينية وتقاعسها ؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

٩ - الصحافة وعموم الإعلام هل لها من دور ؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

١٠- التعليم (والمناهج الدراسية - ضآلة دور المعلم)؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

١١- فقدان الاعتراف والقبول والبحث عن دور ؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

١٢- قيم الثأر التقليدية ، هل لها من دور ؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

*** أسباب سياسيــة :**

١٣ - ضعف الوجود الحزبى ، وضعف محدودية المشاركة السياسية؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

١٤ - الفساد فى أجهزة الدولة وعموم المجتمع ؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

١٥ - سياسة النظام الخارجيــة ؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

١٦ - الأساليب الأمنيــة والشرطيــة ؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

١٧ - وجود الحكم والشعور بعدم إمكانية التغيير ؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

١٨ - ما هو ترتيب هذه الأسباب من وجهة نظرك من حيث تأثيرها؟

نعم　　　　لا　　　　لا أعرف

ملحق (٢)
مقابلـــة "Interview"

* عـــــام
١ - هل نحن شعب عنيف أو متطرف بطبعه ؟
٢ - هل العنف له سبب وحيد محدد أم أنه متعدد الأسباب ، أى له مجموعة من الأسباب المتعددة المتداخلة فى آن واحد ؟
٣ - لماذا أسيوط ، هل العنف خاص بأسيوط أم أنه ظاهرة عامة ذات أسباب عامة ؟

ألا توجد أسباب تخص أسيوط مثل قصور الخدمات المقدمة لشعب أسيوط - حالة فقر خاصة بأسيوط - إهمال الحكومة المركزية للصعيد وفى المقدمة أسيوط ؟

٤ - هل تعتقد أن هؤلاء الشباب ناقمين (غير راضين) عن المجتمع والدولة ، وما السبب ؟

*** العوامل الاقتصادية والاجتماعية :**
٥ - ما هو دور البطالةأم أنه ليس لها دور ؟
٦ - سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية (ضعف الدخول - الأسعار - الضرائب - المواصلات - الإسكان) كيف يؤثر كل ذلك ؟
٧ - كيف ترون تأثير الفوارق الطبقية وسيطرة الأغنياء وطبقة الملاك الطفيليين الذين أفرزهم انفتاح السبعينات على مقاليد المجتمع ؟

وفى مقابل ذلك نجد محاصرة الفقراء وحرمانهم وتآكل مكاسبهم يوما بعد يوم ؟

٨ - كيف ترى دور الأسرة ؟
٩ - ما هو دور الأقلية المسيحية بشكل عام وفى أسيوط خاصة ؟
١٠- هل هناك عوامل اقتصادية أو اجتماعية أخرى ترونها ؟

* **العوامل الفكرية والثقافية :**

١١- يرى البعض أن الشباب يعاني من فراغ فكري وثقافي ، ثم زحفت عليه قيم وأفكار مغلوطة ملأت هذا الفراغ ، ما رأيكم ؟ وما دور الدولة هنا ؟

١٢ - إلى أي مدى مارست المؤسسات الدينية دورها في التصحيح والتقويم ، وإذا كانت قد قصرت - كما يرى كثيرون - فما السبب وراء هذا التقصير ؟

١٣ - الإعلام هل عجز عن التأثير بسبب العجز أم الخطأ ، أي بسبب ضعف الكفاءة والإمكانيات ، أم بسبب اتباع سياسات إعلامية غير ملائمة ، وهل تتفق مع من يرون أن الإعلام يغذي التطرف ويدفع إليه ؟

١٤ - أين موقف التربية والتعليم كما تراه :
المناهج ، المدرس ودوره ، الإمكانات ، الأنشطة ؟

١٥ - الإحساس بالإهمال والضياع ، ثم فقدان الاعتراف والقبول والبحث عن دور ومكان ووجود ، هل كان ذلك دفاعا للتطرف ثم اتخاذ العنف وسيلة للتأثير والتعبير ؟

١٦ - هل تؤثر عقيدة الثأر التقليدية في الدفع للعنف ، وكيف ؟

* **العوامل السياسية :**

١٧ - محدودية المشاركة السياسية "مقاطعة الانتخابات ، ضعف الوجود الحزبي ، انعدام النشاط السياسي في الجامعات" كيف يؤثر كل هذا أم أنه ليس له تأثير ؟

١٨ - هل توافق على أن ضعف مستوى الخدمات وتآكلها يوما بعد يوم ، وترك الفقراء فريسة لفقرهم ولتسلط الأغنياء - تمثل سبب رئيسي للعنف ؟

١٩ - إلى أي مدى أثرت قصص الفساد التي نقرأ ونسمع عنها سواء في أجهزة الدولة أو عموم المجتمع ، وما تخلقه من انعدام للثقة والمصداقية بما يؤدي في النهاية لفقدان القدوة والمثل ؟

٢٠ - جمود الحكم وعدم استجابته لمطالب الجماهير ، ثم الإحساس بعدم إمكانية التغيير السلمى لعدم الثقة فى الأساليب الديمقراطية ، هل لذلك أثر أم أنه مجرد قصور خاطيء فى فهم البعض ؟

٢١ - ما رأيكم فى الأساليب الأمنية والشرطية تجاه الجماهير (الإهانة ومنطق الاستعلاء ، ومانسمع عنه عن تعرض أصحاب الاتجاهات المتطرفة للتعذيب وغيره من التجاوزات) ؟

ألا يجعل ذلك النظرة إلى جهاز الأمن على إنه عدو ، ثم تجعل لدى هؤلاء الشباب حين يطلق سراحهم استعدادا أكبر لممارسة العنف ؟

٢٢ - ألا تعتبر الدولة مسئولة حين لم تسرع فى مواجهة التطرف ، ومنحت هؤلاء الفرصة للنمو والانتشار ، ثم الإحساس بالقوة والجرأة وأن الدولة تخشاهم وتحسب لهم حساب ؟

٢٣ - ما هو تأثير السياسة الخارجية ؟
وما هو دور القوى الأجنبية ؟

٢٤ - هل هناك عوامل أخرى فى نظركم لم نتطرق إليها ؟
هل تعتقد أننا ناقشنا الأمر بما يكفى ؟

٢٥ - ما هو ترتيبكم لمجموعات العوامل حسب قوة تأثيرها :

- عوامل اقتصادية واجتماعية .
- عوامل فكرية وثقافية .
- عوامل سياسية .

ملحق رقم (٣)
استمارة استبيان لجنة المرأة
جامعة أسيوط
"بسم الله الرحمن الرحيم"
مشروع الحـــوار القومـــي
لجنـــة شئون المرأة

سيادة الأستاذ الدكتور :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يهمنا تعاونكم في ملء هذه البطاقة حيث ستثرى فكرنا وتشكل قرارنا فـي تحديد المواضيع التي تتصدر قائمـة اهتماماتنـا فـي موضـوع الحـوار القومـي المعروض للدراسة والمناقشة ، علما بانه غير مطلـوب كتابـة الاسـم الا لمـن يرغب وإذا كان لسيادتكم أي رؤية خاصة خارج ما هو مطـروح مـن أسـئلة يسعدنا تلقى هذه الأراء.

أولا : ماهو رأيكم في مساحة الديمقراطية الممارسة على الساحة :

	موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق إطلاقا
١ - كافيـــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢- أكبر من المطلوب في وجود نسبةعالية من الأمية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣- غيـر كافيـــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٤- شكلـــيــــــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٥ - غير موجـــودة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

ثانيا : حرمان الصعيد من الخدمات بشكل عام (تعليمية ، ثقافية ، تنويرية، صحيـــة) لا تخطئـــة عيـن - هل لهذا علاقـة مباشـرة بحجم الإرهـاب فـى المنطقة :

	موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق إطلاقا
١- هناك علاقة مباشرة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢- الإرهاب مخطط دولى يستهدف مصـــر	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣- الإرهاب إفراز تيارات دينية استغلت ظروف المكان والزمـــان	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

ثالثا : إغفال جامعة أسيوط للجرعة اللازمة ثقافية ودينيا وسياسـيا لطلابهـا - هل لهذا علاقة بحجم الإرهاب فى المنطقة :

	موافق	موافق جدا	لا أدرى	غير موافق	غير موافق إطلاقا
١ - ليس له علاقـــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢- له علاقة وطيــــدة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣- شارك فى وضع بذور الإرهاب	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٤- جامعة أسيوط قامت بدورها على خير وجـه	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

رابعا : أى العوامل الآتية فى تقديركم لـه علاقة مباشرة بالإرهــاب فــى منطقتنا :

	نعـم	لا
١ - الفقـــــــر	[ ]	[ ]
٢ - الجهـــــل	[ ]	[ ]
٣ - غياب القـــدوة	[ ]	[ ]
٤ - البطالة بين الشباب	[ ]	[ ]
٥ - الهجـرة للخــارج	[ ]	[ ]

٦ – فقدان الثقة بالحكومـــة	[ ]	[ ]
٧ – الفســـــاد	[ ]	[ ]
٨ – ضياع العدالة الاجتماعية	[ ]	[ ]
٩ – فساد التقويم لدى ذوى الأمــر	[ ]	[ ]
١٠– ضيق مساحــة الديمقراطيــة	[ ]	[ ]
١١– زيادة مساحة الديمقراطية	[ ]	[ ]
١٢ – مخططات تنفذ لحساب أصحابها	[ ]	[ ]
١٣ – عدم الدراية بحنيف الدين وصحيحة	[ ]	[ ]
١٤– كل العوامل السابقة مجتمعة	[ ]	[ ]

١٥– عوامل أخرى : اذكر ١– ٢–

٣– ٤–

خامسا : عمل المرأة : أيهما تــرى :

	موافق	موافق جدا	لا أدرى	غير موافق	غير موافق إطلاقا
١– عمل المرأة بشكل عام يناسبها	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢– عــودة المرأة للمنـــزل	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣– وظائف معينة أنسب للمرأة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٤– انقطاع المرأة بشكل مؤقت أثناء مرحلة تربية الأطفال تعود بعدها للعمــل	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٥ – عمــل المــــرأة حـــــرام	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

سادسا : شغل المرأة للوظائف التالية مطلوب :

	نعم	لا
١ – وزيـــــــــــرة	[ ]	[ ]
٢ – محافــــــــــظ	[ ]	[ ]
٣ – وكيــل نيابـــــــة	[ ]	[ ]
٤ – قاضـــــــــــي	[ ]	[ ]

سابعا : برامج التنمية الموجودة :

	موافق جدا	موافق	لا أدرى	غير موافق	غير موافق إطلاقـا
١ _ نستطيع مواجهة مطالب الجماهير المتزايدة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢- تغطى كل الفئات التى تحتاجها	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣- غير واضحـــــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٤- غيــر مدروســــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

ثامنا : برامج تنظيم الأســــــرة:

	موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق إطلاقا
١- مؤثــرة وفعالـــــــــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢ - منعدمـــة الأثــر والفعاليـــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣ - مضيعة للوقت والمـــال	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٤- تنظيم الأســرة يأتى بالاقتناع الشخصى بين المثقفين	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٥- تحتــاج لتطويــر مع الاقتــــراح	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

تاسعا : الأجهزة الإعلاميــة والثقافيـــة :

	موافق جدا	موافق	لا أدرى	غير موافق	غير موافق إطلاقا
١ - فعالة وتقـوم بـدورها	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢- قليلــة الفعاليـــــــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣- نشاطهــا تلمسـه فئة معينة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٤- منعـدمة الأثـــــر	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٥- لهــا تأثـير سلبـــي	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

عاشـــرا : رؤيتك للمستقبل القريب :

	موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق إطلاقا
١- واضحة وعظيمـــــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢- يشوبهـا غموض ورماديـــــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣- واضحـــة ومقلقـــــة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٤- مبشــــرة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٥- مبشــرة جـــدا	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

الحـادى عشـر : إذا كـان لسيادتكم أى اقتراحـات بمواضيـع للمناقشـة برجـاء ذكرها :

١ -
٢ -
٣ -

رجـاء ملء هذا الاستبيان وإرساله إلى أقرب عضو من أعضاء لجنـــة الحوار الوطنى لشئون المرأة.

أ.د. عفـاف جـاد اللــــــه (كليـــة العلـــوم)
مقـــررة

أ.د. ناديـــة محمد سليــــم (كليـــة الطـــب)
عضـــو

أ.د. ســوزان شوقـــــي (كليـــة الصيدلـــة)
أمينـــة

د . فاطمـــة كاظــــــم (كليـــة الزراعـــة)
عضـــو

د. نبيلـــة توفيــــــق (كليـــة التجــارة)
عضـــو

ملحـق (٤)
استمارة استبيان اللجنة الدينية

جامعة أسيوط

اللجنة الدينية للحوار القومي

" بسم الله الرحمن الرحيم"

مسلسل

استمـــارة
استطلاع للرأى فى قضية الحوار القومي
لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم

كليــة : .... [ ]

القسم : .... [ ]

الوظيفة: ....

النوع : ذكر [ ] أنثى [ ] [ ]

الديانة :

اسم مندوب الكلية : الوظيفة:

اسم مندوب القسم : الوظيفة:

تاريخ ملء الاستطلاع / /١٩٩٤

هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا فى غرض الاستطلاع الـذى تقوم بـه اللجنة

(تابع) استمارة استطلاع الرأى فى قضية الحوار القومي

١ - الفتنة الطائفية :

موجودة [ ] غير موجودة [ ] مبالغ فى تقديرها [ ] [ ] [ ]

رأى آخر : ....

إذا كانت موجودة أو مبالغ فى تقديرها أجب عن (٢)

٢ - أسباب الفتنة الطائفية :

أيدى خارجية [ ] الفهم الغير صحيح للدين [ ] [ ]

شعور بالاضطهاد[ ] عدم تطبيـق الشريعـــة [ ]

٣ - الشريعة الإسلامية :

واجبة التطبيق الفورى [ ] التدرج فى التطبيـق [ ] [ ]

رأى آخر: ....

....

٤ - أسباب العنف المسلح :

[ ] اقتصادية اجتماعية [ ]الفساد العام [ ] أيدى خارجية[ ]

[ ] ممارسات الأمن [ ]عدم الاهتمام الكاف بالتعليم الدينى [ ] كل ماسبق

رأى آخر : ....

....

٥ - هل ترى أن دولا مثل إيران والسودان وراء العنف المسلح ؟

نعم [ ] لا [ ] [ ]

إذا كانت الإجابة بـ " لا " فما هى مصادرك ؟

....

....

٦ - هل ترى فى تطبيق الشريعة علاج للعنف المسلح ؟

نعـم [ ] لا [ ] [ ]

إذا كانت الإجابة بـ "لا" فما هى مصادرك ؟

٧ - أجهزة الثقافة والإعلام :

بناءة [ ] سطحية [ ] هدامة [ ] [ ]

إذا كانت الإجابة " هدامة " فماهى أهم ثلاثة مظاهر للفساد ؟

....

٨ - المجالس النيابية القائمـــة :

تمثل الشعب تمثيلا صحيحا [ ] لا تمثل الشعب تمثيلا صحيحا [ ] [ ] [ ]

إذاكانت الإجابة بـ "لا تمثل الشعب تمثيلا صحيحا" أجب عن (٩) ، (١٠)

٩- أسباب فساد الحياة النيابية :

تزوير الانتخابات [ ] سلبية الشعب [ ] عدم تطبيق الشريعة [ ] [ ] كل ما سبق [ ]

أسباب أخرى ....

....

١٠- اذكر أهم ثلاث وسائل لإصلاح الحياة النيابية :

....

....

١١- علاقة مصر بالعالم الإسلامى :

قوية [ ] ضعيفة [ ] [ ]

إذا كانت الإجابة " ضعيفة " فما هى أهم ثلاث وسائل لتقويتها ؟

....

....

١٢ - مساندة الدولة لمسلمى البوسنة والهرسك :

قوية [ ] متخاذلة [ ] [ ]

إذا كانت الإجابة بـ " متخاذلة " فاذكر أهم ثلاث وسائل لتقويتها

....

....

١٣ - هل ترى أن العلاقة مع دولة الكيان الصهيونى يجب الإبقاء عليها ؟

نعم [ ] لا [ ] [ ]

١٤- هل ترى فى تطبيع العلاقة مع دولة الكيان الصهيونى كان له أثر فى دخول:

المخدرات [ ] الإيدز [ ] الأسلحة [ ] العملات المزيفة [ ] [ ]

المسئولية عن بعض التفجيرات الإرهابية [ ] كل ما سبق [ ]

أشياء أخرى : ....

....

١٥ - هل ترى أن سلوك اليهود تجاه المسلمين من منطلق ؟

عقائدى [ ] سياسى [ ] [ ]

١٦ - حقوق الإنسان المصرى :

مصونـة [ ] مهدرة [ ] [ ]

إذا كانت الإجابة بـ "مهدرة" فاذكر أهم ثلاث أسباب لإهدارها:

....

....

١٧ - وسائل حفظ حقوق الإنسان :

تطبيق الشريعة [ ] الديمقراطية الكاملة [ ]

إصلاح جهاز الشرطة[ ] [ ] كل ماسبق [ ]

١٨ - هل ترى أن الجامعة تقوم بدورها الرائد فى المجتمع ؟

نعم [ ] لا [ ] [ ]

إذا كانت الإجابة بـ "لا" أجب عن (١٩)

١٩ - اذكر أهم الوسائل اللازمة لقيام الجامعة بدورها الرائد فى إصلاح المجتمع ....

....

....

....

بيانات شخصية واجتماعية

اسم الحزب المنتمى إليه : ------------------------------ [ ]

اسم النقابة المنتمى إليها : ------------------------------ [ ]

اسم الجمعية المنتمى إليها : ------------------------------ [ ]

اسم النادى المنتمى إليه : ------------------------------ [ ]

هل أنت عضو فى مجلس الشعب ، أو الشورى ، أو مجلس محلى :

------------------------------ [ ]

(اذكر اسم المجلس)

جامعة أسيوط
مشروع الحوار القومـي ملحق (٥)
اللجنـة الاجتماعية

{ بسم الله الرحمن الرحيم }
(استبيان اللجنة الاجتماعيـــة)

الوظيفـة :
الكليـة :

المشكلات التى تواجـه المجتمع المصرى

تقوم جامعة أسيوط بدراسة لأهم المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى فى الوقت الحالى . ونظرا لأهمية رأى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط بهذا الشأن لذلك نتمنى من سيادتكم المساهمة فى هذه الدراسة، وذلك بإبداء الرأى فى تحديد هذه المشكلات وكيفية حلها . ولكم منا خالص الشكر .

أهم المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى فى الوقت الحالى وكيفية مواجهتها :
(الترتيب حسب الأهمية) :
١- المشكلة الأولى هى :
طريقة حلهـــا :

٢ - المشكلة الثانية هى :
طريقـــة حلهـــا :

٣ - المشكلة الثالثة هى :
طريقة حلهـــا :

٤ - المشكلة الرابعة هى :
طريقة حلهـــا :

٥- المشكلة الخامسة هى :
طريقة حلهـــا :

٦ - المشكلة السادسة هى :
طريقة حلهــــا :

٧ - المشكلة السابعة هى :
طريقــة حلهــــا :

٨ - المشكلة الثامنة هى :
طريقــة حلهــــا :

٩ - المشكلة التاسعة هى :
طريقــة حلهــــا :

١٠- المشكلة العاشرة هى :
طريقة حلهــــا :

١١- مشكــلات اخــرى :

مراجع مختــــارة

أولا : باللغة العربية

أ) الكتــب :

- أوليفيه كاربيه ، الاسلام والدولة فى عالم اليوم ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩١.
- د. إسماعيل صبرى عبد الله وآخرون ، الحركات الإسلامية المعاصرة فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- الحمزة دعبس ، منهج الإسلام فى تقويم الحكام ، مطبعة الحضارة العربية، القاهرة ١٩٨٩ .
- أمينة الجندى ، التطرف بين الشباب – دراسة حالة ، القاهرة ، المنار (٥١)، مارس ١٩٨٩.
- توماس ليبمان ، جماعات الإسلام السياسى فى مصر : رؤية أمريكية وثائقية ، ترجمة د. رفعت سيد أحمد ، وطلعت غنيم حسن ، القاهرة ، دار يافا للنشر ، ١٩٨٩ .
- حسن على حسن ، المجاراة والمخالفة لمعايير المجتمع المصرى ، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد (٢) ، ١٩٩٠ .
- د. حسنين توفيق ابراهيم ، بناء مقياس لشدة العنف السياسى فى النظم العربية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٩٢ .
- د . خالد نعيم ، الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية فى مصر (١٧٥٦ – ١٩٨٦) ، دار المختار ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- د . رفعت سيد أحمد ، الدين والدولة و الثورة ، الدار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

ريتشارد ميتشل ، الإخوان المسلمون ، ترجمة عبد السلام رضوان ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- د. زغلول راغب النجار ، قضية التخلف العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر ، سلسلة الأمة ، قطر ، ١٩٨٨ .
- سالم البهنساوى ، الحكم وقضية تكفير المسلم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٥ .
- د. سعدالدين ابراهيم ، أزمة الديمقراطية على العالم العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- سعيد حوى ، جند الله تخطيطا ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- سيد قطب ، معركة الاسلام والرأسمالية ، دار الشروق ، الاقهرة ، ١٩٧٩ .
- صالح الوردانى ، الحركة الإسلامية فى مصر : رؤية واقعية لمرحلة السبعينات ، البداية للنشر والتوزيع والإعلام ، ١٩٨٦ .

- د. سيف عبد الفتاح ، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية ، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- طارق البشري وآخرون ، الحوار القومي الديني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩.
- شحاته صيام ، العنف والخطاب الديني في مصر ، القاهرة ، سينا للنشر ، ١٩٩٤
- طارق البشري ، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- د. رفعت سيد أحمد ، الحركات الإسلامية في مصر وإيران ، القاهرة ، سينا للنشر ، ١٩٨٦ .
- د. عبد الخبير محمود عطا ، الدور المصري في المشروع الكوني : المشروع العربي الإسلامي في مواجهة المشروع الصهيوني / الصليبي ، مكتبة دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- د. عبد الناصر مدبولي الخضري ، الحرب العالمية الثالثة بين الإسلام والغرب ، (دون دار النشر) ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- د . علا عبد العزيز أبو زيد ، واجب إطاعة الحاكم ، وعلاقته بمفاهيم المشاركة السياسية في الاسلام ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢
- د . عمر التلمساني ، أيام مع السادات ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٤.
- فرانسوا بورجا ، الإسلام السياسي : صوت الجنوب ، ترجمة د. لوري ذكري ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- د. محمد إبراهيم منصور ، تنمية التطرف وتطرف التنمية ، أسيوط ، ١٩٩ .
- محمد حامد أبو النصر ، حقيقة الخلاف بين عبد الناصر الأخوان المسلمين ، مذكرات ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- د. محمد البهي ، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- محمد أحمد خلف الله ، الصحوة الإسلامية في مصر ، في : الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (ص ص ٣٥ - ٩٩) .
- محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- د . محمد رأفت عثمان ، القضايا الثلاث : تغيير الفكر بالقوة ، الخروج على الحاكم ، تكفير الدولة (دار الفضيلة) ، دبي ، ١٩٨٩ .
- محمود فوزي ، عمر عبد الرحمن ، الشيخ الامريكي القادم ، الوكني للنشر القاهرة ، ١٩٩٣ .

- ـــــــــــــــــ ، عبود الزمر : كيف اغتلنا السادات ، دار النشر هاتيبه ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ـــــــــــــــــ ، الأنبا شنودة وأقباط المهجر ، دار النشر هاتيبه ، القاهرة ١٩٩٣
- محمود شاكر ، العالم الاسلامي ومحاولة السيطرة عليه ، بيروت ، المكتب الاسلامي ، ١٩٨٤ .
- منير شفيق ، الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر ، القاهرة ، الزهراء للإعلام والنشر ، ١٩٨٧.
- نبيل عبد الفتاح ، المصحف والسيف : صراع الدين والدولة في مصر ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٧٧ .
- منتصر الزيات ، من قتل المحجوب ؟ ، دون دار النشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- د. نيفين مسعد ، الأقليات والاستقرار في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- نعمة الله جنينة ، تنظيم الجهاد : البديل الإسلامي في مصر ، كتاب الحرية رقم ١٧ ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- هالة مصطفى ، الإسلام السياسي في مصر : من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- د. يوسف القرضاوي ، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف ، كتاب الأمة ، قطر ، ١٩٨٤ .
ـــــــــــــــــ ، حتمية الحل الإسلامي ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
ـــــــــــــــــ ، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي ، دار الصحوة للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

ب - الدوريات :

د - إدوارد عازار ، الصراع الاجتماعي الممتد ، ترجمة د. حمدي عبد الرحمن ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، واشنطون ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، صيف ١٩٨٨ ، ص ص ٥-٤١ .
- إسماعيل سيف الدين (عرض) المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية لطارق البشري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٩) ، يوليو ١٩٨٢ ، ص ص ٢١١٦ - ٢١٧ .
- د. عبد المنعم المشاط ، أصول ظاهرة التخلف الإسلامي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩٩) ، يناير ، ١٩٩٠ ، ص ص ٦٢ - ٧٧ .
- ملف الأحياء الإسلامي وأبعادها الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦١) ، يوليو ١٩٩٠ (١٥ مقالا) ، ص ص٥٩ - ١٦٨.

- نبيل عبد الفتاح ، الجماعات الإسلامية والنظام السياسي في مصر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٨) ، إبريل ١٩٨٢ ، ص ص ١٩٩ - ١٢٤ .

ج- ندوات ونشرات :

- الحركات الدينية المتطرفة ، ندوة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في ١٤/١٠/١٩٧٦ .
- التقرير الاستراتيجي العربي ن عام ١٩٨٦ - ١٩٩٢ .
- تقري التنمية البشرية الأول ، القاهرة معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٤ .
- .... ، محافظة أسيوط حاضرها ومستقبلها ، أسيوط ، العلاقات العامة بالمحافظة ، ١٩٩٣ .
- محمد عبد القادر الهرماسي ، الشباب وتسيس الدين ، أوراق عمل قدمت إلى ندوة الشباب العربي وهموم المجتمع المعاصر ، الرباط ، ٢٠-٢٢أكتوبر ١٩٨٧ .
- لجنة الدراسات المستقبلية بجامعة أسيوط ، تقرير التطرف في أسيوط ومصر ، جامعة أسيوط ، مركز دراسات المستقبل ، ١٩٩٤ .

د - كتب ممنوعة من التداول وغير منشورة :

- محمد عبد السلام فرج ، الفريضة الغائبة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- شكري مصطفى ، الخلافة ، كراسة بخط اليد ، أسيوط ، ١٩٧٨ .
- تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الانسان ، الأعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ عن أحداث العنف في مصر .
- د. رفعت سيد أحمد ، النبي المسلح (جزءان)، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩١ .

ثانيا : باللغة الإنجليزية :

- Al -sayyid, Mostafa K. "Acivil society in Egypt?", Middle East Journal. Vol. 8, Summer 1993, pp. 112-124.
- Azar, Edwer E.et al. protracted socIal confllct in the Middle East", Journal of pale stine studies, 5. 1.,1978 .
- -- and chung - in Moon. "Islamic revivalist Movements: pattems, causes, and prdspectIves' jouroal of East and west studIes 13, 1, spring summer 1983, pp. 79-109 .
- Beattle, Kirk J. "prospects for democratizaflon in Egypt" ,American Arab Affairs, no. 38, spring 1991, pp. 31-47
- baneriji, A. K., Egypt undor Mubarak', Roun tabje, no 317, january. 1991, pp. 7-10

- cohen, Raymond Negotiafing Across cultures, u.s. Insitute of peace press, Wahsingion, u.c. 1993 .
- chougrl, N. end R.C. Nortil. "Natlons in confiict : populatlon, Expansionism and war". freeman pranclsco, 1975.
Dekmejian, R. Harir, "The Anatomy of islamic Revival, "The Middle East Journal. 35. 1, (1880) , 1-12.
-Dessoukl, All E. H., Islamic Resurgence in the Arab worid, peaeger, New
york. 1982.
- Griffth, w.E. "the Revival of Islamic Fundamentalism, the Case of jran of Iran "Interratlonal security, 4. 1 (summer 1981) : 132 -138.
- ---------------------------------- Minorities at risk : AGlobal vlew of Ethnopotitlcal conillicts, u.s. insritute of peace press; wahsing, d.c. 1883.
- Hassan, Hassn Bakr "lalamic rev valism and Its Impacts on the MIddle East ard the super-?owers" in : John chay, ed., culiure and international Relafions, Praeger, New york, 1990, pp. 207-220.
- Hejkal, Mohamed. the putumu of Fury : the Assasslonatlon of sadat, Andre peutsch, london. 1983.
- Hinnebusch, Raymoncl A. " Egyhtlan polltjcs under sadat", Lynne Rienner pub., Boulder, colorado, 1986.
- Ibrahim, saad E. " Anatomy of Egypt's MIlitant Islamlc Groups. "Intarmational Journal of Middle east studies, 12. 4. (Dec. 1980): 423-453.
- Keepel,. GIlles "Musllm Extermism is Egypt", u. of callfornla press, los Angeles, 1985.
- Merriam, John G. "Egypt under Murbarak", current History, vol.83, January 1983, 24-27, 26-37.
- McGuinn. Bradford R. "The Islamlc Challenge in Egtpt", Middle East inslght, vol. DEc., 1992: 61-68.
- pelleflere, S.C. "islamio and the west", carlislc Barracks, pA, u.s Army war college, stratgic studies instiftutc,1993.
- Mehdl Mohamed T. "terrorism: Nhy America is the Target? ", New world press, New york, 1988.

- plpes, D. "this worid is polltlcal the seventles" in: At Issue: politics in the worid Arena,, ed ., steven L. spegel, st. Martin,s press, New York, 181, pp. 80-111.
- Quandt, william B. the united states &Egypt: An Essay on Policy for the 1990's the Brokings instjtutlon, wahsington, D.C 1990.
- Reed, S.F " Dateline Cairo : Shaken pullar" Foreign pollcy, NO. 45, Winter 1981-82, 175-185.
- Rummel , R.J. " The Dimensions of Nitions" . Beverly Hills, Sage,1972 .
- Springborg, Robert, "U.S. Foreign policy toward Egypt". orbis.vol.24 winter 1981,805-818.
- --

  Mubarak,s Egypt: Fragmentatlon of the polltical order, west vlew, Bcuder, co., 1989.
- Tlbl, Bassam, "The Renewed Role of Islam in the polltlcal and soclal Development of the Middle East. "The Mlddle East Journal, 37, 1. (winter 1983), pp. 3-13.
- Vatikiotis, P.J. " The Islamic Threat in Egypt". Global Affairs. Vol.8, Summer 1993, 111-124.
- Weaver, Marry A. " The Trall of the Shelkh", The Newyorker, vol. 69, Aprll 12, 1993. 71-89.
- Wlleknfeld, J.,ed., " Conflct Behavlor and ilnkage polltics" New york, D.Mckay, 1973.
- Wright, Robin. " Sacred Rage: The wrath of Milltant Islam " Simon and Schuster, New York, 1985.

الكتاب في سطور

يقدم هذا الكتاب أول دراسة منطقية وكمية لظاهرة العنف في مصر بين قوى المجتمع المدني (بما فيها الحكومة) والجماعات الاسلامية المسلحة، أبتداء بجماعة الإخوان المسلمين وإنتهاء بالانشقاقات المختلفة والجماعات الجديدة المسلحة في التسعينات بعد حرب الخليج الثانية.

تقوم الدراسة بتحليل الظاهرة سياسيا وأجتماعيا وأقتصاديا وثقافيا وإرجاع أسبابها إلى الاصول التي خرجت عنها في الماضي والحاضر، ثم يكرس الجزء المتبقي من الدراسة في التنبؤ علميا من خلال مسارات الواقع بنتائج الظاهرة العنيفة في مصر متبنيا ثلاث سياسات بديلة للمواجهة المستقبلية. وتركز الدراسة على أسيوط باعتبارها بؤرة الأصولية العنيفة في مصر والعالم الإسلامي وذلك في إطار ظاهرة العنف في مصر أبتداء من السبعينات.

وتعتمد الدراسة على مناهج وأدوات بحث غير تقليدية في الكتابات السياسية العربية خارج الشرح على المتون والمنطق الهمايوني والانحياز القيمي، فهي تعتمد المنهج النظمي الاجتماعي - السياسي المقارن، وذلك بهدف الوصول إلى حقيقة واقع الظاهرة من خلال نتاج - تشيه القرائن.

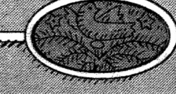
المؤلف في سطور

* من مواليد منفلوط / أسيوط عام ١٩٥٠

* حصل على البكالوريوس من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام ١٩٧٤، ثم الماجستير عام ١٩٨٠ من نفس الجامعة ، ثم ماجستير أخر في العلوم السياسية ، ودكتوراه من جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة ١٩٨٨ .

* يعمل حاليا مدرسا بقسم العلوم السياسة جامعة أسيوط ، ويشغل وظيفة المدير التنفيذي لمركز دراسات المستقبل بالجامعة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .

* صدر لة كتاب : المياه والحرب والسلام (باللغة لإنجليزية) عام ١٩٩٢ ، ثم الثقافية والعلاقات الدولية (بالانجليزية) عام ١٩٩٣ ، وله عدة كتب باللغة العربية منها العرب والنظام الدولي ومصر والنظام العالمي الجديد وله العديد من المقالات و الدراسات الأكاديمية ، وله مقالات منشورة بمعظم الصحف العربية.





تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي ت : ٣٧٥٢٠٣٢
مدير المركز و المشرف على السلسلة : فريد زهران

هذه السلسلة تهتم أولا وأخيرا بمصر في مواجهة المناخ المشبوه الذي يحاول أن يتجاهل مصر و ينفي عنها وجودها الحضاري المتميز و دورها الفريد في المنطقة بل و في العالم بأسره .